

منهيج الحق في ال

اقتصاد السوق الاجتماعي

التنوع في صيغ الادارة الارست
تعزيز البناء المعرفي
الاستدامة البيئية
السياحة قاطرة التنمية
مبادرات تطوعية
البصمة المالية
بيئة استثمار جاذبة
مجتمع مبادر مبتكر
لقاء بقطاع الخدمات

التخفيف الفقير

قطاع
استحقاق
القطاع الخاص
ابتكار في السياسات
الشفافية العقلانية
تقليص الفجوة المكانية
استدامة التنمية
تعزيز المسؤولية الاجتماعية
تنويع القاعدة الاقتصادية
المرونة ، الصمود

الحكم الرشيد

الميزة النسبية
مجتمع مبادر مبتكر
تأمين حياة طويلة
مجتمع معافي وسكان
تتمتع بالرفاهية
الاستحقاق الاحياء
قطاعات كثيفة العمل
دعم مشاريع صديقة للبيئة
التوسع في الطاقة المتجددة
الطاقة النظيفة
البصمة البيئية
حياة صحية خلاقة
الخبرة النسبية
العمل الارشفة
النمو، التغيير
التمكين الاصناف والمساواة
الاصناف، الفعالية، الصمود

تکافؤ

العمل الارشفي
الخبرة النافذة
النموذجي

حم الرشيد

للحكم الرشيد
مجتمع منجز
العمل والرفعة
الحياة محبة خالقة
غير الاستعمار
تج سياسات
معاصرة
في الطاقة المتحدة الانتاجية
استثمار جاذبة
المولد لغرض العمل جاذبة

بیتہ استمار خاندانہ

**بنية استثمار جاذبة
تجمع مبادرات متكاملة**

خطة التنمية الوطنية

2022-2018



جمهورية العراق
وزارة التخطيط



جمهورية العراق

خطة التنمية الوطنية

2022-2018

حزيران 2018

9	المدخل
13	الإطار العام لخطة التنمية الوطنية 2022-2018
23	الفصل الأول : الأداء التنموي
45	الفصل الثاني : السكان والقوى العاملة
55	الفصل الثالث : إطار الاقتصاد الكلي
73	الفصل الرابع : الحكم الرشيد
81	الفصل الخامس : القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار
107	الفصل السادس: إعمار المحافظات وتنميتها ما بعد الأزمة
129	الفصل السابع: التخفيف من الفقر
141	الفصل الثامن : التنمية القطاعية والمكانية
143	التنمية القطاعية
143	قطاع الزراعة والموارد المائية
148	قطاع الطاقة (النفط و الكهرباء)
156	قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط)
160	قطاع النقل والإتصالات والخرن
175	قطاع المباني والخدمات
187	التنمية المكانية
213	الفصل التاسع : التنمية البشرية والاجتماعية
215	التربية والتعليم العالي
227	الصحة
234	المرأة
239	الشباب
241	التنمية الإجتماعية
249	الفصل العاشر : الاستدامة البيئية

الجدول

27	مؤشرات نقدية مختارة للاقتصاد العراقي للمدة 2013 - 2017
57	الإنتاج والتصدير المتوقعان لسنوات الخطة 2018 - 2022
57	الإيرادات النفطية المتوقعة لسنوات الخطة 2018 - 2022
58	حجم الإيرادات غير النفطية المتوقعة للسنوات 2018 - 2022
58	إجمالي الإيرادات المتوقع تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة 2018 - 2022
60	معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات 2018-2022
61	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة القياس
61	مساهمة الأنشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي 2018 - 2022
62	الإيرادات والاستثمارات المقدرة للخطة 2018 - 2022
63	حجم الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاقتصادية للسنوات 2018-2022
63	التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة 2018-2022
64	متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة
65	مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبأسعار الثابتة
89	خطة العمل بصدد أولويات القوانين المقترحة والتعديلات المطلوبة على القوانين النافذة 2018-2022
94	إنشاء / واستكمال تنفيذ / المدن الصناعية في العراق موزعة في سنوات خطة التنمية 2018-2022
95	الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزعة على وفق القطاعات الفرعية ، استناداً الى أولويات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022
97	المشاريع الصناعية ذات الأولوية في تطوير قطاع الصناعات التحويلية في العراق ، والمقترحة من وزارة الصناعة والمعادن فرص استثمارية امام القطاع الخاص موزعة في سنوات خطة التنمية الوطنية -2018 2022
103	الشركات العامة التي يمكن إعادة هيكلتها ، وعرضها (كلأ أو جزءاً) على القطاع الخاص فرص استثمارية (و / أو) تحويلها الى شركات مساهمة خلال مدة خطة التنمية 2018-2022
109	أعداد العوائل النازحة والعائدة ونسب العودة موزعة بحسب المحافظات 2014 - 2017
111	علاقة الجهات التنفيذية في المراحل المختلفة لبرنامج الحكومة في إدارة الازمة
111	التخصيصات المقررة والمعدلة لمشروع إعانة النازحين 2015-2017 حسب المحافظات
115	البرنامج الزمني للإجراءات والخطوات التنفيذية لخطة إعادة الاعمار والتنمية للمدة 2016-2026
132	تطور اتجاهات الفقر بين عامي 2007-2012 مرتبة بحسب التغير في نسبة الفقر

الجدول

137	سيناريو نسب الفقر بين عامي 2012-2014 في ظل أوضاع أكثر استقراراً
166	أطوال خطوط السكك العاملة والمتوقفة عام 2015
166	المجموع الكلي لأطوال السكة الفرعية والرئيسية لعام 2015
173	الطاقات الخزن للسايلوات
174	الطاقات الخزن المفقودة للسايلوات نتيجة العمليات الارهابية
175	العشوائيات في العراق حسب المحافظات وفق تقديرات عام 2017
179	كمية الماء المنتج والحاجة الفعلية من الماء والعجز في الإنتاج بحسب المحافظات لعام 2016
188	التباين المكاني في اجمالي دخل الفرد ودخل الاسرة الشهري ومجموع انفاق الفرد وانفاق الاسرة الشهري بحسب المحافظات
190	التباين المكاني في معدلات الالتحاق الصافي (حكومي واهلي ووقف) بحسب المحافظات والجنس والمرحلة للعام الدراسي 2017/2016
191	التباين المكاني في عدد الابنية القياسي والفجوة في عدد الابنية في مراحل رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بحسب المحافظات لعام 2016
194	التباين المكاني في عدد المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية الفعلي والقياسي والفجوة بحسب المحافظات لعام 2016
196	التباين المكاني في النسبة المئوية من الاسر المتصلة بشبكة امدادات المياه ومتوسط نصيب الفرد من الماء الصالح للشرب على مستوى المحافظات لعام 2016
197	التباين المكاني في نصيب الفرد من الكهرباء بحسب المحافظات (ميكا واط. ساعة/سنة) لعام 2015
198	التباين المكاني في نسبة الاسر بحسب نوع وسيلة الصرف الصحي في المحافظات لعام 2016
217	تخصيصات موازنة التربية الى تخصيصات الموازنة العامة للسنتين الماليتين 2010 و 2016
233	المؤشرات المستهدفة في القطاع الصحي لغاية عام 2022
247	المؤشرات المستهدفة للتنمية الاجتماعية للسنوات 2018-2022
254	مساحات الاراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر حسب المحافظات عدا إقليم كردستان لسنة 2015
256	عدد المواقع الملوثة إشعاعيا في المحافظات

الأشكال

26	اليرادات المتوقعة للخطة والتخمينية في الموازنة العامة الاتحادية للمدة 2013 - 2017
28	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص لسنتي 2013 ، 2015 بالأسعار الثابتة
29	مساهمة القطاع الخاص في ناتج الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2013، 2015
51	تطور نسب العاملين في القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص من إجمالي العاملين بين 2007 و 2014
112	مشاريع إعادة الاستقرار موزعة بحسب المحافظات المحررة عام 2017
112	مجموع المبالغ المصروفة من الحكومة لإعادة الاستقرار في المدن المحررة لمشاريع الاسكان والبلديات العامة و مشاريع الكهرباء ومشاريع الصحة
114	محاور الاستهداف والمحاور الحاكمة لضمان التنفيذ
117	الواجهة الرئيسية لمنصة الإعمار والتنمية الرقمية
117	الواجهة الجغرافية التفاعلية
118	هيكلية التمويل والتنسيق بين الحكومة العراقية والشركاء الدوليين لخطة إعادة الاعمار والتنمية
119	عدد الوحدات المتضررة للأصول بحسب القطاع
120	نسبة الضرر الكلي والجزئي للوحدات الاقتصادية
120	الكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب القطاع
121	الكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب المحافظة
122	النسب المئوية لقيمة اضرار المباني السكنية بحسب البيئة
123	النسب المئوية لقيمة الاضرار بحسب المحافظة والبيئة
124	عدد المباني السكنية المتضررة بحسب البيئة
134	معدلات البطالة بحسب المحافظة والبيئة بين عامي 2007 و2012
135	توزيع الفقراء بحسب الإنفاق معدلا بمعدل التضخم بين عامي 2007-2012
157	نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية للمدة (1979-2015)
157	الأهمية النسبية بالأسعار الثابتة
189	التباين المكاني في معدلات الالتحاق الصافي (حكومي واهلي ووقف) في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية والثانوية بحسب المحافظات للعام الدراسي 2016/2017
192	التباين المكاني في النقص في عدد الأبنية في خدمة رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بحسب المحافظات لعام 2016

الأشكال

193	التباين المكاني في معدلات الوفيات في العراق لعام 2016 حسب المحافظات
195	التباين المكاني للنقص في عدد المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية بحسب المحافظات لعام 2016
199	التباين المكاني في نسبة السكان المخدمين (الحضر) بخدمة شبكات الامطار ونسبة الفجوة في الخدمة بحسب المحافظات لعام 2016
200	التباين المكاني في نسبة السكان المخدمين بخدمة جمع النفايات ونسبة الفجوة في الخدمة بحسب المحافظات لعام 2016
216	معدلات الالتحاق الصافي (الحكومي والاهلي والوقف) حسب الجنس والمرحلة للعام الدراسي 2016-2017

الخرائط

201	محاور التنمية الحضرية في العراق
202	موقع المركز المدني المقترح
203	مشاريع الخدمات العامة في مدينة الرمادي عام 2018
209	التباين المكاني في مستوى الامكانيات والمزايا النسبية بين المحافظات في اهم خمسة قطاعات (الصناعات النفطية، الصناعات غير النفطية، الإمكانيات الزراعية، إمكانيات السياحة الدينية، السياحة الطبيعية والتراثية)

كلمة وزير التخطيط

لقد نجم عن تعرض العراق للأزمات المتلاحقة والتحديات أن تفاقمت المشكلات وازدادت عمقاً من حيث الأثر والنتيجة ، وباتت تلك الأوضاع تتسم بالضغط على الإمكان البشري ، ومحدودية توظيفه وضعف نموه ، فضلاً عن التدمير الكبير في البنى التحتية ، ما يجعل الدعوات ملحة لبناء برامج وخطط وطنية تضع الجميع أمام خيارات مصيرية ، على وفق سياسات وبرامج طويلة لتنمية الإمكانات البشرية والمادية.

ليس من شك أن المنافع والمصالح المترابطة والمتآزرة تهتم جميع الشركاء وتدعم بعضها بعضاً ، وهو ما يدعونا اليوم الى توجيه نداء إلتباع سياسة من شراكة الرضاء والأزدهار بين جميع أبناء المجتمع ، إذ يسعى الجميع في أن تظل عطاءاتهم الانسانية والحضارية رمزاً للمستقبل وساحة للفرص المتاحة ، وموثلاً لروح التجديد والأبتكار والعلم وموهبة الإبداع وعلينا أن نتطلع دوماً إلى المستقبل الذي رسمته رؤية العراق 2030 وترجمه اليوم خطة التنمية الوطنية 2018-2022 .

لقد ركزت هذه الخطة على أربعة أعمدة رئيسة ، تعد بمثابة مسارات موجهة للخطة ، وحاضرة في كل فصولها ، وتمثل اهتمامات رئيسة تعكس تحديات الواقع وعقبات التنمية الواجب تجاوزها وهي :-

- الحوكمة ، وما يرتبط بها من ركائز ومقومات .
- القطاع الخاص ، مرتكزاً أساسياً للنهوض والتنمية ، ومحولاً لسياسات التنويع الاقتصادي .
- خارطة طريق لإعمار وتنمية المحافظات ما بعد الأزمة .
- التخفيف من الفقر متعدد الأبعاد في جميع المحافظات .

لقد ركز الإطار العام للخطة على جهود التعافي والإعمار في المحافظات المتضررة بشكل مباشر ، وعلى التنمية والاستثمار في المحافظات المتضررة بشكل غير مباشر وحاولت الخطة تسليط الضوء على أولويات الإصلاح الوطنية والتي تسهم في معالجة المسببات الهيكلية المعيقة للنهوض التنموي ، فهي خطة سياسات وبرامج أكثر مما هي خطة مشاريع مع تركيز واضح على تحسين إدارة الأصول .

ومن هنا فإن المضامين الرئيسية للخطة تتمحور حول المواطن كجهة إطلاق وتحريك عملية النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل كسب الرزق ، وتوفير تنمية على المدى الطويل عبر تعزيز تأمين الخدمات الأساسية لمناطق العراق كافة .

ان مصير العراق بكل أطيافه وألوانه معلق بيد أبنائه ، وتتوقف اليوم على وسائل أنخراطهم في طريق طموح كبير ، يتقاسمه الجميع ، ويتمفصل حول بناء وتعزيز إمكاناتنا البشرية والمادية واعتماد اختيارات منسجمة وبناءة وفاعلة ، وتسريع وتعميق أسس الإصلاح .

نأمل أن تؤسس هذه الخطة 2018-2022 وفي هذه الأجواء المفعمة بالأمل قاعدة رصينة من شأنها أن تعزز الشراكات بين الجميع وتطورها على أساس قوي من الثقة والمسؤولية المشتركة والإيمان بقدرات المجتمع العراقي .

د. سلمان الجميلي

وزير التخطيط

رئيس اللجنة العليا لأعداد الخطة

بغداد / حزيران / 2018

شكر وتقدير ...

بعد قرابة عامين من العمل الحثيث والممنهج للكوادر الاختصاصية في وزارة التخطيط وبمشاركة فاعلة من كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والخبراء من الأكاديميين في ظل تغيرات كبيرة في وضع البلد اثناء فترة مثقلة بالأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، أنجزت هذه الوثيقة الوطنية بكل ما تحمله من مؤشرات وعلامات على قوة هذا البلد وقدرته على تخطي المحن والأزمات.

ولكل هذا توجب علينا ان نظهر الشكر والتقدير والعرفان لكل من ساهم في اعداد وثيقة الخطة الوطنية الخمسية وفي مقدمتهم معالي وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي رئيس اللجنة العليا لأعداد الخطة مثنين التوجيهات السديدة والمرونة التي منحها للجنة الفنية والفرق القطاعية والذي كان له الأثر البالغ لانجاز المهمة.

الشكر والتقدير موصول للأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة المستشارين ومكتب رئيس الوزراء وللوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة وللسادسة ممثلي الاتحادات والنقابات المهنية في لجان اعداد الخطة لتعاونهم الفعال والمثمر خلال عملية اعداد الخطة.

لا يفوتنا ان نقدم الشكر للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة لشراكته في اخراج هذه الوثيقة من خلال الدعم اللوجستي لانجاز المؤتمرات والورش والتدريب للفرق على منهجية الإدارة بالنتائج بالمشاركة مع دائرة التنسيق والمتابعة الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والذي اتخذ كأداة للأعداد والمتابعة.

تسجل الوزارة وافر اعتزازها وتقديرها للجهود التي بذلت من قبل رؤساء وأعضاء اللجان الفنية والقطاعية للخطة وكافة منتسبي الوزارة الذين ساهموا بشكل او بآخر في مراحل الاعداد وعملوا كخليفة نحل طوال العامين الماضيين.

لا يفوتنا ان نقدر عالياً الجهود الخيرة للخبراء الوطنيين كلاً من الدكتور عماد عبد اللطيف , الدكتور عدنان ياسين مصطفى, الدكتور كامل الكناني , الدكتورة وفاء المهداوي, الدكتور قصي الجابري لإسهاماتهم العلمية المتميزة ودورهم الفاعل في العمل.

والشكر موصول لمقررية اللجنة العليا والفنية للخطة المتمثلة بدائرة السياسات الاقتصادية.

نأمل ان تكون هذه الوثيقة موجهاً اساسياً لبرنامج تنموي شامل يمثل خيار التعافي لما بعد الازمات والخطوة الأولى في مسيرة تحقيق رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030.

والله ولي التوفيق

د. ماهر حماد جوهان

وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية

رئيس اللجنة الفنية لأعداد الخطة

بغداد / حزيران / 2018

المدخل:

العراق بلد التنوع والتعدد في أعراقه وأديانه وموارده وطاقاته المادية والبشرية. إن قوى الجذب التي يمتلكها العراق يمكن ان تجعله نموذجاً تنموياً مميزاً، فهو يمثل "فرصة تاريخية يمكن ان تتحول إلى قصة نجاح استثنائية. وقد أظهرت تجارب الأمم والشعوب بصورة جلية في العقود الأخيرة على وجه الخصوص، ان الازمات يمكن ان تصنع التغيير إن لم نقل المعجزات، بما تمثله من ديناميات محفزة للنهوض.

تمثل خطة التنمية الوطنية 2018-2022 خطوة الانطلاق الأوسع في إطار رحلة التنمية المستدامة (رؤية العراق 2030)، نحو المستقبل الذي نصبو اليه كبلد متطور في جميع أبعاد التنمية، اقتصادياً، سياسياً، ثقافياً، اجتماعياً، بيئياً، نفسياً وروحياً، وهي خطة تنموية تركز على التزام العراق برؤية النمو الساعية إلى تضسيد ورأب الصدع وتحقيق الاستقرار والرفاه، بالاستناد على الارث الحضاري والرصيد القيمي، حيث يتقاسم الجميع فرص بناء مجتمع ناهض متكافل.

تسترشد خطة التنمية الوطنية 2018-2022 بمجموعة من السياسات والأستراتيجيات القطاعية التي تستند بالأساس على رأس المال البشري واقتصاد ذو مسؤولية اجتماعية تسعى لحشد أمثل وتخصيص أكفأ للموارد لتحسين جودة الحياة في بيئة آمنة مستقرة مستدامة.

وبناءً على ما تقدم ستعمل خطة التنمية الوطنية 2018-2022 على تمهيد الطريق لبناء دولة المستقبل التي يستحقها ويتطلع اليها العراقيون. انها تمثل التزاماً حكومياً بتحقيق تطلعات ابنائها.

وطبقاً لمتغيرات الوضع تعالج خطة التنمية الوطنية وبشكل متناغم التحديات وتهدي بالأهداف المحددة في رؤية 2030، من أجل تحريك المسار لبناء اقتصاد متطور ومجتمع معافى متماسك يحتضن الجميع. كما تتيج هذه الخطة فرصاً جديدة للنمو لاسيما مع استمرار الدعم الدولي والإقليمي للعراق.

ومن المتوقع ان تكون السنوات الخمسة القادمة صعبة أيضاً مع استمرار التحديات وعدم اليقين في الاقتصاد العالمي، ومع التوقعات بتذبذب أسعار النفط الخام ضمن معدلاته الحالية، واستمرار المخاطر المحدقة لجهود الاستقرار في الجبهة الداخلية في بيئة إقليمية غير مستقرة. على صعيد آخر هناك حاجة إلى مزيد من العزم لمواجهة الفساد وتعزيز الانتاجية لدفع النمو الاقتصادي، وترصين الوضع المالي مع ضمان التمويل العام الكافي المستجيب للزيادة في النمو السكاني وبما يجعل الهبة الديمغرافية التي يقف العراق على أعقابها نقطة تحول ايجابي، فضلاً عن رفع حصة دخل الفقراء من الدخل القومي الاجمالي.

اتسمت مدة اعداد خطة التنمية 2018-2022 بتسارع الاحداث والتغيرات واستمرار حالة اللايقين بمستويات مختلفة، فمن فكرة لخطة طوارئ إلى أخرى للأستجابة ثم إلى خطة للإعمار والتنمية، وهذا ما جعل مسارات الخطة تتمحور حول رسم السياسات وتبتعد عن فكرة المشاريع المرتبطة بتكوين الأصول كأداة أساسية للنمو. (معتمدة بصورة أكبر على سياسات تحسين إدارة الأصول).

وفي سياق التعصب والانحياز للولاء الاولي للجماعات، يصعب تحقيق فرص الاستقرار والتشارك مع المكونات السائدة مما يجعل الحاجة ملحة لإمكانية توليد مجال عام ادماجي لحالة التشظي والانقسام بين المتنافسين، ويبقى شرط القيادة الحازمة العازمة معياراً للنجاح.

انّ خطة يتم وضعها في ظلّ أزمة مالية - أمنية - إجتماعية مركّبة، ينبغي أن تتضمن أولويات عمل محددة بدقة، برؤية مختلفة، ومقاربات جديدة للمشاكل والتحديات، ونطاق تدخّل حكومي مختلف، ومن هنا كانت مخرجات الخطة (مع اعتمادها لمنهجية الإدارة بالنتائج) ترسم مجموعة من الأهداف على مستويات مختلفة، تم تكييفها لتظهر كأهداف أساسية بأولوياتها لتكون أكثر وضوحاً وتوجيهاً لجهات التنفيذ وشركاء التنمية. لذا

فانّ قضايا الاهتمام التي ستحوّل إلى أهداف رئيسة في هذه الخطة، ستكون لها وسائل تحقيق مُعزّزة بقدر أوسع من السياسات، وقدر أقلّ من التمويل الحكومي.

لقد تم اختيار هذه المقاربة لأنّ الحكومة تريد ان تتجاوز الدور الأبوي للدولة الذي اعتاد عليه مواطنوها، لأنّها (ولأسباب ومحددات عديدة) لم يُعدّ بوسعها فعل ذلك وليس من الصحيح ان تفعل ذلك في كل الأحوال مع حفاظها على التزاماتها الإجتماعية أرائهم. من جانب آخر، يبدو ان فكرة ربط الخطة بالمشاريع لم تعكس حقيقتها في المراحل السابقة، مما يجعل هذه الخطة أقرب إلى خطة السياسات منها إلى خطة المشاريع. لذا ستكون المحاور الاربعة بمثابة مسارات موجهة للخطة، وحاضرة في كل فصولها، وتمثل اهتمامات رئيسة تعكس تحديات الواقع وعقبات التنمية الواجب تجاوزها، وهي:

- إرساء أسس الحوكمة، وما يرتبط بها من ركائز ومقومات.

- تطوير القطاع الخاص كمرتكز أساسي للنهوض والتنمية.

- إعمار وتنمية المحافظات ما بعد الازمة.

- التخفيف من حدّة الفقر متعدّد الأبعاد في جميع المحافظات.

وسيكون التصديّ لتخلّف القطاعات الاقتصادية، وتفكك البنى المجتمعية، وضعف الدور الحكومي والمؤسسي، وضآلة دور القطاع الخاص المحلي، وإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في العراق، لكل هذه القضايا الأولوية على ما عداها في هذه الخطة، بهدف تجاوز قيد التمويل، وتوفير بيئة أعمال مناسبة ومُحفّزة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

المنهجية:

اعتمدت الخطة على تحليل الواقع ورسمت في التحليل مسارات محددة لتوجيه الأولويات. وتم في هذا الإطار تحليل واقع الاقتصاد العراقي بأبعاده الكلية والقطاعية والمكانية (حيثما توفرت البيانات والمعلومات ذات الصلة). كما تناولت فصول الخطة تحليلاً شاملاً للبنى الدركازية والخدمات العامة والتنمية البشرية والأجتماعية والتخفيف من الفقر.

اتخذت الخطة من منهجية الإدارة بالنتائج مساراً لبنائها بإطار واقعي يتناغم والمعلومات المتاحة عن الواقع الحالي ومراجعة ما تحقق في الخطة السابقة.

ولأجل تنفيذ هذه الخطة تم أعداد ملاحق لها يتم توزيعها لاحقاً كالآتي:-

1- الخطة التنفيذية للمشاريع الأستثمارية 2018-2019 .

2- الأطار الأستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق .

3- ملخص الخطة المكانية 2018-2022 .

4- دليل متابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية .

شعار الخطة "إرساء أسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية"

الإطار العام لخطة التنمية الوطنية 2018-2022

خيار ما بعد التعافي

يواجه مشروع إعداد خطة 2018-2022 ظروفًا تختلف في معطياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية عن تلك التي واجهتها خطة 2013-2017، تلك الظروف التي حالت دون تحقيق الأهداف المعلنة في الخطة السابقة.

تمثل خطة 2018-2022 مرحلة زمنية مختلفة في مسيرة التخطيط التنموي متأثرة بإستحقاقات وضوابط سياسية ومالية واقتصادية واجتماعية ما تطلب صياغة أهداف الخطة وفلسفتها التنموية في الإدارة الاقتصادية والمسار التنموي ضمن إطار يستجيب لتلك الإستحقاقات ويعمل بضوابطها وصولاً إلى مرحلة التعافي والأنطلاق.

ان خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ستجعل من الاهداف الوطنية المرفوعة من الإستراتيجيات القطاعية والوثائق الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الدولية 2015-2030 إطاراً مرجعياً سانداً لمسارها التنموي في رسم الأهداف وتأشير الأولويات بما يضمن الاستجابة لرؤية العراق المستقبلية 2030. لذا ستكون هذه الخطة الأولى من مجموع ثلاث خطط للتنمية الوطنية والتي تغطي المدة 2018-2030، بما يرسم المستقبل الذي نصبو اليه، الذي يهدف إلى تحقيق نمو مستدام وعدالة اجتماعية وبيئة خالية من التلوث والأرتقاء بجودة نوعية الحياة المعززة للكرامة الانسانية.

ضرورات إعداد خطة التنمية 2018-2022

يعد صدور قرار مجلس الوزراء ذي الرقم 209 لسنة 2016 بمثابة الإطار التنفيذي العام لإعداد خطة التنمية الوطنية 2018-2022. إذ جاء اعداد الخطة أساساً للحد من تداعيات الأزمات والتحديات التي جعلت من الاقتصاد مأزوماً والمجتمع مضطرباً والبيئة غير مستدامة، والتي تتمثل بالمعطيات الرئيسة الآتية:

• الاستعداد لرسم وتنفيذ سياسات الاستجابة الخاصة بالاستقرار وإعادة الاعمار وضمان السلم المجتمعي للمناطق المحررة من سيطرة داعش.

• ارتفاع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد (أكثر من 20 ٪)، وفقر النازحين (نحو 42 ٪) من اجمالي سكان العراق ما يتطلب تبني اهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية مناصرة للفقراء مع اعطاء أولوية للفقراء النازحين.

• تكييف وتخصيص مواردنا باتجاه تحسين إدارة الأصول الرأسمالية الثابتة بما يضمن توسيعها واستدامتها وفقاً لمعيار الكفاءة.

• تعدد وتنوع واستمرار الصدمات الناجمة عن التطرف والإرهاب والعنف وفقدان الأمن ما ولد حلقات مترابطة من الوهن والهشاشة فتعاظمت مستويات الخطر وقوضت سبل العيش المستدام وبالتالي انعكست على جودة نوعية الحياة واستدامتها.

- تراجع العراق في مؤشرات النزاهة والشفافية وأصبح من بين الدول الأكثر فساداً في العالم وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية ما أبعدته عن المقاربات الدولية الخاصة بالحكم الصالح.
- تراجع مؤشرات التنمية البشرية وفقاً للمقاربات الوطنية والدولية.

فلسفة النموذج التنموي للخطة

((اعتماد النمو غير المتوازن المحفز للقطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة) والمركز على سياسات تحسين إدارة الاصول المعززة لأنشطة البنى التحتية (ماء ومجاري، كهرباء، بناء وتشبيد، نقل واتصالات وخزن، صحة وتعليم) بتوجيه الاستثمارات قطاعياً ومكانياً وفقاً لمعيار الميزة النسبية، المستند إلى التكامل في صنع القرار التنموي وتنفيذه بين مستويات الادارة المختلفة والقطاع الخاص وبما يستجيب للتوظيف الامثل للإيرادات النفطية نحو بناء قاعدة للتنوع الاقتصادي)).

افتراضات الخطة

1. وجود التحدي الأمني
2. محدودية الموارد المالية
3. مراعاة اتفاقية الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي (SBA) للسنوات 2017-2020.
4. العجز في تمويل المشاريع المخططة وقيد التنفيذ.
5. ضعف سياسات الاستجابة لظاهرة الإغراق السلعي.
6. إتساع متطلبات سياسات الاستجابة الانسانية الخاصة بالنازحين.
7. ضعف منظومة رسم السياسات القطاعية وعدم تناغمها.
8. وجود ظاهرة الفساد وما يرتبط بها من ممارسات معيقة للتنمية.
9. هشاشة البيئة الداخلية وتشظي البنى المجتمعية مما يعيق المصالحة الوطنية.
10. إرتفاع معدلات الانفاق الاستهلاكي مع استمرار التفاوت في توزيع الدخل.
11. تدني انتاجية الانفاق الاستثماري العام وضآلة الانفاق الاستثماري الخاص.
12. ضعف استجابة إدارة التنمية المحلية للتفاوت المكاني الحاد.

المبادئ الأساسية للخطة

1. سيادة القانون والنفاذ للعدالة.
2. الزامية الخطة.
3. اللامركزية الإدارية .
4. الاستدامة.
5. التمكين المجتمعي وتكافؤ الفرص.
6. التدرج في عملية التحول الاقتصادي.
7. الاستجابة الانسانية.

فلسفة الإدارة الاقتصادية:

"دولة تتبنى وتمارس أدواراً تنموية موجهة ومنفذه في رسم السياسات، ويكون القطاع الخاص شريكاً فاعلاً في تحديد وتنفيذ الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأساليب شراكة متنوعة، ومن خلال بيئة تمكينية جاذبة لرؤوس الأموال والخبرات وعلى وفق مبدأ الكفاءة والمنافسة الحقيقية في ظل حوكمة رشيدة، وبما يهيئ لأعتماد نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بوصفه منهجاً للإدارة الاقتصادية".

التحديات:

أولاً :- التحديات المؤسسية:

1. تدني كفاءة الأداء المؤسسي:

استمرار الإخفاق في إخضاع الإدارة الحكومية لمنطق الحساب الاقتصادي السليم ولمبادئ التصرف الكفوء بالموارد العامة في إطار كلي. ويتعمق هذا الإخفاق في ظل استمرار حالة الانفصام بين برامج الاستثمار الحكومي وتخصيصات الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن عدم وضع المالية العامة ومضامينها النقدية في إطار كلي أوسع وعبر آفاق زمنية بعيدة، مع ضعف اهتمام الإدارة الاقتصادية بتنوع البنية الانتاجية للاقتصاد العراقي.

2. تضخم الجهاز الإداري وتدني انتاجية القوى العاملة:

ان اتساع الجهاز الإداري والحكومي وانخفاض كفاءة أدائه، وإسرافه غير المبرر في تبديد الموارد، وخدمته للمصالح الشخصية والفئوية، وتواطؤه مع قيم مضمونها، ان الدولة هي حق شخصي لمنتسبيها ويقع عليها واجب رعاية العاملين لديها وعدم المساس بامتيازاتهم باعتبارهم جزءاً من منظومة الحوافز الممنوحة من خلالها، قد اسهم في تلك إعادة بناء وهيكلية الأجهزة الحكومية ضمن برنامج الإصلاح الإداري وعلى أساس خفض الكلفة مع ضمان الكفاءة وحسن التصرف بالموارد.

3. الفساد المالي والإداري:

تعمق ظاهرة الفساد وانتقالها من ظاهرة سلوكية مرتبطة بفئات معينة إلى بنية مؤسسية متكاملة ومتراصة ترسخت جذورها لخدمة مصالح معيقة لعملية التنمية، وتحول الفساد إلى مصدر للأستنزاف وهدر المال العام، واقتطاعه جزءاً مهماً من الدخل والناتج وتسريبه لخارج المنظومة الاقتصادية وبدلالة مؤشر الحوكمة لمنظمة الشفافية الدولية أصبح العراق من بين الدول العشر الأولى الأكثر فساداً في العالم عام 2015.

ثانياً:- التحديات الاقتصادية:

1. تردي مناخ الاستثمار:

إستمرار تردي مناخ الاستثمار متأثراً بحزمة العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتشريعية والقانونية والتنظيمية، التي كان لنمطيتها دور في التأثير في مستوى الإستثمارات الأجنبية والقدرة على جذبها، بدلالة بعض المؤشرات الدولية مؤشر سهولة الاعمال الذي ظهر فيه ترتيب العراق 165 من مجموع 190 دولة لعام 2016، في حين أظهر المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بأن العراق كان من دول الأداء الضعيف، والذي بلغ 27.3 درجة من أصل 100 درجة في عام 2016.

2. إختلال بنية الانتاج:

مازال القطاع النفطي هو القطاع المهيمن على الناتج المحلي الإجمالي، حيث ازدادت نسبته من 51.26 % عام 2010 إلى 55.1 % عام 2015 نتيجة لتعثر السياسة الاقتصادية المطلوبة لتنويع الاقتصاد. بينما انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي من 4.17 % عام 2010 إلى 2.02 % عام 2015. كما انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من 2.1 % عام 2010 إلى 0.84 % في عام 2015.

3. اختلال الميزان التجاري:

ان الافتقار إلى سياسة تجارية تراعي وجوب توافر الشروط الاقتصادية المطلوبة للحفاظ على التنافسية الدولية، وتنامي الاختلال في بنية الناتج المحلي، وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي، أدت إلى اختلال واضح في الميزان التجاري بدلالة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية إلى 99 % من إجمالي الصادرات العراقية، مع تنوع صارخ في هيكل الاستيرادات وانفتاح اقتصادي كبير، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 50.25 % في عام 2015.

4. اختلال بنية الموازنة العامة:

استمرار تبوء الإيرادات النفطية المقام الأول من سلم إيرادات الموازنة العامة والتي شكلت نسبة 85.9 % من إجمالي الإيرادات المقدرة لعام 2017 والبالغة 79.011 ترليون دينار، ما جعل الموازنة العامة مستجيبة للصدمة الخارجية المتمثلة بتقلبات أسعار النفط، والاختلالات الداخلية المتمثلة بعدم تنوع الإيرادات غير النفطية، وارتفاع نسبة النفقات التشغيلية التقديرية البالغة 75.217 ترليون دينار والتي شكلت 74.7 % من إجمالي الموازنة التقديرية ما جعل العجز المخطط للموازنة العامة 21.6 ترليون دينار في موازنة عام 2017.

5. ارتفاع الدين العام:

ان اتساع نطاق الاعتماد على الدين العام (الداخلي والخارجي) في تغطية عجز الموازنة العامة بات يشكل قيداً على التنمية أكثر من كونه فرصة بديلة لتمويلها من مصادر غير نفطية. كما يشكل هذا الدين عبئاً على الأجيال الحالية والقادمة في ظل الافتقار إلى سياسات اقتصادية كلية مترابطة ومتناغمة تعمل على استثماره بكفاءة عالية، حيث شكل العجز المخطط نسبة 21.6 % من الموازنة العامة التقديرية، وسيتم تمويله عن طريق القروض الداخلية والخارجية. وبذلك فقد أصبح الدين العام 135851 مليار دينار كما في 2017/12/31.

6. تخلف النظام المصرفي:

ان تقادم التقنيات المستخدمة حالياً، ونمطية أساليب الإدارة، وترهل الملاك الإداري غير المستجيب مهارياً مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة، وغياب البيئة الملائمة للتعامل مع الزبائن، وضعف عملية تسويق المنتجات المصرفية غير التقليدية قد جعل النظم المصرفية والإدارية التي تعمل بها المصارف غير قادرة على مواكبة نظم الصيرفة الحديثة بدلالة بعض المؤشرات، كارتفاع قيمة الديون المشكوك بها والتي تصل قرابة 3079.7 مليار دينار عام 2015، والتي شكلت عبئاً على الاستقرار المالي، إذ بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية 67.1 %.

7. إتساع نطاق القطاع غير المنظم:

ان ضعف الاستثمار الخاص الناجم عن تردي مناخ الاستثمار أدى إلى اتساع الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي لا تخضع لرقابة الحكومة وتعمل خارج الإطار الضريبي والتأميني للدولة، والتي لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، وعلى حساب أنشطة الاقتصاد المنظم، ما يشكل مخزجات وسلوكيات وتعاملات غير قابلة للضبط والسيطرة على الصعيدين الاقتصادي والمجتمعي.

8. محدودية دور القطاع الخاص:

ان تردي بيئة العمل والاستثمار والاستمرار في تبني (أو تجاهل) سياسة الإغراق السلعي وتحييد المشاركة في رسم وتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية، قد أدى إلى استمرار محدودية دور القطاع الخاص في عملية التنمية، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي 440.6 % عام 2015 (بالأسعار الجارية)، ومساهمته في تكوين رأس المال الثابت لم تتجاوز 35 % عام 2015 (بالأسعار الثابتة).

ثالثاً :- التحديات الاجتماعية:

1. تعكس مؤشرات التنمية، حال التنمية البشرية في العراق (الصحية والتعليمية والمعيشية...)، إذ يظهر دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2016، ان ترتيب العراق يقع ضمن فئة البلدان متوسطة التنمية البشرية (تسلسل 121) بقيمة (0.649) من بين بلدان العالم البالغة 188 دولة.
2. هيمنة الولاءات الفرعية (ما قبل الدولية)، وضعف سلطة القانون والنفوذ للعدالة، ولدت عجزاً بنيويا وتوالد متواصل للمشاكل وافتقاراً للإرادة المجتمعية ولأدوات تمكينه، ووسعت مساحة التشظي واضطراب النسيج المجتمعي، ما أدى إلى استنزاف مقومات التنمية واستدامتها.
3. إرتفاع مستويات الفقر متعدد الأبعاد، الناجم عن الالتزامات المتلاحقة والنزاعات المسلحة وما رافقها من إرهاب وعنف ونزوح سكاني زعزعت مقومات الامن الانساني والاستقرار المجتمعي.
4. أدى ضعف السياسات الاجتماعية وتفككها إلى مضاعفة الكلف الاجتماعية للأزمات وتفاقمها ما يهدد جودة نوعية الحياة ورفاه المجتمع.
5. أسهمت الازمات الكبيرة التي تعرض لها المجتمع وضعف السياسات الحماية في زيادة مساحة الفئات الهشة من السكان (المعاقين، المسنين، الارامل، اليتام...). بحيث زادت نسبة الهشاشة عن 50 % عام 2016. كما انتجت ظروف النزوح هشاشة مركبة (فئات هشة+ نزوح وتهجير) رافقت ارتفاع مستويات الإرهاب والعنف وما نجم عنها من ظروف التهجير القسري.
6. لا تزال فجوة النوع الاجتماعي تقوض أسس البناء التنموي بسبب القوالب النمطية التقليدية المحددة لأدوار المرأة والمتأثرة بهيمنة الثقافة الذكورية المتجذرة في عمق البناء الاجتماعي. وقد انعكس ذلك على ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومحدودية اشغالها للأدوار القيادية في المؤسسات التشريعية والسياسية.
7. إستمرار عجز الدولة والمجتمع عن استيعاب الشباب وتأطيرهم بالحياة العامة، وتوفير فرص العمل اللائق لهم، ما يهدد ركائز الاستقرار والامن الاجتماعي، ويدفع البعض منهم إلى الهجرة خارج الحدود. إذ بلغ معدل البطالة للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر 10.8 % (11.5 % في الحضر مقابل 8.8 % في الريف). بينما بلغت نسبة العمالة الناقصة (أقل من 35 ساعة عمل اسبوعياً) 28.2 %.
8. ان خضوع مناطق واسعة من العراق لسيطرة داعش الإرهابي ولمدة تقارب ثلاث سنوات، وتوسع حاضنات التطرف والإرهاب والعنف الناجمة عن ظروف الاحتلال وعمليات التنشئة الاجتماعية والبرامج الدراسية التي خضع لها أطفال وشباب تلك المناطق، سيترك أثراً نفسية واجتماعية عميقة تقوض وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي.
9. لم تشهد مؤشرات التعليم بمراحله كافة تقدماً نوعياً، وانتشاراً جغرافياً، وتغطية لبناء التحتية، مع استمرار ارتفاع مستويات الامية والتسرب وفجوة النوع، ما يهدد منظومة البناء التربوي ويعيق مواكبتها للمتغيرات الدولية المستجدة في ميادين المعرفة.

10. إستمرار تراجع مستوى الخدمات الصحية وضعف انتشارها، وعجزها عن تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان، مع ارتفاع هجرة الكفاءات الطبية إلى الخارج، أدى إلى اختلال النسبة في المؤشرات (طبيب/سكان).

رابعاً :- التحديات البيئية

1. التلوث البيئي:

يقع العراق ضمن دائرة العلاقة السلبية بين البيئة والنزاعات، وهي علاقة مزدوجة أدت إلى تلوث بيئي وأضرار جسيمة ولدت تداعيات على الاقتصاد والمجتمع والفرد والتي تعرف بالنتائج الملازمة بدلالة المعايير الدولية. وجاء ترتيب العراق وفقاً لمعيار كفاءة الأداء البيئي 116 من مجموع 180 دولة.

2. التوسع العشوائي في العمران:

ضعف فاعلية التخطيط العمراني وغياب سياسة وطنية للسكن مستجيبة لواقع الحال في إدارة المخاطر الناجمة عن الازمات والنزاعات. ومع تزايد معدلات الفقر اتسع نطاق عشوائيات السكن في العراق وامتد ليصل إلى 8 % من مجموع السكان الذين يعيشون في سكن عشوائي وبنسبة 7 % من مجموع المساكن، إذ يبلغ عدد وحدات السكن العشوائية 347000 مسكن، ما يفسر أسباب تفاقم وتداعيات غياب التخطيط العمراني.

3. إدارة بيئية غير متكاملة وقصور في التشريعات البيئية:

عدم فاعلية الإدارة البيئية في احتواء الأسباب والآثار الناجمة عن التلوث والحروب والنزاعات ناهيك عن قصور واضح في التشريعات البيئية، أدت بمجملها إلى ضعف في ردود الأفعال الوطنية على مستوى السياسات والاهداف وخيارات التدخل تجاه تلك المشاكل، فضلاً عن انتقائية بعض الخيارات في التغطية الإدارية والتشريعية والتنفيذية، ما قلص من فرص تحقيق التقدم المحرز.

4. التصحر:

تفاقم ظاهرة تصحر الأراضي وتملحها في ظل ظروف مناخية حارة وجافة فضلاً عن الجوانب الهيدرولوجية والطوبوغرافية للتربة، إلى جانب فعاليات الانسان (زراعة وإجراءات الري) والتي أدت إلى تفاقم المشكلة واتساع مساحة تداعياتها وإلى ظهور أنواع أخرى من التصحر ، وفقدان الغطاء النباتي ، واعاقلة تطور الزراعة (للاسيما في وسط وجنوب العراق)، اذ تشكل مساحة الأراضي الصحراوية 50 % من مساحة العراق ، ما يشكل تهديداً خطيراً لأمنه الغذائي.

5. التغيرات المناخية:

سيكون العراق مع بقية البلدان العربية في قلب المشكلة المناخية الكبرى التي يواجهها العالم، وهي تهديدات الاحتراس الحراري ومخاطر ارتفاع درجات الحرارة بحلول عام 2050 مسببة نقصاً في الأمطار وانتشاراً لظاهرة الجفاف والقحط، ما يهدد الامن الغذائي والاستقرار الاجتماعي وموارد المياه والزراعة والصحة والتنوع الحيائي.

6. الاعتماد على الطاقة غير المتجددة:

أسهم عدم الركون إلى خيار ادخال الطاقة البديلة او المتجددة في أولويات السياسة والاهداف لتحل محل الطاقة غير المتجددة على تساقط الأثر البيئي على عمر الاحتياطي النفطي، وزيادة معدلات التلوث البيئي الناجمة عن تزايد معدلات استهلاك الوقود الاحفوري. وبذلك تم تفعيل العوامل المساهمة في نشوء ظاهرة الاحتباس الحراري وتلوث بيئة الحياة، وتداعياتها السلبية على الصحة والغذاء ومن ثم على الأمن الانساني.

الأهداف الاستراتيجية للخطة

1. إرساء أسس الحوكمة الرشيدة.
2. تحقيق الإصلاح الاقتصادي بجميع أبعاده المالي والنقدي والمصرفي والتجاري.
3. تعافي المجتمعات المتضررة بسبب أزمة النزوح وفقدان الأمن الإنساني.
4. توفير متطلبات بيئة تمكينية للاستثمار بأشكاله كافة وتعزيز دور القطاع الخاص.
5. رفع معدل النمو الاقتصادي بما ينسجم وإمكانيات ومتطلبات الاقتصاد العراقي.
6. زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.
7. خفض معدلات البطالة والعمالة الناقصة.
8. أمن انساني ممكن للفئات الأكثر فقراً وهشاشة.
9. الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة.
10. إرساء أسس اللامركزية المعززة للتنمية المكانية.
11. المواءمة ما بين الإطار التنموي العام والهياكل الحضرية المستندة إلى اسس التخطيط العمراني والميزات النسبية المكانية.



الفصل الاول الأداء التنموي

1. خطة التنمية 2013 – 2017 :

إستهدفت الخطة مجموعة من الأهداف من بينها : جعل الإدارة التنموية لإيرادات القطاع النفطي مستجيبة لمعايير التنمية المستدامة ، تنويع القاعدة الاقتصادية، بيئة اقتصادية كلية مستقرة ونمو مستدام، رفع مستوى انتاجية الانشطة الاقتصادية و انتاجية العامل ، التكامل بين خطة التنمية وإستراتيجية التخفيف من الفقر ، إيجاد فرص العمل اللائق، تحقيق بيئة تعليمية متكافئة، الارتقاء بالبنى التحتية لقطاع الخدمات بناء القدرات المعرفية والمهارية والصحية للشباب ، تحقيق تقدم ملموس في نوعية حياة المجموعات الهشة ، تأمين وتأهيل قطاع السكن . كما تضمنت مجموعة من الأهداف للقطاع البيئي أبرزها حماية عناصر البيئة والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية.

2. السياسة المالية والنقدية:

أ- طبيعة الأزمة والسياسات المالية المستجيبة

على الرغم من طموحات الحكومة التي استلمت مهامها في النصف الثاني من عام 2014 والتي استلهمتها من خطة التنمية الوطنية 2013-2017 محاور أساسية لبرنامجها الذي أعلنته، غير ان المتغيرات فرضت عليها أن تضع لبرنامجها أولويات في مقدمتها تحرير العراق من هيمنة الجماعات الارهابية ما أدى إلى تحويل جزء كبير من الموارد نحو الإستخدام العسكري على حساب الاهداف التنموية. ومع ذلك أشرت المرحلة تحققاً نسبياً لأهداف السياسة المالية المتعلقة في عجز الموازنة المتمثل بانضباط عالٍ للنفقات وتطبيق لمبدأ السقوف العليا لها فضلاً عن زيادة الموارد غير النفطية في ظل أسعار تحوطية للإيرادات النفطية. وعلى الرغم من أن ذلك لم ينعكس في تصفير عجز الموازنة إلا انه قلل من حجم هذا العجز بصورة كبيرة. كما أشر زيادة الإيرادات غير النفطية كهدف حيث زاد حجم الإيرادات الضريبية إلى 200 % سنة 2017 موازنة بسنة 2013 نتيجة لتوسعة قاعدة الضرائب والتطور النسبي في كفاءة الجهاز وتقليص واسع للاعفاءات والتركيز على الشركات الكبرى المستثمرة في قطاعات النفط والاتصالات. كما بدأت الحكومة بالتقليل التدريجي لدعم أسعار الخدمات والدفع برفع مستوى كفاءة التحصيل والجباية لمستحقات الدولة وإيجاد المنافذ لزيادة الإيرادات عن خدمات جديدة يقدمها القطاع العام وتشجيعه على المشاركة والاستثمار. كما شمل التحسن أيضاً النظام الكمركي من خلال تفعيل أدوات المراقبة والتطبيق النسبي لقانون التعريفية الكمركية وصولاً إلى تقليص الفئات الكمركية لتبسيط الإجراءات ومنع الفساد، ما زاد من الإيرادات الكمركية بنسبة تزيد عن 200 % عام 2017 موازنة بعام 2013.

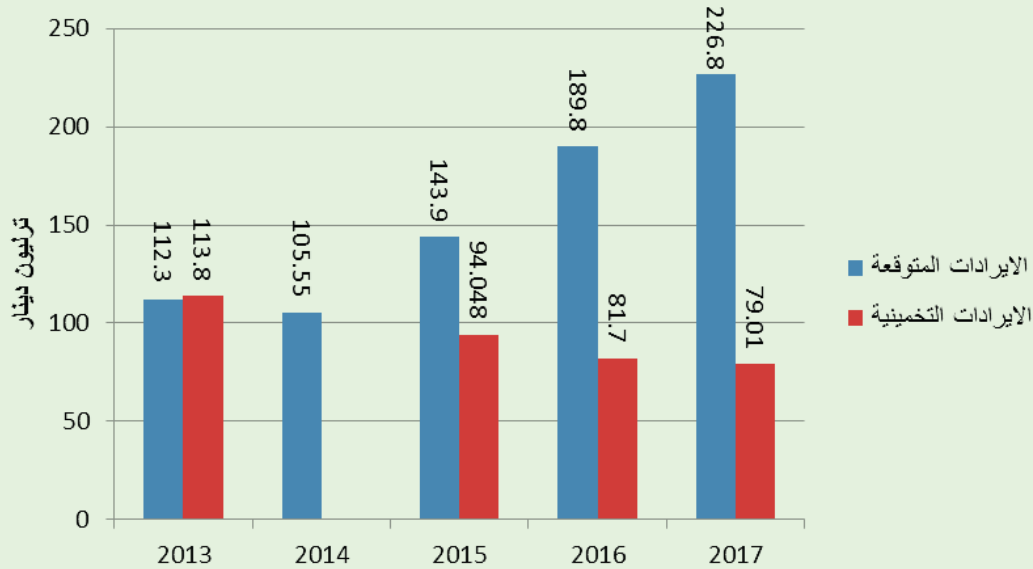
وفي جانب إصلاح الإدارة المالية فقد دخلت الحكومة بالتزامات أساسية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سعياً إلى إعادة هيكلة النشاط ومضت بعدة إجراءات منها: أتمتة نظم المحاسبة وبناء قدرات العاملين في الإدارة المالية مع خطوات واضحة في الإدارة المالية اللامركزية.

وبذلك يمكن ان يؤشر للسياسة المالية قدرتها المرحلية المرنة في تجاوز الازمة بأقل الخسائر وضمان توفر المال من موارد مختلفة داخلية وخارجية (الاقتراض) لتغطية النفقات الحرجة. وبذلك نجحت في تحقيق رؤياها في تغيير إستجابتها من متطلبات التنمية ضمن الخطة إلى استجابة لمتطلبات الازمة، إذ تم التركيز على النفقات الرئيسية والحاكمة. **لقد اتسمت المرحلة من الناحية المالية بالآتي:**

- انخفاض أسعار النفط العالمية، إذ انخفض متوسط سعر برميل النفط العراقي من 102.3 دولار / برميل عام 2013 إلى 44.7 دولار / برميل عام 2015، ثم إلى 36 دولار / برميل عام 2016، في حين وضعت خطة 2013 – 2017 سعراً للنفط بحدود 85 دولار / برميل.
- توقعت الخطة أن تكون حصيلة إيرادات الموازنة العامة الكلية بحدود 812.263 ترليون دينار خلال سنوات الخطة موزعة على سنوات الخطة كما في الشكل :

شكل (1)

الإيرادات المتوقعة للخطة والتخمينية في الموازنة العامة الاتحادية للمدة 2013 – 2017 (ترليون دينار)



كما أشرت الأرقام السابقة انخفاض التخصيصات والنفقات الاستثمارية عما وضع في الخطة وما تم تخمينه في الموازنات الاتحادية للسنوات 2017-2013. وهذا يعد انحرافاً عن أهداف السياسة المالية في معالجة الاختلالات في بنية الانفاق العام، ما انعكس بصورة واضحة على الانجازات التنموية.

ب - السياسة النقدية

وضعت خطة التنمية الوطنية 2017-2013 مجموعة أهداف للسياسة النقدية، ومن خلال متابعة الاداء لهذه السياسة يمكن أن نلاحظ ما يأتي:

- المحافظة على معدلات تضخم ضمن المعدلات المقبولة وكما استهدفته خطة التنمية الوطنية وذلك ضمن المرتبة الواحدة برغم العجز المستمر في الموازنة، فقد انخفض معدل التضخم من 1.9 % عام 2013 ليصل إلى 0.1 % عام 2016.
- سجل سعر الصرف السوقي مستوىً تصاعدياً اعتباراً من عام 2014 ليصل إلى 1303 ديناراً لكل دولار نهاية عام 2016، علماً أنه عاد لينخفض في منتصف عام 2017 ليصل إلى 1258 ديناراً لكل دولار. ان تذبذبات سعر الصرف في السوق بقيت عند مستوى مقبول وتعتبر عن قدرة عالية للسياسة النقدية للسيطرة على سعر الصرف.
- أدت سياسات المحافظة على معدلات التضخم والمحافظة على سعر الصرف إلى خفض إحتياطيات البنك المركزي من 77.4 مليار دولار عام 2013 إلى 45.3 مليار دولار عام 2016.
- توسع واضح للنشاط الائتماني خلال المدة 2013 – 2016 أذ ازداد الائتمان النقدي من 29.9 ترليون دينار عام 2013 ليبلغ 37.16 ترليون دينار عام 2016 وبزيادة قدرها 7.5 %.
- احتل قطاع الخدمات النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف على الرغم من انخفاض هذه النسبة من 49.8 % عام 2010 إلى 39 % عام 2016 وهذا يوضح سيطرة قطاع الخدمات على

الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف، ويليهِ كل من قطاع التشييد وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق أما القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة وغيرها فقد حصلت على نسب أقل من إجمالي الائتمان الممنوح ، وهذا يشير إلى أن المصارف العراقية تعتمد كثيراً على منح القروض التجارية والبناء والتشييد نظراً للضمانات التي تستطيع هذه القطاعات توفيرها موازنة مع القطاعات الأخرى .

جدول (1)

مؤشرات نقدية مختارة للاقتصاد العراقي للمدة 2013 - 2017									
السنوات	اجمالي الائتمان (ترليون دينار)	التغير %	حصة القطاع العام %	حصة القطاع الخاص %	الائتمان / الناتج المحلي الاجمالي %	عرض النقد M1 (ترليون دينار)	معدل التضخم % 100=2007	امتيازات البنك المركزي (مليار دولار)	سعر الصرف دينار/دولار
2013	29.9	-	43.4	56.6	17	73.83	1.9	77.4	1232
2014	34.1	14	48	52	19.4	72.69	2.2	66.3	1214
2015	36.75	7.8	50.8	49.2	20.2	65.43	1.4	53.7	1247
2016	37.16	1.1	51.1	48.9	18.9	70.73	0.1	45.3	1275

3. إختلالات بنية الناتج ودور القطاع الخاص

لقد إستهدفت خطة التنمية 2013-2017 تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي مع النفط بمقدار 13.31 % . ونمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بمقدار 7.5 % وذلك بالاسعار الثابتة لعام 2012 .

• لم يحقق الناتج من معدل نمو خلال المدة 2013 - 2016 سوى 3.45 % بأسعار عام 2007 مع النفط. كما لم يحقق معدل نمو الناتج بدون النفط سوى معدل نمو سالب بلغ - 6.48 % ، وذلك بأسعار 2007 للمدة ذاتها . ان توجيه الموارد الاقتصادية نحو معركة تحرير العراق من الجماعات الارهابية كان لها الأثر الكبير في تحقيق هذه النتائج فضلاً عن أن تردي مناخ الاستثمار لم يساعد على ايجاد بيئة مواتية للاستثمار وتحقيق معدلات النمو المستهدفة في الخطة، كما لم يساعد على التنويع الاقتصادي الذي تبنته الخطة.

• لم يتحقق خلال مدة خطة التنمية 2013 - 2017 تغيير هيكلي في بنية الناتج بالأسعار الثابتة ، بل ان الاختلال الهيكلي زادت شدته بزيادة مساهمة قطاع النفط من 49.2 % عام 2013 إلى 55.1 % عام 2015 ثم لتصل إلى 62.5 % عام 2016 مقابل تدني مساهمات الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، فعلى سبيل المثال انخفضت مساهمة القطاع الزراعي من 4.2 % عام 2013 إلى 2.02 % عام 2015 ، ثم إلى 3 % عام 2016 . كما انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من 1.5 % عام 2013 إلى 0.8 % عام 2016 . في حين ان قطاعات أخرى كانت مساهمتها شبه مستقرة في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2013 - 2016 مثل الكهرباء والماء بمساهمة بلغت 1.1 % وملكية دور السكن بما يقارب 5.5 %.

• وباستبعاد قطاع النفط فان مساهمة القطاعات السلعية قد انخفضت من 31 % عام 2013 إلى 23.7 % عام 2016 وذلك لصالح الأنشطة التوزيعية والخدمية حيث زادت مساهمة الأنشطة التوزيعية في الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط من 34 % عام 2013 إلى 36 % عام 2016 أما الأنشطة الخدمية فقد زادت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من 35 % عام 2013 إلى 40.3 % عام 2016 . ما يدل على أن الخطة لم تحقق هدفها المتضمن السعي إلى إعطاء دور أكبر للأنشطة السلعية (عدا النفط) موازنة بالأنشطة التوزيعية والذي كانت تستهدف من خلاله تنويع بنية الناتج القومي والتأثير في المحتوى المحلي للعرض السلعي وبما يضمن الحد من درجة انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي والذي اعتبرته الخطة من أقوى تحدياتها.

4. دور القطاع الخاص

وضعت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 هدفاً اقتصادياً ضمن مجموعة أهدافها تضمن العمل على بناء أسس الشراكة الاقتصادية . من خلال متابعة معطيات الواقع خلال مدة الخطة نجد أن :

- حقق اجمالي تكوين رأس المال (بالأسعار الثابتة لعام 2007) معدل نمو سالب خلال المدة 2013 - 2015 بلغ - 8.38 % . سبب ذلك هو انخفاض التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة.
- إرتفعت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة لعام 2007 من 16.8 % عام 2013 لتصل إلى 34.69 % عام 2015 وبمعدل نمو بلغ 30.8 % .
- تباينت نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال على مستوى القطاعات الاقتصادية خلال المدة 2013-2015 كما يتضح من الشكل (2). ان الزيادة في المساهمة النسبية لتكوين رأس المال الثابت في نشاط النقل والاتصالات ونشاط الخدمات الشخصية يعود إلى زيادة الطلب عليها ، من جهة ، وعدم وجود منتجات اجنبية منافسة من جهة أخرى ، لذلك تنخفض درجات المخاطرة في هذه الأنشطة بالموازنة مع الأنشطة الاخرى .
- ويتضح من الشكل تدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال في القطاع الزراعي رغم ان معظم ناتج هذا النشاط يعود للقطاع الخاص. ان هذا يعود إلى عدم وجود حوافز كبيرة للمزارعين للاستثمار الزراعي على الرغم من حاجة هذا القطاع إلى ذلك نتيجة الاغراق الكبير للسلع الزراعية المستوردة المنخفضة الثمن ، فضلاً عن عدم وجود سياسة اقراض ملائمة.

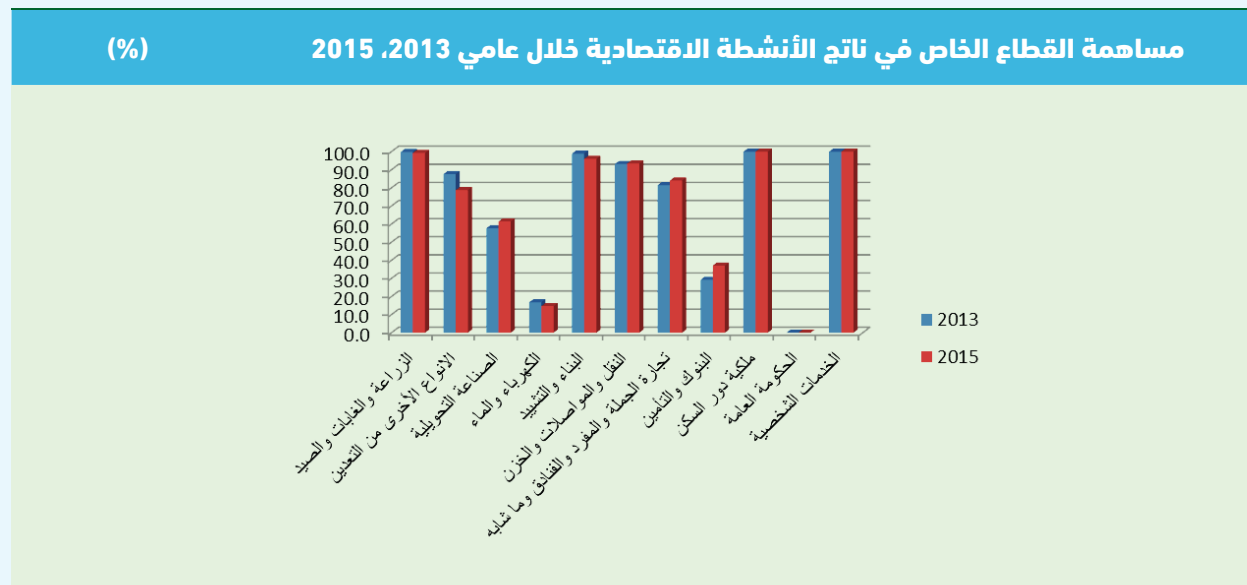
شكل (2)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص لسنتي 2013 ، 2015
بالأسعار الثابتة (2007=100 %)



- كما يظهر الشكل تدنى تكوين رأس المال في القطاع الصناعي، لأسباب عديدة لعل من أبرزها تردي مناخ الاستثمار وعدم وجود سياسة لتقييد الاستيرادات الصناعية، خاصةً للمنتجات التي يستطيع القطاع الخاص إنتاجها محلياً، فضلاً عن ضعف الائتمان المقدم إلى القطاع الصناعي الخاص،
- ومن خلال تتبع تطور اعداد العاملين في القطاع الخاص نجد ان عددهم قد بلغ 4.231 مليون عامل عام 2007 وبنسبة 61 % من اجمالي العاملين ضمن الفئة النشطة اقتصادياً، وبرغم ازدياد عددهم عام 2012 إلى 4.490 مليون عامل الا ان نسبتهم انخفضت إلى 59 % واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى 58 % عام 2014. وبناءً على ذلك نجد ان :
- على الرغم من اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية كانت شبه مستقرة خلال المدة 2004 – 2015 الا انه حقق زيادة في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 34.5 % عام 2013 لتصل إلى 44.6 % عام 2015.
- كانت مساهمة القطاع الخاص في ناتج الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2013-2015 كما مبين في الشكل (3).

شكل (3)



5- السكان والقوى العاملة

أولاً: السكان

- وضعت خطة التنمية 2013-2017 خمسة أهداف رئيسية فيما يتعلق بالسكان والتي تضمنت: دمج المعطيات السكانية في الخطط والبرامج التنموية، التأثير التدريجي في معدلات النمو السكاني، رفع معدل توقع الحياة عند الولادة ليصل إلى 70 سنة عام 2017، حصاد منافع الهبة الديموغرافية، تنظيم الحراك السكاني ديمغرافياً. وقد وضعت الخطة مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الغايات، ولكن عوامل عديدة اعاقت تحقيق هذه الأهداف منها عدم ظهور سياسة سكانية وبرامج وطنية لتنظيم الأسرة او برامج ذات أثر لبناء قدرات الشباب وتمكينهم من المشاركة في التنمية وصنع السياسات.
- لا يزال معدل النمو السكاني مرتفعاً نسبياً تحت تأثير متغيرات عدة وان انخفض لما دون 2.9 %، كما إزداد عدد السكان الشباب من الفئة العمرية (15-29) وكذلك السكان في سن العمل مؤشرين لبلوغ العراق حدود الهبة الديمغرافية مع عدم وجود ما يشير إلى إستغلالها بقراءة مستويات التشغيل وإرتفاع معدلات البطالة.

- ظل التفاوت المكاني لتوزيع السكان علامة مميزة لضعف السياسات ويعود ذلك لعدم تبني إستراتيجيات شاملة للتنمية الريفية، وعدم وجود سياسات لإعادة توزيع قوة العمل جغرافياً أو قطاعياً لتحقيق التوازن التنموي والجغرافي للسكان.
- القى النزوح القسري نتيجة العمليات العسكرية أثره الواضح في حركة نحو 5 ملايين عراقي بحركة نزوح غير مسبقة.

ثانياً: القوى العاملة

- من خلال رصد أوضاع سوق العمل في العراق خلال مدة الخطة يتضح الاتي :
- لم يتحقق هدف الخطة عن خفض معدل البطالة، إذ بلغ معدل البطالة 10.6 % لعام 2014.
- بلغت نسبة العمالة الناقصة 28.19 % لعام 2014 على مستوى العراق وهي نسبة عالية تعكس محدودية توفر فرص العمل في السوق العراقية.
- إرتفع عدد العاملين في القطاع الحكومي من 2.9 مليون موظف عام 2013 إلى 3.02 مليون موظف عام 2015 ثم عاد ليتراجع إلى 2.88 مليون موظف عام 2017 ، ويبقى القطاع الخاص هو الأكثر استيعاباً للقوى العاملة (كما أشرنا سابقاً) حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص 58 % من إجمالي عدد العاملين عام 2014 .
- لم يتحقق هدف الخطة في رفع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي إلى 50 % إذ بلغت هذه النسبة 42.7 % لعام 2015 على المستوى الوطني وهي بذلك لم تتغير كثيراً عن سنة 2011 البالغ 42.4 % .

6- الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد

انخفض مستوى الدخل القومي من 164.3 ترليون دينار عام 2013 إلى 126.68 ترليون دينار عام 2015 وبمعدل نمو بلغ - 12.2 % وذلك بالأسعار الثابتة لعام 2007 . كما انخفض متوسط دخل الفرد خلال المدة ذاتها من 4.99 مليون دينار لعام 2013 ليصل إلى 4.59 مليون دينار عام 2015 بالأسعار الثابتة لعام 2007 وترك هذا الانخفاض آثاراً مهمة في مستوى الرفاه الاقتصادي، وساهم في تفشي مشاكل اجتماعية كثيرة.

7- التنمية القطاعية

أكدت خطة التنمية 2013 - 2017 ضمن إطارها العام على هدف بناء اقتصاد متنوع مزدهر تقوده قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة بوصفها أقطاباً تنموية. وان التنمية المتوازنة ستكون مدخلاً لتغيير هوية الاقتصاد العراقي ليتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاج. كما إعتبرت الخطة بان التنوع في بنية الانتاج غير النفطية يُعد مبدأً حاكماً في تعبئة الموارد الاقتصادية للخطة. وبناء عليه سيتم متابعة منجزات التنمية القطاعية لمختلف قطاعات الاقتصاد لمعرفة الأداء الاقتصادي خلال مدة الخطة .

أولاً: القطاع الزراعي

- وضعت خطة 2013 - 2017 أهدافاً استراتيجية تضمنت: زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي، زيادة نسبة تغطية الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لسلة الغذاء العراقي (الأمن الغذائي)، تأمين حاجة العراق من الموارد المائية .
- انخفضت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من 52.2 مليون دونم إلى 47.8 مليون دونم عام 2015، زرع منها 6.9 مليون دونم، أي ما نسبته 14.4 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. عام 2015 مقارنةً 27.9 % عام

- 2014 كما لم يتم استصلاح سوى 100 الف دونم من أصل 2500 الف دونم لسنوات الخطة
- انخفضت مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من 4.2 % عام 2013 إلى 3.1 % عام 2016.
- انخفض حجم الخزين المائي 157 مليار متر مكعب إلى ما يقارب 50 مليار مكعب عام 2015 ويؤشر عام 2017 إلى تدهور كبير في حجم الخزين لشحة الأمطار على مستوى المنطقة وقلة الوارد من دول المصدر. كما لم يتم انشاء سدود خلال مدة الخطة لزيادة حجم الخزين المائي.
- يعود سبب التدهور الزراعي إلى انخفاض كفاءة الانتاج الزراعي المحلي وتدني الانتاجية الزراعية للمحاصيل والمنتجات الزراعية، فضلاً عن ذلك فان ضعف مستويات الدعم الحكومي والتراجع الواضح في كمية الموارد المائية الواردة إلى العراق. ان جميع هذه المؤشرات تظهر ان أهداف خطة التنمية 2013 – 2017 لم تتحقق في هذا القطاع .

ثانياً : قطاع الطاقة والصناعات التحويلية

أ- النفط والغاز

- ضمن النموذج التنموي لخطة التنمية 2013 - 2017 فقد تم اعتبار قطاع الطاقة، وتحديدًا القطاع النفطي قطباً تنموياً ممولاً مع نمو الأقطاب الأخرى خلال سنوات الخطة. ومن هنا تظهر أهمية النفط والغاز في تحفيز القطاعات الأخرى عبر ارتباطاته الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى عدا كونه قطاعاً ممولاً لبقية القطاعات. ولقد وضعت خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017 أهدافاً أبرزها: زيادة انتاج النفط إلى 9.5 مليون برميل / يوم، والارتفاع بتصدير النفط الخام إلى 6 مليون برميل / يوم عام 2017 ، كما تضمنت الخطة أهدافاً أخرى تخص انتاج الغاز وزيادة طاقات التصفية والطاقات الخزنية .
- ارتفع انتاج النفط الخام من 3.11 مليون برميل عام 2014 إلى 4.164 مليون برميل يومياً عام 2016 بمعدل نمو 15.7 بفعل عقود جولات التراخيص والجهد الوطني في الحفر واستصلاح الابار. الا انه مع ذلك لم يرتق إلى هدف الخطة البالغ 9.5 مليون برميل عام 2017 وذلك بسبب المبالغة في تحديد حجم الانتاج المستهدف، فضلاً عن زيادة تكاليف انتاج النفط المستخرج ، فضلاً عن انخفاض مستوى قدرة التخزين إذ انخفضت الطاقات الخزنية المتاحة من 31.3 مليون برميل عام 2014 إلى 24.7 مليون برميل عام 2015 .
- ارتفع معدل تصدير النفط الخام من 2.4 مليون برميل / يوم عام 2013 ليصل إلى 3.27 مليون برميل لشهر حزيران من عام 2017 وبمعدل نمو بلغ 8 % سنوياً من المنافذ الجنوبية. وذلك بعد دخول عدد من المنصات العائمة للخدمة وكذلك أعمال التأهيل المستمرة لمينائي البصرة وخورالعمية.
- انخفضت طاقات التصفية المتاحة إلى 423 الف برميل /يوم عام 2016 بينما كانت 602 الف برميل /يوم عام 2013 بنسبة انخفاض- 16.2 % ولا يتوقع أن تصل هذه الطاقات إلى مستوياتها المخططة والبالغة 950 الف برميل / يوم لعام 2017 وذلك لتوقف اغلب المصافي الشمالية وأهمها مصفى بيجي منذ حزيران / 2014 ، وشمل ذلك كل المشتقات النفطية مع زيادة الطلب، في حين تحققت كفاية من مادة الغازالسائل في عام 2015 .
- وفيما يخص نشاط الغاز برغم الزيادة المتحققة بانتاج الغاز من 1810.2 مقيم /يوم عام 2013 إلى 2828.22 مقيم /يوم عام 2016 ، الا انه لايتوقع أن تصل هذه الطاقات إلى مستوياتها المخططة والبالغة 5500 مقيم / يوم عام 2017.

ب- الكهرباء

اهتمت خطة التنمية 2013 – 2017 بقطاع الطاقة الكهربائية ووضعت له جملة أهداف أبرزها ما يلي:

زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية إلى 25 ألف ميكا واط بحيث يفوق العرض الطلب خلال عام 2017 بنحو 5000 ميكاواط ، الارتقاء بحصة الفرد من الطاقة الكهربائية من المعدل الحالي بحدود 1800 كيلو واط/ ساعة والوصول إلى 3700 كيلو واط/ ساعة عام 2017 ، تحسين كفاءة أداء المنظومة الكهربائية وإيقاف تدهورها ، تحسين نوعية الخدمات للمستهلكين ، ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية، تحسين الاداء البيئي لنشاط الكهرباء . ومن متابعة المؤشرات الاقتصادية لقطاع الكهرباء سنلاحظ ما يأتي :

- إزداد الانتاج الفعلي للطاقة الكهربائية من 8062 ميكاواط في عام 2013 ليصل إلى 9239 ميكاواط عام 2015 و 15 ألف ميكا واط عام 2017. الا ان الانتاج بقي أقل من المخطط كونه لم يغط كامل الطلب. كما لم يتم تحقيق هدف الخطة المتضمن الارتقاء بحصة الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من 1800 كيلو واط / ساعة إلى 3700 كيلو واط / ساعة عام 2017 وذلك بسبب الفرق الكبير بين الطاقات التصميمية والمتاحة . كما خرج عدد من المحطات من الخدمة بسبب الظروف الأمنية في عدد من المحافظات وبطاقة تصميمية بلغت 7094 ميكا واط.
- ازدادت الطاقة المستوردة عام 2015 لتبلغ 1496 ميكاواط في حين كانت 1393 ميكاواط عام 2013 ثم عادت لتتخفض إلى 1100 ميكا واط بسبب دخول محطات استثمارية الخدمة تعمل بالغاز فتحوّلت الزيادة في شراء الطاقة إلى زيادة في شراء الوقود (الغاز).
- لم تحقق الخطة أهدافها في زيادة الوعي لترشيد استهلاك الطاقة بمؤشرات ازدياد استهلاك الفرد من الطاقات الانتاجية (كيلو واط).
- لايزال قطاعا نقل الطاقة وتوزيعها يعانيان من الاختناقات إذ تفوق الأحمال الكهربائية قدرة شبكة النقل على الرغم من انجاز العديد من المشاريع الخاصة بأعمال تأهيل وتنفيذ محطات تحويلية.
- حصل تقدم نسبي في تحقيق هدف الخطة المتضمن تمكين القطاع الخاص في تطوير أداء نشاط الكهرباء سواء بالاستثمار المباشر في انشاء محطات التوليد التي بلغت 7500 ميكا واط وفي إدارة قطاع التوزيع المتمثل بشركات الجباية.
- تحقق تقدم نسبي في تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة إلى محطات الدورة المركبة حيث تم إضافة 500 ميكا واط من خلال هذا التحويل. كما تحقق تقدم نسبي في الاستثمار في الطاقات المتجددة حيث تم الإعلان عن 1000 ميكا واط للاستثمار اجيل منها 250 ميكا واط للتنفيذ.

ج- الصناعة التحويلية والاستخراجية

وضعت خطة التنمية رؤية خاصة بالقطاع الصناعي تضمنت: صناعة عراقية تسهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل بيئة أعمال تنافسية وشراكة عالمية، مع مجموعة من الأهداف كان من أبرزها خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتعزيز دور القطاع الخاص في هذا القطاع الحيوي.

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية من 2.65 ترليون دينار عام 2013 ليلبلغ 1.5 ترليون دينار عام 2015، ثم ليلبلغ 1.6 ترليون دينار عام 2016 بالأسعار الثابتة (2007=100 %) وفقاً للبيانات الفصلية لهذا العام. كما انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي من 1.5 % عام 2013 لتبلغ 0.84 % عام 2016 وبالأسعار الثابتة للعام نفسه ايضاً .
- لم تحدث تغييرات جوهرية في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي للقطاع الصناعي خلال سنوات

الخطة فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الصناعي 57.7 % عام 2013 ثم ازدادت إلى 61.5 % عام 2015. ان هذه الزيادة لا تعزى إلى دور محوري للقطاع الصناعي الخاص في النشاط الاقتصادي بل إلى الضعف الواضح للمنشآت الصناعية في القطاع الحكومي وعدم قدرتها على الحفاظ على دورها الذي رسمته لها خطة التنمية الوطنية بسبب الأزمة المالية خلال مدة الخطة.

ثالثاً: النقل والاتصالات

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النقل والاتصالات والخزن من 12.67 ترليون دينار عام 2013 ليبلغ 14.3 ترليون دينار عام 2015، ثم عاد لينخفض إلى 10.27 ترليون دينار عام 2016 وبالأسعار الثابتة لعام 2007. كما أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت من 7.24 % عام 2013 إلى 7.85 % عام 2015 ، بعدها تراجعت إلى 5.3 % عام 2016.

أ- نشاط النقل

وضعت الخطة مجموعة أهداف لهذا القطاع كان من أهمها: زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، زيادة كفاءة شبكة النقل وتوسيع طاقتها الاستيعابية رفع كفاءة أداء شركات النقل العام، تطوير وتفعيل نقل البضائع بالسكك الحديد، تعزيز دور القطاع الخاص في أنشطة النقل المختلفة.

1- نشاط الموانئ:

تضمنت الخطة مجموعة أهداف تتعلق بنشاط الموانئ كان من أبرزها رفع طاقة الموانئ وممراتها الملاحية، واستغلال طاقاتها المتاحة غير المستغلة، ورفع كفاءة العاملين فيها، فضلاً عن انشاء موانئ رئيسية منافسة لموانئ دول الجوار.

- وضعت الخطة هدف زيادة عدد الأرصفة من 46 رصيفا عام 2012 وبطاقة سنوية 16.65 مليون طن / سنة إلى 83 رصيفا وبطاقة 29 مليون طن / سنة. الا ان القيود المالية التي شهدها العراق خلال مدة الخطة لم تساعد في تحقيق هذا الهدف فقد بلغ عدد الأرصفة 48 رصيفا عام 2015 وبطاقة 17 مليون طن / سنة وهو أقل بكثير مما استهدفته الخطة.

2. نشاط النقل البحري

تضمنت خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017 هدفين أساسيين فيما يتعلق بهذا النشاط: كان الأول رفع قدرة الناقل الوطني في تأمين عمليات الإستيراد والتصدير العراقية، أما الثاني فهو دعم دور القطاع الخاص في النشاط البحري.

يمكن تلخيص الانجازات التنموية للنقل البحري خلال مدة الخطة بالآتي:

- بلغ عدد السفن العاملة التي تمتلكها الشركة العامة للنقل البحري 3 سفن عام 2013 وقد ارتفع العدد إلى 7 سفن عاملة وجنينة نقل لسنة 2016. في حين كان العدد المطلوب وفقاً للخطة 19 سفينة لغاية عام 2016 وذلك للقيود المالية التي فرضتها الأزمة المالية وكذلك متطلبات تحرير الأراضي العراقية من قبضة الجماعات الارهابية والتي حالت دون تحقيق هدف الخطة .

3. نشاط النقل الجوي

تضمنت الخطة هدفين أساسيين وهما : تعزيز دور الناقل الوطني في النقل الجوي ، وتعزيز دور القطاع الخاص. لقد ظهرت الانجازات التنموية الآتية خلال مدة الخطة :

- استهدفت الخطة زيادة عدد الرحلات 32446 رحلة عام 2013 إلى 50982 رحلة عام 2017 ، وكذلك زيادة عدد المسافرين من 2.28 مليون مسافر عام 2013 إلى 3.4 مليون مسافر عام 2017 . ومن متابعة المنجز

خلال مدة الخطة نجد إرتفاع عدد المسافرين جوا للرحلات الداخلية والخارجية من 5.26 ألف مسافر عام 2013 إلى 8.280 ألف مسافر عام 2016 وبمعدل نمو بلغ 16.3 % ، لذا فقد ارتفع عدد الرحلات الجوية من 55262 رحلة عام 2013 إلى 81635 رحلة عام 2016 وبمعدل نمو بلغ 13.9 %، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الطلب على الرحلات السياحية الداخلي والخارجية واعتماد النقل الجوي للرحلات السياحية الداخلية إلى إقليم كردستان بدلا من النقل البري نتيجة تحسن المستوى المعيشي للمواطنين وبسبب مخاطر النقل البري في ظل سيطرة الجماعات الارهابية على عدد من المحافظات الشمالية .

• إرتفعت كمية الشحن الجوي من 5109 طن عام 2013 إلى 34988 طن عام 2016 وبمعدل نمو بلغ 89.9 %.

4. نشاط نقل الركاب

تضمنت الخطة هدفين أساسيين في هذا المجال: الأول تطوير النقل العام ودعمه . أما الثاني فهو دعم دور القطاع الخاص .

• لم يتحقق هدف الخطة والمتضمن تشغيل 130 خطاً في مدينة بغداد، وتوفير ما يقارب 1500 حافلة لتشغيل هذه الخطوط ، إذ بلغ عدد الخطوط العاملة 21 خطاً لسنة 2015 داخل مدينة بغداد و 6 خطوط بين بغداد والمحافظات في حين استقر عدد الحافلات البالغ 611 حافلة خلال عامي 2014، 2015، إذ كان للوضع المالي خلال مدة الخطة الأثر البالغ في عدم تحقيق أهدافها المتعلقة بهذا النشاط.

• بلغ عدد الركاب والمسافرين والوفود 12.2 مليون مسافر عام 2014 وقد ارتفع العدد إلى 19 مليون مسافر عام 2015 وهو أعلى بكثير من هدف الخطة البالغ 8.424 مليون راكب، وقد أدى ذلك إلى زيادة إيرادات النقل من 33.9 مليار دينار عام 2014 إلى 34.2 مليار دينار عام 2015 .

5. نشاط النقل البري للبضائع بالشاحنات :

تضمنت الخطة هدفاً واحداً لهذا النشاط وهو: خصخصة نشاط نقل البضائع .

• على الرغم من ان النسبة الأكبر من كمية البضائع المنقولة بالشاحنات غير المملوكة للدولة كانت تشكل 89 % من إجمالي كمية البضائع المنقولة الا ان هذه النسبة قد تقلصت تدريجياً إلى نحو 69.9 % عام 2016 ، مما يعني أن 30 % من كمية البضائع كانت تُنقل بالشاحنات المملوكة للدولة ، ما أدى إلى تدني الإيرادات المتحققة من هذا النشاط وهذا يغاير الهدف الموضوع في الخطة إذ انخفضت الإيرادات المتحققة من نقل البضائع بالشاحنات المملوكة من 19.3 مليار دينار عام 2013 إلى 16.9 مليار دينار عام 2015 وبمعدل نمو بلغ (- 6.4 %) . كما انخفضت الإيرادات المتحققة من نقل البضائع بالشاحنات غير المملوكة من 9.8 مليار دينار عام 2013 لتصل إلى 2.3 مليار دينار عام 2016 وبمعدل نمو بلغ (- 38.3 %).

6. نشاط السكك الحديد

وضعت خطة التنمية 2013 - 2017 أربعة أهداف منها تحديث منظومة السكك الحديد وتطويرها ورفع طاقتها التشغيلية، تقليل زمن الرحلة وتأمين السلامة ، وتعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي . ومن متابعة الأداء التنموي لنشاط السكك نجد ما يلي:

• بلغت أطوال محاور خطوط السكك 2370 كم عام 2013 وقد إرتفعت إلى 2893 كم في نهاية عام 2016 وبزيادة مقدارها 22 % وهو أقل مما قدرته الخطة والبالغ 3331 كم عام 2016 . كما أن من غير المتوقع أن يصل أطول المحاور إلى المستوى الذي توقعته الخطة عام 2017 والبالغ 4831 كم . كما لم يحدث تغيير في أعداد قاطرات الديزل والبالغة 375 قاطرة خلال الأعوام 2014 - 2016 .

• لقد أثرت الظروف الأمنية بشكل عام ، ومن بعدها ظروف الحرب مع الجماعات الارهابية ، في نشاط النقل بالسكك الحديد، فمن بين تسعة خطوط قائمة فان هنالك ثلاثة منها فقط عاملة ومنها بغداد - البصرة (المعقل) وشعبية - أم قصر، فضلاً عن خط مسيب كربلاء والذي يستعمل في الزيارات الدينية

فقط . ما أثر في نسب تنفيذ أهداف الخطة إذ انخفض عدد قاطرات الديزل العاملة من 66 قاطرة عام 2013 لتبلغ 52 قاطرة عام 2016.

7. نشاط الطرق والجسور

إهتمت خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 بموضوع الطرق والجسور من خلال وضع رؤية لهذا النشاط تضمنت : تحسين واقع حال شبكة الطرق الحالية ، زيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة الحالية ورفع درجة السلامة والأمان لمستخدميها وحمايتها من الضرر ، وتعزيز دور القطاع الخاص ودعمه.

- حققت الخطة 2013-2017 زيادة متواضعة في تبليط الطرق وفق مؤشرات الاطوال: 30 كم طرق محلية؛ 26 ممرات ثابتة؛ و70 كم طرق ريفية (انعاش الاهوار) .

ب- الإتصالات

تضمنت خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 اربعة أهداف في مجال الاتصالات أولها : تطبيق خدمات الحكومة الإلكترونية ، وثانيها تقليل الفوارق بين الريف والمدينة في تقديم خدمات الهاتف النقال ، وثالثها تحسين جودة خدمات الاتصالات والانترنت ، وأخيراً الهدف الرابع فكان تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاتصالات . لقد شهد قطاع الاتصالات والانترنت تطورات ملموسة يمكن تلخيصها بما يلي :

- إزداد عدد خطوط الهاتف النقال من 29.76 مليون خط هاتفي عام 2012 ليصل إلى 35.95 مليون خط عام 2016 وبمعدل نمو سنوي بلغ 4.8 % كما إرتفعت الكثافة الهاتفية لخطوط الهاتف النقال من 87 لكل 100 شخص عام 2012 إلى 92.3 لكل 100 شخص عام 2016 وبمعدل نمو بلغ 1.49 %.
- إزداد عدد خطوط الهاتف اللاسلكي من 511.56 الف خط عام 2012 ليبلغ 1.14 مليون خط عام 2015 وبمعدل نمو بلغ 30.6 %.
- انخفض عدد المكاتب البريدية من 299 مكتبا عام 2013 إلى 295 مكتبا عام 2016 في حين كانت تستهدف الخطة ان يرتفع عدد مكاتب البريد إلى 388 مكتبا بريديا عام 2017 .
- حدثت تطورات ملموسة في نشاط الانترنت إذ تغطي شبكة الكوابل الضوئية اغلب الاراضي العراقية وبما يقارب 8500 كم والتي يتم عن طريقها تقديم خدمات الانترنت فضلا عن شركات الهاتف النقال التي تمثل العمود الفقري لمشروع الحكومة الالكترونية كما تم ربط هذه الشبكة بالكوابل البحرية (GBI Kfalcon) ، إذ بلغ عدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال للشركات العاملة في العراق 5.7 مليون خط اما خدمة الانترنت للهاتف اللاسلكي للشركات العاملة في العراق 226.1 الف خط لعام 2015. ولقد ارتفع عدد مشترك الانترنت من 130.2 الف مشترك عام 2013 ليبلغ 2.209 مليون مشترك عام 2016 ، وبمعدل نمو سنوي بلغ 157 % باعتباره وسيلة حديثة وضرورية للتواصل من جهة وللانخفاض النسبي لثمن الاشتراك الشهري من جهة أخرى .

رابعا - قطاع الخزن

يعد الخزن أحد أنشطة البنى التحتية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي وبخاصة بالنسبة للحبوب ، إذ يشمل ذلك السايلاوات ومخازن الحبوب (الحنطة ، الشعير ، الشلب) . وتم وضع هدف وحيث في الخطة لهذا النشاط تضمن تأمين خزين إستراتيجي من الحنطة والرز يكفي لمدة ستة أشهر على الأقل .

عند تحليل واقع قطاع الخزن خلال مدة الخطة نجد ما يأتي:

- تراجع في إمكانيات خزن الحبوب المنتجة محلياً بكميات كبيرة إذ يبلغ عدد سايلاوات ومخازن خزن الحبوب في محافظات العراق 87 سايلاً و32 سايلاً لخزن الحبوب (الحنطة والشلب) بلغ مجموع الطاقات الخزنية

لها (1684000) طن وعدد السابيلوات المتوقفة منها 15 سايلو يبلغ مجموع طاقاتها الخزنية 694000 طن .

- وبلغ العجز بالطاقات لتوفيرخزين استراتيجي لمدة ستة أشهر هو 33 % وخلال موسم التسويق لعام 2017 بلغ العجز 48 %.

خامساً: المباني والخدمات

أ- السكن

أما الأهداف التي وضعتها الخطة فكانت أربعة أهداف وهي : تأمين مليون وحدة سكنية خلال مدة الخطة وتخفيض درجة الاكتظاظ السكاني ومعدلات الاشغال ، تقليص التفاوت المكاني في العجز السكاني بين المحافظات ورفع مستوى الاشباع السكاني في المناطق الريفية ، إيقاف التوسع في السكن العشوائي ووضع البرامج للحد من هذه المعضلة جزءاً من الحلول لمعالجة مشكلة الفقر في العراق والتي تتركز في هذه المناطق وفي الأرياف ، رفع كفاءة انتاج المساكن وخفض كلفها وإعطاء معيار الجودة الاهتمام المطلوب بما فيها انتاج وحدات سكنية صديقة للبيئة من خلال ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية فيها .

ومن متابعة مؤشرات السكن خلال مدة الخطة نجد ما يلي :

- ان العجز في عدد الوحدات السكنية في عموم العراق « عدا إقليم كردستان » قد بلغ 1379594 وحدة سكنية عام 2013 ، وارتفع إلى 1961036 وحدة سكنية عام 2016.
- انخفض عدد اجازات البناء الممنوحة لدور السكن الجديدة من 22122 اجازة عام 2013 إلى 16859 اجازة عام 2016 إذ بلغت نسبة الانخفاض 8.66 % سنوياً . وفي ظل عدم وجود رقابة كافية على نشاطات البناء تم التجاوز على الاراضي الزراعية والبناء بشكل غير رسمي ما أدى إلى تشويه التصميم الاساسي للمدن الحضرية وزيادة الاختلال في التوازن والتمركز بين المدن ما يعرقل بناء نظام حضري متكامل يحقق التوازن في التمرکز في المدن.
- إرتفع عدد إجازات البناء للعمارات السكنية من 17 اجازة عام 2013 إلى 19 اجازة عام 2016.
- بلغ عدد الوحدات السكنية المنجزة عن طريق الهيئة الوطنية للاستثمار (مشروع بسماية السكاني) 3120 وحدة سكنية عام 2015 وقد إرتفع العدد إلى 10 الاف وحدة سكنية عام 2016 .

ب - الماء والصرف الصحي

لقد اهتمت خطة التنمية 2013-2017 بموضوع الماء والصرف الصحي باعتبارها أنظمة ضامنة لصحة مجتمعية عالية. وسيتم هنا تناول الاداء التنموي لهذين النشاطين كلاً على حدة .

1- الماء

وضعت الخطة خمسة أهداف متعلقة بذلك هي : رفع نسبة التغطية وتقليل نسبة الهدر بالماء ، تقليل التباين بين المحافظات في مستوى الحصول على الخدمة من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى ، تأمين مياه بمعدل (350 لتراً / شخص / يوم) وب نوعية عالية ، مشاركة القطاع الخاص ، ترشيد إستخدام المياه. ومن متابعة الانجازات خلال مدة الخطة نجد ان :

- تم في محافظة بغداد خلال سنوات الخطة السابقة 2013 - 2017 انجاز خزانات أرضية عدد 3 عام 2013 ، انجاز مشروع التوسع الثاني لماء شرق دجلة عام 2014 ، انجاز خزانات أرضية عدد 2 عام 2015 ، انجاز مشروع ماء الرصافة عام 2016 . فيما بلغ عدد المشاريع العاملة 12 مشروعاً . أما في بقية المحافظات فقد تم انجاز 17 مشروعاً للمياه خلال المدة 2013-2016. كما تم انشاء 227 محطة انتاج مياه آبار في

المحافظات عام 2015 وبطاقة تصميمية بلغت 229 ألف م³ / يوم ، وكذلك انشاء 409 محطة انتاج مياه بالطاقة الشمسية في المحافظات عام 2015 وبطاقة تصميمية بلغت 16.3 ألف م³ / يوم .

- إرتفعت كمية انتاج الماء الصالح للشرب لمحافظة بغداد من 3.1 مليون م³ / يوم عام 2013 لتبلغ 3.4 مليون م³ / يوم عام 2016 . كما انخفضت حصة الفرد الواحد من المياه الصالحة للشرب من 466.9 لتر/ يوم عام 2014 لتصل إلى 372.4 لتر/ يوم عام 2015.
- انخفضت كمية انتاج الماء الصالح للشرب في بقية المحافظات من 12 مليون م³ / يوم عام 2013 لتصل إلى 8.6 مليون م³ / يوم عام 2016.
- ان هناك تفاوتاً ملحوظاً بين المحافظات في اشباع الحاجة من الماء الصالح للشرب إذ ان محافظة النجف حققت اشباعاً كاملاً لحاجتها مع فائض بنسبة 34 % بعكس محافظة كركوك التي تعاني من عجز بنسبة 42 % من حاجتها تليها مناطق اطراف بغداد والتي سجلت عجزاً بنسبة 35 % ثم محافظة ذي قار والتي بلغت نسبة العجز فيها 34 % . اما نسبة العجز الاجمالي فقد بلغت 18 % . ويعود سبب هذا العجز إلى النقص في مشاريع المياه أو تقادمها ووجود شبكات قديمة يتطلب استبدالها مع وجود هدر في الماء المنتج في الشبكات والانابيب الناقلة بنسب بلغت في بغداد 29 % ، أما في المحافظات فتتراوح النسبة ما بين 20-40 %.

2- الصرف الصحي

تم تحديد هدفين بهذا الصدد الأول : زيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لتصبح 35 % لسكان المحافظات عام 2017 . والثاني : طرح مياه معالجة للأشهر مطابقة للمواصفات القياسية . ومن خلال متابعة مؤشرات الأداء لخطة التنمية المتعلقة بهذا النشاط نلاحظ ما يأتي:

- تم تنفيذ عدد من المشاريع في بغداد من أبرزها تجهيز ونصب مجمع لمعالجة الصرف الصحي عدد 2 بطاقة (100000 م³/ يوم) (أنجز عام 2013)، تنفيذ الخطوط الرئيسية لربط حي الربيع وتونس مع تنفيذ محطة ضخ رئيسية عدد 1/ انجز عام 2013 ، تحسين وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومياه الأمطار للمناطق القديمة لمدينة بغداد وتجديد الشبكات القديمة ومحطات الضخ التابعة لها لعدة قطاعات في مدينة بغداد ، كما تم تنفيذ الخطوط الرئيسية التي ستربط على الخط الشمالي الشرقي مع محطة ضخ رئيسية واحدة وذلك عام 2014 ، تنفيذ الخط الرئيسي النازل لشارع القدس مع محطة ضخ عمودية واحدة كما تمت خلال نفس المدة المباشرة بمشروع تنفيذ خط المجاري الرئيسي المكمل لشارع القدس من تقاطع 83 إلى تقاطع نادي النفط بلغت نسبة تنفيذه 75 % وبطاقة 3.14 م³ / ثانية.
- بلغت نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي في محافظة بغداد (أمانة بغداد والمحافظات) لغاية نهاية عام 2016 بحدود 75.9 % وأن 24.1 % غير مخدوم ضمنه العديد من المناطق غير السكنية والاراضي الزراعية.
- تم انجاز ثلاثة مشاريع للصرف الصحي في المحافظات ، كما ان هناك ثمانية مشاريع تمت المباشرة بها في مختلف المحافظات خلال مدة الخطة . ومازال هنالك عجز في نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي في المحافظات عدا بغداد، إذ بلغت نسبة اجمالي السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحي 28.4 % فقط . أما نسبة المخدومين بشبكة مياه الأمطار فهي 32.9 % . وتعد محافظة ديالى أقل محافظة مشمولة بشبكات الصرف الصحي ، إذ بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحي 1.8 % فقط وشبكات الأمطار 12 % ، في حين تعد محافظة ميسان أكثر المحافظات المشمولة بشبكات الصرف الصحي وشبكات الأمطار إذ بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات مياه الأمطار 89 % وشبكات الأمطار 72.5 % . أما أقل المحافظات المشمولة بشبكات مياه الأمطار فهي محافظة بابل إذ بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكة مياه الأمطار 2.9 % فقط.

ومن متابعة مؤشرات الانجاز لهذا النشاط نجد انه مازالت نسبة المخدومين بشبكات المياه العادمة ومياه الأمطار تشكل نسب متدنية، ولزالت كميات كبيرة من المياه العادمة تلقى في الانهر والجداول التي يستخدمها سكان القرى والارياف غير المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب ما يؤدي إلى انتشار العديد من الامراض الخطرة . ويعود ضعف الأنجاز لهذا النشاط إلى التوسع الكبير في السكان مع تقادم عمر شبكات الصرف الصحي وقلة الخطوط الناقلة الرئيسية مما أدى إلى الضغط على الخطوط القديمة وضعف الادامة لها ما انعكس على كفاءة أدائها والنضوجات الناتجة عنها وتأثير ذلك في شبكات المياه فضلاً عن عدم وجود تطور مماثل لشبكات المياه والمجاري لقلة التخصيصات المرصودة لهذا الغرض خلال مدة الخطة وكذلك لضعف انتاجية النفقة العامة.

سادساً : الثقافة والسياحة والآثار

إهتمت خطة التنمية 2013 - 2017 بهذا النشاط الحيوي واعتبرت السياحة قطباً تنموياً مهماً لتنويع الاقتصاد العراقي . أن من أبرز مؤشرات الأداء التنموي لهذا النشاط هي :

- إرتفع عدد الزوار الوافدين إلى العراق للسياحة الدينية من 904.7 ألف زائر عام 2014 إلى 1.052 مليون زائر عام 2016 وبمعدل نمو بلغ 7.8 % سنوياً، وذلك للاهتمام الكبير في السياحة الدينية في العراق .
- إرتفع عدد الوافدين للزيارة السياحية الثقافية من 27 ألف سائح عام 2014 إلى 78 ألف سائح عام 2016 وبمعدل نمو سنوي بلغ 70 % ، ما أدى إلى ارتفاع إيرادات النشاط السياحي الثقافي من 218.4 مليون دينار عام 2014 إلى 286.6 مليون دينار عام 2015 وبزيادة بلغت 31.2 %
- إرتفعت إيرادات النشاط التجاري للنشاط السياحي من 10.4 مليون دينار عام 2014 لتصل إلى 17.047 مليون دينار عام 2016.
- لم يحدث تغيير يذكر في المرافق السياحية (جزر ومدن سياحية) فقد بقي عددها 12 مرفقاً سياحياً لعامي 2014 ، 2015 .

8. التنمية البشرية والاجتماعية:

يعتبر هذا المحور مرتكزاً أساسياً في خطة التنمية الوطنية طالما أن مضمون التنمية البشرية قائم على أساس تطوير قدرات الناس إلى أقصى حد ممكن عن طريق التعليم وتمكينهم من الارتقاء بقدراتهم عن طريق توفير مستوى لائق من الخدمات الصحية وتوظيفها أفضل توظيف في جميع الأنشطة.

أ- التنمية البشرية

1- التعليم :

تضمنت خطة 2013 - 2017 أهدافاً لقطاع التعليم منها: فرص تعليم للجميع تؤمن متطلبات سوق العمل واقتصاد المعرفة وتعزز قيم المواطنة. كما وضعت الخطة مجموعة من الأهداف الكمية المتعلقة بزيادة نسب الالتحاق بمختلف مستويات التعليم، فضلاً عن زيادة إسهام القطاع الخاص في توفير فرص التعليم العام والعالي، فضلاً عن مجموعة من الأهداف النوعية للارتقاء بمكانة التعليم والحد من التسرب ومناهج جديدة لرعاية الابداع والابتكار والنهوض بالجامعات بما ينسجم ومتطلبات اقتصاد المعرفة. وغير ذلك من أهداف.

ومن متابعة الاداء التنموي خلال مدة الخطة نجد ما يلي :

- بلغ عدد الأبنية المتضررة لغاية عام 2016 من جراء العمليات الإرهابية 1392 بناية منها 1160 بناية متضررة كلياً أكثر من 40 % و 232 بناية متضررة جزئياً وفقاً لاحصائية وزارة التربية. من كل ذلك فان العجز

في الأبنية المدرسية بدون الأبنية قيد الانشاء، ومع الأخذ بالاعتبار الأبنية المتضررة بلغت 8160 بناية ، ما عمق من الفجوة في عدد المدارس بين ماهو قائم فعلاً وبين الحاجة الفعلية.

- تراوحت نسب الالتحاق الصافي في رياض الأطفال طوال مدة الخطة بين 12-13 % مقارنة بهدف الخطة البالغ 15 %.
- إرتفعت نسبة التسرب في التعليم الابتدائي من 1.8 % عام 2013 لتبلغ 2.3 % عام 2016 .
- إرتفاع في أعداد الهيئة التعليمية للمرحلة الابتدائية من 223310 معلم عام 2014 إلى 247919 معلم عام 2015 وبنسبة ارتفاع بلغت 11 % . كمازادت أعداد الهيئة التعليمية للمرحلة الثانوية من 128667 مدرس عام 2014 إلى 141300 مدرس عام 2015 وبنسبة بلغت 9.8 % .

2- الصحة :

وضعت خطة التنمية 2013 – 2017 مجموعة من الأهداف منها : زيادة نطاق تغطية الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها ، مواكبة التطورات العلمية في المجال الصحي ، الوقاية أولاً ، تحسين خدمات الصحة الانجابية ، تعزيز دور القطاع الخاص .

- انخفض مؤشر قيمة الخدمة الصحية بسبب الوضع الامني في بعض المحافظات وخروج مستشفيات عن الخدمة . اما المستشفيات الاهلية فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً إذ ازداد عدد المستشفيات الأهلية من 111 مستشفى عام 2014 ليبلغ 121 مستشفى عام 2016.
- انخفض معدل (طبيب / سكان) لكل 1000 نسمة من 0.74 عام 2013 ليصل إلى 0.72 عام 2015 في حين بلغ المخطط 0.76 لعام 2015 ، فيما ارتفع معدل (طبيب أسنان / سكان) لكل 1000 نسمة من 0.2 عام 2013 لتصل إلى 0.22 عام 2015 وهو أعلى بقليل من المخطط لعام 2015 والبالغ 0.2. أما معدل (صيدلي / سكان) لكل 1000 نسمة فقد ارتفع من 0.23 عام 2013 لتصل إلى 0.26 عام 2015 وهو أعلى من الهدف المخطط والبالغ 0.23 .
- إرتفع معدل ذوي المهن الصحية / 1000 نسمة من 1.9 عام 2013 إلى 2 عام 2015 وهو أعلى من المخطط والبالغ 1.9 ، فيما استقر معدل كادر تمريضي / طبيب عند مستوى 2.2 خلال عامي 2013 ، 2015 وهو أقل من المخطط والبالغ 2.8 .
- ضآلة عدد المستشفيات في المناطق الريفية 12 مستشفى إذ لم يزد العدد عن 12 مستشفى للأعوام 2014 ، 2015 ، كما انخفض عدد المراكز الصحية في المناطق الريفية من 1403 مركز صحي عام 2014 إلى 1350 مركز صحي عام 2015 .
- إرتفع معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية من 13.2 عام 2013 إلى 14.4 عام 2016 (عدا الإقليم والأنبار) وهو أقل من المعدل المستهدف والبالغ 19 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية.
- إرتفعت وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية من 22.5 عام 2013 لتبلغ 22.7 عام 2016 وهو أقل من المعدل المستهدف والبالغ 25 حالة.
- إرتفعت نسبة وفيات الأمهات / 100000 ولادة حية من 30.1 عام 2014 لتبلغ 32 عام 2015 .

3- النوع الاجتماعي

- تضمنت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 مجموعة أهداف هي: إدماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية ، وتمكين المرأة ، تعزيز فرص المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة
- إرتفع مؤشر نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة من 87.7 % عام 2013 إلى 93.9 % عام 2016 .

- انخفض معدل الوفيات المبكرة بالأمراض غير الانتقالية الرئيسية للنساء للفئة العمرية أقل من 70 سنة من الوفيات الكلية لجميع الأسباب وللأعمار كافة من 48.4 حالة وفاة امرأة لكل 100000 نسمة من السكان عام 2013 لتصل إلى 41 حالة في عام 2015 .
- تدني نسبة التحاق للإناث في المراحل الدراسية كافة فضلاً عن زيادة نسبة التسرب للبنات من المراحل الدراسية مقارنة بالبنين خلال مدة الخطة.
- إرتفع معدل الالتحاق الجامعي للذكور والإناث إلا أن هذا المعدل بالنسبة للذكور كان أعلى . ففي حين إرتفع معدل الالتحاق الجامعي للذكور من 15.5 عام 2011 إلى 20.2 عام 2015.
- أن نسبة مشاركة النساء في المناصب الإدارية في عام 2015 مقارنة بالرجال بلغت على مستوى مدير عام 9.69 % . أما على مستوى وكيل وزارة فقد بلغت 2.56 % . كما تدنت حصة النساء من المناصب الوزارية من 6 وزيرات عام 2004 إلى وزيرتين عام 2016.
- بلغت النساء العاملات في القطاع الخاص إلى إجمالي النساء العاملات 32 % عام 2012 وقد انخفضت هذه النسبة إلى 29 % عام 2014 . أما في القطاع الحكومي والعام فقد بلغت نسبة النساء العاملات إلى النساء النشاطات اقتصادياً 41 % عام 2012 وقد إرتفعت هذه النسبة إلى 46 % عام 2014 وهذا يدل على أن التوجه العام لعمل المرأة هو في القطاع العام.
- إرتفع عدد النساء اللواتي يتأسسن أسر من 10.2 % عام 2013 إلى 10.5 % عام 2016.
- انخفضت حالات الزواج خلال مدة 2013 - 2016 بنسبة 2 % ، كما إرتفعت حالات الطلاق خلال المدة ذاتها بنسبة 0.6 %.

4 - الشباب

- وضعت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 مجموعة أهداف لفئة الشباب وهي : تمكين الشباب ، تحقيق خفض حقيقي لبطالة الشباب ، تنمية قيم المواطنة والانتماء وتعزيزها، الرياضة للجميع . فيما يتعلق بالتعليم فقد تحقق ما يلي :
- إرتفع معدل التحاق الفئة العمرية 15 - 17 سنة من 24 % في العام الدراسي 2012-2013 إلى 29 % للعام الدراسي 2015-2016 .
 - إرتفعت نسبة التسرب للمرحلة المتوسطة من 2.2 % للعام الدراسي 2012 - 2013 إلى 8.1 % للعام الدراسي 2015-2016 بالنسبة للإناث، في حين زادت عند الذكور من 3.7 % إلى 4.9 % للسنتين ذاتهما.
 - إرتفعت نسبة التسرب على صعيد الدراسة الإعدادية من 1.5 % خلال العام الدراسي 2012-2013 إلى 1.9 % خلال العام الدراسي 2015-2016 بالنسبة للذكور ، في حين انخفضت النسبة للإناث من 2.6 % خلال العام الدراسي 2012-2013 إلى 1.9 % خلال العام الدراسي 2015-2016.
 - انخفض عدد المسجلين في مرحلة التعليم المهني من 58689 للعام الدراسي 2012 - 2013 ليصل إلى 51138 للعام الدراسي 2015 - 2016 وبمعدل نمو بلغ -3.4 % سنوياً.
 - انخفض عدد المسجلين في المعاهد من 20042 طالب وطالبة للعام الدراسي 2012 - 2013 إلى 13631 طالب وطالبة للعام الدراسي 2015 - 2016 .
 - إرتفعت نسبة العاملين الشباب إلى النشاطين اقتصادياً في الحضر من 78.5 % عام 2012 لتبلغ 80.7 % عام 2014 ، في حين انخفضت هذه النسبة في الريف خلال نفس المدة وذلك من 87.6 % إلى 86.7 % نتيجةً لضيق نطاق العمل في الأرياف .
 - إرتفعت نسبة العاملين الشباب إلى النشاطين اقتصادياً في القطاع الخاص من 55.3 % عام 2012 لتبلغ

57.3 % عام 2014 . في حين بلغت هذه النسبة للقطاع الحكومي 21.8 % عام 2012 وقد انخفضت في عام 2014 إلى 21.7 %.

- إرتفع عدد منتديات الشباب من 132 منتدى عام 2013 وقد وصل إلى 190 منتدى عام 2016.
- إرتفع مؤشر التوسع في بناء وتأهيل المراكز الترفيهية والرياضية ، والذي يشمل بنى تحتية للشباب وقاعات خماسية فضلاً عن قاعات ثقافية من 1434 مركزاً ترفيهياً ورياضياً عام 2013 ليصل إلى 1447 مركزاً عام 2016 . كما إرتفع عدد المشاركين في البرامج الرياضية من 53000 مشارك عام 2012 ليصل إلى 87430 مشارك عام 2016 . من جانب آخر فقد إرتفع عدد المشاركين في البرامج الفنية والثقافية من 31000 مشارك عام 2012 ليصل إلى 76504 مشارك عام 2016 .

ب- الفئات الهشة :

تضمنت الخطة 2013-2017 أهداف للتنمية الإجتماعية منها : مجتمع رعاية متماسك ومنجز ، تعزيز فرص العدالة والانصاف من خلال شبكة حماية كفوءة وفعالة ، إدماج المعاقين في المجتمع وتمكينهم ، تعزيز دور المنظمات الانسانية والخيرية في توفير الخدمات الاجتماعية ، متابعة شؤون الهجرة والمهجرين قسراً . لقد كان المنجز من أهداف خطة التنمية خلال مدة الخطة ما يلي :

- إرتفع عدد وحدات الرعاية الإجتماعية بمختلف أصنافها (دور الدولة لرعاية الأحداث والبنات ودور المسنين والمقعدين ودور الحنان للعاجزين كلياً ودور رعاية المعوقين) من 96 وحدة عام 2013 إلى 98 وحدة عام 2016 وذلك لزيادة عدد دور المسنين من 10 دور عام 2013 إلى 12 داراً عام 2016، وهو دون العدد المستهدف في الخطة والبالغ 15 داراً عام 2017. وزيادة عدد دور رعاية المعوقين من 62 داراً عام 2013 إلى 63 داراً عام 2016 . كما انخفض عدد الموجودين في هذه الوحدات من 4647 إلى 4313 مستفيد خلال نفس المدة .
- إرتفع عدد المستفيدين من الاناث والذكور من رواتب شبكة الحماية الاجتماعية من 878507 مستفيد عام 2013 إلى 905773 مستفيد عام 2016 . في حين انخفضت المبالغ المصروفة لشبكة الرعاية الاجتماعية من 2.6 مليار دينار عام 2013 لتصل إلى 1.1 مليار دينار عام 2016 .
- إرتفع مؤشر (المستفيدين بأجر / الورش المحمية والجمعيات التعاونية) من 20.6 عام 2014 ليصل إلى 22.4 عام 2015 .

9. الاستدامة البيئية

تضمنت خطة التنمية 2013-2017 في هذا الإطار مجموعة اهداف كان من أهمها: حماية نوعية الهواء وتحسينه، حماية نوعية المياه وتحسينها، الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر، تطوير منظومة إدارة المخلفات وتحسينها، الحد من التلوث الاشعاعي.

- زيادة الغازات الدفيئة بسبب زيادة انبعاثات غاز الميثان من 1.621 P.P.M عام 2014 إلى 1.758 P.P.M عام 2015 كما إزداد تركيز الملوثات في الهواء حيث إزداد تركيز الغبار من 18 غم / م² / شهر عام 2014 إلى 19.6 غم / م² / شهر عام 2015 . كما استمرت الدقائق العالقة في الهواء فوق المحدد الوطني المقترح والبالغ 350 مايكروغرام / م³ .
- مازال العراق يعاني من مشكلة رداءة نوعية المياه نتيجة لتصريف مياه الصرف الصحي اليها (قدم محطات الصرف الصحي وعدم كفاءتها، وقلة الطاقة الإستيعابية) ومياه المبال (بدون معالجة لهذه المياه)، إضافة إلى مياه المصانع التي تعاد إلى الأنهر بدون معالجة.
- لا تزال أساليب إدارة المخلفات الصلبة قديمة جداً ، فضلاً عن كون خدمة رفع النفايات الصلبة في العراق تقتصر على سكان المناطق الحضرية كون المؤسسات البلدية غير مسؤولة عن تقديم الخدمة للمناطق الريفية خارج حدود التصميم الأساس للبلدية وذلك بموجب قانون ادارة البلدية ذي الرقم (165) لسنة 1964.

- لا يزال العراق يعاني من تراكم المخلفات الخطرة ، اذ بلغت كمية المخلفات الخطرة التي تم جمعها من قبل المؤسسات البلدية من المؤسسات الصحية والصناعية والزراعية ومؤسسات اخرى في سنة 2010 بحدود 42591 كغم / يوم على مستوى العراق. اما في سنة 2015 فقد بلغت 56498 كغم/ يوم عدا محافظتي نينوى والأنبار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية فيها.

10. الحكم الرشيد

يمكن رصد الأداء التنموي في هذا الإطار في عدد من المؤشرات الرئيسة وكما يلي :

1- في مجال تحديث القطاع العام

- أظهرت نتائج مسح الجهاز المركزي للأحصاء لعام 2015 المتضمن تقييم الجاهزية الالكترونية لمؤسسات الدولة ان نسبة إستخدام الاستمارة الالكترونية في العمل المؤسسي بلغت 21 % وما زال العمل الورقي يشكل النسبة الأكبر من العمل وبنسبة 77 %، كما اظهرت البيانات ان نسبة 66 % من مجموع الجهات المشمولة يتوفر لديها تشكيل لإدارة تكنولوجيا المعلومات وان نسبة الانظمة الالكترونية العاملة على مستوى التشكيلات بلغت 67 % وهي نسبة جيدة على مستوى جميع الجهات الحكومية، أما الجهات غير المرتبطة بوزارة فكانت نسبتها هي الأعلى وبلغت 92 % . اما نسبة فاعلية شبكات البيانات على المستوى الكلي بلغت 42 %.

- ان مستوى الخدمات التي تقدم بشكل الكتروني لا تزال محدودة جداً قياساً بالخدمات اليدوية التي تقدم من قبل مؤسسات الدولة، فعلى الرغم من نجاح بعض المؤسسات في تقديم الخدمات الكترونياً الا انها مازالت دون مستوى طموح المواطن، ومن هذه الخدمات : مشروع البطاقة الوطنية الموحدة واصدار البطاقة الشخصية للمواطنين، تسجيل المركبات واجازات السوق، حكومة المواطن الالكترونية تداول شكاوى وطلبات المواطنين الكترونياً بين مؤسسات الدولة كافة والجهات التي تشترك بها.

2- في مجال النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد

- قامت الحكومات منذ 2003 بدعم بناء قدرات هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتش العام، ومكتب منسق رئيس الوزراء للشؤون الرقابية والمجلس المشترك لمكافحة الفساد، وأصبح العراق عضواً مرشحاً في مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية. وفي هذا السياق وسعت الحكومة من نطاق الافصاح العام، حيث يقوم مجلس النواب ولجان النزاهة الحكومية بعمل مراجعات عامة للسلطة التنفيذية. فضلاً عن الدور الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين. الا ان العراق يعاني من عدم وجود معيار وطني لتحديد مؤشر الفساد الذي على اساسه يتم تقييم الواقع الحالي.

- على الرغم من إطلاق إستراتيجية مكافحة الفساد 2010 - 2014 الا ان الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات من 2016 - 2020 لم تقر لحد الان .

- فيما يخص كشف الذمم المالية فلا يتوفر لدى هيئة النزاهة العدد الكلي المفترض شمولهم بتقديم كشف الذمة المالية، ويتوفر فقط عدد الذين أفصحوا عن ذممهم المالية إذ بلغ عددهم 21072 في عام 2015 وبالنتيجة لا يمكن معرفة نسبة المفصحين عن ذممهم .

- لم يحقق العراق خلال مدة الخطة انجازاً متميزاً في مجال مكافحة الفساد من منظور دولي ، فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية ، فقد إستقر العراق خلال المدة 2013 - 2015 على المستوى 16 ثم ارتفع إلى المستوى 17 خلال عام 2016 إذ احتل المرتبة 166 من 167 دولة شملها المؤشر ، ما يعني أن العراق ما زال في ذيل القائمة وفقاً لمؤشر مدركات الفساد .

3- في مجال حكم القانون وحقوق الانسان والنفاذ إلى العدالة

- إرتفاع معدلات الانتهاكات ضد الاطفال، ومن اهم تلك الانتهاكات (تجنيد الأطفال، انتهاكات الجماعات الإرهابية ضد الأطفال، الأطفال اليتام، الوضع الصحي والتغذوي للأطفال، التهرب من المدارس، أطفال الشوارع، الأطفال في نزاع مع القانون) . إذ بلغ عدد الأطفال المجندين من قبل الجماعات الإرهابية 1500 طفل في محافظة نينوى وحدها.
- ان نسبة الأطفال الذين انخرطوا بالعمالة ممن تتراوح أعمارهم 6 - 14 سنة، بلغت 3.5 % من عدد الأطفال ضمن هذه الفئة العمرية . كما أن الواقع يشير إلى وجود 5.4 %، وهناك مليون طفل يتيم تجبرهم الظروف القاهرة على العمل. وقد أشار التقرير إلى نسبة 70 % من الأطفال النازحين قد فاتهم عام دراسي كامل. كما بلغ عدد النازحين من الأطفال 1.6 مليون طفل وبنسبة 50 % من المجموع الكلي لعدد النازحين والبالغ 3.2 مليون نازح عام 2014 .

11. التنمية المكانية

- تضمنت خطة التنمية 2013-2017 في هذا الإطار عدداً من الأهداف أهمها: تقليل التباين المكاني بين المحافظات، تقليل التفاوت الحضاري بين المناطق الحضرية والريفية ، تكامل أنظمة النقل المختلفة ، تعزيز المشاركة واللامركزية في إدارة التنمية ، معالجة مشكلة العشوائيات ، تفعيل الإدارة الحضرية وتنظيم المدن .
- ليزال هنالك تفاوت في توزيع الإشباع في ميدان الدخول على مستوى المحافظات حيث نلاحظ محافظة بغداد شكلت أعلى نسبة لدخل الفرد الشهري والذي بلغ 426.8 ألف دينار / شهرياً لعام 2014، والمصدر الرئيسي للدخل متأتي من الإيجور والرواتب وبنسبة 49.2 %، وأقل مصدر متأتي من الدخول التحويلية الاخرى وبنسبة 5.4 % من الدخل الكلي. في حين كانت محافظة المثنى الأقل في متوسط دخل الفرد الشهري إذ بلغ 170.1 ألف دينار، والمصدر الرئيسي للدخل متأتي من الإيجور والرواتب وبنسبة 59.3 %، وأقل مصدر متأتي من الرواتب الاجتماعية وبنسبة 6.5 % من الدخل الكلي.
 - ان النسبة المئوية للوحدات السكنية المرتبطة بالشبكة العامة للماء بلغت 89.8 %، اي أن هناك 10.2 % من الأسر تعاني حرمانا في هذا المؤشر على مستوى العراق مسجلة تقدماً إيجابياً موازنة بالعام 2012 إذ بلغت نسبة الأسر المحرومة 13.8 % . كما ان أعلى نسب لحرمان الأسر سجلت في محافظتي ذي قار والمثنى 29.2 % و 21.2 % على التوالي ، بالمقابل سجلت النجف وكركوك أقل نسب حرمان تراوحت بين 3.5 % و 2.5 % على التوالي وهي أقل من المستوى الوطني .
 - تشير الإحصائيات لعام 2015 إلى أن نسبة السكان المخدومين بخدمات الصرف الصحي على مستوى العراق هي 83.7 % (عدا محافظتي الأنبار ونينوى) . وان أعلى نسبة للسكان المخدومين بشبكة المجاري في محافظات بغداد (أمانة بغداد)، ميسان ، النجف.
 - هناك تباين في نصيب الفرد من الكهرباء ميكاواط.ساعة / سنة بحسب المحافظات لعام 2015، إذ بلغ أعلى معدل لنصيب الفرد في محافظة البصرة 2.75 ميكاواط.ساعة/ سنة وأدنى نصيب للفرد سجل في محافظة صلاح الدين إذ بلغ 0.15 وتتباين باقي المحافظات فيما بينها بنسب متقاربة . تعتبر الأسرة محرومة إذا كانت لا تحصل على الكهرباء من الشبكة العامة. وأظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي 2014 وجود انخفاض بنسبة الأسر المحرومة من الإتصال بشبكة الكهرباء الوطنية عن مسح عام 2012 بنسبة 0.57 % . ولوحظ وجود تباين قليل نسبياً بين المحافظات بصدد نسب الأسر المحرومة من الاتصال بشبكة الكهرباء الوطنية لعام 2014، حيث تصدرت بغداد المحافظات من حيث الحرمان للأسر لهذا المؤشر بنسبة 0.5 % من مجموع الأسر للمحافظة، وسجلت محافظات ميسان ، واسط ، كربلاء عدم

وجود نسب حرمان تذكر لهذا المؤشر. وسجل الريف وجود نسب حرمان لهذا المؤشر عن الحضر 0.7 % مقابل 0.2 %.

- أظهرت نتائج المسح 2014 تراجع بمؤشر وسيلة التخلص من النفايات وبنسبة 6.9 % عن سنة 2012 على مستوى العراق ، مع وجود تباين بالحرمان من هذا المؤشر بين المحافظات، إذ سجلت النجف وديالى نسب الأسر الأكثر حرماناً لهذا المؤشر 59.1 %، 58.8 %، ولوحظ وجود تفاوت كبير بالحرمان بين الريف والحضر 83.6 % و 22.7 % تبعاً .

- من خلال دراسة توزيع تخصيصات البرنامج الإستثماري لتنمية الاقاليم (المشاريع التنموية للمحافظات)، نجد بأن محافظة البصرة جاءت بالمرتبة الأولى بحدود 23 % من إجمالي تخصيصات البرنامج الإستثماري للمحافظات تليها محافظة بغداد بالمرتبة الثانية وبنسبة 18 % ثم محافظة نينوى بحدود 14 % ثم بقية المحافظات الأخرى لعام 2013.

وفي عام 2014 جاءت محافظة البصرة بالمرتبة الأولى أيضاً وبنسبة 25 % من إجمالي تخصيصات البرنامج الإستثماري للمحافظات تليها محافظة بغداد بالمرتبة الثانية وبنسبة 20 % ثم محافظة نينوى بحدود 9 % ثم بقية المحافظات الأخرى. وفي عام 2015 نجد بأن محافظة البصرة أيضاً جاءت بالمرتبة الأولى وبنسبة 24 % من إجمالي تخصيصات البرنامج الإستثماري للمحافظات تليها محافظة بغداد بالمرتبة الثانية وبنسبة 18.6 % ثم بقية المحافظات الأخرى، ما يدل ذلك على آلية توزيع تخصيصات البرنامج الإستثماري للمحافظات من خلال اعتماده على النسب السكانية للمحافظات وعلى تخصيصات البترودولار لذلك جاءت محافظة البصرة بالمرتبة الأولى وللسنوات الثلاث (2013 و2014 و2015).

- أظهرت مؤشرات مسح الأمن الغذائي لعام 2016 وجود تباين بين المناطق الحضرية والريفية في معدل البطالة إذ بلغ في المناطق الحضرية 11.5 % والريفية 8.8 % على مستوى العراق ، وكان أعلى معدل للبطالة للسكان الحضر في محافظة ميسان وبنسبة 20.2 % ، وأعلى معدل بطالة للسكان الريف في محافظة المثنى 19 % . كما ظهر تباين مكاني للمعدل بين المناطق الحضرية والريفية على مستوى المحافظات مما يتطلب إيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية والريفية لخلق توازن تنموي مكاني .

- ظهر ان هنالك تفاوتاً تنموياً بين الحضر والريف في الخدمات والبنى التحتية، فهناك تدرج واضح في الخدمات ومستوى البنى التحتية في المناطق الريفية بسبب كثرة عدد القرى وتبعثرها وقلة عدد السكان في بعضها ما يحول دون نشرالمشاريع التنموية بما يحقق الجدوى من انشائها فعلى سبيل المثال بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب بحسب البيئة لعام 2015 على مستوى العراق 86.8 % وقد كانت النسبة في الحضر 91.4 % في حين كانت النسبة في الريف 75 % وأعلى نسبة سجلت في الحضر في كل من محافظات ديالى وواسط وأمانة بغداد إذ بلغت 100 % ، أما أقل نسبة في الحضر فكانت في أطراف بغداد والتي بلغت 44 % . اما في الريف فأن أعلى نسبة للمخدومين بالمياه سجلت في ريف ذي قار بنسبة 93 % وأقل نسبة في ريف صلاح الدين 55 % من إجمالي سكان الريف في العراق .

- ان أعلى عدد من المنشآت الصناعية كان في محافظة بغداد والتي بلغت 4062 منشأة، وأدنى عدد كان في محافظة كركوك والتي بلغت 62 منشأة . كما كان أعلى عدد من المشتغلين هو في محافظة بغداد إذ بلغ عدد المشتغلين 69239 عاملاً في حين كان أقل عدد من المشتغلين هو في محافظة الديوانية إذ بلغ العدد 5459 . كما هيمنت محافظة بغداد على أعلى نسبة من الناتج الصناعي والبالغة 29.88 % في حين كانت أدنى نسبة في محافظة الديوانية والبالغة 2.02 % ، وبالتالي لم يتحقق هدف الخطة والمتضمن تقليل التباين المكاني بين المحافظات.



الفصل الثاني السكان والقوى العاملة

تحليل الواقع

كان لتشكيل المجلس الوطني الأعلى للسكان واللجنة الوطنية للسياسات السكانية بإدارتها التنفيذية في وزارة التخطيط والتي أعدت الوثيقة الوطنية الاولى للسياسة السكانية في العراق دوراً في ترجمة أهداف خطة التنمية 2013-2017. وبالرغم من النجاحات التي تحققت في بعض الاهداف وغاياتها الا انها تلاشت بسبب أحداث حزيران 2014 لابل انها تسببت في احداث اضطراب في الوضع السكاني والديمقراطي للمجتمع ككل.

في ظل هذا الواقع ومع افتراضات المستقبل فمن المتوقع ان تكون الصورة السكانية كالآتي:

- زيادة مستمرة في حجم السكان ومن المتوقع ان يصل إلى 42 مليون نسمة في سنة الهدف 2022 وبمعدل نمو قدره 2.5 %.
- ضعف الاستجابة للسياسات السكانية.
- محدودية القدرة على تقديم الخدمات وتغطيتها جغرافياً في ظل الزيادة السكانية.
- استمرار ارتفاع معدلات البطالة في ظل سوء الادارة وعدم استغلال الموارد بشكل أمثل.
- استمرار تأثير تداعيات العنف والارهاب في طبيعة الحراك السكاني.

لذا أصبح لزاماً على خطة التنمية 2018-2022 أن تستمر في تبني سياسة سكانية هادفة ومنسجمة مع اتجاهات التنمية المستدامة 2015-2030 وبأولويات ذات طبيعة انسانية يؤكد لها منهج الحق الذي تبنته الخطة السابقة، فضلا عن مبادئ التنمية البشرية المستدامة الامنة التي تطالب بتوسيع خيارات البشر وتلبية حاجاتهم وتقديم جميع الخدمات الأساسية لهم والمعززة لجودة نوعية حياة الانسان العراقي وبخاصة السكان العائدين إلى مناطقهم ومدنهم بعد تحريرها من التنظيمات الإرهابية.

السكان بحسب العمر

- ارتفع عدد السكان للفئة العمرية أقل من 15 سنة من 13.9 مليون نسمة أي مايعادل 39.5 % من مجموع السكان عام 2013 إلى 14.6 مليون نسمة أي مايعادل 40.5 % من مجموع السكان عام 2016 .
- بلغ عدد السكان في سن العمل 15 - 64 سنة 20.2 مليون نسمة لعام 2013 وارتفع هذا العدد ليكون 20.4 مليون نسمة عام 2016.
- بلغ عدد السكان الشباب الفئة العمرية 15 - 24 سنة (وهي الفئة المعرفة دولياً) 7.2 مليون نسمة عام 2016 في حين ارتفع عدد الفئة العمرية 15 - 29 سنة (وهي فئة الشباب المحددة في تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث) ليصل إلى 9.9 مليون نسمة عام 2016.
- ارتفع عدد السكان كبار السن والتمثلة بالفئة العمرية 65 فأكثر ليصل إلى 1.2 مليون نسمة عام 2016 ونسبة قدرها 2.9 % من اجمالي السكان للسنة ذاتها.

السكان بحسب الجنس

- تدل الاحصاءات على وجود توازن ديمغرافي ما بين الذكور والاناث لتسجل تقديرات السكان لعام 2013 ما نسبته 50.9 % للذكور من اجمالي السكان مقابل 49.1 % للاناث من اجمالي السكان .
- ان نسبة الاناث لعام 2016 وللغئة العمرية أقل من 15 سنة بلغت نحو 48.5 % في حين تصل نسبة الاناث للفئة العمرية 15 - 64 ما يقارب 50 % أما الفئة العمرية الثالثة 65 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتها 53 % .
- ارتفاع معدل العمر المتوقع للاناث إلى 75 سنة بينما للذكور 71 سنة لعام 2016 .

السكان مكانياً وبيئياً

- تشير البيانات إلى أن سكان العراق يتوزعون بشكل غير منتظم إذ يتركز نصفهم تقريباً 49.1 % في خمسة محافظات هي (بغداد وبنينوى والبصرة والسليمانية وذي قار) والتي تبلغ نسبة مساحاتها 20.9 % من مساحة العراق الكلية، ومنتشر النصف الآخر على ما تبقى من المساحة ضمن مناطق محددة تحتوي مقومات جذب السكان بدرجة أقل. وتستحوذ المحافظات الثلاث الأولى على أعلى نسب من السكان بين المحافظات وتبرز محافظة بغداد بين هذه المدن الثلاث حيث يقطنها أكثر من خمس سكان العراق البالغ 7.7 مليون نسمة بحسب تقديرات 2016 وبفارق كبير عن المدينة الثانية البصرة.
- أن التوزيع بين الريف والحضر ليس بحال أفضل فالسكان الحضر بلغوا مانسبته 69.8 % مقابل 30.2 % في الريف من مجمل سكان العراق. وكانت الهجرة من الريف إلى الحضر العامل الرئيس في تركيز غالبية السكان في البيئة الحضرية بسبب تراجع الأنشطة الرئيسية وضعف الخدمات العامة في الريف، فضلاً عن العامل الإداري الذي يغير التجمعات من ريف إلى حضر لبلوغها عدد سكان معين.
- أما درجة التحضر بين المحافظات فهي متباينة أيضاً وبشكل كبير فنجد أقصاها في بغداد والتي بلغت 87.5 % ثم السليمانية بنسبة 84.7 % وتليها أربيل والبصرة في حين كانت أدنى النسب في كل من محافظة بابل والمثنى وصلاح الدين 48.3 %، 45.4 %، 45.1 % على التوالي.

الحراك السكاني (النزوح والهجرة)

شهد العراق موجات نزوح غير مسبقة جراء العمليات الارهابية وما رافقها من تداعيات وعلى الرغم من تضرر المجتمع العراقي بكامله من الحرب على الإرهاب، تبقى النساء والفتيات وخصوصاً المعرضات منهن لسوء المعاملة الهدف الأول للإعتداءات التي شملت انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، إذ أن التقارير والوقائع المرصودة والتي تتعلق بعمليات الخطف والقتل والإتجار بالبشر والزواج القسري والعنف الجنسي تثير القلق وتدعو للتدخل وتقديم الدعم لتخفيف المعاناة وإعادة الاندماج والتأهيل للأشخاص الذين تعرضوا لويلات تلك التجربة، إذ تم تشريد وتهجير نحو مائتين وتسعة وتسعون مليون امرأة من مناطق الصراع والحرب، مثلن مانسبته 51 % من مجموع النازحين جراء موجات النزوح الأخيرة، ومازلن يكابدن حتى الآن ظروفًا قاسية. لذا فمن المتوقع ان يواجه العراق مجموعة مشاكل وتحديات قد تكبح من ايجابية العلاقة المتوقعة بين السكان والتنمية.

التحديات

1. إرتفاع معدل النمو السكاني نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة.
2. حراك سكاني غير مستقر لسكان عدد من المحافظات سبق ان نزحوا منها بشكل جماعي متأثرين بالظروف الامنية غير المستقرة.
3. إستمرار حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المحافظات ما عمق من حدة الثنائية المكانية على الرغم من الجهود التنموية المبذولة للحد من هذا التباين.
4. تزييف المدن ونقل ثقافة الريف اليها من خلال السلوك الاجتماعي السائد في الريف. إذ شكل سكان القرى 7 % من السكان وهذه النسبة قابلة للزيادة بسبب استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر والدليل على استشراف هذه الظاهرة هو ارتفاع نسبة سكان الحضر في بغداد لتصل إلى 87 % عام 2016.
5. عدم تنفيذ التعداد العام للسكان.

الاهداف

الهدف الاول: للزوجين حق الاختيار بحرية ومسؤولية عدد الولادات او المبالغة بينهما:

وسائل تحقيق الهدف

1. إتخاذ تدابير سياسة سكانية تدعو إلى إستخدام برامج تنظيم الأسرة
2. برامج توعوية تعمل باتجاه تثقيف المجتمع بضرورة تنظيم عدد الولادات او المبالغة بينهما.
3. إتخاذ إجراءات فاعلة للحد من الزواج خارج المحاكم.

الهدف الثاني : إعادة النازحين والمهجرين طوعياً إلى أماكنهم الاصلية بنسبة 100 % من إجمالي النازحين

وسائل تحقيق الهدف

1. تفعيل الإطار العام لوثيقة خطة إعادة الاعمار 2018-2028.
2. تبني برامج ومشاريع مولدة لفرص العمل تسهم بإعادة الاستقرار والاعمار والتنمية.
3. إعادة تأهيل البنى التحتية وضمان تقديم الخدمات الاساسية للعائدين.
4. تقديم التسهيلات لتذليل العقبات امام العودة الطوعية.

الهدف الثالث : تحقيق الإستقرار السكاني في الريف وفي المدن الأقل نمواً.

وسائل تحقيق الهدف

1. تفعيل واستكمال إستراتيجية التنمية الحضرية الوطنية (2014-2018) وإستراتيجية التنمية الريفية ودعمها بقانون.
2. وضع معايير لتحديد تحويل القرى إلى نواحي والنواحي إلى اقضية في ظل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها البلد وتوفيرالخدمات المختلفة فيها.
3. ضمان وصول الخدمات للمناطق الريفية.
4. إستثمار الامكانات التنموية في المدن الأقل نمواً والمناطق الريفية.

القوى العاملة

تحليل الواقع

- تشير الإسقاطات السكانية أن عدد سكان العراق 35.2 مليون نسمة عام 2015 منهم 9 مليون نسمة قوة عمل بنسبة 25.9 % من إجمالي السكان، يشكل الذكور العاملين 86 % من إجمالي قوة العمل ونسبة النساء 14 % فقط.
- ارتفاع معدل البطالة عام 2016 ليبلغ 10.8 % بعد أن كان 10.6 % في عام 2014، فضلاً عن ارتفاع معدلات العمالة الناقصة لعام 2014 لتصل إلى 28.19 % وكذلك ارتفاع مستويات الفقر لتصل إلى 22.5 % على مستوى العراق عام 2014 وإلى 41 % في المحافظات التي إحتلها تنظيم داعش بعد أن كانت 19 % في نهاية عام 2013.

ومع ذلك يمكن رصد الايجابيات الاتية بهذا الصدد:

1. إقرار قانون العمل رقم (37) سنة 2015 وهو مطابق لآخر معايير العمل الدولية وأول قانون بالمنطقة يتضمن مجموعة مبادئ ويعترف بالحقوق الأساسية للعاملين.
 2. مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الذي تم تقديمه لمجلس الوزراء ورفعته لمجلس النواب ولا زال قيد الدراسة .
 3. تزايد أعداد المستفيدين من قروض صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل الذي تأسس عام 2013 والإعلان عن 168 ألف مستفيد من قروض الصندوق.
- ومن أجل الوصول إلى منهج واقعي يتصدى للمشاكل ويقتنص الفرص لابد من سياسة للتشغيل واضحة الأهداف وتشريعات قانونية وإجراءات إدارية تستجيب لواقع الاقتصاد العراقي وخصائص سوق العمل بما يضمن ديناميكية التوازن والتوطين للأهداف ويحقق رؤية الخطة في توفير فرص عمل آمنة مستدامة.

السكان النشطون إقتصادياً

- انخفاض نسبة المساهمة الاقتصادية للسكان النشطين إقتصادياً لتبلغ 25.9 % عام 2014 بعد أن كانت 29 % عام 2008. وإذا ما تابعنا مسار هذه النسبة في المحافظات العراقية لوجدنا أن محافظة المثنى حصدت أدنى نسبة إذ بلغت 20% في حين أعلى نسبة للمساهمة الاقتصادية كانت من نصيب محافظة أربيل، السليمانية، بغداد، كركوك 30.8 %، 30 %، 29.7 %، 29.2 % على التوالي.
- بلغ معدل النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني 42.7 % بحسب المسح الاجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق لعام 2014. في حين شهدت المحافظات وبحسب المسح تباينا واضحا بالمعدل إذ بلغ أعلى مستوياته في محافظات أربيل، كركوك، السليمانية، القادسية 49.1 %، 46 %، 45 %، 45.6 % على التوالي وبلغ أدنى مستوى له في محافظات ديالى، ذي قار، البصرة، نينوى 39.7 %، 39.3 %، 39.3 %، 39.2 % على التوالي، وكان للازمة المزدوجة تأثيراً واضحاً في تدني نسب المساهمة.
- يظهر التوزيع المكاني للسكان النشطين إقتصاديا بين المحافظات تركيز هذه الفئة في بغداد بالدرجة الأولى إذ بلغت نسبتهم 21.95 % من إجمالي السكان النشطين إقتصادياً ومن ثم محافظتي نينوى والبصرة بدرجة أقل 8.49 %، 6.81 % على التوالي، وأدنى نسبة كانت من نصيب محافظة المثنى، 1.69 %.
- ان هذا التوزيع يتوافق ونسب توزيع السكان للمحافظات على اعتبار أن إعداد النشطين إقتصاديا مرتبطة بحجم سكان المحافظة.
- تدني نسبة مشاركة النساء في الفئة النشطة إقتصاديا إذ بلغت فقط 16 % من إجمالي النشيطين إقتصاديا موازنة بنسبة الذكور البالغة 84 % وكذلك بالنسبة للريف فهي متدنية إذ بلغت نسبة المشاركة 25 % فقط بينما للحضر 75 % وهذا يؤشر حقيقة راسخة ألا وهي ذكورية قوة العمل وحضرية الأنشطة الاقتصادية.
- تمثل الفئة العمرية 15 - 64 سنة ما نسبته 50.1 % في عام 1987 وازدادت إلى 51.6 % في عام 1997 وإلى 56.1 % في عام 2009 وإلى 56.77 % في عام 2014 من إجمالي السكان وهي مستمرة بالزيادة. وهي بذلك تنذر بدخول العراق النافذة الديموغرافية التي تشكل المرحلة الحرجة جداً في ظل ظروف العراق الحالية ، فإستثمارها تساعد على تخفيض معدلات البطالة والإعالة وتزيد من فرص الإستثمار والإدخار على مستوى الفرد والمجتمع وبالتالي تساعد على تسريع عجلة التنمية وبخلافه تصبح ذات تأثير سلبي بالغ يتساقط أثره في معدلات البطالة والفقر وبخاصة بين الشباب .

- ان تتبع هذه الفئة على مستوى المحافظات يظهر التباين الكبير بين محافظة و أخرى وبشكل واضح إذ نجد محافظتي بغداد والسليمانية قد بلغت فيهما 61.43 % ، 60.34 % على التوالي لعام 2014 أي بمعنى أنهما دخلتا مرحلة النافذة الديموغرافية . كما نلاحظ ان محافظة كركوك دخلت فعلا هذه المرحلة فضلاً عن إقتراب محافظتي أربيل وكربلاء من دخولها. ان هذه النسب هي في تغير مستمر مكانيا بحسب التغير الديموغرافي وطبيعة الهجرة الداخلية الا ان النمط العام يشير إلى التزايد المستمر بها وبالتالي تزايد نسبة السكان النشطين اقتصادياً.

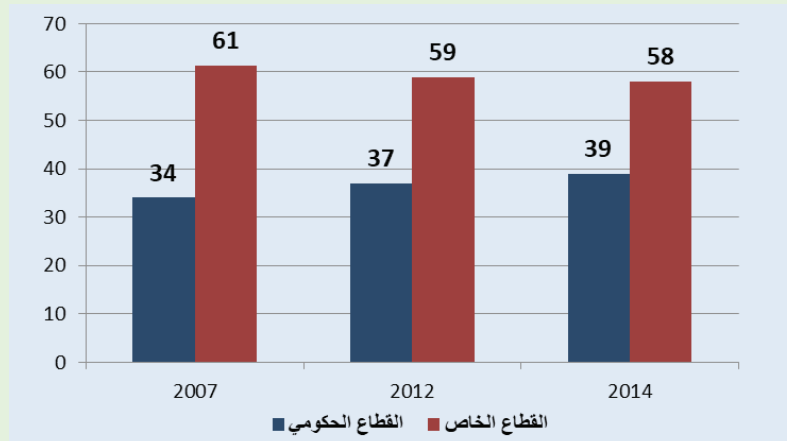
التشغيل:

على الرغم من التوجهات التخطيطية الساعية إلى ربط إتجاهات التشغيل بأهداف التنمية والمرتبطة أساساً بتخصيصات الموازنة الاتحادية من خلال انفاقها العام بشقيه التشغيلي والاستثماري لا يزال القطاع العام يعاني من تضخم في أعداد العاملين فيه مع انخفاض الانتاجية وبقي القطاع الخاص غير مولداً لفرص عمل آمنة ومستدامة لا بل كان له دور في رفع معدلات العمالة الناقصة في ظل إتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم. وتؤكد البيانات الإحصائية هذه الحقيقة إذ بلغ عدد العاملين في القطاع العام نحو 3,199 الف موظف في عام 2014 أي ما نسبته 39 % من إجمالي العاملين ضمن حدود فئة السكان النشطين اقتصادياً بعد أن كان 2,846 الف موظف في عام 2012 اي ما نسبته 37 % من إجمالي العاملين ونحو 2,339 الف موظف في عام 2007 وبنسبة 34 % من إجمالي العاملين هذه الزيادة تشكل عبئاً على نفقات الموازنة الاتحادية في ظل الازمة المالية التي يعيشها العراق والناجمة عن تراجع أسعار النفط عالمياً .

- يفتقر العراق إلى مؤشرات دقيقة عن واقع قوة العمل في القطاع الخاص لاتوجد بيانات خاصة عن القطاع غير المنظم. وعند تتبع تطور أعداد العاملين في القطاع الخاص نجد أن نسبتهم إلى إجمالي العاملين ضمن الفئة النشطة اقتصادياً قد انخفضت إلى 59 % في عام 2012 ، وإستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى 58 % عام 2014 . وكان هذا التغير غير المرغوب فيه من نتائج الأزمة الاقتصادية التي أثرت بشكل ملحوظ في اقتصاد البلد من جهة فضلاً عن إرتفاع عدد الداخلين إلى سوق العمل وبالتالي إزداد عدد العاطلين عن العمل من جهة أخرى، وهذا أدى بدوره إلى إرتفاع نسبة العاملين في القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص.

شكل (4)

تطور نسب العاملين في القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص من اجمالي العاملين بين 2007 و 2014



البطالة

- ارتفعت معدلات البطالة في العراق لتصل إلى 10.8 % عام 2016 بعد ان بلغت حدها الأدنى في عام 2014 لتسجل 10.6 %.
- يتوزع معدل البطالة لعام 2014 بحسب النوع بنسبة 8.4 % للذكور يقابلها 21.9 % للناث.
- ان معدل البطالة يكون في أعلى نسبة ضمن حدود الفئة العمرية 15-19 سنة إذ بلغ 24.5 % ويكون في ادناه ضمن حدود الفئة العمرية 60-64 سنة إذ بلغ 2.9 %. اما على مستوى البيئة فنجد في الحضر 11.5 % في حين بلغ في الريف 8.1 % لعام 2014.
- وإذا ما تابعنا التوزيع المكاني لمعدلات البطالة على مستوى المحافظات فنجد ان محافظة الأنبار احتلت المركز الاول وبنسبة 19.6 %، ثم تلتها محافظتي ذي قار وميسان 17.4 %، 16.5 %، في حين جاءت كل من محافظة كركوك، السليمانية، كربلاء بأدنى النسب وهي 2.9 %، 5.7 %، 6.7 % على التوالي لعام 2014.
- والحال لا يختلف لو تقصينا معدلات العمالة الناقصة في العراق والتي اخذت بالتزايد إذ بلغت 28.19 % عام 2014 ولنفس الاسباب التي تفسر ارتفاع معدلات البطالة ولا يختلف حال المحافظات عن هذه الحقيقة إذ تجاوزت النسبة عن 40 % في كل من محافظة بابل ، كركوك، صلاح الدين ، القادسية (43.08 %، 42.05 %، 40.91 %، 40.31 %) على التوالي اما ادنى المعدلات لها فقد سجلت في محافظة نينوى 16.31 % والبصرة 16.95 % وكربلاء 17.84 % ، علماً ان هذا التباين ما بين المحافظات يفسره لنا تباين طبيعة الاعمال والانشطة الاقتصادية السائدة في كل محافظة فضلاً عن تراجع الاداء الاقتصادي العام على المستوى الوطني.
- تبنت الدولة العديد من السياسات والبرامج التي توفر فرص عمل مستهدفة الفئات الهشة إذ هناك أربعة برامج تستهدف الفئات الضعيفة والهشة بالمجتمع وتوفير العمل اللائق للعاطلين عن العمل ولجميع الفئات، أولها برنامج التأهيل المجتمعي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية للمدة 1997-2004 أنجزت خلالها 868 مشروعاً ، ثم توقف المشروع ليعود كمشروعاً وطنياً منذ عام 2007 ولغاية 2016 نُفذ خلالها 383 مشروعاً، وثانيهما برنامج القروض الصغيرة للمدة 2007-2009 مُنح خلالها 73323 مشروعاً بقيمة 328 مليون دولار امريكي ، والثالث برنامج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر منذ عام 2012 بالتعاون مع وزارة التخطيط استمر حتى نهاية 2016 ركز المشروع على المحافظات الأكثر فقراً، وقد منح البرنامج خلال هذه الفترة 10896 قرضاً بقيمة 86 مليار دينار عراقي. اما البرنامج الرابع فقد كان صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل الذي إستهدف جميع المحافظات بحسب الثقل السكاني (عدا إقليم كردستان) ومنح خلال المدة 2013-2016 نحو 49907 قرضاً بقيمة بلغت أكثر من 212 مليار دينار عراقي.

التحديات

1. تذبذب إيرادات العراق النفطية ما ولد وسيولد عجزاً ظاهرياً في الموازنة انعكس على طبيعة سياسة الانفاق التي امست انكماشية بشكل ملحوظ وخاصة النفقات الاستثمارية فعزز من حدة الركود الاقتصادي والقدرة على توليد فرص عمل.
2. محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي متأثراً بغياب بيئة الاعمال الجاذبة للاستثمار.
3. اتساع حدود نطاق قطاع الاعمال غير المنظم.
4. غياب جهة مركزية موحدة مسؤولة عن التشغيل في العراق.

5. استمرار تراجع دور القطاع الزراعي والصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي من شأنه ان يعمق من حدة الاختلال في توزيع قوة العمل ويؤثر سلباً في معدلات البطالة والعمالة الناقصة.
6. الاختلال البنيوي في توزيع قوة العمل وظيفياً، مهنيّاً، تعليمياً بسبب استمرار التفاوتات التنموية والتداعيات السلبية لظاهرة النزوح في العراق.

الأهداف:

الهدف الأول: خفض معدل البطالة.

وسائل تحقيق الهدف

1. تبني سياسة اقتصادية مولدة لفرص العمل ومحفزة للقطاع الخاص.
2. ربط مخرجات التعليم بمعطيات سوق العمل.
3. تبني برامج تأهيلية وتدريبية للتثقيف بالعمل في القطاع الخاص.
4. توجيه الموارد الاقتصادية صوب الانشطة ذات الاسلوب كثيف العمل.

الهدف الثاني: وضع إطار تخطيطي للموارد البشرية لأكثر من 5 سنوات

وسائل تحقيق الهدف

1. اعتماد نظام تخطيط موّدد للقوى العاملة بإشراف جهة (الهيئة العامة للقوى العاملة) تعمل على معالجة البطالة وتوفير الخبرات الوطنية المؤهلة في مجال ابحاث سوق العمل وتنفيذ معايير الصحة والسلامة المهنية والالتزام بالاتفاقيات ومعايير العمل الدولية ذات الصلة.
2. تبني نظاماً الكترونياً للتخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، يكون ملائماً للتطبيق في الوزارات كافة والجهات الاتحادية وتكون إدارات الموارد البشرية في الوزارات والجهات الاتحادية معنيّة بتطبيق النظام الالكتروني للتخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة وبدعم من الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية.

الهدف الثالث : استثمار النافذة الديموغرافية مكانياً (بحسب المحافظات)

وسائل التحقيق

1. تبني سلم ترتيب لأولويات الاستثمار لتكون المحافظات التي بلغت مرحلة النافذة الديمغرافية في المراتب الاولى.
2. التنسيق والتكامل ما بين سياسات التنمية المكانية على المستوى الوطني والمكاني لكل محافظة بما يعزز من استثمار المورد البشري فيها.



الفصل الثالث

إطار الاقتصاد الكلي

الإيرادات المالية المتوقعة للخط

أولا : الإيرادات النفطية

إتفقت معظم التقديرات ذات الصلة بأن معدل سعر النفط في الاسواق العالمية سوف لن يتجاوز عتبة ال (60) دولارا للبرميل الواحد في افضل الاحوال ، كما انه لن ينخفض عن (40) دولارا للبرميل خلال السنوات الخمس القادمة .كما ان لوزارة النفط العراقية خططها الخاصة بالانتاج والتصدير للسنوات القادمة وكما مبين أدناه :

جدول (2)

الانتاج والتصدير المتوقعان لسنوات الخطه 2018 – 2022					
المفردات	2018	2019	2020	2021	2022
انتاج النفط (مليون برميل / يوم)	4.7	4.7	4.7	4.9	4.9
تصدير النفط (مليون برميل / يوم)	3.9	3.9	3.9	4.0	4.0

ومع إفتراض إستمرار إعتماد سعر صرف الدولار والمحدد من قبل البنك المركزي العراقي عند 1182 دينار للدولار الواحد فقد تراوحت تقديرات الإيرادات النفطية المتوقعة سنويا بين 74 تريليون دينار وبين 103.5 تريليون دينار . وهذا ما يجعل إجمالي الإيرادات النفطية المتوقعة للعراق للمدة 2018 - 2022 تتراوح بين 370 تريليون دينار بحسب تقديرات لجنة إستراتيجية الموازنة و 381.9 تريليون دينار بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي ونحو 425.6 تريليون دينار بحسب الإفتراضات المتفائلة لوزارة النفط العراقية ، والجدول أدناه يبين تفاصيل ماتقدم :

جدول (3)

الإيرادات النفطية المتوقعة لسنوات الخطه 2018 – 2022 (مليار دينار)						
الإجمالي	2018	2019	2020	2021	2022	
بحسب إفتراضات صندوق النقد الدولي	75045	74537	76050	77232	79076	381940
بحسب إفتراضات وزارة النفط العراقية	75715.9	75715.9	75715.9	94914.6	103543.2	425605.5
بحسب تقديرات لجنة إستراتيجية الموازنة	74033.4	74033.4	74033.4	74033.4	74033.4	370167

ثانيا : الايرادات غير النفطية

من غير المتوقع ان تحقق الايرادات غير النفطية في العراق تطورا ملموسا في ظل استمرار الواقع الاقتصادي الحالي المترتب على الازمة المالية وتراجع النشاط الاقتصادي وتوقف العديد من مشاريع التنمية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص . الا ان الاجراءات الحكومية التصحيحية ذات الصلة المعززة للموازنة العامة والبحث عن إيرادات جديدة قد ساهمت في ترصين الحيز المالي المتاح للدولة والمتوقع ان يستمر أثرها للسنوات القادمة .

الضرائب المباشرة : وتتضمن العديد من أنواع الضرائب المفروضة على شركات القطاع الخاص وشركات القطاع النفطي والضرائب على رواتب منتسبي القطاعين العام والخاص والضرائب العقارية وغيرها. إذ من المتوقع أن يحقق هذا النوع من الضرائب زيادات ملحوظة في جباية الاموال .

الضرائب غير المباشرة : وتتضمن العديد من أنواع الضرائب المرتبطة بتجارة السلع والخدمات ومنها ضريبة الوارد الكمركي على القطاعين الخاص والمختلط وكذلك ضرائب الهاتف النقال والأنترنت إلى جانب الضرائب المفروضة على خدمات الفنادق والمطاعم وهي جميعاً قد طرأت عليها زيادات واضحة إستجابة لتوصيات المؤسسات الدولية الهادفة إلى تصحيح السياسات المالية والنقدية المرتبطة في العراق. كما توجد هناك إيرادات أخرى مهمة تحققها الموازنة العامة بحصة الخزينة من أرباح الشركات العامة ورسوم تذاكر السفر وأجور الخدمات وغيرها .

جدول (4)

حجم الإيرادات غير النفطية المتوقعة للسنوات 2018 - 2022 (مليار دينار)					
2022	2021	2020	2019	2018	
5639.8	5466.5	5303.4	5146.1	4996.2	الضرائب المباشرة
2555.8	2471.6	2390.7	2313.1	2213.7	الضرائب غير المباشرة
6728.3	6492.3	6262.4	6038.4	5799.8	إيرادات أخرى
14923.9	14430.4	13956.5	13497.6	13009.7	الإجمالي

مما تقدم فإن إجمالي الإيرادات المتوقعة تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة 2018 - 2022 ستكون كما يلي :

جدول (5)

إجمالي الإيرادات المتوقعة تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة 2018 - 2022		
%	تريليون دينار	
84.1	370.2	الإيرادات النفطية
15.9	69.8	الإيرادات غير النفطية
100	440.0	الإيراد الكلي المتوقع

النمو الاقتصادي

تستهدف خطة التنمية الوطنية 2018-2022 تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب يتفق والمعدلات التي حققها الاقتصاد العراقي خلال الفترات الماضية مستنداً إلى الإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها وبخاصة مع إدامة الانتاج النفطي والقدرة على تحقيق صادرات نفطية ضامنة لإستدامة الإيرادات المالية التي يمكن توظيفها في القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى . الا ان هذا النمو يبقى مقيداً بالقدرة على ضمان مستوى مقبول من الإستخدام والتشغيل وإيجاد فرص عمل إضافية خاصة إلى الداخلين الجدد لسوق العمل فضلاً عن ترجمة هذا النمو إلى مستوى معيشي لائق لجميع الفئات تحت مظلة العدالة في توزيع الدخول وعدم السماح باتساع التفاوت في مستويات المعيشة ومحاربة الفساد الإداري والمالي باعتباره احد المعوقات الأساسية للتنمية.

على الرغم من كل الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال السنوات الماضية وبالتحديد خلال عامي 2014, 2015 وما تلاها من سنوات التحرير للمناطق المحتلة من قبل تنظيم داعش الإرهابي وجهود إعادة البناء للمناطق المتضررة الا ان الاقتصاد العراقي إستطاع تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول بحدود 6.6 % خلال المدة 2010-2015 مدفوعاً بشكل أساس باستمرار انتاج وتصدير النفط كما تمكن من تحقيق معدل نمو بحدود 6.3 % بين عامي 2015, 2016 بحسب البيانات الأولية .

تواصلت مع تلك المعطيات تم وضع معدل نمو مستهدف لسنوات الخطة 2018 - 2022 بحدود 7 % منه نحو 7.5 % معدل نمو القطاع النفطي و 6.1 % معدل نمو الأنشطة كافة الاخرى غير النفطية (السلعية والتوزيعية والخدمية) وان كانت القناعة متوفرة بقدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق معدلات نمو أعلى من ذلك ولكن مراعاة لظروف عدم إستقرار أسعار النفط عالمياً من جهة وبقاء التهديدات الإرهابية وعدم الإستقرار الأمني من جهة أخرى وغيرها من العوامل التي تلقي بظلالها على المسيرة التنموية خلال السنوات القادمة .

الناتج المحلي الإجمالي

نعرض في أدناه جدول معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المقدرة للسنوات 2018 - 2022 والتي تم احتسابها وفق النموذج الذي تم تبنيه للخطة

جدول (6)

معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات 2018 - 2022 (مليار دينار)							
2022	2021	2020	2019	2018	معدل النمو المستهدف (%)	2015 سنة القياس	القطاع
6520.6	6015.3	5549.2	5119.2	4722.5	8.4	3707.5	الزراعي
167446.5	155764.2	144896.9	134787.5	125384.0	7.5	100929.2	النفط
353.8	350.3	346.8	343.4	340.0	1.0	330.0	التعدين
3088.0	2794.5	2529.0	2288.7	2071.2	10.5	1535.1	الصناعة التحويلية
3203.8	3022.4	2851.4	2690.0	2537.7	6.0	2130.7	الكهرباء والماء
21821.4	20432.0	19131.1	17913.0	16772.5	6.8	13768.4	البناء والتشييد
22985.0	21481.3	20076.0	18762.6	17535.1	7.0	14313.9	النقل والاتصالات
25989.3	23997.5	22158.4	20460.2	18892.1	8.3	14872.9	التجارة
14140.6	13782.3	13433.0	13092.6	12760.8	2.6	11815.1	المال والتأمين
26914.9	25755.8	24646.7	23585.4	22569.8	4.5	19777.8	الخدمات
125017.3	117631.5	110721.6	104255.3	98201.8	6.1	81402.0	الأنشطة غير النفطية
292463.8 247.4	273395.7 231.3	255618.5 216.3	239042.8 202.2	223585.8 189.2	7.0	182331.2	الكلي b \$

يتضح أن الخطة تستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة إلى 292.5 تريليون دينار عام 2022 مقارنة بحوالي 182.3 تريليون دينار عند العام 2015 وزيادة مطلقة قدرها 110.2 تريليون دينار وبمعدل نمو 7 % . ويأتي في مقدمة القطاعات المستهدفة هو قطاع الصناعة التحويلية 10.5 % والقطاع الزراعي 8.4 % (هذه المعدلات مشروطة بتوفر الإستثمارات اللازمة سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص) فضلا عن قطاعات البنى التحتية ومنها قطاع النقل وقطاع الكهرباء والماء والبناء والتشييد على ان يحافظ قطاع النفط على معدلات نموه المعروفة كونه القطاع الرئيس المولد للدخل ومصدر العملة الصعبة. ويأتي هذا النموذج لأجل العمل قدر الامكان على تصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي المتمثلة بضعف مساهمة القطاعات السلعية والانتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إزاء مساهمة القطاع النفطي إذ ليس هناك مجال لتصحيح ذلك في الامد القصير. ويعكس الجدول التالي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي كما هو في سنة القياس 2015 والمستهدف تحقيقه في العام 2022 .

جدول (7)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة القياس (%)			
2022	2018	2015	القطاع
2.2	2.1	2.0	الزراعي
57.3	56.1	55.4	النفط
0.1	0.2	0.2	التعدين
1.1	0.9	0.8	الصناعة التحويلية
1.1	1.1	1.2	الكهرباء والماء
7.5	7.5	7.6	البناء والتشييد
7.9	7.8	7.8	النقل والاتصالات
8.9	8.4	8.2	التجارة
4.8	5.7	6.4	المال والتأمين
9.2	10.1	10.7	الخدمات
100	100	100	الكلي

ان تشوه الهيكل القطاعي للاقتصاد العراقي نتيجة سنوات عجاف من الحصار والحروب والأزمات يحتاج إلى سنوات طويلة من العمل المخطط والممنهج لأجل إزالة هذه التشوهات حيث تسعى خطة السنوات القادمة إلى آلية لتصحيح هذا الإختلال من خلال العمل على إعادة الحياة للقطاعات الانتاجية والسلعية والبنى التحتية والخدمات والعمل على زيادة نسبة مساهمتها تدريجياً وهذا الأمر تقع مسؤوليته على كلا القطاعين العام والخاص. ونبين في أدناه اتجاهات مساهمة الأنشطة الاقتصادية عدا النفط في الناتج المحلي الإجمالي المقدّر لسنوات الخطة .

جدول (8)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي 2018 - 2022 (مليار دينار)										
2022		2021		2020		2019		2018		الانشطة
%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	
11.9	34987.6	11.9	32614.5	11.9	30407.5	11.9	28354.3	11.8	26443.9	السلعية عدا النفط
17.4	50812.6	17.3	47270.5	17.2	43980.7	17.1	40924.8	17.0	38056.1	التوزيعية
13.4	39217.2	13.8	37746.4	14.2	36333.4	14.6	34976.0	15.2	33960.4	الخدمية
42.7	292463.8	43.0	273395.7	43.3	255618.5	43.6	239042.8	44.0	223585.8	اجمالي الناتج المحلي

الاستثمار والنمو

قدرت الإستثمارات المطلوبة (سواء من القطاع العام أو الخاص) لتحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ 7 % بمبلغ إجمالي قدره 220.6 تريليون دينار بما يعادل 186.7 مليار دولار طوال سنوات الخطة (2018-2022) منه مبلغ 132 تريليون دينار متوقع أن توفره الموازنة العامة للدولة كاستثمار حكومي والباقي المقدر بحدود 88.6 تريليون دينار يعبر عن إستثمارات القطاع الخاص بأشكاله كافة وكما مبين أدناه:

جدول (9)

الإيرادات والإستثمارات المقدرة للخطة 2018 – 2022		(تريليون دينار)
اجمالي الإيرادات المتوقعة		440.0
اجمالي الاستثمارات المطلوبة		220.6
الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة		132.0
الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص		88.6

الإستثمار الحكومي

يبلغ حجم الإستثمار الحكومي المتوقع خلال سنوات الخطة نحو 132 تريليون دينار بما يعادل 111.7 مليار دولار وتشكل نحو 60 % من إجمالي الإستثمارات المطلوبة والبالغة 220.6 تريليون دينار وكما مبين في الجدول أعلاه .

الإستثمار غير الحكومي (الخاص)

تتوقع الخطة أن يساهم القطاع الخاص بما قيمته 88.6 تريليون دينار بما يعادل 75 مليار دولار خلال سنوات الخطة 2018 - 2022 وهي تعبر عن استثمارات القطاع الخاص في العراق بمختلف اتجاهاته وأنشطته وهو يشكل ما نسبته 40 % من إجمالي الإستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة.

التوزيع القطاعي للإستثمارات المطلوبة

ولتحقيق معدلات النمو المستهدفة قطاعياً ندرج في أدناه جدولاً بالاستثمارات المقدرة والمطلوبة سنوياً لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية حيث يتضح ان قطاع النفط يستمر في الحصول على نسبة عالية من الإستثمارات وبحدود 38.4 % وبمبلغ نحو قدره حوالي 84.7 تريليون دينار للمدة 2018 - 2022 ويأتي هذا متوافقاً و حاجة هذا القطاع للإستثمارات الواسعة بإعتباره قطاعاً كثيف رأس المال ويحتاج إلى تكنولوجيا متطورة وكذلك لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية (الكهرباء والماء والبناء والتشييد والنقل والإتصالات) مجتمعة على حوالي نصف الإستثمارات المقدرة وبحدود 49.5 % إذ قدرت حاجة قطاع الكهرباء والماء إلى نحو 20.2 تريليون دينار للسنوات الخمس القادمة ، في حين قدرت الإستثمارات المطلوبة لقطاع البناء والتشييد نحو 12.2 تريليون دينار خلال سنوات الخطة أما الإستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والإتصالات فقد قدرت بحدود 39.6 تريليون دينار وهو أمر مطلوب لتلبية متطلبات إعادة البناء والإعمار في المناطق المتضررة إضافة إلى تراجع واقع البنى التحتية في أنحاء البلاد كافة مع الإشارة إلى ان القطاع الخاص هو المساهم الأساس في هذا القطاع الحيوي حيث تصل نسبة مساهمته إلى نحو 90 % . أما قطاع الخدمات فهو بحاجة أيضاً إلى إستثمارات كبيره خلال سنوات الخطة قدرت بحدود 37.2 تريليون دينار وبنسبة تصل إلى 17 % من إجمالي الإستثمارات المقدرة وذلك بأمل إعادة النشاط إلى هذا القطاع الحيوي الذي يلامس حاجات المواطنين اليومية . أما القطاعات الانتاجية والسلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) فقد جاءت حصتهما معا نحو 5.6 % وهي نسبة منخفضة تعود إلى ضعف القدرة الإستيعابية فيهما والتخلف التكنولوجي والمنافسة غير العادلة من السلع المستوردة وضعف تنفيذ الإجراءات والقرارات ذات الصلة.

جدول (10)

دجم الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاقتصادية للسنوات
(مليار دينار) 2022 - 2018

القطاع	معدل النمو المستهدف (%)	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعي	8.4	1280.8	1388.4	1505.0	1631.5	1768.5
النفط	7.5	14579.5	15673.0	16848.5	18112.1	19470.5
التعدين	1.0	5.6	5.7	5.7	5.8	5.8
الصناعة التحويلية	10.5	787.2	869.9	961.2	1062.2	1173.7
الكهرباء والماء	6.0	3591.1	3806.5	4034.9	4277.0	4533.7
البناء والتشييد	6.8	2135.8	2281.1	2436.2	2601.8	2778.8
النقل والاتصالات	7.0	6883.0	7362.8	7880.3	8431.9	9022.1
التجارة	8.3	1479.9	1568.0	1698.2	1839.1	1991.8
المال والتأمين	2.6	1077.9	1105.9	1134.7	1164.2	1194.5
الخدمات	4.5	6803.3	7109.5	7429.4	7763.7	8113.1
الكلي b\$	7.0	38592.2 32.6	41172.8 34.8	43934.2 37.2	46889.4 39.7	50052.5 42.3

جدول (11)

التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة 2018-2022

القطاع	الاستثمار (مليار دينار)	%
الزراعي	7574.2	3.4
النفط	84683.7	38.4
التعدين	28.6	0.01
الصناعة التحويلية	4854.3	2.2
الكهرباء والماء	20243.3	9.2
البناء والتشييد	12233.6	5.5
النقل والاتصالات	39582.1	17.9
التجارة	8545.1	3.9
المال والتأمين	5677.2	2.6
الخدمات	37219.0	16.9
الكلي	220640.0	100

متوسط نصيب الفرد

تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو حقيقي عند 7 % للناتج المحلي الإجمالي مع معدل نمو سكاني قدره 2.5 % فأن من المتوقع زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي بنحو 4.5 % فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالسعر الثابت لعام 2007 نحو 4.9 مليون دينار عام 2015 ونحو 5.1 مليون دينار لعام 2016 حيث من المتوقع ان يصل متوسط نصيب الفرد إلى نحو 6.9 مليون دينار عند نهاية الخطة عام 2022 .

جدول (12)

متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة			
السنة	ن م إجمالي المستهدف (مليار دينار)	حجم السكان المقدر (ألف نسمة)	متوسط نصيب الفرد (ألف دينار)
2018	223585.8	38124.2	5864.7
2019	239042.8	39127.9	6109.3
2020	255618.5	40150.2	6366.6
2021	273395.7	41190.7	6637.3
2022	292463.8	42248.9	6922.4

تستهدف الخطة بذلك تحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن من خلال الحرص على تعزيز فرص عمل مناسبة إلى جانب المحافظة على معدلات التضخم عند المستويات الدنيا من خلال تبني سياسات مالية ونقدية تحافظ على استقرار الاسعار وثبات سعر الصرف إلى جانب المحافظة قدر الامكان على دعم الفئات محدودة الدخل من خلال شبكات الضمان الاجتماعي وإستمرار دعم البطاقة التموينية .

التكوين الرأسمالي للقطاعين العام والخاص

أشارت البيانات المتوفرة لسنة القياس 2015 إلى ان مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي بلغت بحدود 34.7 % مقابل 65.3 % للقطاع العام . وفي ظل التوجهات والسياسات الإقتصادية ذات الصلة تستهدف خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022 تعزيز دور القطاع الخاص والعمل على تهيئة الفرص المناسبة للقيام بدوره الحقيقي في عملية التنمية لاسيما في ظل تراجع دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع الحكومية بسبب الأزمة المالية وانخفاض حجم الإيرادات المالية المتاحة، وبهذا الإتجاه تستهدف خطة التنمية الوصول بنسبة مساهمة القطاع الخاص من الاستثمارات في سنة الهدف 2022 إلى نحو 38.3 % مقابل 61.7 % للقطاع العام وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (13)

مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة

القطاع	سنة القياس 2015		سنة الهدف 2022	
	القطاع العام %	القطاع الخاص %	القطاع العام %	القطاع الخاص %
الزراعي	67.6	32.4	60.0	40.0
النفط	100.0	00	95.0	5.0
التعدين	66.4	33.6	66.0	34.0
الصناعة التحويلية	39.5	60.5	30.0	70.0
الكهرباء والماء	80.8	19.2	75.0	25.0
البناء والتشييد	43.1	56.9	40.0	60.0
النقل و الاتصالات	9.9	90.1	5.0	95.0
التجارة	13.1	86.9	13.0	87.0
المال والتأمين	4.1	95.9	4.0	96.0
الخدمات	81.8	18.2	70.0	30.0
الكلي	65.3	34.7	61.7	38.3

أهداف وتوجهات السياسات الاقتصادية الكلية

إن أهم التحديات التي واجهت الخطة السابقة (2013-2017) تتمثل في تدني كفاءة الأداء للمؤسسات وتضخم الجهاز الإداري وانخفاض انتاجية القوى العاملة فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي ووجود مشاكل وتحديات اقتصادية متمثلة في استمرار تردّي مناخ الإستثمار متأثراً بجملة العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية والقانونية التي كان لها دور في التأثير على مستوى الإستثمارات الأجنبية والقدرة على جذبها فضلاً عن إختلال بنية الانتاج والميزان التجاري وبنية الموازنة العامة وهنالك أيضاً تحديات لا تقل أهميتها عن ما سبقتها وهي إرتفاع الدين العام (الداخلي والخارجي) وتخلف النظام المصرفي وإتساع نطاق القطاع غير المنظم فضلاً عن محدودية وضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في العراق.

لقد إستمر الاقتصاد العراقي ولسنوات طويلة معتمداً بشكل رئيسي على إيرادات النفط التي شكلت المصدر الأساسي لتحريك معدلات النمو الاقتصادي، حيث تمكنت هذه الإيرادات من إدامة زخم الإستيرادات الهائلة والانفاق واسع النطاق ، إلا أن تراجع إيرادات النفط وعدم انتظامها كما حصل في أزمتي عامي 2008-2009 والأعوام اللاحقة لسنة 2014 قد أظهرت فشل هذه السياسات فلم تعد قادرة على دعم معدلات النمو ورفع معدلات التشغيل ما يؤكد نتيجة مهمة تتمثل في عدم قدرة الأنشطة الاقتصادية التي يحركها القطاع العام على تعويض الانخفاض الحاصل في إيرادات النفط ولا على زيادة معدلات النمو الاقتصادي ولا على إستيعاب الأيدي العاملة الجديدة.

يتضح مما سبق ضرورة التحول إلى سياسات أخرى للنمو تقوم على تنويع الاقتصاد وهذا يتطلب تحقيق تحولات وإصلاحات في السياسة الاقتصادية وهي :

- الانتقال من الإعتماد على النفط إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية .
- تشجيع إستثمارات القطاع الخاص القائمة على آليات السوق .
- الانفتاح التدريجي نحو الأسواق الخارجية .
- العمل على إستعادة عناصر النمو الطبيعي للقطاعات الانتاجية.
- تحقيق التناغم التام بين السياسات المالية و النقدية لضمان استثمار التراكم الرأسمالي داخليا و الحد من انتقاله إلى الخارج .

ان تحقيق هذه التحولات يكون من خلال الاعتماد على سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوسيع الإستثمار الخاص بضمنه الإستثمار الأجنبي وهذا يتطلب توسيع وتحرير الخدمات الأساسية كخدمات الكهرباء والنقل والإتصالات والخدمات المالية والسياحة والبنى التحتية التي تعتبر من الخدمات الأساسية لتوسيع التجارة كما يتطلب الأمر إيجاد المناخ والبيئة الملائمة لتحفيز القطاع الخاص على الإستثمار في أنشطة وفعاليات الاقتصاد الوطني وكذلك العمل على إحداث التغييرات المؤسسية وإعادة الهيكلة والتي تشكل عاملاً أساسياً في تحديث الإمكانات الاقتصادية وتنشيطها في الفترة القادمة مضافا إليها أتمتة الأعمال ودعم التطور التكنولوجي وانطلاقاً من هذه الرؤية فان التوجهات التنموية الجديدة تتمثل في تنويع مصادر الدخل والإيراد في الاقتصاد العراقي وتوسيع القاعدة الانتاجية ورفع القيمة المضافة وتحقيق معدلات عالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن العمل إلى تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة مع رفع نسبة الإستثمارات في قطاعات تنموية مختارة. وندرج في أدناه أهم التوصيات والمقترحات التي نرى أهميتها في السياسة الاقتصادية في العراق وكما يلي :-

- 1 - وضع وترتيب الأولويات الإستثمارية بحسب الضرورات الاقتصادية والاجتماعية مع الإستمرار بتطبيق آلية الانتقال إلى إقتصاد السوق وعملية التحول والاندماج مع العالم الخارجي .
- 2 - إعطاء قطاع البنى التحتية في الاقتصاد العراقي الأولوية وهو يعد مفتاح التطور اللاحق لتوفير وتهيئة مستلزمات البناء الاقتصادي لكل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية فضلا عن ضرورة توفير الخدمات الضرورية والأساسية للمواطنين .
- 3 - تحديد الوسائل والمهام والتدابير والإجراءات اللازمة لتفعيل وتنمية دور القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) من خلال توفير الفرصة لإعادة بناء شريكاً فاعلاً والذي يعد المفتاح الرئيسي للنمو الاقتصادي في مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإحداث التطور التكنولوجي المطلوب.
- 4 - إيلاء التنوع الاقتصادي إهتماماً بالغاً والعمل على تقليل الإعتماد على أحادية المورد باتجاه زيادة مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتمويل الموازنة العامة بشقيها الجارية والإستثمارية .
- 5 - تقوية النظام المالي والمصرفي لدعم التنمية الاقتصادية .
- 6 - تعزيز دور المؤسسات الحكومية وزيادة فاعليتها من خلال تأسيس وتنفيذ إطار ملائم لقواعد تنظيم النشاط الاقتصادي وسيادة القانون .

السياسة المالية

التحديات :

- استمرار حالة الإختلال في بنية الانفاق العام لمصلحة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الإستثمارية والذي يؤدي إلى زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد العراقي .
- ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على الإستجابة للزيادة في الانفاق مؤدياً ذلك إلى تشعب الإختناقات في الاقتصاد العراقي وزيادة درجة الانكشاف الإقتصادي .
- استمرار هيمنة الإيرادات النفطية مصدراً أساسياً ورئيساً لتمويل الموازنة العامة في العراق ما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية المتمثلة في تذبذب أسعار النفط الخام عالمياً.
- عدم اعتماد الأساليب الحديثة في إعداد الموازنات ما جعلها بعيدة عن الرؤية التخطيطية ذات البعد الإستراتيجي.
- تذبذب أسعار النفط الخام عالمياً أدى إلى عدم إستقرار متغيرات الاقتصاد الكلي وزيادة مخاطر الإستثمار في القطاعات غير النفطية .
- ضعف دور وأهمية المصادر التمويلية الأخرى لا سيما الضرائب والرسوم في تمويل الانفاق العام ما أدى إلى إستمرار تدني نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة.
- ضعف بنية القطاع الخاص وانخفاض مساهمته في النشاط الاقتصادي .

الاهداف:

الهدف الاول : تصحيح هيكل الانفاق العام .

وسائل تحقيق الهدف:

1. زيادة نسبة الانفاق الإستثماري من إجمالي الانفاق العام.
2. الحد من النفقات الجارية بما ينسجم والزيادة الطبيعية في السكان البالغة 3 % سنوياً والإرتفاع في المستوى العام للأسعار.
3. تقليص عجز الموازنة.

الهدف الثاني: تنويع هيكل الإيرادات العامة وزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية.

وسائل تحقيق الهدف:-

1. توسيع قاعدة الضرائب وتنويع مصادرها من خلال إستحداث ضرائب جديدة والقضاء على قنوات التهرب الضريبي.
2. الإستمرار بتقليص نطاق الإعفاءات الضريبية.
3. تبني تدابير جديدة في تفعيل زيادة تحصيل الرسوم والغرامات وجباية مستحقات الدولة.
4. تطور كفاءة الجهاز الضريبي.
5. الرفع التدريجي لدعم اسعار الخدمات الأساسية في الاقتصاد.
6. زيادة الوعاء الضريبي

الهدف الثالث: معالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة للدولة .

وسائل تحقيق الهدف :

1. توظيف الإيرادات النفطية في تنفيذ المشاريع التنموية الإقتصادية والإجتماعية والتي تؤلف مصادر إيرادات أكثر استقراراً وإستمراراً.
2. زيادة موارد الموازنة غير النفطية.
3. الإلتزام بسياسة الانضباط المالي للانفاق العام وتطبيق مبدأ السقوف العليا للنفقات العامة.
4. تحفيز المصارف القائمة على التوسع في تمويل عمليات الإستثمار.

الهدف الرابع: تحسين الإدارة المالية العامة.

وسائل تحقيق الهدف

1. التحول إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء بصورة تدريجية ما يعطي مجالاً أفضل للمتابعة ولتقييم مدى كفاءة الانفاق العام.
2. تبني الأسلوب العلمي والقيادي في أداء الدور الرقابي والمتابعة من خلال تحديد المسؤوليات والواجبات وتنفيذ سياساتها بكل شفافية ونزاهة.
3. تطوير نظم المحاسبة والتدقيق.

الهدف الخامس: رفع معدلات الادخار الخاص.

وسائل تحقيق الهدف:

- إستحداث أوعية جديدة لاستقطاب المدخرات الصغيرة وتوظيفها في مجالات إستثمارية مجزية.

السياسة النقدية :

التحديات

1. انخفاض مستوى التناغم والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق .
2. إستمرار نمو عرض النقد كنتيجة للإستمرار في إعتماد السياسة الانفاقية التوسعية مما يعمل على زيادة حدة الضغوط التضخمية
3. الإستمرار بتطبيق سياسة الإستيراد المفتوح قد يؤدي إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية (الدinar).
4. محدودية دور المصارف الإختصاصية في تمويل الإستثمارات في القطاع الخاص في المجال التنموي بما يتناقض وتوجهات السياسة الاقتصادية الداعية إلى إعطاء القطاع الخاص مساحة مهمة في فعاليات التنمية .
5. ضعف تأثير سعر الفائدة في حجم الإئتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة ما ينعكس على إستثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .
6. ضعف معدلات الفائدة على الإدخار وتعاضلها على الإئتمان المصرفي الممنوح

الاهداف :**الهدف الاول : المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة.****وسائل تحقيق الهدف**

1. إدارة عرض النقد لمصلحة الودائع .
2. إعتداد سعر فائدة محفز للإدخار .

الهدف الثاني : المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة المحلية.**وسائل تحقيق الهدف**

1. تكييف إتجاهات الانفاق العام وفقا لمقتضيات النمو الاقتصادي .
2. الإستمرار بنافذة بيع العملة الأجنبية وفقا لإحتياجات السوق .

الهدف الثالث : تعزيز مبدأي الافصاح والشفافية والمراقبة وإرساء نظم الحوكمة في القطاع المصرفي العراقي.**وسائل تحقيق الهدف**

1. العمل على إدخال التغييرات المطلوبة في هذا الإتجاه .
2. إستخدام نظام المصارف الشامل .

الهدف الرابع : تعزيز الشمول المالي.**وسائل تحقيق الهدف**

1. الإرتقاء بخدمات القطاع المصرفي من خلال تحسين وصول الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع العراقي .
2. نشر الثقافة المالية والمصرفية .
3. تشجيع فتح فروع المصارف المحلية والأجنبية وتوسيع نمط توزيعها .

الهدف الخامس : العمل على خلق نشاط إئتماني محفز للنمو.**وسائل تحقيق الهدف**

1. التوسع في منح الإئتمان بالقطاع الخاص من خلال القطاع المصرفي الوطني.
2. منح القروض للمشاريع المتوسطة والصغيرة وزيادة قدرتها في الحصول على التمويل.
3. توفير الإئتمان والتمويل المصرفي .
4. زيادة رأسمال المصارف الإختصاصية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الهدف السادس : تعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي.**وسائل تحقيق الهدف**

1. التنوع في أسلوب إدارة الإحتياطيات الأجنبية .
2. العمل على تنوع المحفظة السيادية .
3. انشاء صندوق لدعم إستقرار الإستثمار (صندوق سيادي) .

الهدف السابع : مكافحة ظاهرة غسل الأموال.**وسائل تحقيق الهدف**

1. التزام المصارف التزاماً كاملاً بقانون غسل الأموال رقم 93 لسنة 2004 .
2. تفعيل وإستحداث نظم رقابية ونظم المدفوعات لتطوير الأدوات والأنظمة الرقابية .
3. وضع الأطر والإجراءات التي ينبغي على المصارف والمؤسسات المالية إتخاذها تحوطاً لمنع وقوع هذا النوع من الجرائم .

الهدف الثامن : تفعيل دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التكامل النقدي والمالي بما في ذلك أسواق رأس المال والمؤسسات المصرفية والإستثمارية وشركات التأمين.**وسائل تحقيق الهدف**

1. تحديث التعليمات والضوابط وتطوير النظم المالية والإدارية واللوائح والتعليمات
2. التنسيق والتناغم ما بين السياسات المالية والسياسات النقدية لضمان تحقيق التنمية والإستقرار والتوازن الاقتصادي.

الهدف التاسع : إعتداد تكنولوجيا المعلومات في آليات عمل البنك المركزي العراقي.**وسائل تحقيق الهدف**

1. العمل على تحديث وتطوير نظام مصرفي جديد يلبي الحاجات الحالية والتطورات المستقبلية التي تشهدها السياسة النقدية والإئتمانية .
2. الإلتزام والعمل على ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة .
3. بناء منظومة لربط المصارف لغرض إجراء التسويات الخاصة بمدفوعات التجزئة مثل الصراف الالي والتحويلات عن طريق جهاز الهاتف النقال والكارتات الدائنة والمدينة.
4. السعي الجاد نحو تطوير برامجيات نظام المدفوعات العراقي بكل مكوناته وتحديثها

السياسة التجارية:**التحديات**

1. إغراق السوق العراقية بالسلع والخدمات المستورد قلل من تحفيز أصحاب رأس المال في الإستثمار بسبب عدم القدرة على المنافسة مع منتجات العالم الخارجي .
2. ضعف المنتج المحلي عن منافسة المنتج الأجنبي المماثل من حيث السعر والنوعية
3. ضعف آليات تطبيق الرسوم الكمركية المفروضة على السلع المستورده مما أدى إلى :
 - أ. إجباط عمل المنتجين المحليين .
 - ب. زيادة معدلات البطالة .
 - ج. انخفاض الإيرادات غير النفطية .
 - د. تقويض مبادرات التصنيع محليا .

الأهداف**الهدف الأول : تحسين مستوى تنافسية السلع المنتجة محلياً.****وسائل تحقيق الهدف**

1. الإرتقاء بمستوى الكفاءة الانتاجية للقطاعات الانتاجية والخدمية بالقطاعين العام والخاص.
2. المساهمة في توفير بيئة أعمال مؤاتية للقطاعات الانتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص .
3. تنويع القاعدة الانتاجية في القطاع الصناعي والارتقاء بالكفاءة الإقتصادية.

الهدف الثاني: زيادة إيرادات الموازنة العامة.**وسائل تحقيق الهدف**

1. فرض رسوم كمركية على السلع الكمالية لتعزيز الحصيلة الإيرادية للخرينة.
2. تنظيم عملية الإستيراد للوزارات الحكومية ووضع الشروط والحدود لها .
3. تنويع صادرات القطاع الانتاجي .

الهدف الثالث: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .**وسائل تحقيق الهدف**

1. زيادة حجم الصادرات السلعية لتحقيق التوازن الإيجابي بالميزان التجاري.
2. الحد من ظاهرة الإستيراد السلعي غير المبرر وضبط عملية الإستيراد .
3. تنظيم عملية الإستيراد والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي.

الهدف الرابع: النهوض بالانتاج الوطني .**وسائل تحقيق الهدف**

1. الإرتقاء بجودة السلع الوطنية وضمان انتشارها في الأسواق المحلية لزيادة قدرة منافسة السلع المحلية السلع الأجنبية.
2. التنسيق بين السياسة التجارية والسياستين المالية والنقدية في تخفيض التكاليف الكلية على المنتجين المحليين لزيادة قدرة المنافسة للسلع المحلية.
3. تفعيل العمل بقانون حماية المنتجات الوطنية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية والمتمثلة بحالة الإغراق وغيرها من الممارسات.

الهدف الخامس: الإرتقاء بحجم الصادرات السلعية .**وسائل تحقق الهدف**

1. تفعيل عمل صندوق دعم التصدير وتقديم الدعم المالي للمنتجات العراقية السلعية المصدرة.
2. المساهمة في وضع سياسة إصلاح للهيكل الاقتصادي في العراق وتفعيل أداء القطاعات الانتاجية.

الهدف السادس: زيادة الانتاج الزراعي والصناعي.**وسائل تحقق الهدف**

- أحد الأهداف التي يندرج تحقيقها في إطار السياسات الاقتصادية المتعلقة بالقطاعات الانتاجية.

الهدف السابع: التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في العراق**وسائل تحقق الهدف**

- تعميق التنسيق والترابط بين فروع وقطاعات السياسة التجارية بكل مكوناتها مع السياسات المالية والنقدية والائتمانية والمصرفية.



الفصل الرابع الحكم الرشيد

تحليل الواقع :

تركز خطة التنمية 2018-2022 على الابعاد المختلفة للحكومة : اللامركزية الادارية، المشاركة، النزاهة والشفافية والمساءلة، مكافحة الفساد، سيادة القانون، النفاذ إلى العدالة. كما تتناول موضوع اعادة النظر في مؤسسات الخدمة المدنية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات وفي تعزيز ركائز الحكم الرشيد (الحكومة الالكترونية)، فضلا عن حوكمة القطاع الخاص إذ يعد شريكاً أساسياً في التنمية،

1 - حكم القانون وحقوق الانسان والنفاذ إلى العدالة:

يتطلب ارساء قواعد الحكم الصالح تعزيز قدرات الدولة بالاستناد إلى حكم القانون ، باعتباره المرجعية الوحيدة الصالحة لادارة شؤون البلاد وضبط العلاقات بين مكونات الدولة والمجتمع على اساس المساواة وتكافؤ الفرص والذي يستقيم بفصل السلطات لضمان قيام ديمقراطية صحيحة وبتوفر منظومة قانونية متكاملة ومستقرة.

التحديات:

1. بطء عملية التشريع في العراق وبشكل لا يتناسب ومتطلبات عملية التحول السياسي من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي كذلك عدم تشريع قانون ينظم عمل الأحزاب وادوارها في العملية الديمقراطية.
2. استمرار تأثير السلطة القضائية بالولاءات الفرعية (القبلية والطائفية والمذهبية والمناطقية) وضعف روح المواطنة والتخندق خلف المصالح الضيقة.
3. وجود مؤشرات دالة على عدم تحقق المعايير الدولية لحقوق الانسان فيما يتعلق بالانتهاكات ضد الأطفال: (تجنيد الاطفال، الانتهاكات ضد الاطفال، الاطفال اليتام، المشردين). والممارسات الضارة بحقوق المرأة (تزويج القاصرات، والعنف الأسري) وبعض مظاهر الانتهاك المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية (الاختطاف والسبي) وبخاصة تلك التي تعرضت لها الأقليات الدينية.
4. عدم مطابقة السجون للمعايير الدولية فضلا عن عدم حسم الدعاوي القضائية في الوقت المناسب.

2 - اللامركزية الادارية والحكم المحلي:

على الرغم من صدور قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته وما تضمنه من نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات إلى الحكومات المحلية في المحافظات لدعم اللامركزية الادارية، إلا ان تطبيقه يحتاج إلى جدية أكبر للابتعاد عن النهج المركزي وضمان تطبيق سليم لعملية التحول وتجاوز السلبيات المرتبطة بضيق الفترة الزمنية لانجاز هذا التحول.

التحديات:

1. بطء عملية نقل الصلاحيات لبعض الوزارات وما يصاحبها من إشكاليات مالية وإدارية وفنية.
2. عدم وضوح حدود الصلاحيات والسلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والحاجة إلى تعديل

قوانين الوزارات الاتحادية بما يواكب التحول إلى الإدارة اللامركزية. .

3. عمل السلطات المحلية خارج حدود اختصاصاتها وعدم وجود اليات ومؤشرات للرقابة وتقييم الأداء.

4. تعدد مصادر وانظمة التمويل في الوزارات التي تم نقل صلاحياتها.

3 - النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد :

يعاني العراق من عدم وجود معيار وطني لتحديد مؤشر الفساد الذي على اساسه يتم تقييم الواقع الحالي. وعلى الرغم من ذلك فقد عملت هيئة النزاهة على إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للسنوات من 2016-2020 والتي تضمنت معايير ومؤشرات لتحديد مستويات الفساد.

التحديات:

1. التأخير في حسم أغلب قضايا النزاهة والفساد من قبل القضاء وعدم وجود اتفاقيات ثنائية ملزمة بين العراق ودول العالم تلزم الاطراف المعنية في استرداد المتهمين والاموال.
2. عدم اقرار قانون ملزم لكشف الذمة المالية والاكتفاء حالياً بعقوبة ادارية للمخالف من قبل وزارته ما يمثل تحدياً بهرب الكثير من المسؤولين عن الافصاح عن ذممهم المالية.
3. عدم الإفصاح الكامل عن المعلومات والوثائق العامة التي تضمن الوصول إلى المعلومة والاطلاع عليها من أصحاب المصلحة.

4 - الخدمة المدنية:

نظرا لقدم القوانين والتشريعات التي تنظم شؤون الوظيفة العامة فان إعادة النظر بالمنظومة القانونية كلها أصبح امرا ملحا خاصة فيما يتعلق بقانون الخدمة المدنية وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون تقاعد موظفي الدولة وقانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي، كما ان وضع معايير تعتمد على الكفاءة والجدارة في اختيار القيادات الادارية يعد اولوية لوجود خلل وتلكؤ كبير في اختيار كبار الموظفين العموميين إذ ان هذا الاختيار يتسم بغياب التخطيط السليم والعشوائية.

التحديات

1. عدم تفعيل مجلس الخدمة العامة الاتحادي والعمل بقانون المجلس رقم (4) لسنة 2009 كذلك عدم تحديث قوانين الخدمة المدنية ذات العلاقة بشؤون الوظيفة العامة.
2. تداخل في الاختصاصات وصلاحيات المؤسسات وذلك لغياب التشريعات التي تحدد اهداف ومهام وواجبات هذه المؤسسات فضلا عن التوجه العام لقادة المؤسسات الحكومية نحو المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات (تركيز الصلاحيات).
3. غياب المعايير والمؤشرات لقياس الاداء والتي تكشف عن الانحرافات بين المخطط والمنفذ وتشخيص الاسباب.

5 - المشاركة العامة:

أظهرت نتائج الدراسات ذات الصلة إلى أن نسبة مشاركة المواطنين في تحديد الأولويات وصلت إلى أدنى مستوى 13 % تليها مشاركة منظمات المجتمع المدني إلى 10 % ثم الحكومات المحلية إلى 17 % وتتطلب الديمقراطية تعزيز فرص المشاركة السياسية لأفراد المجتمع كافة.

التحديات

1. ضعف مشاركة الاطراف الفاعلة (المواطن، المجالس المحلية، منظمات المجتمع المدني ، التشكيلات الادارية للوزارات) في تحديد الاولويات وآليات الرقابة والمتابعة والمساءلة واتخاذ الاجراءات التصحيحية.
2. ضعف وعي وثقافة المواطن والحكومات المحلية بدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الفاعلة.

6 - الحوكمة الالكترونية:

أظهرت نتائج المسح الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء عام 2015 لتقييم الجاهزية الالكترونية أن نسبة استخدام الاستمارة الالكترونية في العمل المؤسسي تبلغ 21 % وما زال العمل الورقي يشكل النسبة الأكبر من العمل ونسبة 77 %، وظهرت البيانات أن نسبة 66 % من مجموع الجهات المشمولة يتوفر لديها تشكيل لإدارة تكنولوجيا المعلومات وأن نسبة الانظمة الالكترونية العاملة على مستوى التشكيلات بلغت 67 % وهي نسبة جيدة على مستوى جميع الجهات الحكومية، وكانت الجهات غير المرتبطة بوزارة نسبتهما الأعلى بلغت 92 % اما نسبة فاعلية شبكات البيانات على المستوى الكلي بلغت 42 %. وعلى مستوى الخدمات التي تقدم بشكل الكتروني فكانت محدودة جدا قياسا بالخدمات اليدوية التي تقدمها مؤسسات الدولة، وبالرغم من نجاح بعض المؤسسات في تقديم الخدمات الكترونيا الا انها مازالت دون مستوى طموح المواطن.

التحديات

1. غياب التشريعات القانونية التي تدعم وتنظم عمل الحكومة الالكترونية مثل (التوقيع الالكتروني، التجارة الالكترونية ، جرائم الحاسوب ، تعريف الهوية).
2. لاتزال هناك مقاومة لعملية التغيير باتجاه التحول إلى نموذج الحكومة الإلكترونية باعتبار أن تغيير علاقة الجهاز الحكومي مع بيئته الداخلية والخارجية في هذا المجال يستوجب إعادة تصميم العملية الإدارية التي يتعامل معها الجهاز الإداري.

ثانياً : الاهداف ووسائل تحقيقها

المحور الاول: حكم القانون وحقوق الانسان والنفاذ إلى العدالة.

الهدف الاول: تعزيز سيادة القانون والحد من انتهاكات حقوق الانسان .

وسائل تحقيق الهدف :

1. تفعيل القوانين ذات العلاقة بمحاسبة المخالفين.
2. التقليل من الانتهاكات القانونية.
3. اعادة بناء الهياكل التنظيمية للمؤسسات الامنية والعسكرية والاستخبارية.

4. تحسين القدرات البشرية في الأجهزة الامنية.
5. تأهيل البنى التحتية للسجون.
6. تبسيط إجراءات حسم الدعاوى.
7. تطوير قدرات الملاكات القضائية والتحقيقية
8. تطوير الاجراءات القانونية واساليب حماية للقضاة

الهدف الثاني : تطوير قدرات المؤسسات المعنية بحقوق الانسان

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين أداء المؤسسات المعنية بحقوق الانسان وتطوير قدرات العاملين فيها.
2. تحسين الخدمات التي تقدمها المؤسسات المعنية بالنازحين والمهجرين.
3. تطوير قدرات العاملين في مجال النازحين والمهجرين.
4. تحسين أداء المؤسسات المعنية بالفئات الهشة في المناطق المتأثرة بالعمليات الارهابية .

المحور الثاني : اللامركزية والحكم المحلي

الهدف : تحسن تطبيق اللامركزية الإدارية .

وسائل تحقيق الهدف :

1. تحديث قوانين الوزارات التي تم نقل اختصاصاتها إلى المحافظات لتوائم النهج اللامركزي.
2. تحديث قانون الادارة المالية في العراق .
3. اعداد دليل الصلاحيات المنقولة من الحكومة الاتحادية إلى الحكومات المحلية .
4. دراسة الواقع الفعلي للادارات المحلية بعد نقل الاختصاصات والوظائف للمحافظات .
5. تطوير قدرات الحكومات المحلية ، وتطبيق معايير صارمة لاختيار القيادات الادارية العليا والوسطى في الحكومات المحلية.
6. اعادة النظر بالهيكل التنظيمية للمؤسسات التابعة إلى الحكومات وبما يتوافق مع النهج اللامركزي.
7. تنفيذ قانون مجلس الخدمة الاتحادي وانشاء مجالس الخدمة في الحكومات المحلية.

المحور الثالث : النزاهة والشفافية والمسائلة ومكافحة الفساد

الهدف: تحسين درجة النزاهة والشفافية والحد من الفساد الاداري والمالي.

وسائل تحقيق الهدف :

1. تطوير قدرات العاملين في الجهات الرقابية.
2. تطبيق نظم تدقيق ورقابة الكترونية.
3. تطبيق خدمات النافذة الواحدة.
4. ارساء ثقافة الشفافية في مؤسسات الدولة.

المحور الرابع : الخدمة المدنية**الهدف : تحسين أداء الجهاز الإداري بشكل كفوء وفعال.****وسائل تحقيق الهدف:**

1. اعداد دراسة مسحية شاملة للتعرف على مدى الترهل في الهياكل التنظيمية والوظيفية في الجهاز الحكومي.
2. تعديل القوانين الخاصة بالوزارات والهيئات التي تمت هيكلتها.
3. تطوير اداء القيادات الادارية وآليات اختيارها للوصول إلى مؤسسات حكومية كفوءة وفاعلة في أدائها.
4. إعتتماد أنظمة إدارية محدثة.

المحور الخامس : المشاركة العامة**الهدف : ضمان مشاركة عامة فاعلة في عملية صنع القرار****وسائل تحقيق الهدف:**

1. تعزيز قدرات الحكومات المحلية في بناء شبكات تواصل مع الاطراف الفاعلة في آلية صنع القرار.
2. بناء شراكات فاعلة لأصحاب المصلحة في اعداد الخطط والموازنات التخطيطية للمحافظات .

المحور السادس: الحوكمة الالكترونية**الهدف: اعتماد منظومة الحوكمة الالكترونية كبديل لنمط الإدارة الحالية****وسائل تحقيق الهدف:**

1. إعتتماد منظومة قانونية داعمة للحوكمة الالكترونية .
2. تطوير السياسات المتكاملة لتقنية المعلومات (التوافقية / التشغيلية / التشغيل البيئي).
3. إعداد خطط وبرامج لتطبيق الحوكمة الالكترونية بالاعتماد على التجارب العالمية في هذا المجال.
4. تحسين الجاهزية الالكترونية.



الفصل الخامس

القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار

تحليل الواقع

- مع استمرار التقلّب وعدم الاستقرار في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، أظهرت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) اتجاهًا نحو الانخفاض منذ عام 2004 يتراوح بين 0.6 % و 1.5 %، بمتوسط قدره 0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004-2012). وفي عام 2015 بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت 34.7 % ، وهو مؤشر على بيئة غير تمكينية ومناخ استثماري سلبي للقطاع الخاص .
- في عام 2014 كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط) 35.7 % ، و في الناتج المحلي الإجمالي (بدون النفط) 73.2 % . وقد انخفضت هاتان النسبتان إلى 33.2 % و 72.6 % على التوالي في عام 2015 .
- يعمل نحو 68 % من القوى العاملة في النشاط غير المنظم. وخلص مسح منظمة العمل الدولية لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (الذي أجري في عام 2012) إلى أنّ معظم مؤسسات الأعمال الصغرى تعمل في القطاع غير المنظم .
- يُصنّف العراق بين الدول التي تحتل المراتب الدنيا للمؤشرات العشر المستخدمة في "تقرير ممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي لعام 2017 (Doing business 2017, Equal opportunity for all) . و من أهم المؤشرات المذكورة في هذا التقرير ما يأتي:
- يقع العراق في المرتبة 165 (من بين 190 دولة) (مقارنة بـ 63 للبحرين ، و 66 لعُمان ، و 69 لتركيا ، و 77 لتونس ، و 94 للسعودية ، و 102 للكويت ، و 118 للأردن ، و 120 لإيران) .
- يقع العراق في الترتيب 181 (من بين 190 دولة) في مؤشر الحصول على الائتمان ، و حصل على درجة واحدة من 12 في قوة الحقوق القانونية .
- بلغت درجة مؤشر مدى شفافية الشركات 2 من 10 .
- يحتل العراق المرتبة 115 (من 190) في مؤشر تسجيل الملكية .
- سجّل العراق أيضاً مستويات متدنية في حماية المستثمرين ، والتجارة عبر الحدود ، وإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار ، و ليس لديه سياقات واضحة للتعامل مع الشركات المفلسة .
- تراجع العراق في ترتيب تقرير ممارسة الأعمال لعام 2018 الصادر عن البنك الدولي (Doing business Reforming to create jobs, 2018) إلى المرتبة 168 من 190 دولة (مقارنة بـ 60 لتركيا ، و 66 للبحرين ، و 69 للمغرب ، و 71 لعُمان ، و 83 لقطر ، و 88 لتونس ، و 92 للسعودية ، و 96 للكويت ، و 103 للأردن ، و 124 لإيران) .
- إنّ هناك "حزمة" من السياسات والاجراءات الحكومية الهادفة إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتطوير قدراته في مختلف المجالات، شرعت الحكومة في اقرارها وتنفيذها، ومن أهمها ما يأتي:
- إعلان و تطبيق البرنامج الحكومي في عام 2014، و حزمة الاصلاحات الاقتصادية المرتبطة به (2015).
- "حزمة" السياسات والاجراءات الهادفة لدعم القطاع الخاص، التي اعدّها فريق الخبراء الوطني ، و بمشاركة الفرق الفنية الأخرى الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 239 لسنة 2015.
- تأليف اللجنة العليا لقروض البنك المركزي العراقي (الأمر الديواني 31 لعام 2016).
- وتقوم هذه اللجنة بإعداد تقارير تفصيلية عن الانجازات والمشاكل والمعوقات ذات الصلة بتنفيذ مبادرة البنك المركزي لتحسين الوضع الاقتصادي وتنشيط القطاع الخاص والنهوض بقطاعات الزراعة والصناعة والاسكان ، من خلال تخصيص مبلغ 5 ترليونات دينار عراقي لغرض اقراض المواطنين والقطاع

الخاص ضمن آليات للقروض تم اقرارها من خلال عدد من ورش العمل والاجتماعات التي اشترك فيها المختصون من وزارات الدولة المعنية وممثلو القطاع الخاص ، وصدق عليها رئيس مجلس الوزراء ، وعممت على الجهات ذات العلاقة .

- تشكيل اللجنة التوجيهية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تحديد مهامها (الأمر الديواني 238 في 4 / 7 / 2016 ، والأمر الديواني المرقم 49 لسنة 2017) . والعمل مستمر حالياً من قبل اللجنة في إعداد تعليمات تنفيذ عقود المشاركة للجهات الممولة مركزياً وذاتياً.
- استناداً إلى الأمر الديواني أعلاه ولأغراض تسهيل إجراءات تنفيذ أحكام قرار مجلس الوزراء المرقم 96 لسنة 2016، قامت وزارة التخطيط بإصدار الدليل الإرشادي للتسجيل والعرض والإحالة والتعاقد وتنفيذ مشاريع الشراكة بين جهات القطاع العام والخاص.
- قرار مجلس الوزراء رقم 29 لسنة 2017 ، المتضمن إقرار توصيات "لجنة دعم الصادرات المحلية" ، والذي ينص على مجموعة اجراءات سيتم ذكرها لاحقاً في سياق هذا المحور .
- هناك أيضاً حزمة السياسات الهادفة إلى مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة (التي أعلن عنها رئيس مجلس الوزراء في نهاية عام 2017) .

إنّ جميع الاجراءات والسياسات المذكورة في اعلاه يمكن أن تؤدي إلى تمكين العراق من تحقيق نتائج أفضل بكثير في المؤشرات العالمية التي تعمل على تقييم بيئة الأعمال في أي بلد ، وأنّ تدفع باتجاه زيادة كفاءة أداء القطاع الخاص ، وتفعيل دوره ، و بناء قدراته التنافسية . وبهذا فإنّ تطوير القطاع الخاص سيّتيح للحكومة العراقية المزيد من الفرص لإيجاد حلول تستهدف الاحتياجات الآنية وطويلة الأجل لمجتمع الأعمال . وفي الوقت الذي ستعمل فيه الحكومة العراقية على تنفيذ اصلاحاتها الاقتصادية بجدية ، و تسعى للمضي قدماً بهذه العملية ، فانها ستوفّر (في الوقت ذاته) الشروط الضرورية لتوفير بيئة جاذبة للأعمال والاستثمارات ، وإلى تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، وتأسيس شراكات فاعلة بينها وبين الشركات العامة ، وستدفع القطاع الخاص إلى أن يكون أكثر التزاماً ، وأكثر قدرة على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة.

- إنّ موارد العراق (البشرية والطبيعية) ، وثروته من المواقع الأثرية والتاريخية ومقاصد الزيارات الدينية ، والفرص التسويقية الهائلة التي يتيحها الطلب الكبير والمتنامي على السلع والخدمات كافة ، توفّر امكانيات ضخمة لتفعيل دور الأنشطة والمؤسسات الانتاجية والخدمية القائمة ، وانشاء مشروعات جديدة في جميع قطاعات الاقتصاد . وهذه الامكانيات ستتيح للقطاع الخاص فرصة اعادة بناء ذاته، ومراجعة أدائه الاقتصادي ، ونمط ادارته لمؤسساته ، وأسلوب تعامل الدولة والقطاع العام معه ، والشروع في صياغة نهج جديد للعمل يتجاوز سبلات المراحل السابقة ، و يسمح له بممارسة أدوار فاعلة يُساهم من خلالها في تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي ، وفي خلق فرص العمل ، وفي انجاز عملية التنمية الشاملة والمستدامة .
- استناداً إلى ما تقدّم فإنّ جميع السياسات والاجراءات والبرامج والأنشطة ذات الصلة بتطوير وتفعيل دور القطاع الخاص (الواردة في هذه الخطة) سيجري التعامل معها ، والنظر إليها ، على أنها وسيلة مرنة وقادرة على التعامل مع المتغيرات التي قد تطرأ على الواقع الاقتصادي ، وستكون خاضعة للمراجعة الدورية بحيث تستجيب للاحتياجات المستجدة ذات الأولوية ، والفرص الجديدة ، والظروف المتغيرة ، والصدمات المُحتملة ، والخطط والسياسات "الوقائية" البديلة التي ينبغي انتهاجها لمواجهة هذه الصدمات. كما أن هذه السياسات (وما يرتبط بها من أهداف ووسائل تنفيذ) ستستند إلى الترتيبات المؤسسية القائمة ، وإلى منجزات الاصلاح المتحققة (وتلك التي لا تزال قيد التنفيذ) ، وإلى الاهتمامات المشتركة للمعنيين بها ، والتوجهات والضوابط الحكومية ذات الصلة .

وستبقى عملية تطوير وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد مرتبطة على نحو وثيق بعملية الإصلاح الاقتصادي التي أُعلن عنها في البرنامج الحكومي 2014 - 2018 ، وإلى التوسّع بهذه العملية خلال السنوات اللاحقة ، وما يتطلبه ذلك من ترسيخ وتعجيل ، والتزام مشترك بتنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية . وهذا ما سيجعل السياسات والاجراءات والبرامج ذات الصلة ان تفعل وتطور القطاع الخاص متوائمة مع تلك التي وردت في استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014 - 2030 ، والتي سترد أيضاً ضمن خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 ، والتي يفترض أن تكون متّسقة أيضاً مع البرنامج الحكومي القادم 2018-2022.

التحديات

- تداعيات المتغيرات الداخلية والخارجية (السلبية) على الاقتصاد العراقي خلال المدة 2014 - 2018 (الأثر السيء لانتهاء اسعار النفط على الاقتصاد ، والتداعيات الكارثية لتمدّد التنظيمات الارهابية ، والدمار المصاحب لعمليات التحرير ، والخسائر والأضرار الهائلة في الاصول والوحدات الاقتصادية التي تكبّدها القطاع الخاص نتيجة لذلك).
- تراجع الوضع الاقتصادي للعراق حالياً ، وما تكشف عنه البيانات المالية المتاحة من استمرار ضآلة التخصيصات الاستثمارية (التنموية) في الموازنة العامة للدولة للسنوات الخمس القادمة .
- الاختلال الهيكلي المزمن في الاقتصاد العراقي - الريعي ، وما يفرضه هذا الاختلال من تحديات تتطلب تفعيل دور القطاع الخاص ، و تعزيز قدراته التنافسية ، لضمان مشاركته الفاعلة في تحقيق التنويع الاقتصادي بسرعة وكفاءة . و في ظلّ هذا التنويع (تنويع المنتجات / تنويع القطاعات والصناعات / تنويع الموارد المالية ، وتوليد الثروات الوطنية / تنويع الصادرات) سيكون هناك مستوى جيّد للعمالة ، ومستوى أفضل لجودة المنتجات ، والقدرة على تطويرها.
- ضآلة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي ، وتكوين رأس المال الثابت ، وتوفير فرص التشغيل ، وتمويل الاستثمارات . وتُعد مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي عنصراً حاسماً في تحديد دور القطاع الخاص في مجمل عملية التنمية الاقتصادية . وهذا الدور لا يزال متواضعاً وغير استراتيجي ، ويشكّل تحدياً رئيساً لخطط التنمية الوطنية المتعاقبة .
- ضمان قيام القطاع الخاص بالمساهمة في تمويل 40 % من استثمارات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 خارج تخصيصات الموازنة العامة للدولة (88.6 ترليون دينار ، بما يعادل 75 مليار دولار تقريباً) .
- تخلف الجهاز المصرفي ، وعدم قدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية (الخارجية والداخلية) على الدولة والقطاع الخاص معاً .
- ضعف صياغة السياسات الحكومية ، و التلكؤ في تنفيذ ما يتم اقراره منها ، مع غياب تام للسياسات الوقائية ، و ضعف الجودة التنظيمية ، الأمر الذي أضعف بدوره من سلطة وسيادة وانفاذ القانون على الجميع ، فضلاً عن غياب الثقة في تنفيذه بعدالة .
- ضعف فاعلية وجدوى السياسات المرسومة ، و تضارب وتخبّط القرارات المُتخذة ، وما ترتب على ذلك من ضعف الاتّساق بين السياسات الكلية في العراق . و هذا قاد بدوره إلى هدر وضياح الكثير من الجهود التي بذلتها الحكومة (وأطراف أخرى عديدة ، بينها وكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق) لوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج كفيلة بتفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد ، وأدى بالتالي إلى تقويض ثقة القطاع الخاص بقدرة الدولة على انتهاج سياسات جادّة ، و مُمكنة التنفيذ ، وقابلة للاستدامة بهذا الصدد .

- تلكؤ عملية الإصلاح الاقتصادي ، و صعوبة تنفيذ المزيد من الاصلاحات التشريعية والسياسية والتنظيمية والمؤسسية.
- عدم اليفاء بالمسؤوليات والالتزامات والأدوار الانتقالية للحكومة والقطاع الخاص والتي كان ينبغي اليفاء بها خلال المرحلة الأولى 2014 - 2017 من استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014 - 2030 ، وخطة التنمية الوطنية السابقة 2013 - 2017 ، ومن أهمها ما يأتي :
- الصعوبات والتحديات التي تواجهها الدولة في محاولتها لتعزيز الاستقرار والأمن في العراق ، وبسط سلطة القانون على الجميع ، بهدف اتاحة المجال لمؤسسات وشركات ومشاريع القطاع الخاص بأن تستثمر وتتطور ، وتصبح أكثر قدرة على المنافسة.
- ضعف قدرة الحكومة على تطبيق نهج تشاركي وشمولي مع القطاع الخاص ، يتيح له القيام بدور أكبر وأكثر فاعلية في صنع القرار الاقتصادي وقيادة السوق .
- ضعف عمليات المراقبة والتقييم بصدد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص 2014 - 2030.
- ضعف قدرة الحكومة على تطبيق افضل الممارسات البيئية .
- ضعف الاهتمام الحكومي بحماية حقوق الملكية الفكرية .
- عدم قدرة القطاع الخاص على تعزيز دور وفاعلية (وقوة) الاتحادات والجمعيات والمنظمات المعنية بقضاياها ، وضعف امكاناته في رفع كفاءة أدائها (المهني والتقني) ، وتعزيز قدرتها على الاستدامة ، وعجزه عن ضمان تمثيل أعلى لمؤسسات الأعمال الخاصة فيها .
- ضعف المساهمة الجادة والبنّاءة للقطاع الخاص في جهود الحكومة لتأسيس منبر دائم للحوار بينها وبينه .
- ضعف وعدم جدية القطاع الخاص في التأسيس لمشاركة فاعلة في صياغة السياسات و الخطط القطاعية التي من شأنها ان تصبح من مكونات خطط التنمية الوطنية ، وتواضع دوره في مساعدة الحكومة بصدد وضع وتحديد الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه المكوّنات.
- عدم تنفيذ حزمة السياسات والاجراءات الهادفة لدعم القطاع الخاص، المُعدّة من فريق الخبراء الوطني ، و بمشاركة الفرق الفنية الأخرى(فريق التمويل والتأمين / فريق القطاع الصناعي / فريق تحسين بيئة الأعمال / فريق تبسيط الاجراءات) ، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 239 لسنة 2015 ، وما تضمّنه من توجهات وسياسات حكومية ، واجراءات وأدوار للقطاع الخاص ، ومن تحديد لمدد التنفيذ ، وللجهات المسؤولة عن التنفيذ ، وبما يسمح بتحقيق الأهداف الواردة في اطار المحاور الرئيسة لهذه الحزمة (التي تم تضمين الكثير من تفاصيلها المهمة في هذا المحور).
- واجهت حوكمة القطاع الخاص في العراق عدداً من التحديات ، أهمها ما يأتي:
- عدم وجود رؤية واضحة لحوكمة القطاع الخاص.
- غياب إطار عمل واضح للدولة ، ينظّم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ضعف جاهزية الجهات الحكومية للتعامل بفاعلية مع القطاع الخاص.
- ضعف وعي القطاع الخاص لدوره في المسؤولية المجتمعية ، وضعف استعداداته لتحمل الأعباء (والكُلّف) المترتبة عليها .
- ضعف ثقافة (وممارسات) إعادة هيكلة الشركات العامة لدى المؤسسات الحكومية ، وشيوع ظاهرة الخوف من "الخصخصة"(بأشكالها المختلفة) لدى جميع "أصحاب المصلحة" المعنيين بها .
- التداعيات (السلبية) المرتبطة بتراجع الوضع الأمني والاقتصادي على عملية حوكمة القطاع الخاص.

- إذا كان السبب الرئيس لفشل السياسات (والخطط والاستراتيجيات المختلفة) قبل عام 2014 هو نقص الالتزام وليس نقص التمويل ، فإن هذه المشكلة أصبحت مُركبةً منذ عام 2014 . فحتى عندما يكون هناك التزام ، فإنّ هناك مشكلة عدم القدرة على التعبير عن هذا الالتزام من الجهات (وأصحاب المصلحة) المعنيين بهذه السياسات . وتتحمّل الجهات المُكلّفة بالتخطيط (فضلاً عن صناع القرار) ، المسؤوليات المترتبة على عدم إيجاد حلول واقعية لمشاكل كهذه .

الأهداف

الهدف الاول : زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص ضمن المؤشرات الآتية :

- يحقق القطاع الخاص نمواً لا بأس به، مساهماً بما نسبته 40 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ويوفّر 50 ٪ من فرص التشغيل خلال مدة الخطة .
- يساهم القطاع الخاص في تخفيض البطالة بمعدل 0.5 نقطة سنوياً طوال مدة الخطة.
- ضمان مساهمة القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) في تمويل 40 ٪ من استثمارات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 خارج تخصيصات الموازنة العامة للدولة (88.6 ترليون دينار ، بما يعادل 75 مليار دولار تقريباً) خلال مدة الخطة.
- زيادة الاستثمار الأجنبي في العراق من 18.463 مليار دولار (خلال المدة ما بين كانون الثاني / يناير 2012 إلى كانون الأول / ديسمبر 2016) ، إلى 40 مليار دولار (خلال سنوات الخطة 2018 - 2022) . أي جذب 8 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي إلى العراق سنوياً طيلة مدة الخطة .
- زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والتنموية الأساسية ، ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 34.7 ٪ في عام 2015 إلى 38.3 ٪ في عام 2022.

وسائل تحقيق الهدف :

يمكن تحقيق هذا الهدف (محصّلة) من خلال تحقيق الأهداف الأخرى ذات الصلة بتطوير القطاع الخاص ، والتي سيتم ذكرها مع وسائل تحقيقها تفصيلاً في أدناه .

الهدف الثاني : تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

يرتبط هذا الهدف بالحاجة الملحة للقطاع الخاص للعمل في بيئة داعمة ، مُتّسقة ، ويمكن التنبؤ بها ، مُعزّزة بسياسات قانونية وتنظيمية ومالية جديدة .

وسائل تحقيق الهدف :

- استحداث "مجلس تطوير القطاع الخاص " ليكون منبر حوار وتفاعل وتشاور وتنسيق وتكامل بين الحكومة والقطاع العام من طرف والقطاع الخاص من طرف آخر . و يعمل "مجلس تطوير القطاع الخاص" عند تأسيسه ، على إرساء أسس للحوار والتشاور بين الجهات المعنية ، لتحقيق التشارك الفاعل مع القطاع الخاص عند تطوير واقتراح خطط واستراتيجيات جديدة ، أو وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة و تعليمات تخصّ الأخير.
- اعداد حقيبة مشاريع تنموية يتم تمويلها خارج التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، يتم تنفيذها عن طريق الشراكات مع القطاع الخاص المحلي ، أو عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (أو

كليهما معاً) ، وبالاستعانة بمصادر ائتمانية خارجية (مثل مؤسسة التمويل الدولية IFC العائدة للبنك الدولي)، تقدّم دعمها للشركات الخاصة العاملة في العراق ، و الاستعانة أيضاً بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

- وضع أنظمة ، وآليات فاعلة لإدارة مخاطر الاستثمار والتجارة والتمويل التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي ، ووضع قواعد واضحة ومُلزمة للتعامل معها من جميع الأطراف المعنيّة بها (خطر المصادرة والتأميم / خطر الحرب والصراعات الأهلية / خطر عدم تحويل أصل الاستثمار ، أو الربح الناتج منه / خطر الاخلال بعقد الاستثمار ..).
- العمل على وفق ما ورد في "الخرائط الاستثمارية" للمحافظات ، ووضع هذه الخرائط موضع التطبيق ، وتحديد دور القطاع الخاص في اعدادها وتنفيذها .
- تعديل وتبسيط إجراءات وضوابط حصول القطاع الخاص على التمويل من المصارف التجارية والقطاعية (قروض ميسرة، تسهيلات مصرفية، ضمانات ..).
- تقديم حوافز وتسهيلات مالية وضريبية للاستثمارات الجديدة والابتكار وتحسين نوعية الانتاج وإدخال منتجات جديدة وتسجيل مؤسسات القطاع الخاص غير المنظم.
- مراجعة وتبسيط الاطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص ، وتعديل القوانين والأنظمة والتعليمات و/أو إصدار قوانين أخرى جديدة بالتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص . وتبسيط الإجراءات وإزالة التعقيدات الروتينية التي تعيق توفير بيئة ملائمة لعمل مؤسسات الأعمال . ويمكن أن تتم عملية المراجعة والتعديل و"التشريع" هذه في اطار الأولويات المذكورة في الجدول (14) .

جدول (14)

خطة العمل بصدد اولويات القوانين المقترحة والتعديلات المطلوبة على القوانين النافذة (2018-2022)

الملاحظات	سنة التشريع المقترحة	المطلوب	الخطوات المنجزة	التطبيق	القانون/ التشريع
يحتاج القانون عند ما يُشْرَع إلى أن يستكمل بمجموعة أنظمة و/ أو تعليمات مصممة لكل قطاع على حدة.	2019-2018	تشريع	اعداد مسودة 2012	مُعلق	1- قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص
-	2019	تشريع	اعداد مسودة 2007 • اجراء مراجعة 2011	مُعلق	2- قانون التوريدات العامة
-	2019	اعداد مسودة	قانون مُقترح	-	3 - قانون المناطق الصناعية
لم يؤسس حتى الآن "مجلس شؤون المنافسة ومكافحة الاحتكار"، وفقا لما نص عليه هذا القانون. كما ان مجلس القضاء الأعلى لم يُشْرَع محكمة متخصصة بموجب هذا القانون، للنظر في المنازعات الناشئة عند تطبيقه.	2019-2018	تفعيل	تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 آذار 2010	غير فاعل	4 - قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار رقم (14) لسنة 2010
-	2019-2018	تعديل	قانون نافذ	غير كاف	5- قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984
وضع أحكام قانونية إضافية تحيز تأسيس الشركة القابضة تحت أي نوع من أنواع الشركات، وتعمل على تنظيم علاقة الشركة القابضة بمجموعة الشركات التابعة لها من الناحيتين الادارية والمالية.	2019-2018	تعديل	قانون نافذ	غير كاف	6 - قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997
تضمينه توصيفا أفضل وأكثر دقة للشركات العامة، وآليات الفصل بين الملكية والادارة، والشفافية في عملية رسم السياسة وصنع القرار، وإلغاء دور المدير العام رئيسا لمجلس الادارة، والخصخصة ..	2019-2018	تعديل	قانون نافذ	غير كاف	7- قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997

تابع جدول (14)

خطة العمل بصدد اولويات القوانين المقترحة والتعديلات المطلوبة على القوانين النافذة (2018-2022)

الملاحظات	سنة التشريع المقترحة	المطلوب	الخطوات المنجزة	التطبيق	القانون / التشريع
-	2020	تعديل	قانون نافذ	غير كاف	8- قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لسنة 1998
مراجعة واعادة معالجة مختلف القضايا المهمة المطلوبة للتصديق على "اتفاقية الحرية التجارية النفاذية وحماية حق التنظيم النقابي"، التي تضع الأساس للحوار بين العمال واصحاب العمل، وآليات ضمان حقوق العمال والموظفين، ودور والتزامات ودعوى القطاع الخاص، ومعايير التمييز والشمولية ...	2019-2018	تعديل	قانون نافذ	غير كاف	9- قانون العمل رقم (37) لسنة 2015
(يحتاج إلى مراجعة شاملة وجوهرية لأنه بصيغته الحالية لا يميز بين الاستثمارات المحلية والاجنبية، عدم وضوح دور الهيئة الوطنية للاستثمار التي تعمل حالياً هيئة تنفيذية للدولة تتولى ادارة الراضي وغيرها من المعاملات، عدم وضوح الاعفاءات الضريبية، عدم وضوح آلية تسوية المنازعات....).	2019-2018	تعديل	قانون نافذ	غير كاف	10- قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل
كما أن القانون رقم (2) لسنة 2009 المعدل لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 يحتاج إلى تعديل أيضا لأنه يتضمن ملكية الراضي من المستثمرين المحليين والعرب والاجانب لمشاريع الاسكان فقط دون غيرها من المشاريع.					
أما النظام رقم (7) لسنة 2010 الصادر عن مجلس الوزراء) فقد نظم معدلات البيع للأراضي المستثمرة في مختلف المجالات. الحالة: إن جميع التعديلات المقترحة (المذكورة في اعملاه) لا تزال معلقة.					
اصدار التعليمات المطلوبة لتنفيذ القانون، اذ لا يزال القانون بحاجة إلى تعليمات تنفيذية تصدرها الجهة المعنية في الحكومة العراقية.	2019-2018	تفعيل	تم نشر القانون في الجريدة الرسمية في شباط 2010	مُعلق	11- قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010

تابع جدول (14)

خطة العمل بصدد اولويات القوانين المقترحة والتعديلات المطلوبة على القوانين النافذة (2018-2022)

الملاحظات	سنة التشريع المقترحة	المطلوب	الخطوات المنجزة	التطبيق	القانون/ التشريع
ان مشروع القانون رقم (1) لسنة 2014 ، المعدل للقانون المذكور (بحيث يوسع نطاق الحماية ليشمل المنتجات الزراعية)، والذي أقره مجلس النواب في 11 كانون الثاني 2014 ، لا يزال معلقاً بانتظار التصديق عليه من قبل رئاسة الجمهورية ، ونشره في الجريدة الرسمية.	2019-2018	تصديق رئاسة الجمهورية، و نشر التعديل المقترح في الجريدة الرسمية	قانون لم تستكمل اجراءات نفاذ القانون المعدل له	معلق	12 - قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 ، والأنظمة والتعليمات المتعلقة به
قامت وزارة التجارة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإعداد مسودة قانون معدل لقانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 ، يتضمن معالجة لحالات الاعسار، وتحديد الحالات التي ينطبق عليها هذا الوصف في مجالات النشاط الاقتصادي (والمالي) كافة، وبيان الأسس والمعايير والآليات التي تنظم العمل ، وتحدد الوسائل الكفيلة بضبط التصرفات ، وتسوية الحقوق والالتزامات الناشئة عن وجود هذا الوضع	2019-2018	تشريع	قانون مقترح	معلق	13 - قانون الإفلاس
-	2020 -2019	تعديل	قانون نافذ	غير كاف	14 - قانون المناطق الحرة رقم (3) لسنة 1998 ، وتعليمات "إدارة المناطق الحرة وتنظيم أعمال المستثمرين داخلها " رقم (4) لسنة 1999 ، الصادرة عن وزارة المالية
تعود الأسباب الموجبة لانضمام العراق الى هذه الاتفاقية ، إلى أهميتها الحاسمة للمستثمر الأجنبي ، وتعزيز ثقته بوجود أسس رصينة وحيدة للبت في النزاعات الناشئة عن الاستثمار ، وإلى أن القواعد التي أرسنها هذه الاتفاقية منذ ما يقرب من ستين عاما ، قد أصبحت بمثابة قانون عالمي يسري على أغلب الدول المنطقة إليها (ومن بينها الدول الصناعية – التجارية الكبرى) . نظراً لما تتمتع به من مزايا بهذا الصدد .	2021-2019	انجاز متطلبات الانضمام	اتفاقية دولية	العراق ليس عضواً في هذه الاتفاقية	15 - الانضمام إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958

- توفير مستويات كافية من الحماية للمنتجات المحلية . ويمكن أن يتم ذلك من خلال :
 - حماية المنتجات المحلية، لاسيما عبر انفاذ قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 ، واصدار التشريع الذي يتضمن التعديلات التي أقرها مجلس النواب عليه بموجب مشروع القانون رقم (1) لسنة 2014 .
 - تفعيل قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار رقم (14) لسنة 2010 ، وقانون التعرفة الجمركية رقم (22) لسنة 2010.
 - تفعيل المادة (2) - أولاً ، من قانون وزارة التجارة رقم 37 لسنة 2011 التي تنص على : «رسم السياسة التجارية الداخلية والخارجية بما ينسجم والسياسات الاقتصادية العامة للدولة» ، ووضع الآليات والضوابط اللازمة (والمُلزمة) لتفعيل هذه المادة ، للحفاظ على نوعية وكمية البضائع المتداولة في السوق المحلية ، والسيطرة عليها ، وتعزيز اجراءات الضبط التجاري على استيراد السلع الاجنبية ، وعدم السماح بالزيادة غير المبررة (كمّاً ونوعاً) للاستيرادات ، وربط الاستيرادات كافة بسياسة تجارية صارمة لتضييق عملية دخولها دون ضوابط ، واغراقها للسوق المحلية .
- تطبيق حزمة من الترتيبات والاجراءات الآتية والعاجلة لدعم الصادرات ، وجعلها جزءاً (او مرحلة) في اطار سياسات واستراتيجيات تمتد لمراسل طويلة الأمد . و يمكن أن يتم ذلك من خلال:
 - متابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 29 لسنة 2017 ، المتضمن اقرار توصيات «لجنة دعم الصادرات المحلية» ، والذي ينصّ على «الغاء القرارات والأوامر والتوجيهات كافة ، الصادرة عن مجلس الحكم (المنحل) ، أو لجنة الشؤون الاقتصادية ، أو أيّ جهة أخرى تمنع تصدير المواد خارج العراق عدا المستندة إلى قوانين نافذة .. والغاء القائمة المرافقة للأمر التشريعي رقم 54 لسنة 2004، والغاء القيود الحالية عن التصدير كافة ، وقيام الجهات المعنية بوضع الضوابط الخاصة بالتصدير بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة».
 - تفعيل دور صندوق دعم التصدير .
 - استكمال البنية الأساسية للتصدير على وفق آخر التطورات التقنية والأساليب الحديثة بهذا الصدد (مخازن تفريغ وشحن البضائع / خدمات الموانئ المختلفة / وسائل النقل الحديثة / حوكمة إدارة منافذ الاستيراد والتصدير ..) .
- وضع وتقديم حوافز لزيادة الانتاج والابتكار، و دعم الاستثمارات الخاصة الجديدة المولّدة لفرص عمل اضافية ، وتشجيع تسجيل مؤسسات القطاع الخاص غير المسجلة.
- دعم اتحادات وجمعيات القطاع الخاص ، والتعاون معها في تحسين ورفع مستوى تغطية الخدمات المقدّمة لأعضائها بفاعلية وكفاءة .
- تعزيز منظومات السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق والترخيص.
- إطلاق و إدامة حملة توعية عامة في جميع المحافظات من أجل فهم واضح لدور القطاع الخاص في تنمية المحافظات (و/ أو إعادة إعمارها) ، وتقديم الدعم التقني بهدف تمكين الجهات الإدارية في المحافظات من الالتزام بالمعايير الأساسية لاختيار المشروعات ، وبناء قدراتها على تنظيم دقيق للأولويات المرتبطة بها .

الهدف الثالث : تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويتضمن هذا الهدف ما يأتي :

- توسيع نطاق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قطاعيا ومكانيا) على وفق تحليل الأولويات والاحتياجات في كل قطاع ومحافظة ، وبالأستناد إلى الاهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية ، وإلى القطاعات الاقتصادية ذات الأولويات الحاسمة فيها ، وإلى معايير اختيار القطاعات ذات الأولوية (المذكورة في استراتيجية تطوير القطاع الخاص) .
- تحسين انتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و بناء و تعزيز قدراتها التنافسية.
- منح القطاع الخاص (من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الفرص الحقيقية لممارسة دوره في عملية التنويع الاقتصادي، من خلال رفع قدراته وتعزيز امكاناته في استغلال الميزة النسبية لمنتجاته ، وتحسين مستوى جودة منتجاته وقدرتها على المنافسة. أن جودة المنتجات (والصادرات) شرط ضروري لضمان التنويع الاقتصادي . وعندما لا يقترن التنويع بجودة المنتجات ، لا يُعد ذلك تنويعاً.
- انجاز تأسيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستدير صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اكمال تنفيذ المدينتين الصناعيتين في البصرة وذي قار خلال المدة 2018 - 2019 ، وانشاء مدن صناعية في ثلاث محافظات أخرى(على الأقل) خلال المدة 2020-2022 .
- انجاز عملية انشاء «حدائق علوم» Science Parks ، وبواقع حديقة علوم واحدة في كل محافظة خلال سنوات خطة التنمية 2018 - 2022.

وسائل تحقيق الهدف

- توفير خدمات استشارية وارشادية ، وخدمات تخطيط الأعمال ، والتدريب ، والتشبيك ، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- انشاء صندوق لتوفير رأسمال ابتدائي ، وتمويل مُيسّر ، وضمانات قروض للقطاع الخاص ، بهدف توسيع أنشطته الصناعية القائمة ، وانشاء مؤسسات صناعية جديدة ، وبناء وزيادة قدراته التنافسية ، وتعزيز امكاناته في الريادة والابتكار . ويمكن أن يتم ذلك أيضاً من خلال تأسيس «مصرف تنموي» داعم للقطاع الانتاجي ، تتم ادارته من قبل القطاع الخاص .
- وضع نظام تفضيلي للحوافز (والامتيازات) المُقدّمة لمصارف القطاع الخاص التي تعمل على توجيه ائتمائها (ومدّخراتها) نحو زيادة اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- استحداث برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للمساهمة في إعادة هيكلة الشركات العامة ، ووضع آليات وترتيبات لتشجيع وتسهيل عمليات الاندماج بين الشركات العامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بهدف زيادة كفاءتها الانتاجية وقدرتها على المنافسة .
- تطبيق معايير الحوكمة في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- انشاء «حدائق علوم» Science Parks ، تعمل الدولة على توفير البنية التحتية الأساسية لها (أراضي / خدمات ..) ، ويقوم القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) من خلال شركاته الكبرى بتوفير المباني والمعدات والمستلزمات المطلوبة لعمله في هذه الحدائق ، بهدف جذب الفرص الاستثمارية (الابتكارية) ، ودعم المبادرات الشابة وتحويلها إلى مشروعات ، وبخاصة في مجال تطبيقات تقنية الاتصالات الحديثة IT، والبرامجيات ، وغيرها من الاختصاصات الحديثة ذات الجدوى الاقتصادية في السوق .

- تطوير المناطق الصناعية القائمة ، وتأسيس مناطق صناعية جديدة ، وحاضنات أعمال ، ومراكز تطوير أعمال ، ومبادرات أخرى مماثلة . ولغرض تحقيق ذلك يمكن الاسترشاد بالبيانات والتفاصيل المذكورة في الجدول (15) .

جدول (15)

انشاء / واستكمال تنفيذ / المدن الصناعية في العراق موزعة في سنوات خطة التنمية 2018-2022 (مليون دينار)						
المجموع	2022	2021	2020	2019	2018	الفقرة / السنة
61,606	-	-	-	30,000	31,606	اكمال تنفيذ المدينة الصناعية في البصرة
250,728	-	-	82,000	84,000	84,728	اكمال تنفيذ المدينة الصناعية في ذي قار
438,780	38,780	100,000	100,000	100,000	100,000	تنفيذ المدينة الصناعية في الأنبار
63,000	12,000	13,000	13,000	15,000	10,000	تنفيذ المدينة الصناعية في نينوى
190,000	20,000	50,000	50,000	50,000	20,000	تنفيذ المدينة الصناعية في النجف (المرحلة الاولى)
6,219	-	-	-	906	5,313	اكمال تنفيذ المجمع الصناعي في النهرwan
650		150	200	200	100	تخصيصات اخرى لغرض تحديد مواقع اخرى واستكمال الموافقات لإقامة المدن الصناعية في محافظات اخرى عن طريق الاستثمار
1,010,983	72,802	165,171	247,220	282,125	253,765	المجموع

- ان القطاعات الاقتصادية الرئيسية ذات الأولوية في مجال تطوير القطاع الخاص والقطاعات الفرعية ومجالات التركيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي: الصناعة ، و الزراعة والصناعات الزراعية ، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، و قطاع البناء والتشييد (الإسكان) ، خاصة في مجالات الإسكان العمودي وإسكان محدودي الدخل ، وخدمات النقل والخدمات اللوجستية ، والسياحة .وأما بصدد التفاصيل ذات الصلة بالفرص المتاحة لهذه المؤسسات (على وفق القطاعات الرئيسية و الفرعية المستهدفة ، ومجالات التركيز الاستدلالية) فيمكن الاسترشاد بالجدول (16).

جدول (16)

الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزعة على وفق القطاعات الفرعية ، استناداً إلى أولويات خطة التنمية الوطنية (2018 - 2022) (مليون دينار)		
القطاعات الرئيسية المستهدفة	القطاعات الفرعية المستهدفة	مجالات التركيز الاستدلالية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الصناعة	1-صناعة المواد الانشائية 2-صناعات غذائية 3-الصناعات المعدنية 4-الصناعات الميكانيكية 5-الصناعات الدوائية 6-الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية 7-تعددين المعادن غير النفطية ومعالجتها 8-الصناعات الالكترونية والكهربائية	• استغلال الموارد الطبيعية والبشرية (خاصة في القطاعات الفرعية 1، 2، 5، 6) • امكانية الإحلال محل الاستيرادات (لكلّ) • تنويع المنتجات (خاصة في 1، 2، 5، 7) • التوسّع / التنوع الجغرافي (خاصة في 1، 5، 6) • رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، زيادة معدلات الانتاجية ، والتسويق ، والتوزيع (للكلّ) • تخفيض تكاليف الانتاج (لكلّ) • المقاييس والمعايير التقنية ، مراقبة الجودة ، توكيد الجودة والتصديق (للكلّ) • التكامل مع الشركات العامة والقطاع المختلط (للكلّ) ، والمشاركة في إعادة هيكلة وخصخصة الشركات العامة • الشراكات الاستراتيجية • البيئة ، والبحث والتطوير
الزراعة والصناعات الزراعية	1-الزراعة المكثفة 2-الماشية والدواجن 3-صيد الأسماك	• بدائل للاستيراد • ترابطات قطاعية (أمامية وخلفية) • رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، زيادة معدلات الانتاجية ، والتسويق ، والتوزيع (للكلّ) • البيئة ، البحث والتطوير ، وتدوير / استرجاع الموارد • المقاييس والمعايير التقنية ، مراقبة الجودة ، توكيد الجودة والتصديق (للكلّ)
التشييد والاسكان	1-البنية التحتية والخدمات الاساسية (ماء ، كهرباء، مجاري ..) 2-الإسكان 3-المنشآت المدنية (طرق ، جسور ، سدود ، أبنية متخصصة ..)	• ادماج الأعمال الصغيرة • مزج وتنويع المنتجات • الهندسة ، العمارة ، التصميم ، البحث والتطوير
خدمات النقل والخدمات اللوجستية	1-خدمات النقل بالشاحنات 2-الخدمات اللوجستية والتخزين 3-خدمات الصيانة والتصلّيح (والتحديث / التحسين) لوسائل النقل الاخرى المتاحة حالياً (السكك الحديدية ..)	• خدمات النقل متعدد الوسائط • ترابطات قطاعية (أمامية وخلفية) • إدماج الأعمال الصغيرة • تخفيض تكاليف النقل
الاتصالات وصناعات تكنولوجيا المعلومات	1-خدمات اصلاح وصيانة 2-مزودو خدمة الانترنت 3-تطوير المواقع الالكترونية والبرمجيات المتخصصة	• التوسّع والتنوع الجغرافي (للكلّ) • البحث والتطوير • التسويق والشراكات الاستراتيجية
السياحة	جميع القطاعات الفرعية ذات العلاقة	• الموارد البشرية • جودة الخدمة والتصديق • الترويج والدعاية • الشراكات الاستراتيجية

الهدف الرابع : التأسيس لمشاركة حقيقية للقطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار والتنمية ، وتقاسم الأعباء والمنافع المترتبة عليها .

وسائل تحقيق الهدف:

• بناء شراكات حقيقية وفاعلة للقطاع الخاص مع الجهات الحكومية المعنية بإعادة إعمار المحافظات المتضررة من الارهاب ، وفي النهوض بمستوى الخدمات العامة والبنية التحتية في المحافظات الأخرى ، وإستخدام سياسة حوافز حكومية مجزية لتحقيق هذا الهدف . ويمكن أن يتم ذلك من خلال الشروع بتنفيذ خطة إعادة الإعمار والتنمية ، على وفق التدخلات المُقترحة في «وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية »، التي قامت بإعدادها اللجنة المشكلة في وزارة التخطيط ، والمُصدق عليها مجلس الوزراء (آب 2017).

• وضع خطط أعمال واقعية ، و قابلة للتطبيق ، بهدف دفع مؤسسات الأعمال الخاصة إلى التركيز على الأنشطة والأسواق ، و على عمليات إعادة الهيكلة ذات الصلة بالشركات العامة ، وبما يسمح بتنفيذ مشروعات مشتركة طويلة الأجل مع شركات خاصة ناجحة . ويمكن ايضاح ذلك من خلال البيانات والمعطيات المذكورة في جدول (17).

جدول (17)

المشاريع الصناعية ذات الأولوية في تطوير قطاع الصناعات التحويلية في العراق ، والمقترحة من وزارة الصناعة والمعادن فرص استثمارية امام القطاع الخاص موزعة في سنوات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022

ت	اسم المشروع	موقع المشروع	نوع المنتج	الطاقة الانتاجية	الكلفة (مليون دولار)	اهمية المشروع	مدة التنفيذ
1	معامل الصب الجاهز	توجد حاجة ل إقامة عدد من المعامل في محافظات بغداد / الأنبار / ذي قار / كركوك / النجف.	جدران مُسبقة الصب / سقوف مجهزة مسبقة الصب والشد.	200م ² جدران / يوم، 2520م ² سقوف / يوم.	53	- سدّ احتياجات البناء والتشييد . - ترشيد استخدام المواد الأولية (حديد / سمّنت). - المشروع صديق للبيئة.	2018 - 2022
2	انتاج الزيوت النباتية المكررة والمعبئة بمختلف انواعها.	بغداد - معسكر الرشيد - قرية سعيدة .	زيت (زهرة الشمس / الذرة / الصويا / القطن) والسمن النباتي.	50 الف طن / سنة (سُدّ 10 % فقط من حاجة العراق الكلية).	28	- سدّ جزء من احتياجات السوق المحلية لزيت الطعام . - تحقيق الترابط مع القطاع الزراعي	2018 - 2021
3	تأهيل مصانع ومزارع قصب السكر في ميسان و نينوى .	محافظة ميسان (المجر الكبير) / محافظة نينوى (الغزلاني).	سكر أبيض / خميرة / كحول.	100 الف طن / سنة (منها 40 الف طن من قصب السكر، و60 الف طن من السكر الخام)	56	سدّ جزء من احتياجات السوق المحلية من المواد المذكورة.	2018 - 2021
4	تأهيل خط انتاج منظومات الري بالرش.	محافظة بابل / الاسكندرية (موقع الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات).	منظومات الري بارشي المحوري والخطي	7000 سبان موزعة على شكل: 2000 جهاز محوري (60 دونم / 3 سبان). 200 جهاز خطي (5 سبان).	12	الاستغلال الأمثل للمياه . - زيادة الانتاج لوحدت المساحة. - توفير فرص عمل للكوادر الادارية والفنية المتوفرة في الشركة المذكورة.	2018 - 2021

تابع جدول (17)

المشاريع الصناعية ذات الأولوية في تطوير قطاع الصناعات التحويلية في العراق ، والمقترحة من وزارة الصناعة والمعادن فرص استثمارية امام القطاع الخاص موزعة في سنوات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022

ت	اسم المشروع	موقع المشروع	نوع المنتج	الطاقة الانتاجية	الكلفة (مليون دولار)	اهمية المشروع	مدة التنفيذ
5	انتاج الشب من مادة الكاؤولين	محافظة نينوى / المشراق (موقع الشركة العامة لكبريت المشراق).	مادة الشب (كبريتات الالمنيوم المائية)	50 الف طن / سنة.	30	- سد حاجة العراق لهذه المادة التي تستخدم في محطات تصفية المياه ، وفي المشاريع النفطية. - استغلال المواد الأولية المتوفرة (أطيان الكاؤولين) ، ومادة الكبريت النقي الذي يستخدم في انتاج حامض الكبريتيك ، وبكلف انتاجية واطنة .	2018 - 2021
6	مصنع فرز ومعالجة الانفايات البلدية الصلبة	في أحدى المحافظات العراقية	مواد قابلة للفرز والتدوير والتسويق (ورق/زجاج / بلاستيك/ معادن مختلفة..).	250 طن/يوم (مواد) قابلة للفرز والتدوير. 20 ميكرواوط (طاقة كهربائية). 25 مليون طن/سنة بناء من معامل صديقة للبيئة.	150	سد جزء من احتياجات السوق المحلية. - حماية البيئة.	2019 - 2022
7	انتاج الزجاج المسطح العائم .	محافظة الأنبار / مدينة الرمادي	الواح زجاجية أولية بسمك بحسب الطلب (2-16 م الواحد).	231 الف طن/ سنة بواقع 330 يوما/ سنة ، وبثلاث وجبات يوميا.	188	- سد جزء من احتياجات السوق المحلية من هذه المادة. - استغلال وفرة المواد الأولية الرئيسية.	2019 - 2022

تابع جدول (17)

المشاريع الصناعية ذات الأولوية في تطوير قطاع الصناعات التحويلية في العراق ، والمقترحة من وزارة الصناعة والمعادن فرص استثمارية امام القطاع الخاص
موزعة في سنوات خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022

ت	اسم المشروع	موقع المشروع	نوع المنتج	الطاقة الانتاجية	الكلقة (مليون دولار)	اهمية المشروع	مدة التنفيذ
8	معمل كاربونات الصوديوم	في إحدى المحافظات العراقية	انتاج مادة رماد الصودا التي تدخل في صناعات متعددة (صناعة الزجاج / صناعة الفوسفات / الصناعات النسيجية / صناعة المنظفات / صناعة عجينة الورق / تشييط مادة بنتونايت الكالسيوم التي تستخدم في سوائل الحفر للآبار النفطية .	الاحتياج السنوي من مادة رماد الصودا 200 الف طن / سنة.	200	سد جزء من الطلب الكبير على منتجات رماد الصودا في الاسواق المحلية . - استغلال وفرة المواد الأولية اللازمة لانتاج هذه المادة .	
9	انتاج الألومينا / يوريا	محافظة الأنبار / قضاء القائم	سماد اليوريا	500 طن / يوم (أمويا) 750 - 1000 طن / يوم (يوريا)	333	سد حاجة الشركة العامة للفوسفات (القائم) من منتوج الألومينا وسماد اليوريا كمداخل أساسية لانتاج الاسمدة المركبة . - توفير كلفة نقل المادتين من مناطق انتاجهما البعيدة (المناطق الشمالية والجنوبية) إلى المنطقة الغربية . - وجود امكانية تسويق فائض المنتوج إلى الأسواق المحلية والخارجية . - توفر البنى التحتية الأساسية لإقامة المشروع (مياه ، طرق ، سكك حديد ، وخدمات صناعية) في مجمع الشركة العامة للفوسفات.	2019 - 2022

- تحفيز الشراكات الاستراتيجية (المحلية والأجنبية) ، والتوجّه لجعل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص متوازنة ، بما يضمن عدم الاضرار بحقوق القطاع الخاص .
- وضع ترتيبات مشتركة بين مجالس المحافظات والحكومة الاتحادية لتعزيز الشراكة بينهما بهدف بناء قاعدة صناعية ، وإنشاء مدن صناعية متكاملة في المحافظات لدعم القطاع الصناعي الخاص.
- الشراكة في تحسين إدارة واستغلال الاصول المملوكة للدولة ، وإستخدام سياسة حوافز حكومية مجزية لتحقيق هذا الهدف .
- إعتناء الصيغ والأساليب الحديثة للشراكة في تنفيذ المشاريع التنموية ، بما يضمن تحقيق شراكة فاعلة بين القطاع الخاص المحلي و الأجنبي بهدف اقامة مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية عالية الكلفة ، ومتطورة التقنيات ، وبالذات في صناعة البتروكيماويات ، ومشاريع النقل الكبرى (مطارات و سكك حديد وموانئ و محطات انتاج الكهرباء من المصادر المختلفة ..) . وتقوم الدولة بإصدار القوانين والتعليمات والضوابط المنظمة لهذه العملية.
- تنفيذ /أو/ استكمال تنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية المتوقفة ، والمؤهلة للشراكة مع القطاع الخاص ، وتسهيل إجراءات تعاقد الجهات الحكومية (الممولة مركزياً) مع القطاع الخاص تحقيقاً لذلك .
- تشجيع القطاع الخاص للدخول في مشاريع الشراكة مع الجهات الحكومية ، وبما يساهم في تطوير البنى التحتية ، وتقديم وتطوير الخبرات الإدارية والفنية .
- وضع الاطار التشريعي والقانوني المنظم لمبدأ الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص .
- تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، استناداً إلى التفاصيل الواردة في "الدليل الإرشادي للتسجيل و العرض و الاحالة والتعاقد وتنفيذ مشاريع الشراكة بين جهات القطاع العام (الممولة مركزياً) والقطاع الخاص (المحلي و/ أو الأجنبي) ، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء ذي الرقم 96 لعام 2016 " .
- تنفيذ اللجنة التوجيهية (المشكلة بالأمر الديواني (في 31-1-2017) ، للمهام المنصوص عليها في الأمر الديواني (في 17-8-2017) والمتعلقة باقتراح مشاريع الشراكة من الجهات الحكومية ذات الصلة ، وادراج المقبولة منها في قائمة يتم رفعها إلى مجلس الوزراء للتصديق عليها بشكل دوري ، ومفاتحة الجهات الحكومية بشأن العقود المصدق عليها لغرض التوقيع والشروع بالتنفيذ .
- تبسيط الاجراءات وآليات تنفيذ المشاريع على وفق صيغة ال BOT .
- تقديم الدعم إلى ثلاث شركات صناعية عامة ناجحة ورائدة (على الأقل) ، وبما يسمح للقطاع الخاص بانجاز شراكات فاعلة معها (خلال مدة خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022) .
- انّ الشراكة مع القطاع الخاص في المحافظات تقع على عاتق الادارات المحلية فيها . وعلى هذه الادارات العمل على توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص ضمن امكانياتها المتاحة ، وأن لا تتوسّع في مجالات لا يمكنها الايفاء بمتطلباتها ، لضمان نجاح هذه الشراكة .

الهدف الخامس : إعادة هيكلة الشركات العامة

مع أنّ هذه العملية منوطةً بالحكومة وقطاعها العام ، فإنّ القطاع الخاص قد يستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من الآثار الإيجابية المترتبة عليها .

وبقدر تعلّق الأمر بالمكاسب التي يمكن للقطاع الخاص أن يحققها من خلال هذه العملية ، فإنّ هناك الكثير من التحديات التي قد تحول دون ذلك ، وأهمها :

1 - تقادم الآلات والمعدات وتخلفها التكنولوجي ، والعمالة الفائضة ، وارتفاع كلفة المنتجات ، وانعدام قدرتها على المنافسة في السوق.

2 - هيمنة الوزارات على القرارات الادارية والانتاجية في هذه الشركات ، ما يؤدّي إلى ضعف مجالس الإدارة وتبعيتها للإدارات التنفيذية الحكومية ، على خلاف ما جاء في قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997.

3 - غياب المعيار الذي يحدّد وجود ميزة نسبية للمنتج المحلي من عدمه ، أمام منتج أجنبي لا يخضع للتعرفة الجمركية بالمقدار الذي يوفر الحماية للمنتج المحلي .

4 - وجود ارث من التشريعات ليست صديقة لبيئة الأعمال ، أو قد تكون متقاطعة مع بعضها ، أو متناقضة ، أو يشوبها الكثير من أوجه النقص ، ما يحول دون تحقيق تحوّل سريع في ملكية وإدارة الأصول ، ولا يمنح المستثمر صورة واضحة عن طبيعة وخصائص وعوائد الاستثمار في الشركات العامة .

وانسجاماً مع الاستراتيجية الصناعية لغاية 2030 ، فإنّ عملية إعادة الهيكلة ينبغي ان تعمل على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- تكون الشركات العامة ، التي ستبقى مملوكة للدولة ، قادرة على الاعتماد على الذات ، أي على تغطية تكاليفها .
- تكون الشركات العامة ، التي ستحوّل إلى القطاع الخاص ، قادرة على تحقيق ارباح اقتصادية .
- تعمل الشركات العامة المملوكة للدولة ، والتي ستحوّل إلى القطاع الخاص ، بموجب المؤشرات والمعايير الدولية ، مقارنة بواقعها الحالي .
- تصبح قيمة الاستثمارات في الشركات التي ستبقى مملوكة للدولة ، والشركات التي ستحوّل إلى القطاع الخاص ، أكبر من قيمتها الحالية .

وفي الاطار العام لعملية إعادة هيكلة الشركات العامة لا ينبغي الخوف من عملية "الخصخصة" ، أو مقاومتها استناداً إلى أحكام المُسبقة الشائعة حولها . فالخصخصة لا تتم من أجل الخصخصة ، ولكن وفق معايير مقارنة تجعل من أداء الشركات خارج نطاق الدولة أكثر جدوى اقتصادياً من بقائها ضمن الدولة . كما أنّ الخصخصة لا تعني بيع جميع الاصول العامة بالكامل ، لأنّ دخول القطاع الخاص بأيّ نسبة كانت في (الإدارة) فقط ، أو في (الإدارة والملكية) معاً للشركات العامة ، هو بحدّ ذاته "خصخصة" بدرجات متفاوتة ، حيث يمكن للشركات العامة خصخصة بعض أنشطتها دون بعضها الآخر ، وفق عقود متعددة ومختلفة من شركة لأخرى .

- وجود الرغبة السياسية والإرادة التنفيذية اللازمة لإحداث تغيير للواقع الاقتصادي القائم ، واتخاذ قرارات جادة وحاسمة بهذا الصدد .
- الإيفاء بالمتطلبات الضرورية لبناء الشراكات العامة - الخاصة ، لاسيّما تغيير نظام الإدارة والحوكمة corporate governance (الدمج، الترشيح، بناء أسس الشراكات العامة - الخاصة ، وبما يُتيح للقطاع الخاص المساهمة بدور فاعل في إعادة هيكلة الشركات العامة) ، ودراسة امكانية الوصول إلى خصخصة كليّة (و/ أو تدريجية) لعدد محدود منها خلال مدة الخطة .

- وضع معايير صارمة ومحددة بدقّة ، ومُلزمة لجميع الاطراف ، لانجاز هذه العملية . ويتم إعداد هذه المعايير من خلال "التوافق" عليها بين الحكومة ومجلس النواب من جهة ، وبين القطاع الخاص من جهة أخرى .. وتحديد التوقيتات المطلوبة للإيفاء بهذه المعايير ، (شرطاً ضرورياً وكافياً) لانجاز عملية إعادة الهيكلة بأقل كلفة اجتماعية واقتصادية ممكنة .
- تطبيق (و/ أو تفعيل) المادة (2) - ثانياً من قانون وزارة التجارة رقم (37) لسنة 2011 ، التي تنصّ على: "المساهمة في تطوير القطاع الخاص وتوفير البيئة الملائمة له من خلال تحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص في ضوء التوجه الجديد بالانتقال بالدولة من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر" .
- تطبيق (و/ أو تفعيل) المواد ذات الصلة بتفعيل ودعم القطاع الخاص في قانون وزارة التخطيط ذي العدد (19) لسنة 2009، لاسيّما المادتين 3 - ثاني عشر : "الارتقاء بواقع الجودة في عموم الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والخدمية وفي دوائر الدولة والقطاع الخاص والمختلط " ، و 3 - رابع عشر : "دعم ورعاية القطاع الخاص والتنسيق بينه وبين أجهزة الدولة بما يؤمن تفعيل دوره ضمن عملية التنمية الوطنية" .
- الشروع بإعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة ، والتي تتوفر لها "خارطة طريق" في الوزارات المعنية بها(الصناعة والمعادن ، الكهرباء ، النفط ، النقل ، الاعمار والاسكان ، الزراعة ، التجارة ، الاتصالات ، الموارد المائية ، المالية ، التربية) ، ودراستها حالة بحالة ، وتحويل ملكية (أو إدارة) بعضها إلى القطاع الخاص . ويمكن الشروع بإعادة هيكلة عدد محدود من هذه الشركات (على وفق ما تقرره الوزارات والجهات المعنية بشأن ذلك) . و تنفّذ هذه العملية ، خلال المدى الزمني لخطة التنمية بعد انجاز عملية اعادة تقييم أصولها من قبل وزارة المالية ، وتحويلها إلى شركات مساهمة استناداً إلى قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 . و هذه الشركات هي بحسب التفاصيل المذكورة في الجدول (18).

جدول (18)

الشركات العامة التي يمكن إعادة هيكلتها ، وعرضها (كلًا أو جزءًا) على القطاع الخاص فرص استثمارية (و / أو) تحويلها إلى شركات مساهمة خلال مدة خطة التنمية 2018 - 2022

عائدية الشركة العامة	اسم الشركة العامة
وزارة الكهرباء	جميع شركات انتاج الطاقة الكهربائية في مختلف المناطق والمحافظات . جميع شركات توزيع الطاقة الكهربائية في مختلف المناطق والمحافظات .
وزارة النفط	شركة الحفر العراقية . شركة توزيع المنتجات النفطية .
وزارة النقل	النقل البحري . النقل البري . النقل الخاص . نقل المسافرين والوفود . الخطوط الجوية العراقية .
وزارة الاعمار والاسكان	جميع شركات المقاولات الانشائية وعددها (8) شركات (المعتصم / المنصور / آشور / سعد / حمورابي / الفاروق / الرشيد / الفاو) .
وزارة الزراعة	شركة ما بين النهرين العامة للبذور . الشركة العامة للتجهيزات الزراعية . شركة سنحاريب لتقنيات الري الحديثة .
وزارة التجارة	تجارة السيارات والمكائن . تجارة المواد الانشائية . تجارة المواد الغذائية . تجارة الحبوب . صناعة الحبوب .
وزارة الاتصالات	خدمات الشبكة الدولية للمعلومات . الاتصالات والبريد . شركة السلام العامة .
وزارة الموارد المائية	جميع شركات المقاولات العامة وعددها ثلاث شركات (شركة الفاو / شركة الرافدين / شركة العراق) .
وزارة المالية	الشركة العراقية للخدمات المصرفية .
البنك المركزي	دار النهرين للطباعة .
وزارة التربية	الشركة العامة لانتاج المستلزمات التربوية .

- تمكين هذه الشركات من العمل وفق قانونها رقم 22 لسنة 1997 ، وإعادة تشكيل مجالس إدارتها بهدف ممارسة مهامها بكفاءة ، ومنح الاستقلالية لقرارات مجلس الإدارة في الشركات بمعزل عن تأثيرات الإدارات التنفيذية العليا في الوزارات ذات الصلة بعملها.
- انشاء ، و / أو تفعيل دور "وحدة تقييم الأصول" في وزارة المالية لدعم عملية إعادة هيكلة (وخصصة) الشركات العامة عبر توثيق أصول هذه الشركات ، وإعداد وإعطاء نماذج موحدة ، وإدارة بنية تخزين (توثيق) مركزية لمعطيات الأصول .
- تسهيل إجراءات التخليص الجمركي للآلات والمعدات والمواد الأولية المستوردة من الشركات العامة ، وكذلك للشركات الأجنبية الحاصلة على عقود شراكة مع شركات عامة في العراق.
- تطبيق مؤشرات التنافسية الدولية معايير لتقييم الأداء الاقتصادي المستمر في هذه الشركات .
- استحداث "مركز تنمية الأعمال" في الوزارات التي لديها شركات ، يتم تكليفه بمهمة معالجة شؤون العمالة الفائضة فيها ، واتخاذ إجراءات محددة بشأن حقوقهم والتزاماتهم ، بعد دراستها حالة بحالة.
- تدريب و/أو تمكين الجهات ذات العلاقة بإعادة الهيكلة في الوزارات التي لديها شركات عامة على انجاز هذه العملية بفاعلية وكفاءة ، لضعف خبراتها المهنية ، وقدراتها التقنية في هذا المجال .
- ضرورة توفير دعم تقني ، فني ، مهني ، تنظيمي ، لإشراك القطاع الخاص في ملكية و / أو إدارة الشركات العامة ، من خلال التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بذلك في القطاعين الخاص والعام ، وبين وكالات الأمم المتحدة المعنية بهذا الملف.
- ان أهم المؤشرات المستهدفة وذات الصلة بتنفيذ هدف إعادة هيكلة الشركات العامة هي :
- انجاز عملية إعادة هيكلة (5) شركات عامة لغاية عام 2020 و 10 شركات عامة لغاية عام 2022 ، استناداً إلى التفاصيل والبيانات والمعطيات التي تمّ ذكرها سلفاً عن هذا الموضوع.
- (لمزيد من التفاصيل ذات الصلة بالمحاور الرئيسية لهذا الموضوع ، يمكن الرجوع إلى الدراسة المهمة والشاملة التي أعدها رئاسة مجلس الوزراء / هيئة المستشارين / والتي قام بإعدادها فريق إعادة هيكلة الشركات العامة بعنوان : "إعادة هيكلة الشركات العامة ، الواقع .. رؤية نحو الإصلاح" / شباط 2015) .

الهدف السادس : حوكمة القطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف :

- انجاز عملية البناء المؤسسي للقطاع الخاص على أسس حديثة ومستدامة . ويتطلب ذلك ما يأتي :
- اجراء مسح للقطاع الخاص المنظم ، وغير المنظم ، في جميع انحاء العراق ، واستكمال وتحديث البيانات و المعطيات الإحصائية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء والمؤسسات الأخرى المعنية بالقطاع الخاص ، وبما يتيح وجود قاعدة بيانات للقطاع الخاص ، ووجود منظومات حديثة لتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص .
- تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والمعنيين من القطاع الخاص ، وتقييم البيانات والمعطيات المستحصلة من المسوحات ، ومصادر المعلومات الأخرى .
- بناء قدرات كل من الحكومة والقطاع الخاص على كيفية إستخدام المعلومات في التخطيط والتنفيذ والمتابعة ، واعداد التقارير بشأن التقدم المُنجز .
- تزويد المؤسسات الحكومية بالمعلومات والمعطيات اللازمة لتخصيص الموارد ، وبالذات تلك التي تستهدف دعم القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

- تزويد القطاع الخاص بالمعطيات اللازمة للتخطيط بعيد الأمد لأغراض الاستثمار.
- زيادة عدد مؤسسات القطاع الخاص المسجلة.
- تطوير شبكة من مراكز تسجيل الأعمال المحلية .
- العمل على بناء السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ الاجراءات بطريقة صريحة وواضحة . خلاف ذلك لا يمكن تحديد توجهات ، ولا انتهاج سياسات سليمة بهدف التطوير وزيادة فاعلية الدور ، ولا الوصول إلى تشخيص دقيق للمشاكل ووضع الحلول المناسبة لها ، ولا القيام باستشراف (أو تنبؤ) يحظى بالثقة للمتغيرات ذات العلاقة .
- مُسائلة الجهات المعنيّة في الحكومة والقطاع العام ، وفي القطاع الخاص معاً ، عن الأهداف المكلفة بتحقيقها في اطار خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 ، وعن المهام الموكلة اليها ، والاجراءات المتخذة من قبلها لتحقيق هذه الاهداف ، وعدم التغاضي عن أي تقصير في انجاز هذه المهام بكفاءة وفاعلية وضمن التوقيتات الزمنية والمراحل التنفيذية المحددة لها .
- وضع قواعد تنفيذية واضحة لأسلوب الإدارة بالنتائج ، واللامركزية في الإدارة ، وتحديد نمط حديث وواضح لإعداد الموازنة العامة ، وتخصيص الموارد ، وتقاسم الثروات .
- التطبيق الصارم لقاعدة ، أو عنصر "الإلزام" في تنفيذ القوانين القائمة (والنافذة) حالياً ، والقوانين والتعديلات التي ستصدر لاحقاً . وارساء الأسس الكفيلة بانتهاج أعلى درجات الانضباط المؤسسي في تنفيذ السياسات . والتأكيد على مبدأ تناسق السياسات (النقدية والمالية والتجارية) ذات الصلة بتطوير القطاع الخاص . فالعبرة بالنتائج المترتبة على انفاذ القانون وبسط سلطته على الجميع ، وليست بتشريعه وإصداره فقط . والعبرة أيضاً بسريان مفعول السياسات ، وانتشار تأثيرها الايجابي، وتحولها إلى سلوك مؤسسي متناسق ومتكامل وفعال ، وليس بالإعلان عن النية في انتهاجها فقط .
- انجاز "ميثاق الحكم الرشيد" للشركات المملوكة للدولة، وتأسيس "هيئة ملكية الشركات العامة " ، والشروع بالعمل على وفق السياسات و القواعد والمبادئ والتوجيهات التي ستعتمد من خلال هذين المشروعين .



الفصل السادس

إعمار المحافظات وتنميتها ما بعد الأزمة

تحليل الواقع :

يعد العراق من بين أكثر الدول تأثراً بالحروب وويلاتها، إذ ألقت الازمة الأخيرة بثقلها على جميع مفاصل المشهد التنموي، وكان للأضرار والخسائر الناجمة عن الإرهاب والعنف والاقتتال التي طالت المدنيين أكثر من غيرها أثره في عناصر التماسك الاجتماعي فضلاً عن المعاناة في توفير مقومات الحياة، فمع دمار البنى التحتية والمنازل والمصالح أوجد كلفاً كبيرة جداً لكتلة من الحراك السكاني في ازمة غير مسبوقة من النزوح والتهجير القسري انعكس ذلك أيضاً وبضغط كبير على البنى التحتية والخدمات والنشاطات الاقتصادية في المحافظات المضيفة، إذ بلغ عدد العوائل النازحة والعائدة للمدة 2014-2017 وكما مبين في الجدول أدناه.

جدول (19)**أعداد العوائل النازحة والعائدة ونسب العودة موزعة بحسب المحافظات 2014 - 2017**

المحافظة	أعداد العوائل النازحة	عدد العوائل العائدة	نسبة العودة %
نينوى	470.070	93.487	19 %
الأنبار	265.806	168.841	64 %
صلاح الدين	133.183	116.929	88 %
ديالى	62.308	31.539	51 %
كركوك	29.423		
بغداد	28.326		
بابل	8.427		
المجموع	1.008.524	424.845	41 %

• في ايلول 2017 تم الاعلان رسمياً عن تحرير المدن والمحافظات كافة التي سبق للتنظيمات الارهابية وأن سيطرت عليها ، فأضحى من الضروري العمل على عودة جميع النازحين لمدنهم مع السعي إلى اعادة الاستقرار واعمار وتنمية المناطق المحررة لتبدأ مسيرة التعافي وتوطيد اسس السلام بما يعيد الحياة وخياراتها لجميع السكان وبخاصة العائدون منهم إذ بلغ عدد العوائل العائدة والمسجلة لدى القوات الامنية حتى 2017/12/3 نحو 424.845 عائلة موزعة على اربع محافظات وتمثل نسبة 41 % في المجموع كما في الجدول (19) ، في حين أشّر السجل الاحصائي عدم عودة 583.679 عائلة نازحة ما يتطلب مساعٍ جدية من الحكومة إلى الأسراع بضمان عودتهم الامنة إلى مناطقهم.

أزمة النزوح والجهود المبذولة لمواجهتها

شهد برنامج الحكومة في ادارة الازمة تقديم حلولٍ للأمد القصير والمتوسط وحلولٍ مستدامة للأمد الطويل والتي تلازمه بأهميتها وطبيعتها وقوة استجابتها لخصائص الاثر بحسب مراحل الازمة والمتمثلة بالآتي:

أ. سياسة الاغاثة والاستجابة الانسانية / مرحلة النزوح (الامد القصير) ، بأهداف خاصة تتولى إيواء العوائل النازحة ومتابعة أوضاعهم ومعاناتهم والسعي لحلها، مع خدمات أساسية في المخيمات (صحة وتعليم).
ب. برامج اعادة الاستقرار للمناطق المحررة / مرحلة العودة (الامد المتوسط)، إعادة النازحين وتوفير الخدمات الأساسية السريعة.

ج. صندوق إعادة الاعمار للمناطق المتضررة من العمليات الارهابية (وسيلة لمرحلة متداخلة).

د. وثيقة الاطار العام لخطة إعادة الإعمار والتنمية 2017 مرحلة البناء والتثبيت (الامد الطويل) .

ان في ثانيا هذه الحلول حزمة من الاهداف سعت الحكومة إلى تحقيقها وتجسيدها في ارض الواقع تتمثل بالآتي:

- تعزيز قدرة النازحين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الصدمات وتقوية عناصر الصمود.
- بناء المنعة البشرية وتعزيز فرص الاندماج الاجتماعي.
- القضاء على الاسباب الجذرية للعنف.
- توطيد فرص السلام والحيلولة دون الرجوع لانتكاسة العنف.
- وضع الاسس السليمة للعدالة والسلام المجتمعي من منظور استباقي.
- تعزيز التكامل والتنسيق العالي بين الاطراف الفاعلة المشتركة في عمليات الاغاثة وجهود اعادة الاستقرار البشري.
- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- توسيع خيارات الحياة للمواطنين.

أ- مرحلة الإغاثة والاستجابة:

وهي مرحلة حساسة جداً بتفاصيلها ومعاناتها. وقد واجه العمل فيها عدة تحديات تتعلق باستمرار ازمة النزوح، ومتطلبات المصالحة الوطنية وأهمية التدقيق الأمني. الجدول (20) يوضح أدوار الاستجابة من قبل الجهات المختلفة في مرحلة الاغاثة والمراحل التي تليها.

جدول (20)

علاقة الجهات التنفيذية في المراحل المختلفة لبرنامج الحكومة في إدارة الازمة					
الجهات التنفيذية	الاستجابة الطارئة	إعادة الاستقرار	إعادة الاعمار	التنمية	
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	أساسي	أساسي	أساسي	أساسي	
وزارة المالية	أساسي	أساسي	أساسي	أساسي	
وزارة التخطيط	ساند	ساند	أساسي	أساسي	
وزارة الهجرة والمهجرين	أساسي	أساسي			
صندوق إعادة الإعمار	ساند	ساند	أساسي	أساسي	
الجهات القطاعية	ساند	ساند	أساسي	أساسي	
الجهات الأمنية	أساسي	أساسي	أساسي	أساسي	
المنظمات الدولية	المنظمات المتخصصة بأعمال الإغاثة	أساسي	أساسي		
	منظمات تنفيذ ودعم البرامج	ساند	أساسي	ساند	
الحكومات المحلية	أساسي	أساسي	أساسي	أساسي	

ولعل من أهم التحديات، قلة التخصيصات الحكومية بسبب الازمة المالية، إذ يظهر الجدول أدناه قلة التخصيصات المالية لهذا الغرض والتي بلغت لغاية 2014/12/31 نحو 861 مليار دينار من اصل 1000 مليار دينار وبنسبة تمويل 86.1 % في حين بلغت التخصيصات السنوية المقررة والمعدلة لمشروع إغاثة النازحين للمدة 2015-2017 بحسب المحافظات وهي تخصيصات قليلة أيضا مقارنة بحجم الاضرار وكما في الجدول أدناه:

جدول (21)

التخصيصات المقررة والمعدلة لمشروع إغاثة النازحين 2015 - 2017 حسب المحافظات				مليون دينار
مشروع إغاثة النازحين	2015	2016	2017	
نينوى	124162.632	61343.356	مقررة 19676.6	
			معدلة 29745.6	
الأنبار	مقررة 85325	مقررة 17500	مقررة 14620	
	معدلة 85325	معدلة 39500	معدلة صفر	
صلاح الدين	46845.9	29598	مقررة 19953	
			معدلة صفر	

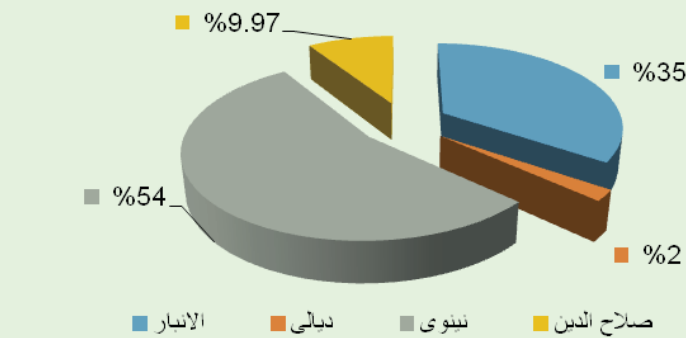
ب- برامج إعادة الاستقرار للمناطق المحررة

- تبنت الحكومة هذا البرنامج بمساعدة الأمم المتحدة ودعم المجتمع الدولي في تلبية احتياجات إعادة الاستقرار والعودة الآمنة والمستدامة للنازحين إلى مدنها وفق مجموعة معطيات ذات أولويات أهمها:
- إصلاح البنى التحتية العامة الأساسية والأشد إلحاحاً (خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي مع تشغيل فرق لفتح مسارات النقل وإزالة الأنقاض والالغام).
- دعم وتشغيل منشآت الأعمال.
- إعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية والمباني الإدارية.
- استمرار جهود المصالحة المجتمعية.

شمل البرنامج تنفيذ مشاريع قطاعية في مجالات الكهرباء والصحة والبلديات العامة والإسكان فضلاً عن النشاطات المتعلقة بالمصالحة المجتمعية. وتبين الاشكال أدناه توزيع الاعمال والمشاريع جغرافياً وقطاعياً.

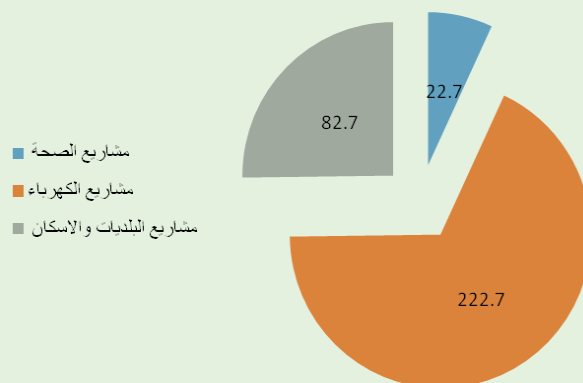
شكل (5)

مشاريع إعادة الاستقرار موزعة بحسب المحافظات المحررة عام 2017



شكل (6)

مجموع المبالغ المصروفة من الحكومة لإعادة الاستقرار في المدن المحررة لمشاريع الإسكان والبلديات العامة و مشاريع الكهرباء ومشاريع الصحة (مليار دينار)



ج- صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة

إستجابة لحاجات المجتمع في مواجهة المشكلات التي تعاني منها المناطق المتضررة، تأسس صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية - كأحد أدوات الحكومة- لتنسيق الجهود ومتابعة تنفيذ مشاريع دعم الإستقرار، يعمل ضمن إطار جغرافي محدد في المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية. ويعتمد الصندوق في تمويل أنشطته على التخصيصات المقررة من الموازنة الاتحادية والمنح والقروض المخصصة للمشاريع بالتنسيق مع الحكومات المحلية والوزارات القطاعية لإعادة الإستقرار وإعمار البنى التحتية وفقاً لأولويات تتعلق بحجم الضرر وعدد السكان.

د - وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الإعمار والتنمية (رؤية بعيدة المدى للتعافي والنمو):

ان تعافي المحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية (بغداد ونيوى وصلاح الدين والأنبار وكركوك وديالى وبابل) وفقاً لمعايير المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية للحقوق والخدمات في سنة الهدف 2027، وتنميتها، هو مهمة وقضية وطنية وأمر ضروري وأساسي لتمكين الدولة العراقية من العيش والأزدهار، ولمنع تصعيد الصراعات والرجوع إلى العنف، وتدعيم السلام المستدام ضمن بيئة آمنة ومستقرة

إعتمدت الحكومة وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الإعمار والتنمية في عام 2017 مساراً عاماً للخطط القطاعية والمكانية للمناطق المتضررة جراء العمليات الإرهابية وبما ينسجم وخطة التنمية الوطنية 2018-2022 ورؤية العراق للتنمية المستدامة 2030 وإعتبارها الرؤية الحكومية الرسمية للتعافي والنمو.

• يتبنى الإطار العام للخطة مجموعة مبادئ توجيهية وطنية تمثلت بالآتي:

1. تعافي المواطنين من سكان المحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية.
2. ربط خطة إعادة الإعمار بالخطط التنموية وأجندة التنمية المستدامة.
3. قيادة الحكومة العراقية مع مشاركة واسعة النطاق داخليا (حكومات محلية ومواطنين القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني) وخارجياً بمشاركة الجهات والمنظمات الدولية.
4. الشمولية في الرعاية مع أسبقية الفئات الأكثر تضرراً وهشاشة.
5. ضمان الحلول المستدامة للنازحين داخليا بإعتماد منهج الحق في العودة والاندماج.
6. إعتماد مبدأ توظيف الأزمات وإستثمارها فرصاً تنموية وتوجيهها لأفضل التغييرات والنتائج بما يعزز من قيم المواطنة والانتماء ويرسخ أسس السلام المستدام.

• يمتد النطاق الزمني لتطبيق الخطة مدة عشر سنوات (2018-2027) في حين ستترجم مضامين هذه الخطة مكانياً وبصورة مباشرة في سبع محافظات متضررة (نيوى، صلاح الدين، الأنبار، بغداد، ديالى، كركوك، بابل) وغير مباشرة لباقي المحافظات لا سيما المحافظات التي تعرضت لضغوط كبيرة لإستضافتها للنازحين وتأثرها بالخسائر الاقتصادية للأزمة، وأعتمدت الركائز الآتية محاوراً للإستهداف وأخرى حاكمة لضمان التنفيذ وهي:

شكل (7)



البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة

ان الخطة التنفيذية المعدة وفقاً لوثيقة الاطار العام لإعادة الاعمار والتنمية تعد خارطة طريق بعيدة المدى (عشر سنوات) وإمتداد لخطتي التنمية الوطنية (2018-2022)، (2023-2027)، لذا فأن عملية التنفيذ ومراقبة الأداء وتقييم الانجاز تمثل معياراً مهماً لتحقيق الأهداف المرسومة، ويمكن متابعة البرنامج الزمني للإجراءات والخطوات التنفيذية لخطة إعادة الإعمار والتنمية من خلال الجدول الآتي .

جدول (22)

البرنامج الزمني للإجراءات والخطوات التنفيذية لخطة إعادة الاعمار والتنمية للمدة 2017-2026

ت	المحور التنفيذي للخطة	الخطوات التفصيلية	البرنامج الزمني									
			2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
1	تسمية وتحديد جهات القيادة والإشراف والتخطيط والتنفيذ والمتابعة	تسمية جهة القيادة والتوجيه والتنسيق الدولي										
		تسمية جهات التخطيط والتنفيذ والمتابعة										
		تسمية الجهات الاستشارية ودعم بناء القدرات الفنية										
2	إعداد الدراسات والاحصائيات والتخطيط الدولي	حصر الاضرار والخسائر										
		تقييم وتقدير الاحتياجات										
		إعداد الدراسات الدولية										
3	إعداد البرامج والمشاريع والخطط التفصيلية	الدراسات التفصيلية										
		دراسات الجدوى، المخططات التفصيلية										
		وثائق المناقصات العقود										
		طرح العطاءات										
4	التهيئة والتنفيذ والتعاقدات	مشاريع التنمية البشرية										
		مشاريع البنى التحتية										
		مشاريع التنمية الاقتصادية										
5	متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الانجاز	التوثيق والتقارير										

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

سيطلب التنفيذ الناجح للإطار نهجاً مخصصاً ومركزاً لتيسير التنفيذ. كما يتطلب التنسيق بين الحكومة والشركاء الدوليين والجهات الفاعلة الأخرى التي ستشارك في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المحددة، ونظام رقابي متخصص يراقب استخدام الأموال العامة، بما في ذلك المساعدات الانمائية الدولية، ويسمح للمجتمع المحلي والخارجي فهم عملية التنفيذ بسهولة. وتتضمن هذه الترتيبات الآتي:

1. الآليات المؤسسية للتنسيق والرقابة

بالنظر إلى حجم الموارد اللازمة للوفاء بإحتياجات الانعاش والتنمية في المناطق المحررة، والحاجة إلى ضمان التركيز العادل أيضاً في أجزاء أخرى من البلد (باقي المحافظات)، سيكون التنسيق الجيد والإشراف على مرحلة التنفيذ أمراً حاسماً. وللإستمرار بإعطاء أهمية لهذه الامور في فترة ما بعد الصراع. وستتم إدارة المهمة وفق الهيكل المبينة في الشكل 8.

ووفق التوصيف المذكور في أدناه لمستويات الإدارة والإشراف:

- اللجنة العليا للإعمار والإستثمار برئاسة رئيس الوزراء لضمان الزخم والحفاظ على ديمومة الجهود للإعمار والاستثمار والتنمية وتعمل على مستوى العراق ككل.
- **اللجنة التنفيذية:** يرأسها وزير التخطيط وتضم في عضويتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء وصندوق إعادة الإعمار والوزارات القطاعية التنفيذية والحكومات المحلية المعنية تتولى التنسيق والإشراف على مهام إعادة الإعمار والتنمية للمناطق المتضررة فضلا عن مهامه.
- **وحدة الدعم والتنسيق:** ستكون هذه الوحدة مكلفة بالعمل على توفير الدعم للجنة التنفيذية. ويكون من ضمن مهامها ما يأتي:
 - دعم التنسيق بين الوزارات والمانحين والمحافظات وضمان تدفق المعلومات بين هذه الجهات على أساس مستمر.
 - إدارة وتشغيل نظام الرصد والمساءلة، وتتبع التقدم للنتائج المختارة ومؤشرات الأداء، وإعداد تقارير منتظمة عن التقدم المحرز.
 - توفير حلول سريعة ومرنة للمشاكل، بحسب الحاجة، لضمان الإبلاغ عن المشكلات ومعالجتها على المستوى الصحيح عبر الحكومة.

2. إطار الرصد والمساءلة

ويتضمن هذا الإطار انشاء نظام شفاف ومنفتح يشارك فيه أصحاب المصلحة على مختلف المستويات من خلال نظم التغذية العكسية والتصحيح للمسارات ما يضيف على عملية إعادة الإعمار المزيد من الشفافية والرصانة والمرونة.

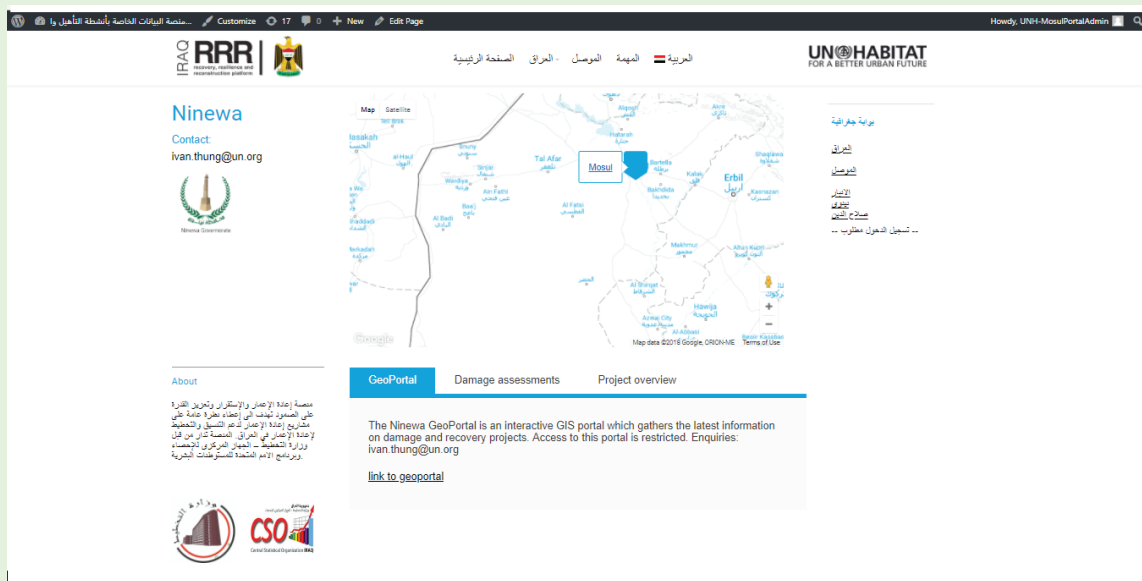
وسيتم تعزيز عملية الرصد والمساءلة باستخدام التكنولوجيا ومشاركة المواطنين بشكل فاعل. من خلال منصة رقمية جغرافية متاحة يمكن ان تحقق ما يأتي:

- متابعة ورصد وتقاسم التقدم المحرز بشأن الإصلاحات الوطنية والمحلية المهمة اللازمة لتعزيز العلاقات الحكومية الدولية.
- تقديم معلومات عن أنشطة وبرامج محددة (في المناطق التي تأثرت تأثيراً مباشراً وغير مباشر من العمليات العسكرية).
- تمكين السكان من الدخول في حلقة حوار وتغذية عكسية تتعلق بالإصلاحات والتنفيذ وصولاً لتقييم كفاءة الأداء من منظور مجتمعي.

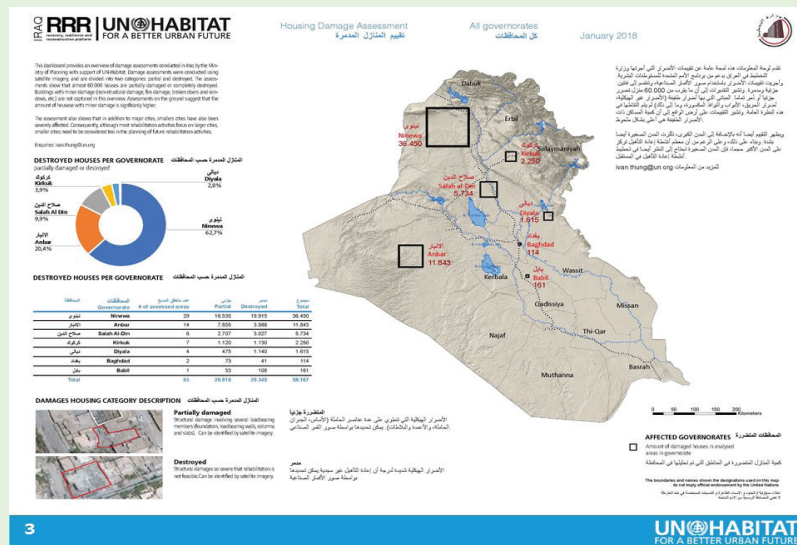
- تطوير عملية المساءلة عن النتائج من خلال جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم ما إذا كان تنفيذ الأنشطة يسهم في تحقيق الأهداف العامة لتعزيز المصالحة والثقة في المؤسسات الحكومية والحفاظ على السلام. وتوجد بالفعل عدة منصات رقمية يمكن توسيعها لهذا الغرض. يوضح الشكل (8 - أ) أدناه الواجهة الإلكترونية للمنصة الوطنية الرقمية لرصد مشاريع الإعمار ومراقبتها ومتابعتها والاستقرار والتنمية كما ويوضح الشكل (8 - ب) الواجهة الجغرافية التفاعلية التي تمكن من استخدام عدة أدوات لمتابعة تنفيذ المشاريع وإستخراج الاحصائيات.

شكل (8)

(أ) : الواجهة الرئيسية لمنصة الإعمار والتنمية الرقمية



(ب) : الواجهة الجغرافية التفاعلية



الوضع الاقتصادي والمالي غير قادر على تغطية الإلتزامات للمرحلة القادمة المتمثلة بمرحلة الإعمار والتنمية على الرغم من المساهمات الخجولة في التمويل من الجهات الخارجية والقطاع الخاص، وعليه وضعت الحكومة استراتيجية للتمويل للمرحلة القادمة تتشمل في وضع مبادئ رئيسية لنهج التمويل، ويبين الشكل أدناه مصادر التمويل الخاصة بإستراتيجية التمويل والمعتمدة ليس فقط في المناطق المتضررة من العمليات الارهابية ولكن تشمل جميع المحافظات الاخرى، آخذين بنظر الإعتبار الأولويات الآتية:

2. إعادة إعمار البنى التحتية في المحافظات المتضررة بصورة مباشرة.

وكما يبين الشكل (9) هيكلية التمويل والتنسيق بين الحكومة العراقية والشركاء الدوليين لخطّة إعادة الإعمار والتنمية.

شکل (9)

```

graph TD
    A[اللجنة العليا للاعمار والاستثمار  
برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء] --> B[اللجنة التنفيذية للاعمار والتنمية]
    B --> C[برئاسة الحكومة العراقية  
عضوية الجهات الحكومية ذات العلاقة والشركاء الدوليين]
    B --> D[وحدات التنسيق والمراقبة]
    D --> E[مساهمات القطاع الخاص]
    D --> F[مساهمات الحكومة العراقية]
    D --> G[المساهمات الدولية  
منح، قروض ضمانات، أخرى  
تجري من خلال القنوات المختلفة مع اللجنة]
    E --> H[الشراكة  
الاستثمار المباشر]
    F --> I[الموازنة الاستثمارية للحكومة العراقية]
    G --> J[التمويل المشترك للاعمار والتنمية IRDF]
    I --> K[صندوق إعادة الاعمار]
    J --> L[تمويل الأمم المتحدة للإعادة والاستقرار]
    J --> M[مجموعة البنك الدولي تمويل الشركاء]
    J --> K
    K --> N[القنوات التنفيذية]
    N --> O[السلطات المركزية والمحلية]
    N --> P[وكالات الأمم المتحدة]
    N --> Q[الشركاء التنفيذيين]
    N --> R[القطاع الخاص]
  
```

الأضرار والخسائر والإحتياجات الأضرار والخسائر

أفرزت المسوح الإحصائية لحصر وتقييم الأضرار في المحافظات المتأثرة في العمليات العسكرية والتي تم تنفيذها بمرحلتها الأولى المتمثلة بحصر الأضرار المادية للقطاعين العام والخاص على وفق أنشطة اقتصادية محددة وتصنيفات أساسية معتمدة بالتنسيق مع البنك الدولي وتتمثل بـ:

• أضرار جزئية (نسبة ضرر أقل من 40 %).

• أضرار كاملة (نسبة ضرر أكثر من 40 %).

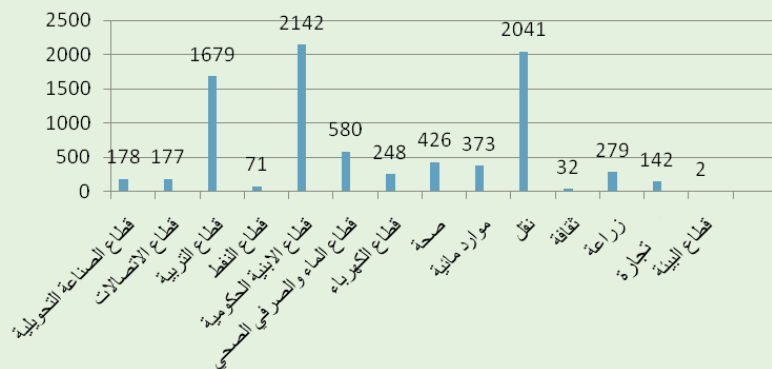
أما احتساب الخسائر التي تمثل انعكاساً لأثر الأضرار المادية وغير المادية فإنها تحتاج إلى مجموعة من المسوح والدراسات التفصيلية وبمساعدة خبرات دولية تمتد لمدد زمنية طويلة لذا فإن ما تم تهيئته كخسائر إنما يعكس مؤشرات أولية بديهية مقروعة من المعطيات الميدانية.

أضرار القطاع العام

• بلغ عدد الوحدات الاقتصادية المتضررة 8373 وحدة اقتصادية مختلفة الأنواع كان العدد الأكبر منها في قطاع الأبنية الحكومية 2142 وحدة اقتصادية يليه قطاع النقل إذ بلغ عدد الوحدات المتضررة 2041 وحدة ثم يليه قطاع التربية والتعليم وبواقع 1679 وحدة، ونسبة 25.5 %، 24.3 %، 20 % من الاجمالي وعلى التوالي .

شكل (10)

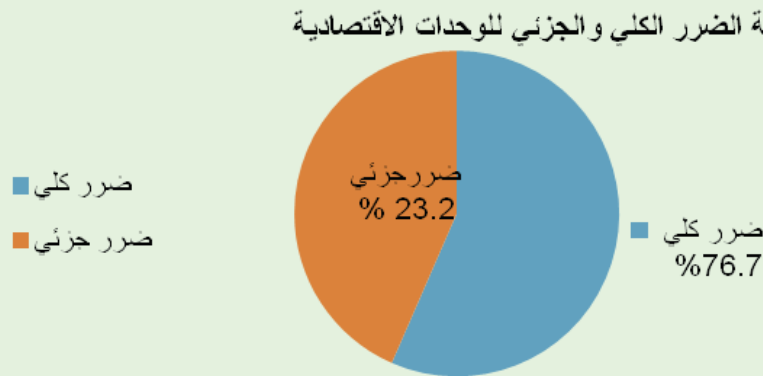
عدد الوحدات المتضررة للأصول بحسب القطاع



• ان عدد الوحدات الاقتصادية التي تضررت ضرراً كلياً أكثر من 40 % بلغت 6429 وحدة اقتصادية ونسبة 76.7 % من الإجمالي ، أما الوحدات الاقتصادية التي تضررت جزئياً (أقل من 40 %) فقد بلغت 1944 وحدة اقتصادية ونسبة 23.2 % من المجموع .

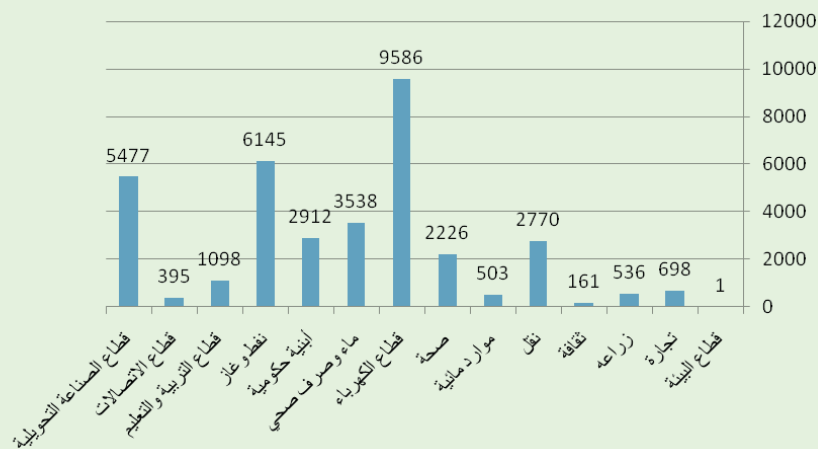
شكل (11)

نسبة الضرر الكلي والجزئي للوحدات الاقتصادية



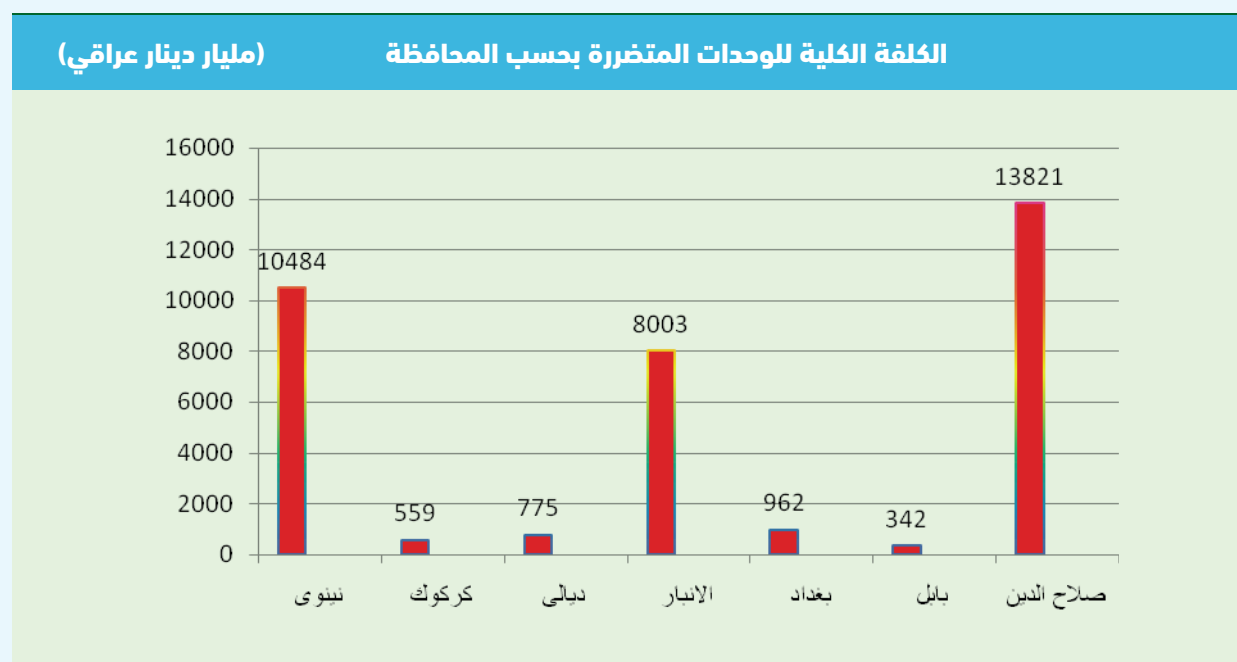
- بلغ إجمالي الأضرار التي لحقت بالمحافظات السبع الأكثر تضرراً 55.461 ترليون دينار عراقي بأسعار سنة 2014، أي ما يعادل 46.9 مليار دولار أمريكي. علماً أن هذا التقدير لا يشمل أضرار المباني السكنية (القطاع الخاص) والبالغة 18.7 ترليون دينار عراقي إذ سيبلغ المجموع 75,306 ترليون دينار.
- أن قطاع الكهرباء هو القطاع الأكثر تضرراً وبواقع 9,586 ترليون دينار يليه قطاع النفط والغاز والذي بلغ 6.145 ترليون دينار ثم قطاع الصناعة التحويلية وقد بلغ 5.477 ترليون دينار وذلك لكونها قطاعات اقتصادية كبيرة من حيث رأس المال وتقدم خدماتها إلى العديد من المحافظات وكما في الشكل (12).

شكل (12)

الكلفة الكلية للمتضررة بحسب القطاع
مليار دينار عراقي

- ان الأضرار التي لحقت بالوحدات الاقتصادية في محافظة صلاح الدين كانت هي الأعلى من بين المحافظات السبع وبواقع 13.821 تريليون دينار تليها محافظة نينوى وبواقع 10.057 تريليون دينار ثم محافظة الأنبار 9.529 تريليون دينار. علماً أن سبب كون محافظة صلاح الدين هي الأعلى من بين المحافظات فيعود لوجود المصافي ومحطات الكهرباء في هذه المحافظة إذ بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء في محافظة صلاح الدين 5.879 تريليون دينار وقيمة الأضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز في المحافظة 5.779 تريليون دينار وكما في الشكل (13).

شكل (13)



- ان قطاع الصناعة في محافظة الأنبار هو القطاع الأكثر تضرراً وبواقع 4.579 تريليون دينار بسبب وجود الشركة العامة للفوسفات والتي بلغت قيمة الضرر فيها 3.750 تريليون دينار ، أما القطاع الأقل تضرراً في المحافظة فكان قطاع البيئة وقد بلغ 840 مليون دينار .
- أكثر القطاعات تضرراً في محافظة بغداد هو قطاع الكهرباء وبواقع 367 مليار دينار يليه قطاع الماء والصرف الصحي وقد بلغ 181 مليار دينار.
- تعد محافظة بابل أقل المحافظات تضرراً إلا أن قيمة الضرر الكلي في المحافظة بلغ 342 مليار دينار وكان قطاع الكهرباء الأكثر تضرراً وبواقع 146 مليار دينار يليه قطاع الماء والصرف الصحي وبواقع 52 مليار دينار .
- في محافظة صلاح الدين كان قطاع الكهرباء أيضاً هو القطاع الأكثر تأثراً وقد بلغ قيمة الضرر 5.878 تريليون دينار يليه قطاع النفط والغاز وبواقع 5.779 تريليون دينار ثم قطاع الأبنية الحكومية وبواقع 789 مليار دينار أما أقل قطاع تعرض للضرر في المحافظة فقد كان قطاع الثقافة وقد بلغ 290 مليون دينار .

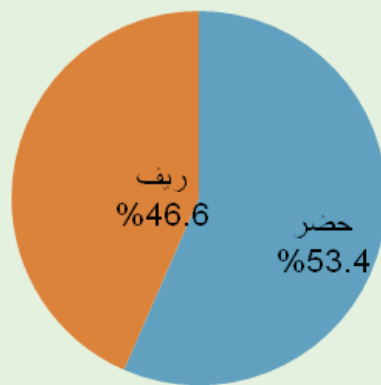
أضرار القطاع الخاص (المباني السكنية)

أظهرت نتائج مسح حصر وتقييم أضرار المباني السكنية للقطاع الخاص نتيجة الأعمال الإرهابية والحربية 2017 الحقائق الآتية :

- ان القيمة التقديرية لإجمالي أضرار المباني السكنية للقطاع الخاص في المحافظات السبع قد بلغت 19 تريليون دينار عراقي أي ما يعادل 16 مليار دولار وقد بلغت تلك الأضرار في المنطقة الحضرية 10 تريليون دينار عراقي وشكلت ما نسبته 53.4 % من الاجمالي في حين بلغت أضرار المباني السكنية في المنطقة الريفية 8.7 تريليون دينار عراقي وبواقع 46.6 % وكما في الشكل (14).

شكل (14)

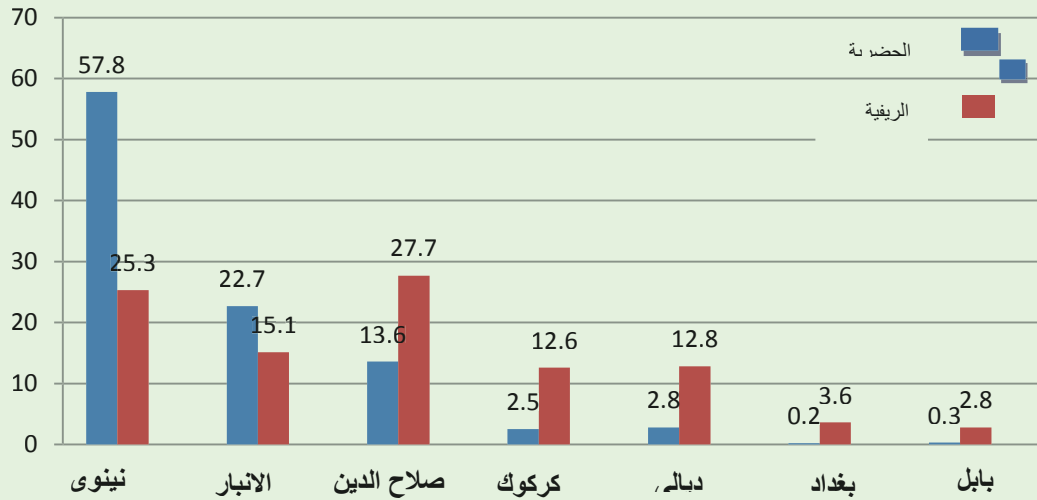
النسب المئوية لقيمة أضرار المباني السكنية بحسب البيئة



- ان المباني السكنية في محافظة نينوى هي الأكثر ضرراً من باقي المحافظات وبواقع 8 تريليون دينار عراقي وقد شكلت ما نسبته 42.7 % من إجمالي قيمة الأضرار التي لحقت بالمحافظات السبع تليها محافظة صلاح الدين بقيمة ضرر بلغ 3.8 تريليون دينار عراقي وبواقع 20.2 % من قيمة أجمالي الأضرار ثم محافظة الأنبار بقيمة ضرر بلغ 3.6 تريليون دينار عراقي وبواقع 19.2 % من قيمة الأضرار ثم تليها ديالى ، كركوك ، بغداد ، بابل .
- ان أعلى قيمة أضرار للمباني السكنية في المدن الحضرية كانت في محافظة نينوى اذ بلغت 5.8 تريليون دينار عراقي وقد شكلت ما نسبته 57.8 % من قيمة الأضرار في المنطقة الحضرية ثم تلتها محافظة الأنبار بقيمة ضرر قدره 2.3 تريليون دينار عراقي وبواقع 22.7 % من إجمالي قيمة الضرر في المنطقة الحضرية ، ثم جاءت محافظة صلاح الدين بالمرتبة الثالثة بقيمة ضرر بلغت 1.4 تريليون دينار عراقي وبواقع 13.6 % من الإجمالي ، وكما في الشكل (15)

شكل (15)

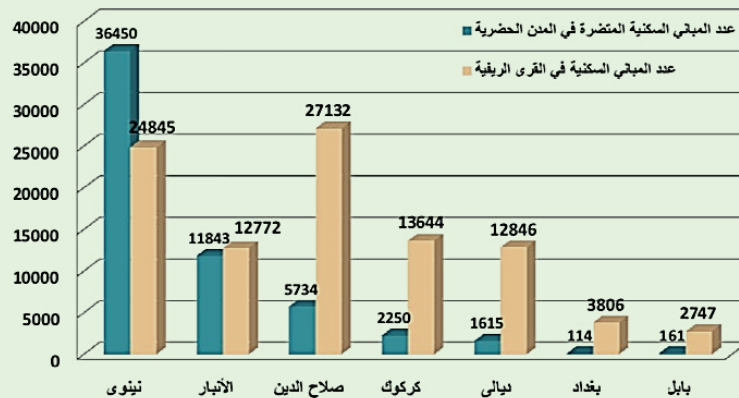
النسب المئوية لقيمة الاضرار بحسب المحافظة والبيئة



- أن قيمة الاضرار للمباني السكنية في القرى الريفية بلغت في محافظة صلاح الدين 2.4 تريليون دينار عراقي وقد شكلت ما نسبته 27.7 % من قيمة اجمالي الاضرار في المنطقة الريفية ، تلتهها محافظة نينوى وبقية ضرر قدره 2.2 تريليون دينار عراقي وبنسبة 25.3 % من اجمالي الضرر في المنطقة الريفية ثم جاءت محافظة الأنبار بقيمة ضرر بلغت 1.3 تريليون دينار عراقي وبنسبة 15.1 % من قيمة الضرر في المنطقة الريفية .
- أن عدد المباني المتضررة في البيئة الريفية بلغ 97792 مبنى وبنسبة 62.7 % من المجموع وهي أعلى من عدد المباني المتضررة من البيئة الحضرية والتي بلغت (58167) مبنى وبنسبة 37.3 % من المجموع.
- ان عدد المباني السكنية في حضر محافظة نينوى كانت هي الأعلى من حيث الضرر وقد بلغ العدد المتضرر 36450 مبنى وبنسبة 62.7 % من الاجمالي ، تليها محافظة الأنبار وبواقع 11843 مبنى متضرر وبنسبة 20.4 % من الاجمالي .
- أن عدد المباني السكنية المتضررة في ريف محافظة صلاح الدين كانت هي الأعلى من بين المحافظات السبع وقد بلغت 27132 مبنى وبنسبة 27.7 % من الاجمالي يليها محافظة نينوى وقد بلغت 24845 مبنى وبنسبة 25.4 % من الاجمالي .
- أن مجموع المساحة الكلية للمباني المتضررة قد بلغت 76.2 مليون م² توزعت على المحافظات السبع وكانت النسبة الأعلى منها في الحضر وبواقع 54.1 % ، شكلت مساحات المباني المتضررة في محافظة نينوى النسبة الأعلى منها وقد بلغت 26.9 مليون م² وبواقع 64.2 % تليها محافظة الأنبار وبواقع 8.3 مليون م² وبنسبة 20.3 %.

شكل (16)

عدد المباني السكنية المتضررة بحسب البيئة



الخسائر

يمكن إيضاح أهم الخسائر المترتبة على تمدد التنظيمات الارهابية منذ حزيران 2014 ولغاية تحرير المناطق المتضررة بما يأتي:

1 - تعثر وتوقف المشاريع الاستثمارية وتدني كفاءة الصرف فيها والتي تعكس الفجوات التنموية

الأساسية في الخطط السابقة. إذ ان ارتفاع العبء الاقتصادي للانفاق العسكري واثره السلبي في امكانية استمرار المشاريع الاستثمارية والخدمية في عملية الانتاج وتقديم الخدمة بدلالة ارتفاع اعداد المشاريع المتوقفة والمتلكئة وانخفاض نسب كفاءة الصرف في المحافظات عموماً للمدة 2013-2016.

2 - تقلص فرص التعليم السليم عانت جميع مدن النزاع من أكبر الخسائر ارتباطاً بالحملة المتعمدة لنشر

التطرف من خلال التلقين ومسح الأفكار سعيًا لبناء جيل يؤمن بمبادئ هذا التطرف بعد غياب فرص التعليم السليمة والذي ستكون له اثار بعيدة المدى تتطلب جهداً استثنائياً لاحتوائها ومواجهتها وفي أحسن الأحوال فأن هنالك جيلاً كاملاً خسر سنوات تعليمية يحتاج إلى آليات مبتكرة لتخطي المراحل الزمنية والعودة بهم إلى مصاف أقرانهم. كما انخفضت معدلات الالتحاق للمراحل الدراسية المختلفة بين النازحين وكذلك جودة التعليم.

اما بقية المحافظات فقد انعكست الازمة في الضغط على المرافق التربوية ونسب الالتحاق وجودة نوعية التعليم.

البطالة والفقر والهشاشة الغذائية

البطالة

• ان قيمة الخسائر ذات الصلة بالبطالة والفقر والهشاشة الغذائية تقدر بـ 5.3 ترليون دينار سنوياً خلال مدة النزاع، وكان التأثير في سبل كسب العيش شديداً في المحافظات المتضررة التي شهدت زيادة في معدلات البطالة من 12.6 % عام 2014 إلى 17.7 % عام 2017

• اظهرت استراتيجيات التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022 انخفاض عدد المشتغلين نتيجة النزوح عام 2014 نحو 800 ألف فرصة عمل اما العاملون منهم فان الازمة قادتهم للتحويل من انتاجية عمل ودخول

أعلى إلى انتاجية ودخول أقل في الاعمال غير المنتظمة وفي قطاع الخدمات. وهذا أدى إلى تزايد ارتباط الفقر بالبطالة والذي ازداد في الأسر التي يكون معيّلوها عاطلين عن العمل إذ ان هناك 30 % من معيّل الأسر الفقيرة عاطلون في مناطق النزوح.

• تأثر النازحون في المحافظات السبع بشدة بالصدّات الغذائية إذ بلغت نسبة المتأثرين بالصدّات الغذائية 40 % من النازحين وما يقرب من 20 % من الأسر غير النازحة داخلياً. وظهر المسح الرابع للتحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام 2016 ان 2.5 % من سكان العراق غير آمنين غذائياً ويرتفع بين النازحين ليصل إلى 5.6 % ويتركز اغلب غير الآمنين غذائياً في المناطق الريفية وبنسبة 5.1 % من سكان الريف مقابل 1.7 % من سكان الحضر في المناطق المتضررة، وبذلك ارتفعت مستويات الهشاشة الغذائية بين النازحين لتصل إلى 65.5 % في حين كانت قد بلغت على المستوى الوطني 54 %.

الفقر

• بلغ عدد الفقراء الجدد حوالي 2.8 مليون نسمة من بين الفقراء الذين يقدر عددهم ثمانية ملايين فقير عام 2014، ويؤلف النازحون عموماً نصف مليون نسمة من اجمالي الفقراء الجدد في العراق اي نحو 17.8 % من الاجمالي إذ ان واحداً من بين كل اربعة افراد نازحين هم فقراء حالياً، وهذا التقدير يمثل النازحين خارج حدود محافظاتهم والذين يشكون من فقر الاصول وبنسبة 70 %. وشكل الدمار الذي لحق بالمساكن مؤشراً كبيراً لتعميق حالة الفقر لعدم توفر المأوى الأساس كما ان انعدام خدمات أساسية مثل الماء والصرف الصحي سينعكس بمخرجه على مجتمع يعاني الامراض وتردي الصحة العامة ومستويات التعافي.

2. المرأة والأطفال: الفئات الأكثر هشاشة:

- تعرضت النساء النازحات منهن والحرمان او اللواتي بقين في مناطق العمليات تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية إلى أشد حالات القسوة والحرمان تمثلت بحالات الاختطاف والاعتصاب والسبي والاجبار على الزواج والحرمان من التعلم والعزل عن المجتمع والعمل والتأثر بالأيديولوجيات المتطرفة مع الضغوط الاقتصادية والخدمية سواء في المدن المغتصبة او معسكرات النزوح ما ضاعف من مستويات الهشاشة المركبة وتوسع مساحة الصعوبات التي تواجهها على صعيد الأسرة والمجتمع، وهو ما سيتطلب مراجعة جادة لآليات التعامل ووسائل المعالجة الاستثنائية لاحتواء الاثار الناجمة عن هذه الازمة.
- ارتفعت نسبة العاملين من الاطفال بعمر 6-14 سنة داخل المخيمات لتصل إلى 3.4 % لسنة 2016.
- ان نسبة المعاقين بعمر أقل من سنة - 15 سنة يشكلون نسبة 27.7 % من اجمالي المعوقين بالعراق وكانت النسبة الأكبر بين عمر 5-9 سنوات وبمقدار 14.9 % لعام 2017. وهذا يعني ان الاطفال النازحين في هذه المحافظات يعانون من الهشاشة المركبة إذ يجمعون بين النزوح والعوق ما يتطلب تدابير واجراءات وتدخلات خاصة تراعي طبيعة هذه الهشاشة وتتجاوب مع منهج حقوق الطفولة في الحياة والمساواة مع اقرانهم من الاطفال في الحصول على الخدمات كافة التي تؤهلهم لحياة كريمة.
- ان تراجع تقديم الخدمات الطبية لأطفال الأسر النازحة رافقها تراجع في الحالة التغذوية لمن هم بعمر (0-59 شهراً) في المحافظات التي تضم مخيمات النازحين فأدى إلى تزايد نسب الهزال والتقزم ونقص الوزن فضاعف من معدلات الهشاشة المركبة بين صفوف الاطفال النازحين.
- لم تكن المحافظات الأخرى بمعزل عن اثار الازمة وتداعياتها عند قراءة المؤشرات أعلاه وهذا ما تم اظهاره في مؤشرات التنمية البشرية (الفصل التاسع) والتخفيف من الفقر (الفصل السابع).

التحديات

أ- الاضرار والخسائر للمحافظات المتأثرة بالعمليات العسكرية:

- 1 - ضخامة حجم الخسائر والاضرار (انهيار البنية التحتية ومنظومات تقديم الخدمات وتضرر القطاعات الانتاجية (زراعة، صناعة كهرباء والقطاعات الاجتماعية تعليم، صحة، سكن وحماية اجتماعية وسبل معيشة / فقر) والتي قدرت بـ 53.318 مليار دينار اي ما يعادل 45.727 مليون دولار.
- 2 - قوة القيد المالي وضغط الانفاق الاستثماري لمتطلبات تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والتنمية والتي بلغت التقديرات الدولية التخمينية لاحتياجات إعادة الإعمار والتعافي بحسب الاحصاءات 88.2 مليار دولار اي ما يعادل 104.2 ترليون دينار عراقي موزعة بحسب الآماد الزمنية (22.9) مليار دولار على المدى القصير و 65.3 مليار دولار مطلوبة على المدى المتوسط.
- 3 - ارتفاع نسبة الفقر في المحافظات المتضررة إذ بلغ 41.2 % يقابله ارتفاع احتياجات تلك المحافظات من التحويلات النقدية للفقراء من سكانها والتي بلغت تقديراتها في المدى القصير 1.939.4 مليار دينار عراقي وفي المدى المتوسط 5.593 مليار دينار وفي المدى الزمني لأكثر من خمس سنوات 7.532.4 مليار دينار عراقي.
- 4 - استمرار ظاهرة الفساد المالي والاداري وضعف سيادة القانون والنفاذ إلى العدالة تعد حزمة مصدات امام حوكمة ملف التعافي وإعادة الإعمار محدثاً اختلالات في عملية الاعمار والتنمية.
- 5 - استمرار مشكلات الانقسام والتشطي في المجتمع يهدد اسس تحقيق السلام المستدام.

ب- خسائر المحافظات الأخرى

- 1 - استمرار تدهور البنى التحتية بالتزامن مع توقف وتلكؤ المشاريع المقررة، بسبب الازمة المزدوجة وانعكاسها على استدامة التنمية وجودة نوعية الحياة.
- 2 - تحمل الكثير من المحافظات العراقية المضيفة زخم الموجات البشرية من النازحين، التي شكلت ضغطاً بشريا ومادياً على الخدمات والسكن والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- 3 - التضحيات البشرية والمادية التي قدمها الكثير من أبناء المحافظات الوسطى والجنوبية في مواجهة الإرهاب وتحرير الأراضي من التنظيمات الإرهابية، وما نجم عنها من اتساع مساحة الفئات الهشة (الارامل، المعاقين، اليتام... وغيرها) في هذه المحافظات.
- 4 - تفاقم المشكلات الناجمة عن انشغال المؤسسات الأمنية للدولة بملف الإرهاب، قد أدى إلى تعاضم قوة الولاءات الفرعية والتدخلات العشائرية والمناطقية وغيرها، وأثرها السلبي في الأداء المؤسسي وحكم القانون، فضلاً عن تصاعد مظاهر المشكلات الاجتماعية (أنظر فصل التنمية البشرية والاجتماعية).

الأهداف:

الهدف الأول: إعتتماد نظام إداري ومالي كفوء مستجيب لاحتياجات التعافي ومتطلبات الاستقرار المجتمعي وبناء السلام المستدام.

وسائل تحقيق الهدف:

- 1 - مؤسسات مرنة بتنسيق فاعل ومنهجية تمويل غير نمطية
- 2 - شراكة فاعلة مع الحكومات والمجتمعات المحلية وقواها الفاعلة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

- 3 - التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي لتوفير الدعم لعملية الاعمار والتنمية بجميع ابعادها.
- 4 - تحقيق المصالحة الوطنية وفق اسس مبنية على علاقات مجتمعية متفاعلة ونسيج اجتماعي مترابط (خلال سنوات الخطة).
- 5 - تنفيذ برامج توعوية لمواجهة الديناميكيات المحرصة للنزاع والفتنة واذكاء روح الطائفية في المجتمع (خلال سنوات الخطة)
- 6 - تعزيز وسائل الشفافية ومكافحة الفساد، اصلاح قطاع الامن والقضاء، نزع السلاح.

الهدف الثاني: تأهيل البنى التحتية بتغطية كلية ومكانية شاملة

وسائل تحقيق الهدف

- 1 - اكمال مسوح احصائية دقيقة لرصد حجم الأضرار والخسائر بما يتيح تبني الاهداف المستجيبة للتحديات.
- 2 - تبني نظام للأولويات في تنفيذ مشاريع البنى التحتية المستند إلى معيار الحاجات الأساسية للسكان ومعيار العودة فضلاً عن معيار الاستدامة المبني على أساس القدرة على التمويل.
- 3 - توفير متطلبات التصميم والتنفيذ للمشاريع والمتمثلة بالمخططات التصميمية ودراسات الجدوى وجداول الكميات والمتطلبات الأخرى.

الهدف الثالث: إحياء الأنشطة الاقتصادية القطاعية والاستغلال الأمثل للفرص التنموية المتاحة:

وسائل تحقيق الهدف

- 1 - توفير بيئة اعمال جاذبة ومحفزة لاستثمارات القطاع الخاص.
- 2 - مد جسور الارتباط بين السياسة والاقتصاد عند صنع قرار الاستثمار التنموي لتكون اطاراً فاعلاً في تصميم السياسات العامة من اجل التعمير صوب السلام.
- 3 - الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- 4 - تأهيل المشاريع الاقتصادية القطاعية باعتماد مختلف الوسائل .

الهدف الرابع: تقوية المنعة البشرية وحمايتها من مخاطر الانتكاس

وسائل تحقيق الهدف

- 1 - فاعلية أكبر وشمول أكثر وتغطية اوسع لنظم الحماية الاجتماعية بين سكان المحافظات المتضررة وبقية المحافظات، دعماً لمقومات الأمان الاجتماعي.
- 2 - ادماج المرأة والشباب في القوى العاملة ومن خلال أنشطة توليد الدخل.
- 3 - تنفيذ برامج استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022 لدرء المخاطر عن الفقراء والحد من دخول فقراء جدد إلى خانة الفقر.
- 4 - استعادة الدور الطبيعي لمؤسسات الدولة الأمنية والخدمية للتقليل من هيمنة الولاءات الفرعية والتدخلات المضرة بالاداء المؤسسي وأمن المجتمع.
- 5 - تقوية عناصر الصمود من خلال دعم الناجين والعائدين والتصدي للفكر المتطرف.

- 6 - دعم صمود وقدرات وإمكانات المجتمعات المضيفة وبما يعزز فرص تماسك النسيج الاجتماعي.
- 7 - تصميم برامج توعوية لمواجهة الديناميات المحرصة للنزاع والفتنة.
- 8 - توفير برامج رعاية خاصة لعوائل الشهداء والمعاقين بسبب تضحياتهم في مواجهة الإرهاب.



الفصل السابع

التخفيف من الفقر

تحليل الواقع :

شهد العراق على امتداد أربعة عقود خلت من تاريخه المعاصر تطورات خطيرة تمثلت بحروب، وحصار اقتصادي دولي، واحتلال عسكري أجنبي، وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي، ألقت بظلالها القاتمة على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر في العراق. إذ ظلت تلك الاحداث تشكل هاجساً للحكومة واللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر خلال أعوام تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الأولى للتخفيف من الفقر (2010 - 2014). فقد انخفضت نسبة الفقر من 19 % عام 2012 إلى 15 % خلال النصف الأول من عام 2014. غير أن التقديرات تشير إلى إرتفاعها إلى 22.5 % في النصف الثاني من عام 2014 بعد تعرض البلاد إلى الأزمة المالية وأزمة الإرهاب معاً، وباستثناء المحافظات التي تعرضت للنزوح فإن نسبة الفقر لم ترتفع عن نسبتها 19 % في عام 2012.

لقد تبنت الحكومات العراقية المتعاقبة في العراق بعد عام 2003 إستراتيجيتين وطنيتين للحد من الفقر في العراق، ركزت الإستراتيجية الأولى 2010 - 2014 على وجوب التعامل مع أربعة تحديات أساسية هي: ضمان الأمن والاستقرار، ضمان الحكم الرشيد، ضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر الدخل في اقتصاد السوق وأخيراً، التخفيف من الآثار السلبية للإصلاح.

وبقدر تعلق الأمر باستراتيجية التخفيف من الفقر الثانية 2018-2022 فإن هذه التحديات لا تزال ماثلة، تتطلب من الحكومة إستمرار الإلتزام بالتعامل معها عبر السياسات والإجراءات الكفيلة بمواجهتها بوصفها مُستلزماً ضرورياً من مُستلزمات تحقيق الاستراتيجية لأهدافها المنشودة، وان كانت هذه التحديات قد إتخذت أبعاداً أكثر عمقاً وتأثيراً في الاقتصاد والمجتمع.

على الرغم مما لحق بالمناطق التي تعرضت للإرهاب من تدمير وتهجير قسري، فإن نسبة الفقر متعدد الابعاد، وطبقاً للتقديرات الأولية لمسح نفذته وزارة التخطيط حديثاً (عدا إقليم كردستان) انخفضت من 28 % في عام 2012 إلى 18 % في عام 2014 وإلى نحو 14 % في عام 2017، بينما بلغت نسبته لدى السكان النازحين نحو 29 %.

1 - الفقر في المحافظات

هناك تركيز أكبر في جغرافية الفقر، ففي عام 2007 كان 40 % من الفقراء يعيشون في خمس محافظات هي: بغداد، البصرة، نينوى، بابل وذي قار. لكن الأوضاع تبدلت في عام 2012 ففي الوقت الذي لم تتغير فيه حصة بغداد النسبية من (نحو 19 %)، ضاعفت محافظة نينوى نسبتها تقريباً من الفقراء إلى 15.7 %. وتشكل ثلاث محافظات جنوبية هي ذي قار والقادسية وميسان تصل ما نسبته 10.0 % و 7.0 % و 6.7 % من الفقراء على التوالي، أي ما يقرب من ربع الفقراء في البلاد، وبذلك أصبح نحو 58 % من الفقراء يعيشون في هذه المحافظات الخمس عام 2012.

وكشفت البيانات أيضاً أن أوضاع الفقر قد زادت سوءاً في ست محافظات إرتفعت في ثلاث منها بأكثر من 10 %، هي ميسان ونينوى، وبنحو 9 % في القادسية وذي قار و 6.4 % في المثنى (على الرغم من أنها لا تزال أكثر المحافظات فقراً)، ونحو 0.4 % في اربيل. وانخفض الفقر بأقل من 1 % في كل من بغداد والسليمانية، وتحققت أكبر المكاسب في التخفيف من الفقر في صلاح الدين وكربلاء وبابل وتبدلت أوضاعها مقارنة بالمحافظات الأخرى.

من جهة أخرى، انخفض الفقر في المناطق الريفية بنسبة 8.6 % مقارنة بنسبة 2.6 % في المناطق الحضرية. بينما كان هناك تحسن قليل في الفقر في بغداد وإقليم كردستان، وانخفضت معدلات الفقر بشكل ملحوظ في المحافظات الـ 14 المتبقية مجتمعة. مع ذلك لا يزال 70 % من نسبة السكان في فئة الـ 40 % الأفقر من السكان تعيش في هذه المحافظات، وبغداد تمثل الـ 20 % أخرى.

كذلك تغير توزيع معدلات الفقر المدقع (ويُقاس بنسبة السكان التي تعيش في أقل من 1.25 دولار يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005) والتي استمرت قريبة من 4 %. إلا أن التوزيع بحسب المنطقة الجغرافية قد تغير بشكل كبير. ففي عام 2012 كان يعيش في نينوى وحدها نحو 18 % من الفقراء المدقعين، بينما يعيش نصف السكان من الفقراء المدقعين في القادسية وذي قار والمثنى وميسان معاً. وعليه يمكن الاستنتاج أن الزيادة في الفقر في نينوى والمحافظات الجنوبية الأربع (البصرة، ذي قار، ميسان، والمثنى) رافقها تركيز متزايد في الفقر المدقع.

جدول (23)

تطور اتجاهات الفقر بين عامي 2007 - 2012 مرتبة بحسب التغير في نسبة الفقر

المحافظة	2007 %	2012 %	التغير عدد النقاط 2017-2007
ميسان	25.3	42.3	17.0
نينوى	23.0	34.5	11.5
القادسية	35.0	44.1	9.1
ذي قار	32.0	40.9	8.9
المثنى	48.8	52.5	3.7
اربيل	3.4	3.6	0.2
كركوك	9.8	9.1	-0.7
بغداد	12.8	12.0	-0.8
السليمانية	3.3	2.0	-1.3
دهوك	9.3	5.8	-3.5
الأنبار	20.9	15.4	-5.5
واسط	34.8	26.1	-8.7
ديالى	33.1	20.5	-12.6
النجف	24.4	10.8	-13.6
البصرة	32.1	14.9	-17.2
صلاح الدين	39.9	16.6	-23.3
كربلاء	36.9	12.4	-24.5
بابل	41.2	14.5	-26.7
الإجمالي	22.4	18.9	-4.0

كشف المسح الرابع للتحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام 2016 أن 2.5 % من سكان البلاد غير آمنين غذائياً، منهم 2.1 % في كردستان و 1.1 % في بغداد، و 3.5 % في بقية المحافظات، ويرتفع بين النازحين إلى 5.6 %. ويتركز أغلب غير الآمنين غذائياً في المناطق الريفية (5.1 % من سكان الريف مقابل 1.7 % من سكان الحضر).

WFP, Iraq: Comprehensive Vulnerability and Food Security Analysis 2016 (Data collected in April-May 2016), p. 15

2 - النمو والتفاوت في الانفاق الاستهلاكي

يُظهر التوزيع في الانفاق بين فئات الدخل الخمس للأعوام 2007 و 2012 و 2014 إتجاه نحو عدم العدالة، فقد إرتفعت قيمة معامل جيني المحتسبة من 0.338 عام 2007 إلى 0.366 عام 2012، وإلى 0.380 عام 2014. ويمكن توقع المزيد من التدهور في العدالة في الانفاق، نتيجة تقليل المدفوعات التحويلية إلى الفئات الفقيرة وبخاصة ما يرتبط بالبطاقة التموينية، فضلاً عن تركيبة النمو في الاستهلاك بين فئات الانفاق الخمسية، إذ نلاحظ وجود تفاوت بين السكان والمناطق من حيث نمو الانفاق الاستهلاكي خلال المدة 2007-2012، فقد نما الاستهلاك للفئات الخمسية الأعلى نحو 2.0 % مقارنة نحو 0.7 % لفئة الـ 20 % الأفقر من السكان، ومن جهة أخرى، فقد شهد الاستهلاك نمواً سريعاً في محافظات العراق عدا بغداد وإقليم كردستان بنحو 2.24 % سنوياً، بالمقارنة مع 0.08 % في كردستان و 1.83 % في بغداد.

3 - بؤر الفقر

بينت نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لعام 2013 أنَّ هناك تبايناً كبيراً بين مستويات الفقر بين نواحي العراق يتراوح ما بين أقل من 1 % إلى 77 %. الأمر الذي يكشف التفاوت الجغرافي في توزيع الفقر ووجود بؤر في تلك المناطق:

- أفقر نواحٍ في العراق التي تراوحت نسبة الفقر فيها ما بين 70-77 % هي نواحي، كل من غماس في محافظة القادسية، بني هاشم في محافظة ميسان، الهلال والنجمي والوركاء والسویر في محافظة المثنى، يعيش فيها 222 ألف شخصاً.
- النواحي الأقل فقراً في العراق التي تقل نسبة الفقر فيها عن 1 % هي نواحي حلبجة في السليمانية، فلسطين في بغداد، بيارة ومركز السليمانية، عينكاوة في أربيل، ومركز قضاء دربندخان في السليمانية.
- هناك 40 ناحية تشكل 10 % من نواحي العراق تضم أكثر من نصف الفقراء وعددهم نحو ثلاثة ملايين فرد.
- محافظة نينوى هي الأكثر في عدد الفقراء الذين يصل عددهم إلى 126 ألف فرد، نصفهم يسكنون في ناحيتي مركز قضاء الموصل ومركز قضاء تلعفر.
- بغداد هي الثانية في عدد الفقراء البالغ عددهم 78 ألف فرد، ثلثهم من سكان نواحي كل من الفحامة، بغداد الجديدة، الوحدة.
- وجود تباين كبير ضمن المحافظة الواحدة في نسبة الفقر مثلاً في بغداد تتراوح النسبة ما بين أقل من 1 % ليصل إلى 49 %، وفي محافظة ميسان من 21 % إلى نحو 73 %.
- عدد الفقراء في ذي قار 70 ألف فرد، 36 % منهم يتركزون في كل من مركز قضاء الناصرية، الشطرة، الغراف.
- أنَّ المناطق الجغرافية التي ترتفع فيها حركة النشاط الاقتصادي تنخفض نسبة الفقر فيها إلى أقل من 10 % مثل نواحي أم قصر والغاوا وهي الموانئ الرئيسية لمحافظة البصرة.

4- خصائص الفقر في العراق

كشف تحليل خصائص الفقر بين عامي 2007 و2012 في العراق عن مجموعة من العوامل التي يرتبط بها الفقر والتي تُفسر إلى حد كبير حجمه وتوزيعه بين فئات السكان وبين المناطق الجغرافية وكما يأتي:

- إرتباط الفقر بانخفاض الدخل من العمل

تركز ارباب الأسر الفقيرة في ثلاثة قطاعات هي الزراعة والبناء والنقل والخبز، اذ شكلوا نحو 50 % من معيلي الأسر الفقيرة الذين لديهم عمل، وهناك 24 % من الفقراء يعملون في قطاعي الزراعة والبناء ويتسم هذان القطاعان بانخفاض متوسط الأجر، ووجود العمل بدون أجر للنساء في الزراعة.

- إرتباط الفقر بالتعليم

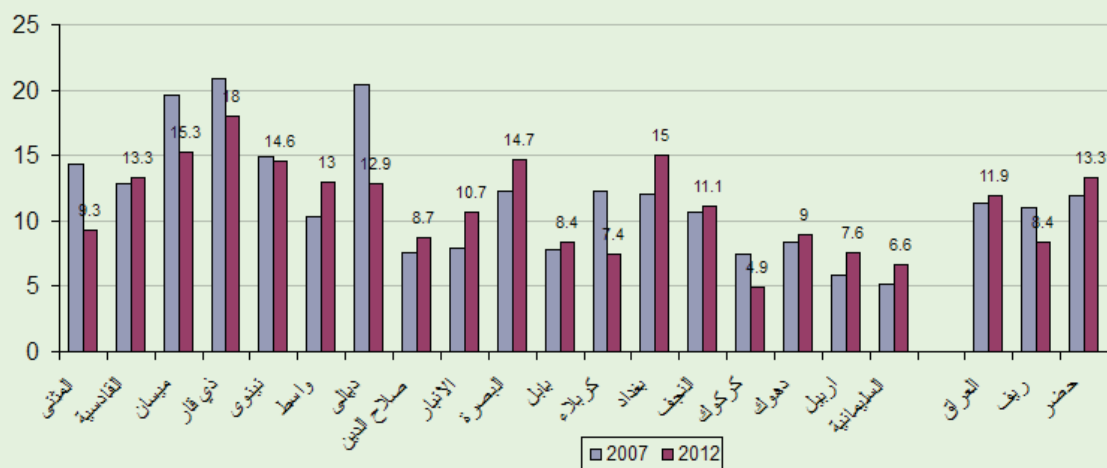
تزداد معدلات الفقر مع انخفاض تعليم رب الأسرة، إذ ان أكثر من نصف معيلي الأسر الفقيرة 51 % لديهم تعليم أقل من ابتدائي، وان ما يقارب الثلث 32 % من الأسر الفقيرة يعيّلها أفراد أكملوا التعليم الابتدائي. وتشير النتائج الإحصائية إلى أنّ الأسر التي تعتمد على الزراعة أكثر فقراً لأنّها أقلّ تعليمياً، وأن التحسن في مستوى معيشة الأسر مرتبط إلى حد ما بحصول أفراد الأسرة الفقيرة على تعليم أعلى.

- إرتباط الفقر بالبطالة

يزداد احتمال الفقر في الأسر التي يكون معيّلوها عاطلين عن العمل، إذ تشير نتائج المسوح أنّ 32 % من معيلي الأسر الفقيرة عاطلون عن العمل. أنّ حالة عمل رب الأسرة لا تلغي بقائها في الفقر وكذلك كونه عاطلاً لا يعني بالضرورة أنّه فقير. يُثير هذا الاستنتاج مسألة العمالة الناقصة والتي تصل إلى 28 % بالمقارنة مع معدل البطالة العام الذي يبلغ 10.2 %.

شكل (17)

معدلات البطالة بحسب المحافظة والبيئة بين عامي 2007 و2012



- إرتباط الفقر بالريف

أظهرت المؤشرات أنَّ نسبة الفقر في الريف تزيد على ضعف النسبة في الحضر، وعند ترتيب المناطق الفقيرة بحسب البيئة يظهر أنَّ أفقرها هي أرياف ميسان 73 %، والمثنى 64 %، وذي قار 61 %، والقادسية 60 %. وتفسير ذلك هو انخفاض انتاجية العمل الزراعي.

- إرتباط الفقر بزيادة عدد أفراد الأسرة

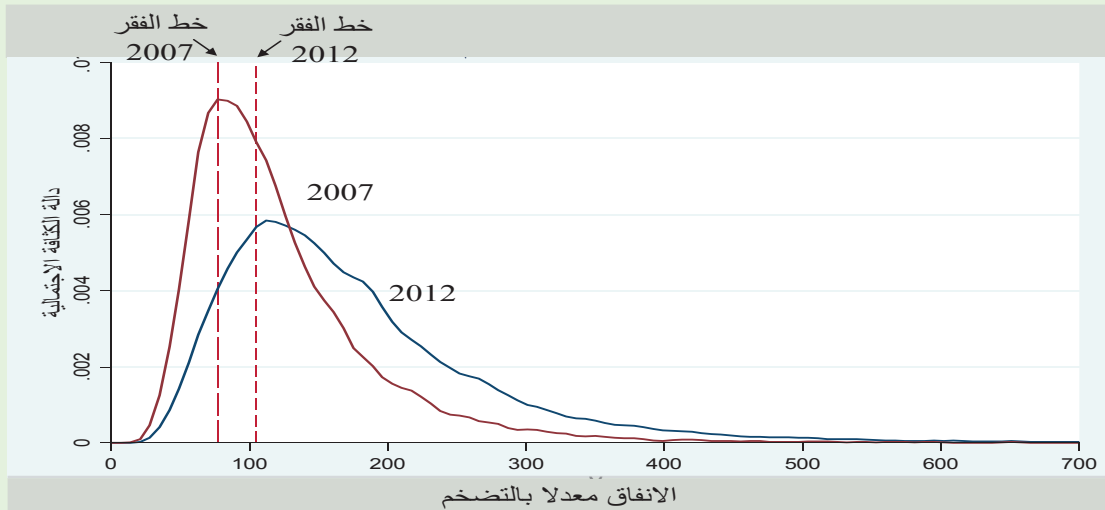
يزيد احتمال الفقر مع زيادة حجم الأسرة، إذ بلغ متوسط الأسرة الفقيرة 12 فرداً عام 2012، وان نحو 75 % من الأسر الفقيرة بحجم 8 أفراد فأكثر، وما يقرب الثلث من الأسر الفقيرة تتكون من 11 فرداً، وهناك أقل من 1 % من الأسر الفقيرة تنتمي إلى أسر صغيرة (4 أفراد فأقل). ويعكس معدل الإعالة الاقتصادية هذا الارتباط فتتخفض نسبة الفقر كلما زاد عدد العاملين من أفراد الأسرة وترتفع حينما يكون رب الأسرة هو المعيل الوحيد لها.

- قرب الفقراء من خط الفقر

يقع أغلب الفقراء في العراق قريباً من خط الفقر (ينظر الشكل 18)، وهو ما يعني أن تغيراً إيجابياً أو سلبياً في انفاقهم يعني تغييراً في تفاقم أوضاعهم المعيشية. فعلى سبيل المثال فإن ارتفاعاً بنسبة 5 % في خط الفقر يعني ارتفاعاً بنسبة 16 % في نسبة الفقر. من جهة أخرى، فإن كثيراً من الأفراد غير الفقراء يقعون قريباً من خط الفقر، ما يجعل احتمال وقوعهم في الفقر كبيراً بسبب تأثير الأزمة المزدوجة بعد عام 2014.

شكل (18)

توزيع الفقراء بحسب الانفاق معدلاً بمعدل التضخم بين عامي 2007-2012



وليس من شك أن الفقر في العراق يرتبط بمجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وأن قرب الكثير من غير الفقراء من خط الفقر يجعلهم معرضين للفقر بسبب الازمات والظروف الطارئة، ما يتطلب إيجاد سبل وسياسات تنموية تعزز المنعة وتمنع تفاقم ظروف الفقراء وأولئك القريبين من خط الفقر، ومنع ترسيخ الفقر أو توريثه عبر الأجيال المتعاقبة، الأمر الذي يستدعي التركيز في تخفيف الفقر على تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو المسار الذي تبنته خطة التنمية 2018-2022.

التحديات

1. استمرار التحديات الأمنية وبناء استراتيجية الاستقرار .
2. لا يزال العراق يعاني من تدهور جميع مؤشرات الحكم الصالح، إذ جاء ترتيبه بالمرتبة 179 من بين 182 دولة من حيث جودة المؤسسات. إذ لا تزال مشكلة الفساد المالي والإداري التي تضرب معظم مفاصل الدولة تشكل تحدياً رئيساً للمسار التنموي عموماً ولجهود التخفيف من الفقر خصوصاً.
3. انكشاف وتأثر الموازنة العامة الاتحادية السريع بالصدمة الخارجية ما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار.
4. محدودية التخصيصات السنوية لأنشطة التخفيف من الفقر وتراجع التمويل الحكومي وعدم إعطاء مشاريع الفقر أولوية تضاوي احتياجات الفقراء.
5. تأخر إطلاق خرائط الفقر لغاية 2015.
6. استمرار تزامم أولويات الامن والدفاع مع أولويات التنمية وإعادة الاعمار وعموم الانفاق التنموي والاجتماعي.
7. على الرغم من عودة ملايين النازحين إلى مناطقهم المحررة، إلا ان مشكلات النزوح وتداعياتها على الامن الانساني للفرد والأسرة والمجتمع لا تزال قائمة.
8. تفاقم الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية التي انعكست على تنفيذ السياسات التنموية، كالتجاوز على القانون والنزاعات العشائرية وتفاقم مشكلة المخدرات وغيرها.
9. تفاقم التجمعات العشوائية في المراكز الحضرية وتجاوز سكانها على الأملاك العامة والبناء، إذ بلغ عددها 3687 تجمعا عام 2016، تضم 522 ألف مسكناً، إذ يعيش 12.9 % من السكان في سكن عشوائي و 16.5 % من المساكن العشوائية وهي بالنتيجة تكون بؤر مستدامة للفقر.
10. استمرار تخلف القطاعات الاقتصادية، وضعف الدور الحكومي والمؤسسي، وضآلة دور القطاع الخاص المحلي، وإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار.
11. عدم مساءلة جهات التنفيذ المتلكئة، وضعف الرقابة والمتابعة.

5- النزوح والفقر

هددت تحديات النزوح غالبية السكان في المحافظات التي تعرضت للإرهاب إذ بلغت أعلى نسب النازحين من الأنبار 42 % ونيوى 35 %، فضلاً عن كركوك وديالى، إلا أن استهلاكهم يتأثر بطرق مختلفة، فقد انخفض استهلاكهم بسبب تدني نوعية الخدمات المقدمة إليهم فضلاً عن فقدانهم الأصول والسلع المعمرة غير المنقولة، وفقدانهم وظائفهم ورواتبهم وأجورهم التي كانوا يحصلون عليها من أعمالهم السابقة. ويقدر نصيب استهلاك الفرد من النازحين بنسبة 22 % تقريباً بفعل الأزميتين (التنظيمات الارهابية والأزمة المالية)، وكانت دخولهم قد انخفضت بنحو 61.6 %، وذلك بسبب انخفاض دخل العمل بنسبة 62.5 % بسبب فقدانهم وظائفهم، وارتفاع معدل البطالة بينهم إلى 27 %، أي أكثر بثلاث مرات تقريباً من بقية السكان. وطبقاً لنتائج المحاكاة فإن معدل الفقر قد ارتفع بينهم من 23 % إلى 38 %، أي ضعف ما حدث لبقية السكان، وهذا يعني أن أربعة من 10 أشخاص نازحين داخلياً أصبحوا فقراء. فضلاً عن زيادة فجوة الفقر وشدته بنحو 5 %.

وعلى الرغم من أن التركيز غالباً ما يتم على مأساة النازحين، إلا أن المجتمعات المضيفة بدأت تواجه مشكلات جدية بسبب النزوح، إذ أدى إلى تدهور الخدمات العامة، وإيجاد منافسة غير مرغوب فيها على السكن في المدن المضيفة، وفقدان فرص العمل بسبب مزاحمة النازحين لأبناء تلك المناطق في الحصول على فرص العمل. وعليه فإن النزوح يؤثر في زيادة معدلات الفقر سواء للأسر النازحة، أو المضيفة، نتيجة الديناميات السلبية التي ينطوي عليها.

لقد أدت ظروف الازمة إلى زيادة نسبة الفقر في إقليم كردستان (من النسبة المتوقعة تحت افتراض النمو الاعتيادي) إلى 12.5 % نتيجة لموجة النزوح الكبيرة. ففي المحافظات المتأثرة باحتلال التنظيمات الارهابية لأراضيها تضاعفت نسبة الفقر لتصل إلى 41.2 % (بافتراض مؤشرات سيناريو الأزمة). بينما كان التأثير محدوداً في بقية مناطق العراق، إلا أن نسبة الفقر بشكل عام ازدادت في كل المحافظات، لاسيما في محافظات الجنوب، التي ظلت نسبة الفقر فيها مرتفعة، وتزيد على 30 % مع تزايد أثر الأزمة المالية عموماً.

ومع أن عدم المساواة لم يتأثر في المستوى الوطني، وبقي قريباً من معدلاته، إلا أن هناك زيادة ملحوظة في ذلك في منطقة كردستان، وفي بغداد والمحافظات التي تأثرت باحتلال التنظيمات الارهابية. فالمناطق التي حررت قد تأثرت بوجود الألغام والذخائر غير المتفجرة والعبوات الناسفة التي كانت التنظيمات الإرهابية تستخدمها.

جدول (24)

سيناريو نسب الفقر بين عامي 2012 - 2014 في ظل أوضاع أكثر استقراراً %

فجوة الفقر			نسبة الفقر					
مقدار الأثر	2014		2012	مقدار الأثر	2014		2012	
	الوضع مع الأزميتين	الوضع المستقر			الوضع مع الأزميتين	الوضع المستقر		
2.7	6.6	3.9	4.1	7.5	22.5	15.0	18.9	العراق
1.4	5.0	3.9	4.1	3.6	18.6	15.0	18.9	العراق بدون المحافظات التي تعرضت للإرهاب
3.1	3.7	0.6	0.6	9.0	12.5	3.5	3.5	إقليم كردستان
1.0	3.4	2.3	2.0	4.4	12.8	8.5	12.0	بغداد
1.6	4.4	2.9	2.8	5.6	17.7	12.1	14.9	بقية الشمال
1.7	4.6	2.9	3.1	5.8	18.6	12.7	15.8	الوسط
2.1	8.9	6.8	8.6	5.5	31.5	26.1	33.6	الجنوب
8.9	14.2	5.3	5.6	20.6	41.2	20.5	25.0	المناطق التي تعرضت للإرهاب

الأهداف

تسعى استراتيجية التخفيف من الفقر للأعوام 2018-2022 إلى تحسين أوضاع الفقراء وانتشالهم سواء من خلال تحسين دخولهم، أو من خلال تحسين فرص وصولهم إلى الخدمات ذات النوعية المناسبة، إذ تستهدف الاستراتيجية تخفيف مستويات الفقر في البلاد بنسبة 25 % حتى عام 2022 هدفاً متوسطاً، وصولاً إلى خفض مستويات الفقر هدفاً بعيد الأمد بنسبة 50 % وفقاً لأجندة التنمية المستدامة 2030.

تتبنى الاستراتيجية في كل محصلاتها أهدافاً وغايات من أجندة التنمية المستدامة 2030، فضلاً عن الأهداف التي تم صياغتها بناءً على التشخيص المبني على الأدلة والمشاهدات للواقع الحالي للفقر وستنفذ من خلال برامج سنوية لتحقيق الأهداف بعيدة المدى.

لقد تبنت الاستراتيجية صياغة برنامج يساهم في تحسين المستويات والأوضاع المعيشية والحماية من المخاطر والتمكين من أجل تحويل الفقراء إلى منتجين اندمجين اقتصادياً واجتماعياً وليسوا عالة على المجتمع ينتظرون الرعاية والإحسان. وتيسر هذه الرؤية تحديد العناصر الرئيسة لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق وهي بدورها تعد أركاناً أساسية في رؤية العراق 2030.

استندت الإستراتيجية إلى ثلاثة عناصر رئيسة:

- إيجاد فرص توليد الدخل المستدام
- التمكين وبناء رأس المال البشري
- تأسيس شبكة أمان اجتماعي فاعلة.

الهدف الأول: دخل أعلى ومستدام من العمل للفقراء

وسائل تحقيق الهدف:

1. تحفيز خريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية والاعداديات الزراعية على انشاء مشاريع وشركات زراعية توفر فرص عمل في الريف بالاستفادة من قانون رقم 24 لعام 2013.
2. تأسيس جمعيات محلية لصغار الفلاحين أو تعاونية لتقديم الخدمات الزراعية كالتسويق، التمويل، استخدام المياه والصيانة والمكننة، الخزن والتبريد والنقل في المجتمعات الزراعية الصغيرة.
3. برنامج لتدريب المزارعين الفقراء على أساليب الزراعة والري المستجيبة للتغير المناخي.
4. انشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة (انتاجية وخدمية) لتشغيل النساء الفقيرات في الريف.
5. توفير فرص عمل لشباب الأحياء الفقيرة (رجال ونساء) في الحضر في برامج المراكز المجتمعية.
6. دعم برنامج حاضنات الأعمال لتوفير التدريب والتمويل والخدمات لدعم المشاريع الصغيرة للفقراء لاسيما النساء وبحسب الميزة النسبية للمنطقة الحضرية.
7. شمول أوسع للفقراء ببرنامج الإقراض لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل.

الهدف الثاني: تحسن الوضع الصحي

وسائل تحقيق الهدف:

1. انشاء وتأهيل وتجهيز مراكز أو بيوت صحية أو عيادات متنقلة في المناطق الفقيرة.
2. تدريب القابلات في المناطق الفقيرة.

3. تأمين مياه صالحة للشرب في المناطق الفقيرة والنائية.
4. القيام بحملات توعية صحية شاملة في المناطق الفقيرة والنائية.

الهدف الثالث: تحسن تعليم الفقراء

وسائل تحقيق الهدف:

1. بناء المدارس وتأهيلها وصيانتها في المناطق الفقيرة سعة المدرسة (9) صفوف.
2. إعطاء أولوية لتدريب معلمي ومدرسي المناطق الريفية.
3. تطبيق برامج موجهة لمحو الأمية في المناطق الفقيرة في الحضر والريف.
4. تنفيذ برنامج التغذية المدرسية في المناطق الفقيرة.
5. استحداث وتجهيز مراكز مجتمعية لمحو الأمية وتعليم المهارات الاجتماعية والحياتية.
6. إعادة فتح أقسام وورش فنية في مدارس المناطق الفقيرة وتأهيل القائمة منها (بالتركيز على مدارس البنات).

الهدف الرابع: سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات

وسائل تحقيق الهدف:

1. إجراء مسح لحصر تجمعات السكن العشوائي الشامل.
2. إعادة تأهيل وتسوية تجمعات السكن العشوائي في مناطق مختارة.
3. استخدام الطاقة الشمسية في المناطق الفقيرة.
4. السياحة البيئية في المحميات وحولها.
5. تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية الاقتصادية (واطنة الكلفة).

الهدف الخامس: حماية اجتماعية فاعلة للفقراء

وسائل تحقيق الهدف:

1. إصلاح نظام البطاقة التموينية وربطها بقاعدة بيانات المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية.
2. وضع آلية لشمول المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية بالقروض الصغيرة وربطها بإخراجهم من نظام الحماية.
3. بناء قاعدة معلومات مشتركة بين هيئة الحماية الاجتماعية والوزارات والجهات ذات العلاقة لتقويم المتقدمين بالشمول بنظام الحماية الاجتماعية.
4. الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في توعية المواطنين، وفي استهداف الفقراء، وفي مراجعة وتقويم نظام شبكة الحماية الاجتماعية.
5. توفير الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين الفقراء في المناطق المحررة.
6. وضع آلية دائمة (صندوق) لتمويل الشمول بشبكات الأمان الاجتماعي للمتضررين من جراء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

الهدف السادس: تمكين وتعزيز الادمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنازحين والعائدين في المناطق المحررة.

وسائل تحقيق الهدف:

1. اعتماد برامج تشغيل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل عاجلة للنازحين والعائدين في المحافظات وضحايا الإرهاب بعد تأهيلهم وتدريبهم بما يضمن عودتهم إلى المجتمع (ويشمل ذلك تقديم منح صغيرة).
2. توفير الخدمات الصحية للنازحين الفقراء.
3. ضمان توفير التعليم الأساسي للأطفال النازحين الفقراء.
4. تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية واطئة الكلفة مع إعطاء أولوية للنازحين والعائدين الفقراء مع تقديم منح صغيرة لإعادة الترميم.



الفصل الثامن

التنمية القطاعية والمكانية

التنمية القطاعية

1 - قطاع الزراعة والموارد المائية

تحليل الواقع :

• يواجه القطاع الزراعي عدد من المشاكل والتحديات التي يزداد تأثيرها مع توالي سنوات الجفاف وتذبذب سقوط الأمطار والتغيرات البيئية والمخاطر المختلفة مع فقدان لحقات مهمة من التسويق الزراعي، وبما انعكس على حصول فاقد بالمنتج الزراعي من الجني وصولاً إلى المستهلك، وعدم وجود شركات للتأمين الزراعي وجمعيات تخصصية تعنى بأنشطة القطاع الزراعي المختلفة كالمكننة والتسويق والنقل....الخ.

أولاً- مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي

- بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للعراق لعام 2015 (الأسعار الثابتة) مع القطاع النفطي 2.02 % ، (وكان المخطط ان تكون المساهمة بمقدار 3.4 %). فيما بلغت نسبة المساهمة 4.5 % بدون القطاع النفطي مقارنة بالنسبة المخططة البالغة 5.6 %.

ثانياً - الموارد الطبيعية (المياه والأراضي)

- تبلغ مساحة العراق 174.8 مليون دونم ، الأراضي الصالحة للزراعة منها تقدر بـ 28 مليون دونم تشكل مانسبته 16,1 % من المساحة الكلية للعراق، فيما بلغت مساحة الأراضي المزروعة منها 14.562 مليون دونم اي مانسبته 52 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة فضلاً عن وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المتأثرة بالكثبان الرملية . وقد تم معالجة وتثبيت مساحة (600) الف دونم من مجمل المساحة المتأثرة بالكثبان الرملية والتي تقدر بـ (4 - 5) مليون دونم.
- وهناك تراجع واضح في كمية الموارد المائية الواردة إلى العراق سواء تلك المتأتية من نهري دجلة والفرات خارج الحدود العراقية او الانهر المغذية من داخل العراق التي تراجعت هي الاخرى بسبب ظروف الجفاف مما انعكس على الروافد والمياه الجوفية ومعدلات الخزن في السدود والخزانات. فضلاً عن تدمير وتضرر عدد من المنشآت المهمة مثل سدتي الرمادي والفوجة وناظم الورار وناظم التقسيم إضافة إلى عدد من المنشآت الثانوية الاخرى.

التحديات

أولاً- التحديات التي تواجه التنمية الزراعية

1. انخفاض كفاءة الانتاج الزراعي الانتاجية الزراعية للمحاصيل والمنتجات الزراعية ما انعكس على ظهور عجز في تغطية حاجة العراق من الغذاء، وبالتالي إلى عدم القدرة على تأمين متطلبات الأمن الغذائي .
2. ضعف البيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي ، ومحدودية حجم رأس المال المستثمر الخاص في القطاع الزراعي فضلاً عن انخفاض التخصيص والتمويل للقطاع الزراعي وبما لا يتناسب والاحتياجات المالية اللازمة لتنمية وتطوير القطاع الزراعي .
3. ضعف الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية ما أدى إلى تنامي المنافسة غير المشروعة للمنتجات والمحاصيل الزراعية المستوردة على حساب المنتجات والمحاصيل الزراعية المحلية .

4. إعتقاد القطاع الزراعي على مستلزمات مستوردة بشكل كبير وانخفاض نسبة الدعم المقدم للاسمدة والمبيدات أدى إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الانتاج فضلا عن ندرة المياه وانتشار الملوحة ما انعكس سلبا على ادارة العمليات الزراعية .
5. عدم استغلال الاراضي الصالحة للزراعة استغلالا كاملا بسبب خروج مساحات كبيرة من الاراضي جراء العمليات الارهابية في محافظات: نينوى ، صلاح الدين ، الأنبار، كركوك ، ديالى. فضلا عن تخريب البنى التحتية وهجرة الشباب والتحول إلى الوظائف غير الزراعية لانخفاض الدخول الزراعية قياسا بالدخول في الوظائف الاخرى ولا سيما الامن والدفاع.
6. تفتت الملكية الزراعية نتيجة لعوامل الارث وصغر حجم الوحدات والحيازات الزراعية التي اثرت على تحديد التركيب المحصولي وعلى إستخدام المكننة والتقنيات الزراعية الحديثة، فضلا عن الزحف العمراني على الاراضي الزراعية دون وجود رادع قانوني .
7. ضعف الحوكمة في القطاع الزراعي بسبب عدم وضوح آليات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في إدارة العملية الزراعية والتسويقية بما يحقق تنفيذ الخطط ومتابعتها ومعالجة المشاكل والمعوقات كتأخير استلام مستحقات الفلاحين لمحصول الحنطة على الرغم من تسويقهم للمحصول ، فضلا عن عدم وجود تنظيم مؤسسي ينظم العلاقة بين القطاع الخاص والمؤسسات العامة وبالاخص في العمليات التسويقية.
8. ضعف التكامل الزراعي- الصناعي (الصناعات الزراعية التحويلية والغذائية).
9. تدهور انتاجية المراعي الطبيعية، وانتشار ظاهرة التصحر وزحف الكثبان الرملية والعواصف الغبارية التي أثرت سلبا على القطاع الزراعي.
10. تعرض الانتاج الزراعي المحلي إلى تحديات اللوبئة والامراض والادغال الوبائية (المستوطنة).
11. تدمير الكثير من البنى التحتية للقطاع الزراعي والمتمثلة بتدمير النواظم وقنوات الري والبزل فضلا عن تدمير الصوامع (السايلاوات) والآلات والمعدات الزراعية)، وخاصة في المحافظات التي تعرضت للعمليات الإرهابية.
12. تركيز مؤشرات الفقر المتعدد الابعاد وانخفاض مؤشرات التعليم والصحة وخدمات البنى التحتية في المناطق الريفية .
13. ضعف قاعدة البيانات الخاصة بالقطاع الزراعي والتي تمثل الاساس في وضع الخطط التنموية .
14. عدم وجود شركات للتأمين الزراعي والإفتقار إلى جمعيات تخصصية تعنى بالانشطة الزراعية كالمكننة والتسويق والنقلالخ.

ثانيا : تحديات الموارد المائية

تعاني الموارد المائية في العراق من مشكلات بيئية مختلفة، ازدادت حدتها في الوقت الحاضر، وهي في ذات الوقت بمثابة المعوقات والتحديات البيئية التي تعيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، إذ يواجه العراق تحديين أساسيين في توفير إحتياجاته المائية يتمثل في :-

1 - التحديات الخارجية :-

أ- انخفاض الإيرادات المائية :

ان موقع العراق كدولة مصب يضعه في موقف حرج لأنه يتأثر سلباً بأجراءات الدول الواقعة أعلى مجرى

نهري دجلة والفرات (تركيا وسوريا)، واستكمال المخططات التركية والسورية لإستثمار مياه دجلة والفرات وخاصة تركيا بانجاز مشروع شرق الأناضول ببناء (22) سداً لتلبية متطلبات مشاريعها اللروائية. كذلك اثرت المشاريع التي نفذتها ايران على الانهار الحدودية المشتركة مع العراق وتحويل مجرى بعض الانهر إلى داخل اراضيها إضافة إلى تصريف مياه البزل باتجاه الانهار العراقية. وبهذا فان هذه المشاريع للدول الثلاثة من المتوقع ان تشكل تحديين رئيسيين بحلول عام 2035 وكما يلي :

- انخفاض إيرادات العراق المائية وبمعدل يصل إلى مليار متر مكعب سنوي ما يؤدي إلى خفض الإيرادات المائية عند الحدود من 43.7 مليار م3 عام 2015 إلى 28.5 مليار م3 بحلول عام 2035، فضلا عن وجود ضائعات مائية مما يضعف من كفاءة الري الحقلي لتصل إلى أقل من 50 % .
- إزدياد التراكمات الملحية من 320 جزءاً بالمليون إلى 500 جزء بالمليون بالنسبة لنهر دجلة ومن 540 جزءاً بالمليون إلى 930 جزء بالمليون بالنسبة لنهر الفرات .
- ضعف الاستقرار الامني والسياسي في دول الجوار المتشاركة في المياه (سوريا) وعدم التوصل إلى إتفاقيات شراكة تضمن حقوق مائية عادلة للعراق .

ب- التغيرات المناخية والجيولوجية :

من المتوقع ان تؤثر ظاهرة التغير المناخي Climate Change ، سلباً في واقع الموارد المائية في العراق وبما يؤدي إلى تفاوت كمية المياه الواردة للعراق من نهري دجلة والفرات، بين زيادات مفاجئة قد تؤدي لحدوث فيضانات او بين شحة تؤدي إلى حصول الجفاف لاسيما وان معدل سقوط الأمطار في العراق قد انخفض عن ما كان عليه قبل عقود من الزمان ما أدى إلى اتساع ظاهرة التصحر في البلاد هذا فضلا عن دخول الجغرافية العراقية في الارتدادات الزلزالية مما قد يؤثر على السدود والسدات القائمة.

2 - التحديات الداخلية: من أهمها ما يأتي:

- أ. ارتفاع نسبة الهدر في مياه الري اذ تصل لأكثر من 50 % بسبب الضائعات الحقلية وتدني كفاءة الري والنقل نتيجة لإستخدام أساليب قديمة وتقليدية في إدارة المياه.
- ب. ضعف النظام المؤسسي والتشريعي والذي لم يعد له المقدرة على مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه مواردنا المائية.
- ج. انخفاض مستوى الاستثمارات في مشاريع الموارد المائية.
- د. ارتفاع نسبة التلوث الناتج عن انخفاض عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتصريف مياه المبال.
- هـ. مشاكل السيطرة على الخزين المائي وتصريف المياه من خلال النواظم.
- و. دخول العراق ضمن الخط الزلزالي وتأثر النواظم والسدود بذلك.
- ز. فقدان كميات كبيرة من الخزين المتاح بسبب العمليات الحربية ضد الإرهاب والتي اثرت بشكل سلبي على الجانب البيئي والزراعي والخدمي والانساني .
- ح. إزدياد معدل السحب للمياه الجوفية الذي يصل إلى ما يقرب من 5.243 مليار م3 والتي تمثل 8.8 % من مصادر المياه العذبة ، وهذا يمثل سحب مياه جديدة بنحو 1.472 مليار م3 سنوياً عبر أنظمة المياه الجوفية.

الأهداف ووسائل تحقيق الاهداف:

الهدف الاول : زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (للأنشطة غير النفطية) من 4.5 % عام 2015 إلى 5.2 % عام 2022. وتحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف يصل إلى 8.4 %

وسائل تحقيق الهدف:

1. زيادة الرقعة الزراعية والإرتقاء بالانتاج والانتاجية من خلال التركيز على ما يأتي:
 - التوسع في زراعة المحاصيل الحقلية التي تدخل بشكل مباشر في غذاء الانسان ، والمحاصيل الصناعية والتي تعد مواد أولية للعديد من الصناعات.
 - تصنيع الآلات والمكائن والمعدات الزراعية لتلبية الطلب المحلي المتزايد والمرافق للتوسع في الانتاج الزراعي كما مبين في الجدول الاتي :

2022	2018	2015	مؤشرات قياس الاداء
28	28	28	مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (مليون دونم)
246.13	100.44	47.5	الاراضي الجديدة المستصلحة (الف دونم)
4617000	4436000	2645061	انتاج الحنطة (طن)
1411000	1334000	329713	الشعير (طن)
220000	220000	109209	الشلب(طن)
307000	296000	182340	الذرة الصفراء(طن)
816000	727000	162915	البطاطا (طن)
868000	769000	388674	الطماطة (طن)
85000	75000	21238	البصل(طن)
878000	778000	602348	التمور (طن)
187000	166000	169283	اللحوم الحمراء(طن)
180000	154000	86360	لحوم الدجاج (طن)
464000	317000	310507	الحليب (طن)
938	641	564546	بيض المائدة (مليون بيضة)
98000	84000	46246	الاسماك (طن)

- إقامة مصنع للمستلزمات الزراعية (مثل الأغذية البلاستيكية لتغطية المزروعات، ومستلزمات الري الحديث بالرش والتنقيط).
- الاستصلاح المتكامل للاراضي الزراعية .
- 2. مكافحة ظاهرة التصحر.

2022	2018	2015	مؤشرات قياس الاداء
61.82	42.74	42.7	نسبة الاراضي الزراعية المطورة اروائياً %
5292	2094		تاهيل المشاريع الاروائية (الف دونم)

4. إدامة البرامج والمشاريع التطويرية والبحثية والارشاد الزراعي.
5. دعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي والاستثمار .
6. تطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي .
7. استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في طرائق الري والزراعة .
8. السيطرة والمراقبة على المنافذ الحدودية لمنع دخول المواد والمنتجات الزراعية في وقت وفرة المنتج المحلي .

الهدف الثاني : تحقيق أمن غذائي مستدام

وسائل تحقيق الهدف:

1. وضع إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها ، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الانتاجية وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي على المستوى الأسري والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة .
2. دعم المنتجين الزراعيين وحماية المنتج المحلي من خلال فرض الرسوم على المنتجات الزراعية المستوردة ، ووضع جزء من حصيلتها في صندوق خاص لدعم المنتجين الزراعيين .
3. تبني تأسيس وإنشاء مجتمعات زراعية - صناعية متكاملة وحديثة .
4. تطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي.
5. تأسيس شركات التأمين الزراعي والجمعيات التخصصية التي تعنى بأنشطة القطاع الزراعي المختلفة كالمكننة والتسويق. والنقل...الخ.

الهدف الثالث : تأمين الطلب السنوي على المياه للإستخدامات المستدامة في المجالات (الزراعية، الصناعية، البلدية) وبما يحقق التوازن المائي مع امكانية خفض الطلب السنوي على المياه 500 مليون م3 سنويا.

وسائل تحقيق الهدف:

1. الإدارة الكفوءة للموارد المائية.
2. تحسين كفاءة الري الحقلي من خلال الإدارة المتكاملة للموارد المائية .
3. تقليل الضائعات والهدر في إستخدامات المياه.
4. زيادة حجم الخزين المائي.

الهدف الرابع : العمل على توفير موارد مائية مستدامة

وسائل تحقيق الهدف:

1. التوصل إلى اتفاق مع دول المنبع والدول المتشاركة بما يضمن توزيعاً عادلاً وحقوقاً مائية مستدامة .
2. انعاش الاهوار وتنميتها .

2022	2018	2015	مؤشرات قياس الاداء
60	60	35	كفاءة الري الكلية %
70	70	-	كفاءة الري الحقلية %
(90.95)	(90.95)	-	كفاءة نقل وتوزيع المياه

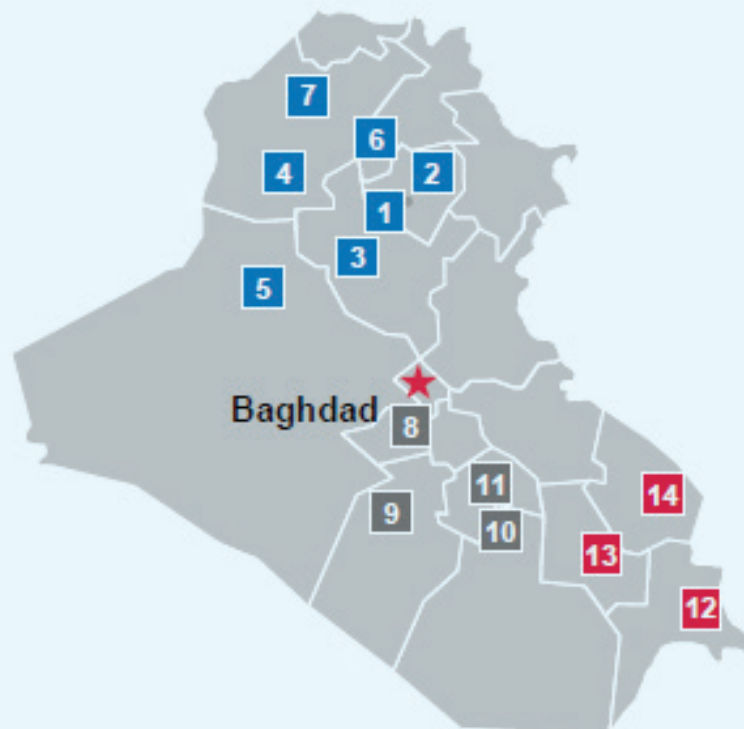
2 - قطاع الطاقة

2-1 قطاع النفط والغاز

تحليل الواقع

- يقدر احتياطي النفط التقليدي للعراق بنحو 153 مليار برميل لغاية عام / 2016 وهو من أكبر الاحتياطيات على مستوى العالم.
- بلغ انتاج النفط الخام في عام 2016 إلى 4.164 مليون برميل يومياً والتصدير 3.302 مليون برميل يومياً وبنسبة تطور قدرها 39 % للانتاج و 27.6 % للتصدير، صاحبه تطوير في الحقول النفطية وطاقات منافذ التصدير الجنوبية، لاسيما في مجال الموانئ المتخصصة بنقل النفط الخام، وذلك للنشاط المتزايد للحقول المشمولة بعقود جولات التراخيص.
- تبلغ الطاقات الخزنية المتاحة للنفط 24.7 مليون برميل وهي طاقات غير كافية مستقبلاً في ضوء رفع طاقات التصدير.
- بلغت إحتياطيات الغاز المثبتة 126.7 ترليون قدم مكعب تضع العراق في المرتبة العاشرة عالمياً، وذلك على الرغم من ضعف الاهتمام بانتاج الغاز وهدر كميات هائلة منه.
- أدت الظروف الامنية والعمليات العسكرية في المنطقة الشمالية إلى توقف العديد من الحقول المنتجة للنفط الخام والغاز عن الانتاج، وقد انخفض معدل الانتاج من الحقول الشمالية بمقدار 20 % خلال السنوات 2014-2015 وذلك لخروج حقول (حمرين، عين زالة، نجمة، الكيارة، عجيل، علاس) عن سيطرة الحكومة بينما تم تشغيل حقول محافظة كركوك من قبل حكومة إقليم كردستان خلال المدة 2014-2017.
- تدني كميات النفط المكرر محلياً، إذ بلغت 423 ألف برميل عام 2016 بعد ان كانت 602 ألف برميل عام 2013 ما أدى إلى حدوث عجز كبير في سد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد لكل من البنزين والنفط الابيض وزيت الغاز واللجوء إلى إستيراد المشتقات النفطية من دول الجوار لسد العجز الحاصل.
- تأثر قطاع المصافي بصورة كبيرة جداً جراء العمليات العسكرية لتحرير الاراضي من الداهب بسبب خروج 6 مصافي أهمها مجمع مصافي بيجي عن الخدمة ما أدى إلى انخفاض الطاقة التصميمية للمصافي العراقية بنحو 51 %. والجدول أدناه يبين الطاقات التصميمية والمتاحة للمصافي كافة في العراق.

ت	المصفاة	الطاقة التصميمية (الف برميل / يوم) قبل الازمة	الطاقة التصميمية (الف برميل / يوم) بعد الازمة
1	بيجي	310	0
2	الصينية	30	0
3	كركوك	30	28
4	الجزيرة	20	0
5	حديثة	16	0
6	قيارة	14	0
7	كسك	10	0
8	دورة	165	120
9	نجف	30	25
10	السماوه	30	25
11	الديوانية	20	18
12	البصرة	210	200
13	الناصرية	30	25
14	ميسان	30	24
المجموع		945	465



التحديات

- انخفاض صافي الإيرادات النفطية في ظل تذبذب اسعار النفط مع بقاء كلف الانتاج بنفس مستوياتها.
- محدودية البيانات الزلزالية والبثرية ما يخلق حالة من عدم اليقين في مستويات الانتاج التي يمكن بلوغها .
- انخفاض الطاقة الخزنية وضعف البنية التحتية لمنشآت تصدير النفط الخام وبما يتناسب وزيادة القدرة الانتاجية للنفط الخام .
- حرق كميات كبيرة من الغاز بسبب عدم إكمال البنية التحتية لمعالجته وتجميعه ما أدى إلى محدودية فصل خام الغاز إلى مكونات ذات قيمة عالية .
- إرتفاع عجز الطاقة التكريرية للنفط الخام وبالتالي إزدياد الفجوة بين منتجات النفط وطبيعة الطلب وتدني جودة البنزين وزيت الغاز المحلي نتيجة تقادم مصافي التكرير وقلة عددها وخروج العديد منها عن الخدمة بسبب العمليات الإرهابية وأهمها مجمع تصفية بيجي .
- تقادم شبكة انابيب النفط الخام مع عدم وجود ربط بين الشمال والجنوب.
- إقرار القوانين والتشريعات المهمة للإستثمار في مجال النفط والغاز .

الأهداف ووسائل تحقيق ومؤشرات الأداء

الهدف الاول: زيادة الطاقة الانتاجية للنفط الخام للوصول إلى (6.5) مليون برميل يومياً.

وسائل تحقيق الهدف

1. الإستمرار بتطوير الحقول من خلال تنفيذ مشاريع عقود الخدمات لجولات التراخيص الاولى والثانية والثالثة وكذلك مشاريع الاستخراج بالجهود الوطني .
2. إستثمار حقول شركة نفط الشمال .
3. حفر واستصلاح الدبار التطويرية واقامة المنشآت الانتاجية اللازمة .
4. انشاء البنية التحتية لحقن المياه لإمداد وتوجيه المياه للحقول المنتجة .
5. تطوير البنية التحتية لنقل النفط الخام بدءاً من فوهات الدبار وحتى خطوط الانابيب الرئيسة .

الهدف الثاني: زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام إلى (5.25) مليون برميل يومياً .

وسائل تحقق الاهداف

1. تطوير الموانئ الحالية وانشاء موانئ جديدة تتوفر فيها جميع متطلبات البيئة والسلامة .
2. انشاء وتطوير خطوط نقل النفط الخام وتطوير الاسطول البحري الناقل.
3. انشاء أنابيب لتصدير النفط الخام عبر موانئ دول الجوار .
4. رفع الطاقة الخزنية للنفط الخام لمستودعات التصدير.

الهدف الثالث: رفع انتاج الغاز الطبيعي للوصول إلى (3500) مقمق يومياً .**وسائل تحقيق الاهداف**

1. زيادة الأستثمار في مجال الغاز المصاحب والحر.
2. انشاء وتحديث البنية التحتية اللازمة لجمع الغاز ومعالجته على مستوى الحقول.

الهدف الرابع: تعزيز الاحتياطات المثبتة من الغاز**وسائل تحقيق الهدف**

- تطوير القدرات الاستكشافية وتوفير البيانات ذات الصلة بذلك.

الهدف الخامس: تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير المشتقات بزيادة طاقات التصفية للوصول إلى (900) الف برميل يومياً.

1. إعادة تأهيل المصافي المتضررة جراء العمليات الإرهابية.
2. تحديث المصافي الحالية وإضافة طاقات تكرير جديدة.
3. وضع النظم والليات اللازمة لترشيد استهلاك المنتجات النفطية.
4. تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في إدارة وتشغيل المنشآت النفطية او بعض ملحقاتها لاسيما في أنشطة التصفية وتوزيع المنتجات النفطية واعمال الانشاء والصيانة بالإستناد إلى قانون إستثمار خاص بهذا الصدد .

الهدف السادس: تعزيز الطاقة الخزنية للمنتجات النفطية لتأمين خزين يصل إلى 2267 متر مكعب.**وسائل تحقيق الهدف**

1. اكمال انشاء مستودعات للمشتقات النفطية الحالية .
2. توسيع شبكة انابيب المشتقات النفطية وتحسين نظم القياس .

الهدف السابع: المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز للمنشآت القائمة وتقليل أنبعاثات CO2.**وسائل تحقيق الهدف**

1. الإلتزام بالمعايير الدولية في مجالات الصحة والسلامة والبيئة (HSE) من خلال نظم معتمدة دوليا بما في ذلك إستخدام التقانات الصديقة للبيئة.
2. زيادة الوعي البيئي وبناء قاعدة معلومات عن اثار الملوثات النفطية وبناء نظام متكامل للرصد والمتابعة البيئية لهذا النشاط ومعالجة الاثار البيئية كافة التي لم تعالج إلى الآن.

مؤشرات الاداء			
الهدف	مؤشر القياس	القيمة الاولى	القيمة المستهدفة
انتاج نفط الخام	مليون برميل/يوم	4.164	6.5
الطاقات التصديرية	مليون برميل/يوم	3.302	5.25
السعات الخزنية للنفط الخام	مليون برميل	24.7	80.4
انتاج الغاز الطبيعي (حر + مصاحب)	مقمق / يوم	2828.22	3500
رفع طاقات التكرير	الف برميل	423	900
ضمان وجود امدادات من الغاز الحر على المدى الطويل	مقمق	160	650
تعزيز طاقات الخزنية للمشتقات النفطية	متر مكعب	1942	2267
نسبة مساهمة القطاع الخاص بالاستثمار في قطاع المصافي	نسبة مئوية	0	25%

2-2 قطاع الكهرباء

تحليل الواقع

أولاً: واقع قطاع الانتاج

- بلغ أجمالي الطاقة المنتجة (بضمنها المستورد) في عام 2016 (10502) ميكاواط المستوردة منها (1366) ميكاواط.
- تنخفض القدرات الانتاجية لمحطات توليد الكهرباء إلى نسبة 41.9 % من السعات التصميمية لها بسبب عدم توفر الغاز الطبيعي المصممة عليه اساساً كوقود رئيسي لها وإستخدام الوقود الثانوي كالوقود السائل فيها.
- انخفاض الطاقات التصميمية الاجمالية لتوليد الطاقة الكهربائية في المحافظات المتضررة من العمليات الإرهابية.

ثانياً: واقع قطاع نقل الطاقة

تعاني خطوط النقل الحالية من اختناقات كثيرة، إذ تفوق الاحمال الكهربائية قدرة شبكة النقل لذا يستلزم الامر مد خطوط اضافية وانشاء محطات تحويلية لغرض تحسين مستوى هذه المنظومة وزيادة قدرتها على توصيل الكهرباء بصورة احسن ، ووفق لذلك تم انجاز العديد من المشاريع بهذا القطاع والتي تضمنت عدداً من المحطات الثانوية (400 و 132) ك.ف وخطوط النقل (400 و 132) ك.ف وقابلات 132 ك.ف.

ثالثاً: قطاع توزيع الطاقة

يعاني هذا القطاع من نمو الاحمال بنسبة 7 % بسبب الانشطارات في الوحدات السكنية بشكل غير مدروس فضلاً عن تجريف الاراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية والتجاوزات غير القانونية على الشبكة الكهربائية والافتقار إلى أعمال صيانة ممنهجة.

أما بخصوص نظام التعرفة واساليب الجباية فقد بلغ مجموع مبالغ الطاقة المباعة إلى المستهلك في عام 2016 (1742.3) مليار دينار، تم أسترداد مبلغ مقداره 486.8 مليار دينار منها جباية دون استرداد بقية المبالغ مع وجود ديون متراكمة غير مسددة بمقدار 3965.5 مليار دينار .

رابعاً: الاستثمار الخاص في قطاع الكهرباء

أ. الاستثمار الخاص في قطاع الانتاج:

لجأت وزارة الكهرباء إلى الاستثمار في هذا القطاع كون الوزارة لاتستطيع تغطية كامل الطلب لوحدها بالاعتماد على موازنة الوزارة الاستثمارية، خصوصاً بعد انهيار اسعار النفط وعدم توفر موازنات استثمارية كافية مع استمرار دعم سعر بيع وحدة الطاقة، إذ تم إحالة عدد من المشاريع بإسلوب الاستثمار الخاص (IPP) وبطاقة تصميمية إجمالية 8355 ميكا واط، دخل منها للعمل 1500 ميكاواط خلال عام 2017.

كما تم وضع خارطة استثمارية للمحطات التوليدية الجديدة تتضمن تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة إلى محطات دورة مركبة لزيادة الطاقات الانتاجية لهذه المحطات ولرفع كفاءة استهلاك الوقود وبقدرة مضافة 4584 ميكاواط .

ب. الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة

تمت الاحالة في هذا المجال على مقدار 695 ميكاواط لعام 2017 في المحافظات (المثنى، الأنبار، بابل) فضلا عن ان هناك مقترح خطة الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة لغاية عام 2020 في محافظات بغداد والنجف والديوانية وذي قار وميسان وكربلاء وواسط وديالى وبقدرة (2380) ميكاواط.

ت. الاستثمار الخاص في قطاع التوزيع

تعاقدت وزارة الكهرباء بإسلوب الشراكة (عقود خدمة) بجزء من اعمال قطاع التوزيع من خلال عقود (الخدمة والجباية) والتي يلتزم بموجبها المستثمر بالتالي:

- نصب عدادات كهرباء ذكية.
- تحسين التعرفة الكهربائية والجباية.
- اعتماد اللامركزية في قطاع توزيع الطاقة الكهربائية ضمن البرنامج الحكومي.
- وقد قامت الوزارة بالتعاقد مع عدد من المستثمرين بصيغة عقود الخدمة والجباية لـ (244921) مشتركاً في بغداد والمحافظات لغاية نهاية 2016 .

التحديات

1. إرتفاع عجز الانتاج نتيجة لخروج عدد من المحطات عن الخدمة .
2. ارتفاع نمو الاحمال وتزايد الطلب على الطاقة الكهربائية بشكل كبير وبمعدل 7 % سنوياً بسبب الانشطارات في الوحدات السكنية .
3. العجز في توفير الوقود المناسب للمحطات القائمة ما يقلل من كفاءتها .
4. انخفاض مناسيب المياه وتأثيرها السلبي على تشغيل المحطات البخارية .
5. عجز الاستثمارات العامة عن تمويل تنفيذ المشاريع .

6. ضعف التشريعات الخاصة بالاستثمار في قطاع الكهرباء.
7. ضعف الثقافة المجتمعية الخاصة بعملية ترشيد الاستهلاك وعدم القناعة بتحمل المواطن المسؤولية عن تغطية تكاليف الخدمات المقدمة له باعتبارها التزامات وطنية.
8. ضعف حوكمة القطاع جراء التداخل بين الوزارة والحكومات المحلية بخصوص المشاريع المنفذة بالمحافظات.
9. العجز الكبير عن جباية كلف تجهيز الطاقة الكهربائية وعدم تطبيق الاجراءات القانونية الخاصة بإلزام المستهلكين بتسديد إجور الكهرباء
10. ضعف تنفيذ احكام قوانين محاسبة المتجاوزين على الشبكة الكهربائية.
11. ضعف التنسيق في التوقيتات الزمنية المتعلقة بتنفيذ المحطات وتنفيذ خطوط النقل ما يؤدي إلى عدم تشغيل المحطة المنجزة بسبب عدم انشاء خطوط النقل الخاصة بها.
12. تقادم معدات المنظومة الكهربائية مع مرور الوقت وحاجتها الماسة إلى برامج الصيانة والتأهيل لديمومة عملها.
13. عدم إستيعاب شبكات النقل والتوزيع للطاقة المضافة .

الاهداف

الهدف الاول : زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية لتصل إلى (20869) ميكا واط .

وسائل تحقق الهدف:

1. إكمال العمل في الوحدات الانتاجية قيد التنفيذ من محطات غازية ومحطات بخارية للوصول إلى طاقة انتاج تصميمية إجمالية بمقدار 53147 ميكا واط لعام 2022 .
2. تأهيل وصيانة المحطات القائمة.
3. تحويل المحطات الغازية البسيطة إلى مركبة والمتوقع إضافة قدرة مقدارها 4584 ميكاواط.

الهدف الثاني: زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهربائية للوصول إلى (4041) كيلوواط.ساعة

وسيلة تحقق الهدف:

- إستيعاب طاقات التوليد المضافة من خلال تأهيل وتطوير شبكات النقل والتوزيع .

الهدف الثالث: تحسن كفاءة المنظومة الكهربائية.

وسائل تحقق الهدف

1. تخفيض الاستهلاك الداخلي والضائعات في المنظومات الكهربائية لقطاع التوزيع ليكون بمقدار 30 % من الطاقة المتاحة .
2. تحسين كفاءة المنظومة ومنها (منظومات معامل تحسين القدرة ومنظومات التبريد في المحطات واستبدال نوعية الوقود).
3. توسيع وتطوير شبكات النقل والتوزيع .

الهدف الرابع: تحسن نوعية الخدمات المقدمة للمستهلكين باصنافهم (منزلي، حكومي، صناعي، زراعي، تجاري).

وسيلة تحقق الهدف:

- زيادة المعدل اليومي سنوياً لساعات تجهيز الطاقة الكهربائية لتكون بمعدل 20 ساعة يومياً .

الهدف الخامس: ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية للإستخدامات المختلفة وخفضها بمعدل 7 % سنوياً.

وسائل تحقق الهدف

1. ربط تعرفه تجهيز الطاقة بحجم الاستهلاك ومراعاة الدعم لاصحاب الدخل المحدود .
2. ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاع الحكومي من خلال تطبيق اجراءات فرص ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية.

الهدف السادس: تحسين الأثر البيئي لنشاط الكهرباء من خلال تخفيض انبعاثات غاز (Co2)

وسائل تحقق الهدف

1. إستخدام الوقود ذي المواصفات الجيدة (الغاز) بدلا عن الوقود السائل (بمختلف انواعه) في المحطات الغازية للمساهمة في تخفيض انبعاثات غاز (Co2) بمقدار 19433 الف طن سنوياً.
2. تحويل المحطات الغازية التي تعمل بالدورة البسيطة إلى الدورة المركبة للمساهمة في تخفيض انبعاثات غاز (Co2) بمقدار 8150 الف طن سنوياً .
3. منح فرص للإستثمار في الطاقة المتجددة وخاصة الشمسية منها لتشكّل 4.2 % من الطاقة المتولدة في المنظومة الكهربائية .

الهدف السابع: تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة قطاعي الانتاج و توزيع الطاقة

وسائل تحقق الهدف

1. زيادة اعداد المشتركين بعقود الخدمة والجباية وشمول جميع المحافظات بها لتشمل المشتركين كافة في عام 2022.
2. إحالة اعمال انشاء و تأهيل وصيانة محطات الانتاج للإستثمار .

الهدف الثامن: تعزيز حوكمة قطاع ومؤسسات الكهرباء

وسائل تحقق الهدف

1. تطوير القدرات في مجالات التشغيل والصيانة وإدارة المشاريع وتخطيط التنظيم والإدارة البيئية والتدريب بما يعزز إحتياجات إدارة المحطات الجديدة.
2. تأمين امدادات الوقود بين وزارتي الكهرباء والنفط لضمان تسلم حصص الوقود الكاملة لمحطات الكهرباء في الوقت المناسب.
3. تأسيس آليات حديثة لإدارة الطلب على الكهرباء بشكل مبرمج وبعدها استحداث اجراءات لإبطاء النمو على الطلب من خلال تطبيق فرص الترشيح على الامد الطويل .

مؤشرات الاداء			
الهدف أو الوسيلة	مؤشر القياس	القيمة الدولية	القيمة المستهدفة
زيادة الطاقة الانتاجية (معدل الانتاج)	ميكا واط	11326	20869
زيادة القدرات الانتاجية التصميمية	ميكاواط	28719	53147
زيادة حصة الفرد من الطاقة	كيلو واط . ساعة	2399	4041
زيادة ساعات شبكات النقل	ام . في . اي	34976	61486.4
تحسين كفاءة المنظومة	نسبة الضائعات في قطاع التوزيع	% 52	% 30
تحسين نوعية الخدمات	معدل التجهيز ساعة / يوم	17.6	19
ترشيد الاستهلاك	ميكا واط.ساعة	3353766	6206435
تحسين الاداء البيئي (تخفيض الانبعاثات) من تحويل الوقود	الف طن Co ₂ /سنة	11344	19433,211
تحسين الاداء البيئي (تخفيض الانبعاثات) من التحويل إلى الدورة المركبة	الف طن Co ₂ /سنة	0	8150
تنويع مصادر انتاج الطاقة بإستخدام الطاقة الشمسية	ميكاواط	0	2380
دور القطاع الخاص في قطاع التوزيع	عدد المشتركين	2232085	كافة المشتركين

3- الصناعات التحويلية والإستخراجية (عدا النفط)

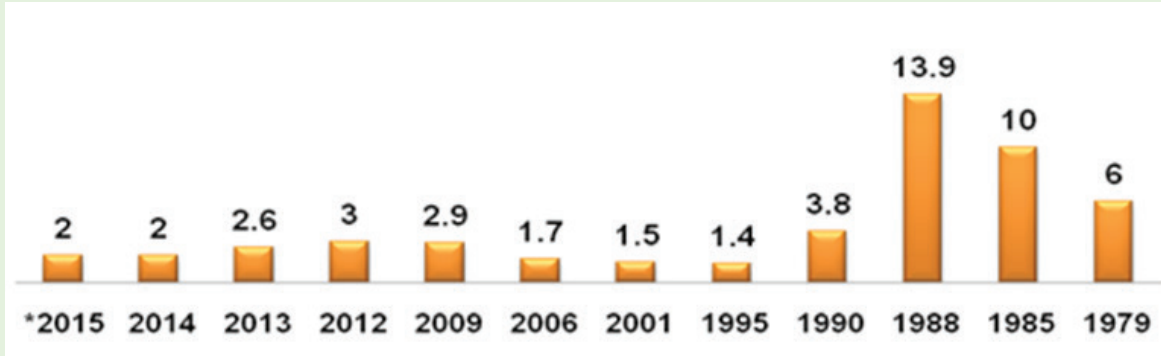
تحليل الواقع

ان نمو وازدهار قطاع الصناعات التحويلية يعتمد بشكل كبير على مدى الاستقرار الامني والاقتصادي للبلد إذ يلاحظ من الشكل (19) و الشكل (20) تذبذب نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ويمكن تقسيم مراحل تأثر هذا القطاع إلى الاتي:

- المدة من سبعينيات القرن الماضي ولغاية عام 1990 إذ شهدت هذه المدة تنفيذ العديد من مصانع الشركات الكبيرة وأزدهار هذا القطاع.
- فترة الحصار من عام 1990 ولغاية عام 2003 وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي فان شركات القطاع عملت على توفير المنتجات في الاسواق المحلية ولكن وبسبب عدم توفر المواد الاحتياطية وصعوبة تحديث الخطوط الانتاجية ، الامر الذي أثر في جودة المنتجات والعمر التشغيلي للخطوط الانتاجية .
- فترة بعد عام 2003 وعلى الرغم من تأهيل العديد من الشركات الآن انفتاح السوق المحلي على الاسواق العالمية وإرتفاع كلف الانتاج وغيرها من المشاكل أدت إلى تقليص دور هذه الشركات في سوق العمل.

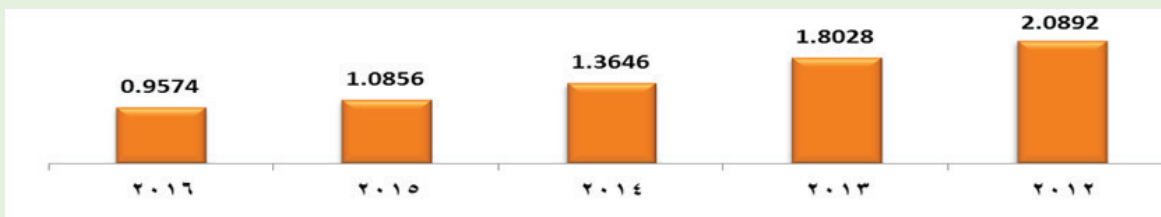
شكل (19)

نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (1979 - 2015)



شكل (20)

الأهمية النسبية بالأسعار الثابتة



أدى الوضع الأمني الذي شهدته كل من محافظات (نينوى ، صلاح الدين ، الأنبار ، ديالى ، كركوك ، و اجزاء من محافظتي بغداد وبابل) إلى توقف أو تدمير العديد من المصانع المهمة ومنها الفوسفات والكبريت والاسمنت والادوية وغيرها وكالاتي:

التحديات

1. الالتزام بتنفيذ عملية إعادة هيكلة الشركات العامة على وفق الدراسات التي أعدها مجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة بهذا الصدد.
2. تذبذب الوضع الأمني الذي انعكس على ضعف الاقبال على الاستثمار في هذا القطاع وخصوصاً للصناعات الكبيرة.
3. صعوبة منافسة المنتجات المستوردة في ظل ارتفاع كلف الانتاج المحلية وضعف القدرة على مجارة المنتجات الأجنبية من ناحية التنوع والاسعار ومواكبة التطورات في أساليب الانتاج.
4. قطاع خاص محدود الامكانيات لا تتاح له سوى فرص محدودة للتوسع والتطور.
5. ضعف خدمات البنى التحتية المخصصة لهذا القطاع ومنها (الكهرباء ، الوقود ، المواد الاولية ، وغيرها).
6. توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار الشركات والمعامل المدمرة في المناطق المحررة والتأسيس لصناعات

حديثاً قادرة على استثمار الموارد من ثروات معدنية وطاقات بشرية و تعزيز السلم المجتمعي .

7. خلق التشابك القطاعي من اجل اكمال الدورة الاقتصادية من خلال استغلال الثروات الزراعية والحيوانية في تشغيل العديد من الصناعات وبالعكس ومثال على ذلك الصناعات (الغذائية والنسيجية والجلدية والبتروكيماوية والاسمدة والميكانيكية وغيرها من الصناعات) .

الاهداف ووسائل التنفيذ:

الهدف الاول: زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 40 % عن سنة الاساس.

وسائل تحقق الهدف

1. توطين تكنولوجيا حديثة من أجل تقليل الضائعات وتوفير الوقت والمال والذي يؤدي إلى تخفيض كلف الانتاج ورفع مستوى منافسة المنتجات المستوردة.
2. تشغيل الخطوط الانتاجية من خلال الانفتاح على الاستثمار بأساليب عديدة (شراكة ، استثمار كامل ، إدارة ، التصنيع للغير، ...) وبموجب الآليات الواردة في الفصل الرابع من قانون الشركات العامة ذي العدد 22 لسنة 1997 والآليات الاخرى.

الهدف الثاني: العمل على إيجاد مصادر أخرى لتمويل مشاريع القطاع العام واقتصار تمويل الموازنة الإستثمارية للمشاريع الإستراتيجية فقط.

وسائل تحقق الهدف

1. تحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة بموجب المادة 35 من الفصل التاسع من قانون 22 لسنة 1997 من أجل اعطاء دور للأيدي العاملة في تنشيط هذه الشركات وكذلك توفير رؤوس الاموال.
2. أكمال تنفيذ مشاريع الشركات العامة الممولة من الموازنة الاستثمارية من إيراداتها الذاتية وبموجب الآلية المعممة من وزارة التخطيط بكتابها ذي العدد 2303/5/2 في 2017/2/1.

الهدف الثالث: تفعيل الإستراتيجيات ذات الصلة بهذا القطاع وتحديثها وفق المستجدات الإستراتيجية الصناعية في العراق لغاية عام 2030 وآليات التنفيذ.

وسائل تحقق الهدف

- تنفيذ قرار مجلس الوزراء 67 لسنة 2015 والمتضمن اقرار دراسة خاصة بتصنيف الشركات وتأسيس مركز تنمية الاعمال الخاص بتصفية العمالة الفائضة من خلال إعادة التوزيع او تشجيعهم على التعاقد وهو احد مقررات الإستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030.

الهدف الرابع: دعم الصناعات الإستراتيجية المهمة وخصوصاً في المناطق المحررة لما تحويه من ثروات معدنية وغاز طبيعي والذي يعد حافزاً رئيسياً لتشجيع هذه الصناعات

- دعم الصناعات البتروكيماوية والاسمدة والصناعات التي تعتمد على الخامات المعدنية والاستفادة من وفرة المواد الأولية لهذه الصناعات .
- انشاء مجمعات صناعية متخصصة .

وسائل تحقق الهدف

1. عرض فرص استثمارية في مجال أستغلال الثروات الغازية والمعدنية المتوفرة في البلد.
2. تحويل مشروع المجمعات إلى فرصة استثمارية من أجل أكمال تمويل المشروع.
3. أنجاز قانون المدن الصناعية وإقراره من أجل أستثمار المدن بصورة صحيحة.

الهدف الخامس: تحقيق تشابك قطاعي بين قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الاخرى وإدخال القطاع الخاص ضمن هذا التشابك من خلال أستغلال الإمكانيات المتاحة للقطاع الخاص

وسائل تحقق الهدف

1. تشجيع زراعة المحاصيل الصناعية والتوسع في تربية الثروة الحيوانية لتوفير المواد الأولية للصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية.
2. إعطاء الأولوية للقطاع الخاص المحلي في توفير المواد الدولية وتسويق المنتجات.

الهدف السادس: تنشيط عمليات المسح الجيولوجي من أجل وضع خارطة متكاملة للموارد المعدنية للبلد من أجل تحويلها إلى فرص استثمارية

وسائل تحقق الهدف

1. إعداد آلية لتمويل عمليات المسح الجيولوجي من خلال العوائد المالية المستحصلة من المقالع وغيرها.
2. عرض الثروات المعدنية للاستثمار بالتنسيق مع الهيئة العامة للمسح الجيولوجي.

مؤشرات الاداء				
تسلسل الهدف	التفاصيل	مؤشر القياس	القيمة الاولى	القيمة المستهدفة
الأول	زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية والإستخراجية (عدا النفط) في الناتج المحلي الاجمالي	%	0.8	1.1
الثاني	إيجاد مصادر تمويل أخرى لمشاريع القطاع العام واقتصار تمويل الموازنة الاستثمارية للمشاريع الإستراتيجية فقط.	نسبة التمويل الخارجي (قروض، تمويل ذاتي) وغيرها إلى تمويل الموازنة		
الثالث	تفعيل الإستراتيجيات ذات الصلة بهذا القطاع وتحديثها وفق المستجدات	نسبة التنفيذ المثوية		
الرابع	زيادة نسبة مشاركة المنتج المحلي في المعروض السلعي في الاسواق بنسبة 15 %	مشاركة المنتج المحلي		
الخامس	دعم الصناعات الإستراتيجية المهمة وخصوصا في المناطق المحدرة لما تحويه من ثروات معدنية وغاز طبيعي والذي يعد حافزاً رئيسياً لتشجيع هذه الصناعات	مقدار المبالغ المخصصة من مختلف المصادر		
السادس	تحقيق تشابك قطاعي بين قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الاخرى وادخال القطاع الخاص ضمن هذا التشابك من خلال أستغلال الإمكانيات المتاحة للقطاع الخاص	مجموع قيمة التبادلات التجارية بين القطاعات		
السابع	تنشيط عمليات المسح الجيولوجي من أجل وضع خارطة متكاملة للموارد المعدنية للبلد من أجل تحويلها إلى فرص استثمارية	مقدار الاحتياطات والنسب المستغلة منها		

4- قطاع النقل والاتصالات والخزن

بلغ الناتج المحلي لقطاع النقل والاتصالات ما نسبته (5.3 %) من الناتج المحلي الاجمالي (مع انتاج النفط) لعام 2016. ويتكون قطاع النقل والاتصالات من قطاع النقل وقطاع الاتصالات ونشاط خزن الحبوب التابع إلى قطاع الخزن.

4-1 قطاع النقل

يتكون قطاع النقل من ستة أنشطة وهي نشاط الموانئ والنقل البحري والطيران والسكك ونقل الركاب ونشاط النقل البري ونشاط الطرق والجسور.

4-1-1 نشاط الموانئ

تحليل الواقع

- يمتلك العراق أربعة موانئ تجارية (أم قصر ، خور الزبير، أبو فلوس، المعقل) ومينائين نفطيين وأربعة منصات رحوية لتصدير النفط .
- تبلغ عدد أرصفة الموانئ التجارية الحالية 48 رصيف بطاقة تصميمية 17.5 مليون طن.
- إرتفعت الحمولات المستوردة والمصدرة من الموانئ في عام 2015 إلى 17.0013 مليون طن سنوياً بعد أن كانت 15.205 مليون طن سنوياً في عام 2013.

التحديات

1. عدم تناسب إمكانيات الموانئ العراقية مع إمكانيات موانئ الدول المجاورة من حيث الاسعار والخدمات ما يؤدي إلى عزوف السفن عن القدوم إلى الموانئ العراقية .
2. تأخر المباشرة بتنفيذ مشروع الموانئ العملاق (ميناء الفاو الكبير) وتلكؤ مشاريع البنى التحتية له .
3. تلكؤ أنظمة إدارة الموانئ العراقية بسبب ضعف إستخدام الأنظمة الحديثة والالكترونية في مجالي الإدارة والتشغيل وتعدد السلطات المؤثرة في آليات العمل مع تدني مستوى تأهيل الملاكات العامة وفائض العمالة.
4. النقص في الوحدات البحرية ومعدات الموانئ الاختصاصية ومعدات مناولة البضائع وتقدم الموجود منها حالياً
5. محدودية الاعماق الحالية للممرات الملاحية وواجهات الأرصفة مع وجود غوارق في القناة الملاحية المؤدية إلى الموانئ.
6. ضعف كفاءة وقلة عدد مختبرات فحص البضائع لاسيما المواد الغذائية في محافظة البصرة وعدم تفعيل المختبرات المتوفرة لدى وزارتي الصحة والتجارة.
7. عدم وضوح الخطط الإستيرادية والتصديرية للوزارات ذات العلاقة ليتم تنظيم عمل الموانئ وتحديد الخطط السنوية.
8. عدم إقرار قانون السلطة البحرية لحد الآن.

الاهداف ووسائل تحقيق الهدف

الهدف الاول: رفع طاقة الموانئ الحالية وممراتها الملاحية لتصبح 23 مليون طن سنوياً

وسائل تحقق الهدف

1. توفير التمويل المطلوب لتحسين وتطوير عمل الموانئ وتزويدها بالخدمات البحرية لتصدير النفط والغاز.
2. الإستفادة من الخبرات الدولية لرفع القدرات التنافسية وتحسين جودة العمليات للشركات العاملة في هذا النشاط وتطوير مهارات وكفاءة الموظفين في الموانئ.
3. مواصلة جرف الأعماق في مسارات الملاحة التي تقود إلى الموانئ مع تحسين خدمات الصيانة والقطر.
4. إكمال تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة الاستثمارية وتنفيذ مشاريع جديدة بأساليب الشراكة والاستثمار والتسهيلات الإئتمانية والقروض.

الهدف الثاني: إكمال البنى الأولية والمباشرة بإنشاء ميناء الفاو الكبير.

وسائل تحقيق الهدف:

1. أحالته للإستثمار الخاص على مراحل.
2. دعم مشاريع البنى التحتية الأولية

الهدف الثالث: تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل الخدمات المرفئية.**وسائل تحقيق الهدف:**

- عرض مجالات العمل المدرجة في أدناه كفرص للمشاركة وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فيها:

- انشاء البنية التحتية، تشغيل وتقديم الخدمات المرفئية مثل التحويض والرسو.
- انشاء مراسي اضافية متعددة الاغراض في ميناء أم قصر مع قدرة مُصممة لـ 3.750000 طن في السنة.
- انشاء مراسي إضافية للحاويات في ميناء أم قصر مع قدرة تصميمية لـ 2.000000 حاوية في السنة.
- انشاء مراسي إضافية مُتعددة الأغراض في خور الزبير مع قدرة تصميمية لـ 4.250000 طن في السنة.
- إدارة وتشغيل وتحسين مستوى اداء مينائي المعقل وأبو فلوس.

4-1-2 نشاط النقل البحري**تحليل الواقع**

يمتلك العراق حالياً (7) بواخر منها خمسة بواخر ساحلية تنقل للخارج واثنان داخلية لتجهيز الوقود والماء وجنيبة داخلية للنقل، يبلغ عدد المنتسبين للشركة العامة للنقل البحري (1661) منتسب على الملاك الدائم، والجزء الأكبر من النشاط تؤديه الشركات الأجنبية من القطاعين العام والخاص

التحديات

1. الكلف العالية التي يتطلبها انشاء اسطول بحري وتطويره.
2. ضعف البنى التحتية الداعمة لنشاط الشركة.
3. عدم الانضمام إلى مذكرات التفاهم الإقليمية البحرية مثل (تفاهم الرياض والمحيط الهندي)
4. عدم تفعيل قانون الناقل الوطني وعدم انجاز قانون السلطة البحرية العراقية.

الأهداف**الهدف الاول: تعزيز دور الناقل الوطني البحري في تأمين تجارة العراق****وسائل تحقق الهدف**

1. تأمين الاستثمارات اللازمة لزيادة عدد البواخر العاملة في مجال النقل البحري الخاصة بنقل البضائع ونقل المسافرين.
2. تحسين ورفع مهارة وقدرة العاملين لدى الناقل الوطني.
3. إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عمليات التشغيل المشترك في أنشطة النقل البحري.

الهدف الثاني: دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل البحري

وسائل تحقيق الهدف

1. الانضمام إلى مذكرات التفاهم الإقليمية البحرية.
2. توفير الخدمات والتسهيلات التي يحتاجها الناقل الخاص في المياه الوطنية.

3-1-4 نشاط النقل الجوي

تحليل الواقع

يوجد في العراق حاليا خمسة مطارات دولية يتمثل نشاط الطيران المدني بنشاط كل من المنشأة العامة للطيران المدني (تمويل مركزي) لمطاري (بغداد والبصرة) ومنشأة طيران الإقليم لمطاري (اربيل والسليمانية) وإدارة مطار والنجم الدولي تعمل كلها تحت سلطة الطيران المدني الاتحادية. وتقود أنشطة النقل الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية فضلا عن شركتين للطيران الخاص المحلي بقدرات محدودة مع مجموعة كبيرة من الناقلين الأجانب ولمختلف الوجهات.

التحديات

1. ضعف القدرات المادية والمالية للمؤسسات الوطنية وترهل الملاك الاداري والفني مع أفئقاره للخبرات والإمكانات الضرورية لإدارة وتشغيل هذا النشاط بمستوى يرقى إلى تحقيق المتطلبات الدولية.
2. عدم تحقيق متطلبات منظمة الامن الدولية للطيران المدني (أيكاو) والخاصة بنصب أنظمة خاصة باتصالات الطيران والتي ستكون الزامية في عام 2018 وعدم توفر الإمكانيات المالية لتأمينها .
3. تأخر انجاز أغلب المشاريع المدرجة في جداول الموازنة الاستثمارية الاتحادية لنشاط الطيران المدني لأسباب فنية وتعاقدية وتمويلية ما أدى لتجاوز المشاريع للمدد المقترحة لتنفيذها.
4. عدم تفعيل نظام التشغيل المشترك والشراكة مع القطاع الخاص لإدارة وتشغيل هذا النشاط.

الاهداف

الهدف الاول: تحسين أداء وتطوير دور الناقل الوطني عبر شراكة عالمية بكفاءة اقتصادية في مجال النقل الجوي

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين كفاءة أداء الناقل الوطني ليتوافق المعايير الدولية من خلال بناء تحالفات مع الشركات العالمية الرصينة العاملة في هذا النشاط.
2. حوكمة قطاع النقل الجوي والإيفاء بالمعايير الدولية للسلامة والامان وإدارة حركة الطيران
3. الإرتقاء بمستوى مؤسسات التدريب الوطنية لتبلي المعايير الدولية.

الهدف الثاني: دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل الجوي

وسائل تحقيق الهدف

1. اعتماد دراسات جدوى اقتصادية رصينة لإنشاء المطارات الجديدة وتأهيل وتطوير المطارات القائمة بإعتماد أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص .
2. أشراك القطاع الخاص في أعمال تشغيل المرافق الخدمية في المطارات على أسس استثمارية.

4-1-4 نشاط نقل الركاب

أولاً: تحليل الواقع

- تراجع نشاط نقل الركاب في القطاع الحكومي بشكل كبير بعد عام 2003 سواء داخل المدن او ما بينها ليحل محله دور مهيمن للقطاع الخاص على هذا النشاط.
- بلغ عدد الركاب والمسافرين والوفود 16 مليون مسافر وبلغت الإيرادات المتحققة من خدمات النقل 25.9 مليار دينار سنة 2016 .

التحديات

1. قطاع خاص لايواكب التطورات في التقنيات الحديثة واساليب الإدارة ومتطلبات السلامة العامة ومتطلبات الحفاظ على البيئة.
2. تخلف وترهل الجهاز الإداري والتشغيلي الحكومي المسؤول عن النشاط وتدني كفاءة أدائه.
3. ضعف حوكمة أنشطة هذا القطاع وتداخل وتقاطع توجهات القطاعين العام والخاص فيه.
4. وجود عدد من المشاريع المملوكة والمتوقفة ذات الصلة في هذا النشاط (كراجات ومحطات الخدمة والمبيت).
5. ضعف الخبرات الوطنية بخصوص التجارب الاستثمارية والتشغيل المشترك لمشروعات هذا النشاط.

الأهداف

الهدف الأول: تحسين كفاءة أداء نشاط النقل من خلال ما يأتي:

وسائل تحقيق الهدف:

1. حوكمة قطاع النقل وضمان إدارته وتشغيله من قبل القطاع الخاص.
2. ضمان توفير الامان والراحة والايفاء بمتطلبات السلامة البيئية.

الهدف الثاني : تطوير دور القطاع الخاص في قطاع النقل

وسائل تحقيق الهدف

- تشجيع القطاع الخاص لتأسيس شركات مساهمة وخاصة للنقل ما بين المدن وداخلها وعلى اسس تنافسية مع القطاع العام .

الهدف الثالث : تعزيز دور النقل العام ودعمه عبر شركات إدارية وتشغيلية بكفاءة اقتصادية

وسائل تحقيق الهدف

1. تحديث وتفعيل خطة النقل الشامل في العراق.
2. تشغيل 100 خط نقل جديدة في مدينة بغداد بوجبتين وتوفير حافلات للعمل على الخطوط الجديدة.
3. تحديث اسطول نقل الركاب داخل المدن وما بينها بحافلات حديثة ومريحة ومستوفية للمحددات البيئية ملبية لطموحات الفئات المستهدفة .

4-1-5 نشاط النقل البري للبضائع بالشاحنات

تحليل الواقع

- بلغ عدد الشاحنات المملوكة للشركة العامة للنقل البري 679 شاحنة، وبلغت كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة للشركة المذكورة 354 ألف طن في سنة 2015 كما وبلغ عدد المشتغلين 3161 مشتغل عام 2017.
- معظم نشاط النقل البري يقوم به القطاع الخاص.

التحديات

1. تقادم شبكات الطرق وعدم وجود صيانة دورية وبما ينعكس على زيادة المبالغ المطلوبة لإجراء الصيانة الدورية لشبكة الطرق.
2. عدم الانضمام لإتفاقيات النقل الدولية وتفعيل الاتفاقيات الخاصة بدول الجوار.
3. يفتقر النشاط إلى وجود آليات حوكمة تنظم عمله مع عدم وجود بيانات دقيقة للنشاط.
4. تقادم عدد كبير من الشاحنات العاملة ضمن أسطول الشركة العامة للنقل البري وتخلف وترهل الجهاز الإداري والتشغيلي.

الاهداف

الهدف الاول: تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد والقريب وتفعيل المشاركة الحقيقية له مع القطاع العام.

وسائل تحقيق الهدف

1. تمكين القطاع الخاص من اعتماد آلية حوكمة لإدارة وتنسيق النشاط.
2. وضع آلية ومدة زمنية لعملية المشاركة مع القطاع العام.
3. تشجيع إقامة شركات مساهمة او خاصة لنقل البضائع فضلاً عن تقييم واقع حال الشركات المساهمة القائمة حالياً.

الهدف الثاني: الانضمام إلى اتفاقيات النقل الدولية وتفعيل الاتفاقيات الخاصة بدول الجوار.**6-1-4 نشاط السكك الحديدية****تحليل الواقع**

يمثل القطاع العام الجهة الوحيدة الممثلة لنشاط السكك الحديدية ويمكن إيضاح تفاصيل هذا النشاط من

جدول (25)**أطوال خطوط السكك العاملة والمتوقفة عام 2015**

ت	أسم الخط	طول الخط (كم)	الملاحظات
1	بغداد - البصرة (معقل)	552	عاملة
2	شعبية - أم قصر	56	عاملة
3	مسيب - كربلاء المقدسة	25	يستخدم في الزيارات الدينية
4	بغداد - الموصل	408	متوقفة بسبب الوضع الأمني
5	موصل - ربيعة	112	
6	بغداد - القائم (حصيبة)	376	
7	القائم - عكاشات	144	
8	هيت - كبيسة	33	
8	بيجي - كركوك	106	متوقف بسبب تدمير جسر الفتحة والوضع الأمني
9	بيجي - حقلانية	146	متوقف بسبب الوضع الأمني

جدول (26)**المجموع الكلي لأطوال السكة الفرعية والرئيسية لعام 2015**

1960	أطوال الخطوط الرئيسية (كم)
415	أطوال الخطوط الفرعية (كم)
2375	المجموع الكلي للرئيسية والفرعية (كم)

التحديات

1. التهديدات الامنية التي تعيق عمل الشركة وما تسببه من اضرار في خطوط السكك وورش الصيانة والمرافق والممتلكات المهمة والمعامل والاشارات والاتصالات وصعوبة معالجتها وإصلاحها نتيجة هذه التهديدات.
2. عدم إمكانية تأهيل خطوط السكة الرئيسية وأستكمال الخط المزدوج إذ أن قدم وإستهلاك قضبان السكة الحديدية لكل من خطي (بغداد - الموصل) (بغداد - البصرة) جعلهما غير ملائمين لمتطلبات تسيير القطارات بسرعة وحمولات مقبولة وبحددها الأدنى،
3. ضعف الجهاز الإداري والفني والتقني مع ترهل كبير في اعداد الملاكات وعدم وجود أدوات السيطرة المركزية والتحكم.
4. التجاوزات والمعابر غير الاصلية على خطوط السكك وتقاطعاتها مع الطرق الرئيسية داخل المدن والتهاون في ازالته.
5. العزوف عن النقل بالسكك نتيجة سوء الخدمات المقدمة في هذا النشاط وقدم أغلب الوحدات المتحركة (عربات، قطارات، شاحنات) العاملة وعدم توفر المواد الإحتياطية الضرورية لإجراء الصيانة. لذا قامت الشركة بإنشاء خطين بديلين موازية لهما ومن المؤمل استكمال الخطوط في السنتين القادمتين.

الأهداف

الهدف الاول : تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية.

وسائل تحقيق الهدف

1. أكمال إزدواجية الخطوط المفردة بما في ذلك استكمال الخط الجنوبي وتنفيذ محاور جديدة بمواصفات عالية.
2. تجهيز شبكة سكك الحديد بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة وإعادة تأهيل الموجود منها حالياً.
3. تحديث منظومات الاتصالات والاشارات في شبكة السكك الحالية بما فيها منظومة الاتصالات مع الاقمار الصناعية التي هي قيد التنفيذ حالياً .
4. تنمية وتطوير الملاكات الهندسية والفنية في السكك وتطوير وتحديث معهد السكك.

الهدف الثاني : الإرتقاء بمستوى تقديم الخدمة في هذا النشاط.

وسائل تحقيق الهدف

1. زيادة سرعة قطارات المسافرين لتكون 100 كم / ساعة للمرحلة الاولى و 120 كم / ساعة للمرحلة الثانية .
2. توفير وحدات تخصصية وكفوءة .
3. إلغاء جميع تقاطعات السكك مع الطرق البرية.

الهدف الثالث : تعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب

وسائل تحقق الهدف

- تعزيز الربط السككي مع دول الجوار (انشاء القناة الجافة).

الهدف الرابع : تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي

وسائل تحقق الهدف

1. طرح مشاريع السكك الإستراتيجية للإستثمار الخاص المحلي والاجنبي على وفق نظام (BOT).
2. بناء شراكات فاعلة مع القطاع الخاص لتنفيذ وإدارة وتشغيل خطوط السكك المشتركة مع دول الجوار وسيلة لبناء قناة جافة لتجارة الترانزيت ونقل المسافرين بين شرق اسيا واوروبا.
3. إجازة القطاع الخاص لفتح وكالات النقل بالسكك لإستقطاب طلبات النقل بهذه الوساطة .

7-1-4 نشاط الطرق والجسور

تحليل الواقع

- تبلغ اطوال الطرق 42643 كم في عام 2015 بزيادة ضئيلة لا تتجاوز 75 كم مقارنة بعام 2013.
- بلغ العدد الكلي للجسور 698 جسراً منها 296 جسراً على طريق المرور السريع .
- تعرض عدد كبير من الطرق والجسور إلى التدمير في مناطق العمليات العسكرية في محافظات (بغداد، ديالى ، صلاح الدين ، نينوى ، الأنبار ، كركوك) إذ بلغ عدد الجسور المدمرة 125 جسراً.
- تم أعمار عدد من الطرق والجسور المدمرة ضمن قرض البنك الدولي لإعادة إعمار المناطق المحررة من الارهاب إذ تم أعمار 17 جسراً و 9 طرق.

التحديات

1. تعرض عدد كبير من الطرق والجسور إلى التدمير في مناطق العمليات العسكرية في محافظات (بغداد، ديالى ، صلاح الدين ، نينوى ، الأنبار ، كركوك) والحاجة الماسة إلى مبالغ كبيرة لإعادة تأهيلها.
2. غياب اعمال الصيانة الدورية لشبكة الطرق والجسور منذ فترة طويلة ما أدى إلى اندثار اغلب مفاصل هذه الشبكة .
3. كثرة التعارضات مع الخدمات الاخرى (قابلووات الكهرباء والاتصالات واعمدة الانارة وانايبب الماء والمجاري) والتي من شأنها إضافة كلف إضافية لتنفيذ شبكة النقل وكثرة الاستملاكات والتجاوزات التي حدثت على مسارات شبكة الطرق البرية نتيجة تغير إستخدامات الارض مع مرور السنين.
4. غياب السيطرة المرورية والعمل بمحطات الوزن أدى إلى تجاوز اصحاب مركبات النقل على الاوزان المحورية القياسية المسموح بها مما سبب اضرار بمنشآت الشبكة وطبقات التبليط.

الاهداف

الهدف الاول : زيادة أطوال شبكة الطرق البرية بجميع تفاصيلها وتفرعاتها.

وسائل تحقق الهدف

1. تنويع مصادر التمويل من خلال الشراكات مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي.
2. تفعيل الأطر القانونية بشأن المتجاوزين على الاملاك العامة وإتخاذ الاجراءات الصارمة بحقهم وحماية منشآت الطرق والجسور.

مؤشر القياس	القيمة الاولى/2015	القيمة النهائية/2022
الطرق (كم)	42643	44000
الجسور (عدد)	698	715

الهدف الثاني : بناء نظام صيانة حديث لكامل شبكة الطرق البرية .

وسائل تحقق الهدف

1. توفير معلومات تفصيلية تساعد على بناء خطة متكاملة للصيانة في هذا النشاط.
2. توفير المبالغ المالية اللازمة للتنفيذ واخذ النظر بتعدد مصادر التمويل والتفكير بخطة بديلة بعيداً عن التمويل الحكومي.
3. تنفيذ نظام جباية من المستخدمين للطرق والجسور الرئيسة في المحافظات والمدن والاستفادة منها في اعمال الصيانة لشبكة الطرق والجسور.
4. التطبيق الصارم لنظام تحميل تكاليف الخسائر المادية في منشآت الطرق والجسور على المتسببين في الحوادث المرورية وبخاصة الاسيجة الوقائية والعلامات المرورية والارشادية.
5. ضرورة العمل بمحطات الوزن المكتملة والعمل على انجاز المتبقي منها للعمل على الحد من تجاوز الالوزان القياسية التي من شأنها تدمير وتضرر طبقات التبليط والاستفادة من العائدات المالية الناتجة من تشغيلها في تطوير الشبكة.

مؤشر القياس	القيمة الاولى/2015	القيمة النهائية/2022
العمل بمحطات الوزن	18	50

الهدف الثالث : تنفيذ نظام السيطرة المرورية بصورة متكاملة ودقيقة

وسائل تحقق الهدف

1. العمل على تنفيذ مكملات شبكة الطرق والجسور من انظمة الاشارات المرورية والمراقبة والكاميرات الحديثة واجهزة الرادارات وكذلك تنفيذ الكراجات الحديثة ومتعددة الطوابق لتنظيم عملية وقوف المركبات.
2. زيادة الحملات الإعلانية والتوجيهات وبرامج التوعية والتثقيف لمستخدمي شبكة الطرق والجسور من قبل مديرية المرور العامة للإلتزام بقوانين وإرشادات المرور وتطبيق السلامة المرورية العامة وإنشاء العلامات واللوحات الإرشادية.

2-4 الاتصالات

تحليل الواقع

2-4-1 نشاط الاتصالات

- بلغت مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 1.4 % .
- تم العمل على مشاريع شبكات النفاذ الضوئي في بغداد والمحافظات، وعلى بوابات النفاذ الدولية على إدارة شبكة الاتصالات وتوليد استراتيجيات تسعير جديدة وحركة مرور أكبر فضلاً عن عمل منظومات الاتصالات الفضائية بتحويل الحركة الهاتفية الدولية إلى جميع بلدان العالم من خلال المحطات الأرضية.
- بلغ عدد خطوط الهاتف النقال للشركات العاملة في العراق بما فيها إقليم كردستان 33.5 مليون خط في حين بلغت الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص 90.6 لسنة 2015 اما عدد خطوط الهاتف اللاسلكي للشركات العاملة في العراق عدا إقليم كردستان فكان 1.14 مليون خط لسنة 2015.

2-4-2 نشاط البريد

- بلغ عدد مكاتب الاتصالات الهاتفية في العراق 199 مكتباً سنة 2015 منها 58 مكتباً في محافظة بغداد و 141 مكتباً موزعاً على باقي المحافظات وتستخدم هذه المكاتب حالياً لأغراض تجارية يعود ريعها إلى وزارة الاتصالات.
- بلغ مجموع الطرود البريدية الدولية 18119 طرداً في عام 2015.
- بلغ عدد المكاتب البريدية 299 مكتباً سنة 2015
- بلغ عدد مودعي صناديق التوفير في العراق 179 ألف مودع سنة 2015

2-4-3 نشاط الإنترنت

- هناك تطور ملحوظ في هذا النشاط إذ تغطي شبكة الكوابل الضوئية اغلب الاراضي العراقية وبما يقارب 8500 كم والتي يتم عن طريقها تقديم خدمات الانترنت من خلال شركات القطاع الخاص وشركات الهاتف النقال، إذ بلغ عدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال للشركات العاملة في العراق 5.7 مليون خط، اما خدمة الانترنت للهاتف اللاسلكي 226.1 الف خط لسنة 2015. كما تعد تلك الكوابل العمود الفقري لمشروع الحكومة الالكترونية. وقد تم ربط هذه الشبكة بالكوابل البحرية (FALCON ، GBI) وكما يلي :-
- الكابل البحري FALCON: يتم من خلاله تسويق ساعات بحرية دولية STM-1 444 إلى محطة الفاو وبلغ عدد الساعات المسوقة منها STM-1 320.
- الكابل البحري GBI: يتم من خلاله تسويق STM-1 144 إلى محطة الفاو، وبلغ عدد الساعات الدولية المسوقة STM-1 128.

التحديات

1. تقاطع الادوار بين الجهات المعنية بإدارة النشاط ومراقبته وعدم اقرار القوانين المنظمة لعملهما وما يترتب على ذلك من تعدد جهات القرار وعدم وضوح سياسة العمل.
2. تضرر عدد كبير من منظومات مجمعات الاتصالات ومكاتب البريد في محافظات نينوى والأنبار وديالى نتيجة العمليات العسكرية والإرهابية.
3. عدم إمكانية احكام السيطرة الحكومية المطلقة على الاتصالات والانترنت عن طريق إستخدام بوابات النفوذ الدولية للإتصالات والانترنت بسبب المخاوف المرتبطة بأمن المعلوماتية وبهدف حماية أمن

- وسيادة البلد، وصولاً إلى أمرار 100 % من الحركة الهاتفية والبيانات عبر منظومات السيطرة الحكومية.
4. التجاوز على مشاريع الاتصالات نتيجة ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، على سبيل المثال دوائر البلدية وامانة بغداد ووزارة الكهرباء والداخلية.
5. عدم إمكانية إيجاد مصادر تمويل بديلة عن الموازنة الاستثمارية في تنفيذ اعمال البنى التحتية للنشاط لضعف حوافز التي يحصل عليها في هذا النشاط.

الاهداف

الهدف الاول: رفع مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي

وسائل تحقيق الهدف

1. زيادة مقدار الاستثمار في قطاع الاتصالات وتحسين ورفع عائداته.
2. زيادة عدد مجهزي الخدمات المرتبطة بالانترنت.

الهدف الثاني : تلبية الطلب على الخدمات بأسعار ونوعيات تنافسية

وسائل تحقيق الهدف

1. دعم القطاع الخاص وتوفير البيئة التنافسية المناسبة والجاذبة له للخروج بأفضل المعطيات.
2. جمع مؤشرات لأغراض المراجعة الدورية لأسعار وجودة الخدمات في هذا النشاط.
3. تطبيق خدمات الحكومة الألكترونية.
4. زيادة الكثافة الهاتفية.
5. انشاء منظومات تسمح باستخدام الانترنت فائق السرعة.
6. النهوض بواقع البنى التحتية خاصة في المناطق التي عانت من العمليات الحربية الاخيرة، من خلال:
 - القروض والمنح الدولية لإعادة إعمار المناطق المتضررة من خلال صناديق الإعمار.
 - الموازنة التشغيلية للشركة العامة للاتصالات حسب توفر السيولة النقدية و أولوية المشاريع.
7. ايجاد آلية للتنسيق المبكر بين الجهات الحكومية و وزارة الاتصالات قبل الشروع بتنفيذ مشاريع القطاع.
8. نشر خدمات الحزمة العريضة وتحسين وتوسيع حزم اتصال بوابات الربط الدولية.
9. تحديث البنية الاساسية للنشاط البريدي وتطوير خدمات البريد للوصول به إلى مصاف الدول المتقدمة.
10. الاستغلال الأمثل للترددات والسيطرة على امرار مكالمات الهاتف النقال الدولية وخدمة الأنترنت من خلال بوابات النفوذ الدولية.

الهدف الثالث : مواكبة التطور السريع لقطاع الاتصالات والمعلوماتية

وسائل تحقيق الهدف:

1. التهيئة لجعل العراق مركز إقليمي في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
2. استحداث خطوط انتاج وانشاء وتأهيل مختبرات تخصصية من خلال الاستثمار.
3. تعزيز البنى التحتية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص لغرض :
 - استغلال الموقع الجغرافي للعراق لإمرار ساعات Transit
 - السيطرة على الساعات وتوزيع الخدمات وتوزيع IP Address تعزيزاً للجوانب الامنية.
 - بوابات نفاذ الانترنت على المنافذ الحدودية.
 - تطوير المنظومات الامنية في مجال الاتصالات والحماية الالكترونية (الامن السبراني).

الهدف الرابع : الوصول إلى الجميع.

وسائل تحقق الهدف

1. تغطية المناطق الجغرافية الواقعة خارج التغطية وكذلك الوصول إلى جميع شرائح المجتمع بما فيها ذوي الدخل المحدود.
2. تضيق الفجوات بين ما ومهياً من مجهزي الخدمة على اساس تجاري فقط وبين احتياجات تطوير البلد ومواكبة التطور في قطاع الاتصالات.
3. محو الأمية للمعلوماتية والاتصالية.

الهدف الخامس: جعل بيئة الاتصالات آمنة صحياً ومعلوماتياً

وسائل تحقيق الهدف:

1. الحد من تأثيرات الاشعاعات الكهرومغناطيسية.
2. البحث في إمكانية تنفيذ منظومات انذار مبكر.
3. الإستخدام الآمن لتكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية.
4. الأسراع في اقرار القوانين المهمة ذات الصلة بهذا القطاع

4 - 3 الخزن

تحليل الواقع

- يبلغ عدد سايلاوات ومخازن خزن الحبوب في محافظات العراق 73 سايلاً ومخزوناً، بواقع 46 سايلاً لخزن الحبوب (الحنطة والشلب) و 27 مجمع مخزني وبلغت مجموع الطاقات الخزن لهما 1684000 طن عدد السايلاوات المتوقفة منها 15 سايلاً، وبلغ العجز بالطاقات لتوفير خزين استراتيجي لمدة ستة أشهر ما نسبته 33 % (كمعدل) ارتفع خلال موسم التسويق بمقدار 48 % في عام 2017
- عانت سايلاوات خزن الحبوب في المحافظات التي تعرضت إلى العمليات الإرهابية من قبل العصابات المسلحة إلى تدمير البنى الأساسية بتدمير وتفجير السايلاوات الأمر الذي يشكل خطراً على الأمن الغذائي .
- ان نسبة العجز بالمقارنة مع الطاقات الموجودة والطاقات قيد الانشاء في المحافظات بضمنها الطاقات الموجودة في المناطق التي كانت تقع خارج سيطرة الحكومة إلى الطاقات الإجمالية المطلوبة لتوفير خزين استراتيجي لمدة ثلاثة أشهر هي 15 % .

التحديات

1. العجز في الطاقات الخزن وعدم إيفائها بمتطلبات الخزين الإستراتيجي (كما يتضح في الجدول (27)).
2. قدم السايلاوات وانعكاس ذلك سلباً على القدرة الخزن للمحاصيل الاستراتيجية وخزنها بطرق غير سليمة .
3. ضعف القدرات الفنية للكوادر العاملة وتخلّف الأساليب الإدارية في تنفيذ وتشغيل السايلاوات.
4. ضعف الإهتمام الحكومي بقطاع الخزن ما أدى إلى ضعف كفاءة منظومة الخزن في تأمين خزين استراتيجي لمدة ستة أشهر على الأقل.
5. محدودية دور القطاع الخاص في خزن المحاصيل الاستراتيجية وضعف مشاركته بالمشاريع الاستثمارية الخاصة بالسايلاوات وغياب التشريعات المشجعة لهذا الامر .
6. تضرر احد عشر سايلاً في محافظات (نينوى ، ديالى ، الأنبار ، بغداد ، صلاح الدين) نتيجة العمليات العسكرية والإرهابية وبلغت الطاقات الخزن المفقودة نتيجة ذلك 888 الف طن. كما في الجدول (28).

جدول (27)

الطاقات الخزن للسايلاوات

المحافظة	الطاقات الخزن الحالية للحبوب سايلاوات (طن)	حاجة المحافظة من الحبوب خزين استراتيجي لمدة 6 أشهر	نسبة العجز في طاقات الخزين الاستراتيجي	نسبة العجز خلال موسم التسويق	الطاقات الخزن للسايلاوات المقترحة (طن)
بغداد	740000	564816	0	0	
نينوى	614000	144576		0	
باقي المحافظات	1819880	1292496	302	293	220000
المجموع	3173880	2001888	302	293	220000

جدول (28)

الطاقات الخزن المفقودة للسايولات نتيجة العمليات الإرهابية			
ت	السايو	المحافظة	الطاقة المفقودة / الف طن
1	سنجار	نينوى	140
2	الوائلية	نينوى	288
3	الموصل	نينوى	240
4	البعاج	نينوى	80
5	تلعفر	نينوى	75
6	الرمادي	الأنبار	10
7	الشرقاط	صلاح الدين	45
8	تكريت	صلاح الدين	10
المجموع			888

الأهداف

الهدف الاول: تأمين خزين إستراتيجي من المحاصيل الاساسية

وسائل تحقيق الهدف

1. إعادة تأهيل معظم السايولات المتقدمة وإدخال الطرق والاساليب الحديثة فيها لتواكب التطور في البلدان الأخرى فضلا عن إعمار السايولات المدمرة نتيجة العمليات العسكرية.
2. انشاء سايولات خزن جديدة ومواكبة التطور الحاصل في العالم في تقنيات الخزن بما يلائم الطبيعة الجغرافية في العراق والتي ستسهم في خفض الفجوة في الطاقات الخزن للمحاصيل الإستراتيجية مع كميات الانتاج والمستورد من الحنطة.
3. تطوير القدرات الفنية للملاكات العاملة وتحسين الأساليب الإدارية في تنفيذ وتشغيل السايولات.

الهدف الثاني: مساهمة القطاع الخاص في إدارة وصيانة وتشغيل السايولات

وسائل تحقيق الهدف

1. تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار بالمشاريع الخاصة بالسايولات وإصدار التشريعات القانونية المشجعة لهذا الأمر.
2. إعتمد أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص لإكمال المشاريع قيد التنفيذ المتوقفة منها أو المملكتة

5- قطاع المباني والخدمات

5-1 نشاط السكن

تحليل الواقع

ان تحليل واقع القطاع السكني، وكما جاء في " وثيقة سياسة الإسكان الوطنية في العراق " يمكن أن يؤشر الحقائق الرئيسية الآتية:

- استمرار العجز السكني بواقع 2.5 مليون وحدة سكنية في نهاية عام 2016 ، 50 % منها يتركز في محافظتي بغداد ونيوى.
- زيادة مستمرة في معدل الإشغال السكني على مستوى الوحدة السكنية وعلى مستوى الغرفة الواحدة.
- استمرار الفارق في تلبية الحاجة إلى الوحدات السكنية بين المحافظات المختلفة من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى.
- استمرارية النمو السكاني والانحطار الأسري فضلا عن ضرورة الاستجابة لحاجات الشرائح المختلفة من المجتمع من حيث انماط السكن والقدرة على تحمل التكاليف والتمويل.
- تفاقم العشوائيات على اطراف المدن وداخلها، إذ تشير البيانات أن عدد التجمعات العشوائية في محافظات العراق عدا إقليم كردستان والمحافظات التي تعرضت إلى العمليات العسكرية والإرهاب بلغ 3687 تجمع وعدد المساكن العشوائية 521947 مسكناً بنسبة قدرها 16.5 % من مجموع المساكن في العراق، في حين بلغ عدد سكان العشوائيات 3292606 نسمة لعام 2017. تحتوي محافظة بغداد على أكبر عدد للمساكن العشوائية تليها محافظة البصرة، كما في الجدول ادناه:

جدول (29)

العشوائيات في العراق حسب المحافظات وفق تقديرات عام 2017

المحافظة	عدد التجمعات السكنية العشوائية*	نسبة التجمعات من العدد الكلي للتجمعات %	عدد المساكن العشوائية**	نسبة المساكن العشوائية من المجموع الكلي للمساكن العشوائية %
بغداد	1022	27.7	136689	26.2
البصرة	677	18.4	62602	12
ذي قار	333	9	37927	7.3
كركوك	279	7.6	60935	11.7
ميسان	243	6.6	19234	3.7
الديوانية	229	6.2	17571	3.4
بابل	225	6.1	25156	4.8
واسط	210	5.7	42874	8.2
ديالى	172	4.7	21402	4.1
المثنى	120	3.3	21432	4.1
النجف	89	2.4	53810	10.3
كربلاء	88	2.4	22135	4.3
المجموع	3687	100	52197	100

التحديات

أ - التخطيطية

- ضعف الأنظمة في إدارة وتوزيع الأراضي المؤهلة لإقامة المجمعات السكنية التي تقع ضمن التصميم الأساسي للمدن .
- تفاقم مشكلة تجزئة الوحدات السكنية إلى مساحات صغيرة وذلك مخالف لمعايير السكن ما يؤدي إلى إزدیاد الضغط على خدمات البنى التحتية القائمة .
- تعدد الجهات الحكومية المعنية بقطاع الاراضي والإسكان ما يصعب رسم السياسات الاسكانية.
- عدم رغبة أغلب شرائح المجتمع في السكن العمودي في حين ان توجه الدولة في إقامة مجمعات سكنية عامودية من أجل مواجهة النقص الحاد في الأراضي السكنية.
- الآثار المترتبة على النزوح الجماعي جراء العمليات العسكرية والأعمال الإرهابية ، و ما ترتب على العمليات العسكرية والأمنية في تحرير الأرض من العناصر الإرهابية من مخلفات تدمير لكثير من المرافق الحضرية وتدهور في الرصيد السكاني وخاصة في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وديالى، إذ أصبحت فيها الكثير من الوحدات السكنية غير مؤهلة للسكن، مما أضاف عبأً جديداً على العجز السكاني في العراق (كما ورد في المحور الخاص بإعادة الإعمار في هذه الخطة) .

ب - التنفيذية

- محدودية القدرات التمويلية المتاحة لتمويل انشاء المجمعات السكنية سواء كانت من الموازنة الاتحادية أو المصارف التخصصية والتجارية للمشاريع الإسكانية بسبب تعقد الإجراءات والمتطلبات اللازمة من أجل تمويل قطاع الإسكان.
- تباطؤ في تنفيذ سياسة الاسكان الوطنية.
- عدم التنسيق بين الوزارات في انجاز مشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية حيث نرى ان هناك مناطق سكنية غير مخدمومة او مخدمومة جزئيا وهذا ما يعيق انجاز المشاريع الإسكانية في اغلب المواقع.
- ضعف كفاءة شركات المقاولات في القطاعين العام والخاص وذلك بسبب قلة الملاكات الفنية المتخصصة من ذوي الخبرة وضعف الملاكات العاملة في تنفيذ المجمعات السكنية.
- محدودية المواد الانشائية المنتجة محلياً وعدم مطابقة بعض المواد المستوردة للمواصفات العراقية في حال تنفيذ مشاريع إسكانية طموحة.
- عدم استخدام التقنيات الحديثة في اقامة المجمعات السكنية و الإقتصار على البناء التقليدي .
- ضعف الإمكانيات والمستلزمات التنفيذية والقدرات في إدارة وتنفيذ المشاريع الإسكانية بدءاً من إعداد دراسات الجدوى والتصاميم وجداول الكميات وصولاً إلى مراحل التعاقد ومتابعة التنفيذ ، فضلا عن ضعف المكاتب الإستشارية المصممة للمشاريع الإسكانية .

الأهداف

الهدف الاول : انجاز المشاريع السكنية قيد التنفيذ أو المتوقفة (وبضمنها مشاريع الخطة الإستثمارية) والتي تقدر بنحو (700) ألف وحدة سكنية في جميع المحافظات عدا إقليم كردستان .

وسائل تحقيق الهدف

1. إصدار التشريعات والقوانين الجديدة وتعديل القائم منها، إذ تسهم في تسريع عملية انتاج الوحدات السكنية وإزالة الإختناقات الحاصلة في المساكن القائمة والأحياء السكنية.
2. تشجيع المصارف غير الحكومية من أجل المساهمة في تمويل المشاريع الإسكانية المتوقفة بصورة مباشرة ومن خلال تفعيل سياسة الإقراض للمستفيدين من المجمعات السكنية قيد التنفيذ أو المتوقفة.

الهدف الثاني : تأمين (100) الف وحدة سكنية على أن تنفذ وفقاً للطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة في انشاء الوحدات السكنية من أجل المساهمة في سد جزء من العجز السكني المتحقق في جميع المحافظات وبضمنها المحافظات التي تعرضت للدمار جراء العمليات الإرهابية والعمليات العسكرية .

وسائل تحقيق الهدف

1. تقديم الدعم المباشر للشركات الاستثمارية المتخصصة في مجال الإسكان من القطاع الخاص من أجل المساهمة في انتاج الوحدات السكنية .
2. تمكين الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود من تشييد وحداتهم السكنية من خلال زيادة مبالغ القروض الممنوحة للمستفيدين من صندوق الإسكان والمصرف العقاري.

الهدف الثالث : انشاء (100) الف وحدة سكنية مناسبة لمتطلبات تأمين عودة العوائل النازحة جراء العمليات الإرهابية والعمليات العسكرية والعشوائيات والمتجاوزين وفقاً لوثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية لعام 2017.

وسائل تحقق الهدف

1. تفعيل القوانين والتشريعات لمعالجة التجاوزات والعشوائيات.
2. حث المحافظات بالإسهام الفاعلة في تمويل جزء من المجمعات السكنية قيد الانشاء أو المتوقفة من تخصيصاتها المالية المرسدة لبرامج تنمية الأقاليم .
3. تشجيع الشركات الخاصة الكبرى العاملة في البلد للمساهمة في تمويل وتنفيذ المجمعات السكنية من خلال انشاء دور واطئة الكلفة بدل العشوائيات والمتجاوزين كجزء من الخدمة المجتمعية الواجب تقديمها للمجتمع.

الهدف الرابع: توفير 50 % من التمويل العقاري من استثمارات القطاع الخاص اللازم لتغطية العجز السكني بناءً على دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع معززة بتصاميم معدة وفق تقنية نمذجة معلومات المباني (Building Information Modeling (BIM).

وسائل تحقق الهدف

1. تسهيل تقديم ضمانات حكومية لإستثمارات القطاع الخاص في مجال التطوير العقاري.

2. دراسات الجدوى المعززة بتصاميم معدة بتقنية نمذجة معلومات المباني (BIM) للمشاريع الاقتصادية وكفاءة ومشجعة لتوفير التمويل اللازم للمشاريع السكنية من خلال تحسن القدرات المهنية للملاكات الفنية العاملة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية في مجال إستخدام هذه التقنية وفي متابعة تنفيذ المشاريع أيضاً، وان تكون دراسات الجدوى معززة بدراسة تحليل صرفيات الطاقة للمشاريع .

2-5 الماء والصرف الصحي

1-2-5 مياه الشرب

تحليل الواقع

في مدينة بغداد

- بلغت نسبة السكان المخدومين بالماء الصافي الصالح للشرب 100 % لجميع المحلات
- بلغ نصيب الفرد في بغداد 345 / لتر / يوم.
- بلغت نسبة الفاقد كما قدرتها أمانة بغداد 29 %.
- بلغت كمية الماء المنتج 2.842.400 م³ / يوم .
- بلغ عدد مشاريع التصفية العاملة 13 مشروعاً .
- عدد المجمعات المائية المنصوبة لتزويد سكان المناطق البعيدة عن مشاريع التصفية 57 مجمعاً: (37) في الرصافة و 20 في الكرخ، وكمية الماء المنتج منها 205.020 م³ / يوم.
- طول منظومة شبكة نقل الماء الصافي لمدينة بغداد 7750 كم تقريبا، تتراوح اقطارها بين (100-2300) ملم.
- عدد محطات الماء الخام 5 ، طاقاتها التصميمية 2700000 م³.

في المحافظات (عدا محافظة نينوى وإقليم كردستان)

- في عام 2016، بلغت نسبة السكان المخدومين، بشبكات الماء الصالح للشرب، 78 % بواقع 86 % حضر و 66 % ريف .
- تبلغ كمية المياه المنتجة من مشاريع الماء 3.986.235 م³/يوم .
- تبلغ كمية المياه المنتجة من المجمعات المائية 3.057.504 م³/يوم .
- تبلغ كمية المياه المنتجة من مشاريع الماء والمجمعات المائية 7.043.739 م³/يوم.
- يتراوح نصيب الفرد من مياه الشرب بين 110 - 460 لتر / يوم.
- تبلغ طول منظومة شبكة نقل الماء الصافي 49.352 كم.

جدول (30)

كمية الماء المنتج والحاجة الفعلية من الماء والعجز في الانتاج بحسب المحافظات لعام 2016

المحافظات	مجموع الماء المنتج (م ³ /يوم)	الحاجة الكلية من الماء (م ³ /يوم)	العجز: النسبة المئوية من تغطية الحاجة
كركوك	223720	390627	% 42
صلاح الدين	540610	645338	% 16
الأنبار	596493	668748	% 11
ديالى	651404	793991	% 18
أطراف بغداد	648333	1001797	% 35
بابل	677661	843032	% 20
واسط	543350	675708	% 19
كربلاء	392093	459298	% 14
النجف	741980	551694	% 34 +
الديوانية	468531	499717	% 6
المثنى	224530	275086	% 18
ذي قار	534956	821010	% 34
ميسان	359016	414223	% 13
البصرة	700812	951434	% 26
المجموع	8425715	10243361	% 18

التحديات

1. ارتفاع نسبة الضائعات نتيجة تكسر الشبكات والتجاوز عليها وتقاطعها مع الخدمات الأخرى فضلاً عن قدم الشبكات وعدم وجود أعمال صيانة للشبكات والمحطات إلى جانب الهدر الناجم عن سوء الاستخدام.
2. الأضرار التي لحقت بالمنشآت نتيجة الأعمال الإرهابية والتي انعكست على نسبة المخدومين، إذ انخفضت هذه النسبة إلى 76 % عام 2016 بعد أن كانت 84 % عام 2014 ، ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض نسبة المخدومين في محافظة صلاح الدين من 87 % إلى 50 % ومحافظة الأنبار من 73 % إلى 68 % ، على سبيل المثال.
3. الافتقار إلى نظام متكامل لإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج والصيانة والتصفية والتوزيع والتعرفة بما يضمن الأداء الأمثل للمنظومات وتحسين كفاءة الأداء للعاملين لمواكبة التطورات المعاصرة في تقنية تنفيذ مشاريع الماء.
4. غياب التشريعات والقوانين الرادعة للمتجاوزين لمختلف الحالات (على شبكات المياه، على الأراضي الخ) وعدم تعديل وتفعيل الموجود منها.
5. التأخر بإجراء الإستثمارات وقلة التخصيصات المالية الخاصة بها وبخاصة عند انشاء المشاريع الاستراتيجية وتمديد الخطوط الناقلة.
6. تذبذب الطاقة الكهربائية وانقطاعها على الرغم من كون معظم المشاريع والمحطات والمجمعات مستثناة من القطع المبرمج.
7. تلوث المصدر المائي لنهر دجلة نتيجة رمي المخلفات بدون معالجة وعدم تنظيف النهر من الترسبات فضلاً عن انخفاض مناسيبه ما يؤدي إلى زيادة تركيز الملوثات وصعوبة سحب المياه لمآخذ مشاريع التصفية للماء.
8. عدم وجود أي دور للقطاع الخاص في هذا النشاط وضعف الخبرة لدى الشركات المحلية في تنفيذ الاعمال التخصصية لمشاريع الماء.

الاهداف

الهدف الاول: ضمان تجهيز الماء الصالح للشرب على وفق المواصفات العالمية والوصول إلى حصة إستهلاك الفرد من الماء الصافي بما يلائم النمو السكاني وبما لا يقل عن 250 لتر / يوم للشخص الواحد في بغداد ومراكز المحافظات و200 لتر/يوم في مراكز الأقضية والنواحي.

وسائل تحقيق الهدف

1. اعتماد نظام متكامل لإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج والصيانة والتصفية والتوزيع والتعرفة بما يضمن الأداء الأمثل للمنظومات وتحسين كفاءة الأداء للعاملين لمواكبة التطورات المعاصرة في تقنية إدارة وتنفيذ مشاريع الماء.
2. اعداد الخطط والدراسات لإحتياج الماء الصافي للسنوات ولغاية 2030 وتأهيل وتطوير المشاريع الحالية لزيادة وتحسين الانتاج لزيادة طاقات مشاريع التصفية على وفق النمو السكاني.
3. تمديد شبكات الماء للمناطق غير المخدومة وتجديد شبكات الماء الصافي وتحسين التوزيع.

الهدف الثاني: تحسين نوعية الماء الصالح للشرب**وسائل تحقيق الهدف**

1. تحسين نوعية الماء المنتج في المشاريع من خلال التأهيل السنوي لهذه المشاريع
2. ضمان إستخدام الكميات المناسبة من المواد الداخلة في تنقية المياه (كمّاً و نوعاً) .
3. تحسين وتطوير المختبرات في المشاريع وجميع مواقع الانتاج والتوزيع بإتجاه زيادة عدد وأنواع الفحوصات وفقاً للمواصفات العراقية والعالمية.

الهدف الثالث: تقليل الضائعات بما لا يقل عن 10 % من سنة الأساس**وسائل تحقيق الهدف**

1. تجهيز مقاييس حديثة للمشاركين كافة للسيطرة على الهدر وتقليل الفاقد من الماء الصافي والإستغلال الأمثل للماء من خلال برامج التوعية الخاصة .
2. التوسع في انتاج وتوزيع الماء الخام ليشمل جميع أحياء بغداد ومراكز المحافظات لتقليل إستعمال الماء الصافي في سقي الحدائق .
3. تنفيذ الاحكام والقوانين والتشريعات الخاصة بالمجتازين على الشبكات العامة.
4. إستخدام التقنيات الحديثة (خلايا ضوئية وغيرها) في تراكيب الماء وغيرها لتقليل الضائعات للماء الصافي .

مؤشرات قياس الأداء			
الهدف او الوسيلة	مؤشر القياس	القيمة الأولية	القيمة النهائية
الهدف الاول	تطور الطاقات الانتاجية	_____	200-250 لتر/يوم
الهدف الثاني	نوعية الماء / عدد فحوصات	550	650
الهدف الثالث	تقليل الهدر	% 29	% 19

5-2-2 الصرف الصحي**تحليل الواقع****مدينة بغداد**

- ان منظومة الصرف الصحي في بغداد هي منظومة قديمة وصلت إلى نهاية عمرها التصميمي وتعاني من مشاكل كثيرة خصوصاً في وقت الأمطار وعدم قدرتها على إستيعاب الوارد المائي اليومي فضلاً عن كميات الأمطار التي تفوق الحسابات التصميمية والطارئة نتيجة للتغيرات المناخية التي يشهدها العالم.
- بلغت نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لغاية نهاية عام 2016 بحدود 90 % وأن 10 % غير مخدوم بضمنه العديد من المناطق غير السكنية والأراضي الزراعية.

- تتكون منظومة المجاري من

اولاً:- شبكات المجاري ومحطات الضخ

1. تبلغ أطوال الشبكة الفرعية 6161.293 كم منها 1048 كم صحية و 502.147 كم امطار و 4611.146 كم مشتركة.
2. عدد المحطات الفرعية تبلغ 344 محطة موزعة في دوائر البلدية عمودية و غاطسة.
3. عدد المحطات الحاكمة / عمودية تبلغ (66) محطة في جانبي الرصافة والكرخ.

ثانياً:- الخطوط الرئيسية الناقلة تتكون من (3) خطوط:

1. الخط الرئيسي الناقل لجانب الكرخ (WT) بطول 22 كم وبطاقة التصريف مقدارها 8.7 م³/ثا وبقطر 1400-3000 ملم.
2. الخط الرئيسي الناقل لشرق القناة (خط زبلن) / جانب الرصافة بطول 25 كم وبطاقة التصريف مقدارها 8.3 م³/ثا 1800-3000 ملم.
3. الخط الرئيسي الناقل خط بغداد ET-LINE / جانب الرصافة بطول 20 كم وبطاقة التصريف مقدارها (6.6) م³/ثا (2300-750) ملم.

ثالثاً:- مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي

1. في جانب الكرخ: يبلغ العجز 220000 م³/يوم ، علماً أن هناك مشاريع مستقبلية تتمثل في تنفيذ مشروع الكرخ المنجز تصاميمه على القرض الياباني بطاقة 351000 م³/يوم .
2. في جانب الرصافة: يبلغ العجز 246000 م³/يوم ، علماً أنه سيضاف 1000 م³/يوم من خلال نصب 7 وحدات معالجة لمشروع الرستمية التوسيع الثالث.

المحافظات بإستثناء إقليم كردستان ومحافظة نينوى

- بلغت نسبة اجمالي السكان المخدمين بشبكات المجاري (العادمة) 37 % و 48 % بشبكات الأمطار
- يبلغ طول شبكات المياه الثقيلة 8.246 كم .
- يبلغ طول شبكات مياه الأمطار 7.215 كم .
- بلغ عدد محطات تصريف مياه الصرف الصحي 30 محطة بطاقة تصميمية 776400 و طاقة فعلية 464717 م³/ يوم منها 9 محطات غير عاملة.
- كمية المياه غير المعالجة تبلغ 203550 م³/يوم.

التحديات

1. تقادم وضعف كفاءة المحطات الرئيسة والفرعية وشبكات الصرف الصحي وضعف الإدامة مما انعكس على كفاءة أدائها والنضوجات الناتجة عنها وتأثير ذلك على شبكات المياه.
2. التلوث في تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ ومضاعفة مدد تنفيذها.

3. قلة خبرة المكاتب الإستشارية الوطنية في هذا المجال.
4. التلوث البيئي الخطير الناجم عن تصريف مياه غير معالجة إلى مصادر الموارد المائية وخاصة إختلاط مياه الصرف الصحي بشبكات مياه الشرب.
5. التوسع الأفقي للمدن
6. تجاوز المواطنين على شبكات التصريف أدى إلى زيادة نسبة التلوث.
7. عدم وجود وحدات معالجة في بعض الأفضية والنواحي
8. نقص في المستلزمات التشغيلية من آلات ومعدات وأنياب ووقود.

الأهداف

الهدف الاول : زيادة نسبة المخدمين إلى 97 % في بغداد و 72.66 % في المحافظات

وسائل تحقق الهدف

1. إكمال المشاريع قيد التنفيذ وتنفيذ مشاريع جديدة.

الهدف الثاني : طرح مياه معالجة إلى النهر مطابقة للمواصفات القياسية.

وسائل تحقق الهدف

1. تحسين أداء المحطات الرئيسة والفرعية وضمان توفير المستلزمات التشغيلية لها.
2. إجراء الفحوصات المخبرية على المياه المعالجة التي تطرح في الأنهار تعزيز إمكانات المختبرات المركزية في بغداد والمحافظات.
3. إلزام المعامل والمستشفيات بنصب وحدات معالجة خاصة بها وعدم طرح مخلفاتها في شبكات المجاري والأمطار إلا بعد معالجتها.
4. رفع التجاوزات عن شبكات مياه الأمطار.

3-5 الثقافة والسياحة والاثار

1-3-5 الثقافة

تحليل الواقع

- عدد البيوت الثقافية 88 بيتاً ثقافياً لغاية 2016/12/31 .
- عدد مراكز ثقافة الاطفال 12 مركزاً ثقافياً لغاية 2016/12/31 .
- عدد مشاريع وزارة الثقافة لعام 2016 بلغ 45 مشروعاً بكلفة مقدارها 441141 مليون دينار.

التحديات

1. تأثير النشاط الثقافي بالأوضاع الأمنية والسياسية .
2. عدم الالتزام بتطبيق القرارات الخاصة بالملكية الفردية وحقوق التأليف .
3. ضعف الكفاءات الفنية والإدارية للإختصاصات النادرة والمهمة وعدم مواكبتها التطور الحاصل في العالم في تسيير الأعمال الثقافية .
4. ضعف إستغلال التكنولوجيا الحديثة في ترويج ونشر النشاطات والفعاليات الثقافية .
5. ضعف خبرة الشركات المحلية في تنفيذ المشاريع المتخصصة في المجال الفني والثقافي أدى إلى تلوؤ المشاريع وبالتالي ضعف البنى التحتية وخاصة في المحافظات .
6. ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع الثقافية.
7. ضعف الإهتمام بالشباب خريجي المعاهد والكلية الذين لديهم مواهب في المجالات الفنية كافة وعدم إحتضانهم وتسرب الكثير منهم خارج البلد بسبب الظروف الأمنية والسياسية.

الأهداف

الهدف الاول : إستكمال انجاز مشاريع البنى التحتية المستمرة أو المتوقعة .

وسائل تحقيق الهدف

1. إصدار القوانين الخاصة بمعالجة المتعلقات القانونية وتمكين إكمال تنفيذ المشاريع.
2. تطوير أداء الملاكات الهندسية المشرفة على تنفيذ المشاريع
3. فتح المجال أمام القطاع الخاص لتمويل تنفيذ المشاريع المتوقفة عن طريق الاستثمار .

الهدف الثاني : إستنهاض الثقافة العراقية الرصينة ونشرها في المجتمع

وسائل تحقق الهدف

1. توعية ثقافية شاملة بأساليب حديثة تستقطب الشباب والمواهب ونعيد إحياء التراث العراقي الأصل .
2. تأهيل المرافق والموجودات الخاصة بإحياء التراث وتعزيز النشاطات الثقافية عن طريق الإستثمار المؤدي إلى عائد اقتصادي مجدي.
3. إحياء الصناعات الشعبية والتراثية وإدارتها بطريقة إستثمارية تحافظ فيها على الإرث الثقافي والحضاري ليكون في متناول الجميع وتضمن ديمومتها .

الهدف الثالث : تعزيز الإستثمار في النشاط الثقافي .

وسائل تحقق الهدف

1. إصدار القوانين الخاصة بتسهيل إجراءات الإستثمار في النشاط الثقافي .
2. زيادة مساهمة القطاع الخاص في انشاء وتمويل المشاريع الثقافية عن طريق تقديم حزمة دوافر مشجعة لذلك .

3. استخدام التقنيات الحديثة ووسائل الإتصال المتقدمة في إدارة النشاطات الثقافية وربطها مع المحيط العربي والعالمي

5-3-2 السياحة والآثار

تحليل الواقع

أ. السياحة: يمكن تأشير واقع حال النشاط السياحي في الجوانب الآتية:

- يبلغ عدد أملاك هيئة السياحة 49 ما بين عقار أو أرض، تم استخدام البعض منها من أجل تعظيم الموارد المالية وتشجيع القطاع الخاص لإستثمار تلك الأملاك . إذ بلغ عدد العقود الإستثمارية التي أبرمت بين هيئة السياحة والمستثمرين من 2003 إلى عام 2012 (6) مشاريع (فندق نينوى الدولي، فندق الموصل، مخازن اليوسفية، فندق النجف، بحيرة الجادرية، فندق الرشيد) في حين بلغ عدد العقود الإستثمارية التي أبرمت بين هيئة السياحة والمستثمرين من عام 2013 إلى عام 2016 (4) مشاريع (جزيرة بغداد السياحية ، بناية ديوان الرقابة المالية ، بناية مصرف الرشيد ، أرض فندق كربلاء) .
- مساهمة هيئة السياحة في شركات القطاع المختلط السياحية (المدارة من قبل مجالس الادارة والشركات المستثمرة) تمتلك هيئة السياحة ودوائر اخرى من القطاع العام وشركات من القطاع الخاص حصص في فنادق القطاع السياحي المختلط ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

الاول : شركات فنادق القطاع المختلط السياحية المدارة من قبل الشركات المستثمرة .

الثاني: شركات فنادق القطاع المختلط السياحية المدارة من قبل مجالس الإدارة

ب. الآثار : يقدر عدد المواقع الأثرية في العراق ما بين 50 الفا إلى 200 الفا ، الممسوح منها 12 ألف فقط.

تحديات نشاط السياحة والآثار:

أ. السياحة

- عدم إستقرار الوضع الأمني والسياسي .
- ضعف البنى التحتية من طرق وخدمات في المناطق السياحية والآثرية .
- محدودية الأستثمار الاجنبي في قطاع السياحة وعدم وجود قانون إستثمار خاص بالقطاع السياحي.
- تجاوز بعض المواطنين على أملاك هيئة السياحة .
- ضعف القدرات البشرية العاملة في النشاط السياحي على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة الفندقية والسياحية .
- ضعف التسويق والترويج الألكتروني في مجال السياحة .
- إستمرار الاجراءات والتعقيدات الخاصة بمنح سمة الدخول للسياحة الوافدة والشركات الإستثمارية الاجنبية الراغبة للإستثمار في القطاع السياحي .

ب. الآثار

- تعرض بعض المدن والمواقع الأثرية إلى دمار شبه كامل كمدينة النمرود والكثير من المعالم الأثرية في نينوى.
- قلة خبرات الكوادر الأثرية والفنية العراقية في استخدام برامج الحاسبات الخاصة بإعادة تصميم الواجهات المدمرة أو السقوف المتساقطة للمباني كما كانت في السابق.
- خروج أغلب الكوادر من الآثاريين المتخصصين من أصحاب الشهادات العليا أو من ذوي الخبرة في أعمال الصيانة والترميم، أما عن طريق النقل أو التقاعد دون تأهيل وتدريب الملاكات الجديدة من الآثاريين.
- صعوبة الحصول على الأرشفات الكاملة من وثائق وصور وتقارير التنقيب والصيانة الخاصة بتلك المواقع، لاسيما في محافظة نينوى إذ تم إتلافها من قبل التنظيمات الإرهابية في مفتشية آثار نينوى ومكتبة جامعة الموصل .

الأهداف**الهدف الاول : رفع مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.****وسائل تحقق الهدف**

1. زيادة أعداد الوافدين للسياحة الدينية والآثرية والطبيعية.
2. زيادة العرض السياحي (إعداد المرافق السياحية).
3. رفع مستوى الخدمات السياحية.

الهدف الثاني : الحفاظ على الإرث الحضاري-التاريخي وإحياء المعالم الأثرية.**وسائل تحقق الهدف**

1. إعادة تأهيل المواقع الأثرية: صيانة وتجديد.
2. المتابعة الجدية في المحافظة على المواقع التراثية وعدم التجاوز عليها.
3. سن القوانين والتشريعات في المحافظة على الآثار.

الهدف الثالث : تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي**وسائل تحقق الهدف**

1. تشجيع الإستثمار الخاص في المرافق السياحية.
2. تقديم التسهيلات والمحفزات المالية أمام الإستثمار الخاص في نشاط السياحة والآثار.
3. تهيئة البنى التحتية للمواقع السياحية والآثار.

6- التنمية المكانية

تحليل الواقع

ان دراسة مؤشرات واقع الحال الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والبيئي في العراق تظهر وجود تفاوت تنموي بين المحافظات، ما يتطلب تضيق هذه الفجوة لتحقيق التوازن التنموي في البلاد.

1. التباين المكاني للمؤشرات الاقتصادية بين المحافظات

1.1 متوسط دخل الفرد ودخل الأسرة الشهري

عند دراسة مؤشرات معدل الدخل والانفاق للفرد والأسرة على مستوى المحافظات، نجد بأن متوسط دخل الفرد الشهري على مستوى العراق بأسعار السوق بلغ 330.3 ألف دينار بحسب المسح الاجتماعي والاقتصادي لعام 2014 نصف السنوي محققاً تقدماً عن آخر مسح لسنة 2012 ومقداره 237.4 ألف دينار.

يتفاوت توزيع الإشباع في ميدان الدخل على مستوى المحافظات إذ نلاحظ ان محافظة أربيل شكلت أعلى نسبة لدخل الفرد الشهري بأسعار السوق والذي بلغ 599.2 ألف دينار لعام 2014. في حين كانت محافظة المثنى الأقل في معدل دخل الفرد الشهري إذ بلغ 205.5 ألف دينار.

أما من ناحية دخول الأسر فنلاحظ ان محافظة أربيل شكلت أعلى نسبة في متوسط دخل الأسرة لعام 2014 بسبب ارتفاع حجم الأسرة عن بقية المحافظات، إذ بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري 2753.8 ألف دينار. في حين كانت محافظة ديالى الأقل دخلاً فقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري 1301 ألف دينار.

1.2 متوسط أفاق الفرد وانفاق الأسرة الشهري

تصدرت محافظة أربيل المحافظات الأخرى من حيث الأقل حرمان لمؤشر متوسط انفاق الفرد والذي بلغ 597.1 ألف دينار/ شهرياً، في حين كانت محافظة المثنى الأكثر حرمان لمؤشر متوسط انفاق الفرد إذ بلغ 162.8 ألف دينار / شهرياً .

وفيما يتعلق بمتوسط انفاق الأسر الشهري فتصدرت محافظة أربيل أيضاً بواقع (3271) ألف دينار من الانفاق الكلي. في حين كانت محافظة ديالى الأكثر حرمان لمؤشر متوسط انفاق الأسر إذ بلغ متوسط الانفاق الشهري 1144.4 ألف دينار من الانفاق الكلي وكما مبين في الجدول ادناه.

جدول (31)

التباين المكاني في إجمالي دخل الفرد ودخل الأسرة الشهري ومجموع انفاق الفرد وانفاق الأسرة الشهري
بحسب المحافظات (ألف دينار / شهر)

المحافظة	إجمالي دخل الفرد بأسعار السوق	إجمالي دخل الأسرة بأسعار السوق	مجموع انفاق الفرد بأسعار السوق	مجموع انفاق الأسرة بأسعار السوق
دهوك	402.1	2405.1	435.7	3067.7
نينوى	218.8	1578.1	192.4	1467.0
السليمانية	408.8	1848.5	471.7	2378.1
كركوك	372.7	1985.1	259.3	1601.5
أربيل	599.2	2753.8	597.1	3271.0
ديالى	265.8	1301.0	199.6	1144.4
الأنبار	224.9	1511.2	218.5	1586.7
بغداد	426.8	2165.4	410.7	2459.7
بابل	266.2	1549.7	221.7	1542.2
كربلاء	309.0	1839.5	276.7	1851.9
واسط	285.6	1852.5	242.0	1821.4
صلاح الدين	269.5	1644.4	268.0	1852.9
النجف	287.9	1946.3	233.4	1696.9
القادسية	227.0	1399.9	185.6	1354.6
المثنى	205.5	1466.8	162.8	1364.2
ذي قار	282.9	1703.9	190.9	1329.4
ميسان	285.7	1930.6	246.4	2030.0
البصرة	251.4	1770.4	201.6	1532.4
الإجمالي	330.3	1875.4	296.1	1960.7

2. التباين المكاني للمؤشرات الاجتماعية بين المحافظات

2. 1 مؤشرات التعليم

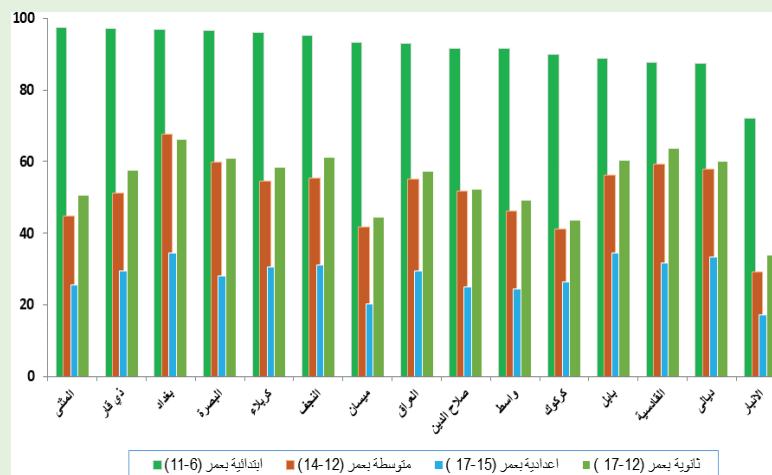
أ. مؤشرات الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية والثانوية

تشير الإحصاءات الاجتماعية والتربوية للعام الدراسي 2016/2017 إلى أن أعلى المعدلات لصافي الالتحاق في المدارس الابتدائية ضمن الفئة العمرية (6-11) سنة في التعليم (الحكومي والاهلي والوقف) كانت في محافظات المثنى 97.5 وذي قار 97.1 وبغداد 97 والبصرة 96.5 وكربلاء 96 والنجف 95.1 وعلى التوالي، في مقابل ذلك سجلت محافظة الأنبار أقل معدلات الالتحاق الصافي لهذا العام بلغت 72.1.

أما الالتحاق بالمدارس المتوسطة ضمن الفئة العمرية 12-14 فقد انخفضت المعدلات بشكل عام وتباينت في المحافظات إذ سجلت بغداد أعلى المعدلات 67.7 فيما كانت المحافظات (الأنبار وكركوك وميسان) تحتوي أقل معدلات الالتحاق الصافي إذ كانت 29.3، 41.3، 41.7 على التوالي. أما معدلات الالتحاق الصافي بالمدارس الإعدادية ضمن الفئة العمرية 15-17 فقد انخفضت المعدلات عموماً في جميع المحافظات وتراوح بين 34.6 في محافظة بغداد وهي الأعلى مقابل 17.3 في محافظة الأنبار وهي الأدنى وكما مبين في الشكل إدناه،

شكل (21)

التباين المكاني في معدلات الالتحاق الصافي (حكومي واهلي ووقف) في المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية والثانوية بحسب المحافظات للعام الدراسي 2016/2017



جدول (32)

**التباين المكاني في معدلات الالتحاق الصافي (حكومي وأهلي ووقف) بحسب المحافظات
والجنس والمرحلة للعام الدراسي 2016/2017**

المحافظات	ابتدائي بعمر (6-11)			متوسطة بعمر (12-14)			اعدادية بعمر (15-17)			ثانوي بعمر (17-12)		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
نينوى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صلاح الدين	91	93	91.6	55	49	51.7	29	21	25	59	45	52.2
كركوك	92	88	90	42	41	41.3	24	29	26.3	45	42	43.7
ديالى	89	86	87.5	56	60	57.8	31	36	33.4	62	58	60.2
بغداد	99	95	97	68	68	67.7	31	38	34.6	69	64	66.3
الأنبار	73	71	72.1	31	28	29.3	18	17	17.3	37	31	34
بابل	96	82	88.9	60	52	56.1	34	35	34.5	67	54	60.4
كربلاء	97	95	96	53	56	54.5	27	34	30.6	59	57	58.3
النجف	97	93	95.1	46	56	55.5	27	36	31.2	64	59	61.3
القادسية	96	80	87.8	61	58	59.4	29	35	31.6	68	59	63.6
المثنى	99	96	97.5	46	44	44.7	25	26	25.7	56	45	50.6
واسط	98	85	91.5	48	44	46.2	24	25	24.5	55	43	49.2
ذي قار	98	96	97.1	54	49	51.3	31	28	29.6	64	50	57.5
ميسان	96	90	93.3	46	38	41.7	20	21	20.2	52	38	44.6
البصرة	98	95	96.5	61	59	59.8	27	29	28.2	67	55	60.8
العراق	95	90	92.9	56	54	55.1	28	31	29.6	61	53	57.4

ب. الأبنية التعليمية لمرحلة رياض الأطفال ومرحلة التعليم الابتدائي والمتوسطة والثانوية

من ملاحظة الجدول أدناه يتبين ان أعلى عدد لأبنية رياض الأطفال سجل في محافظة بغداد 330 ومحافظة البصرة 136 ، وأقل عدد من الابنية في محافظتي الأنبار 16 والمثنى 24 . اما ما يتعلق بالابنية المدرسية للمرحلة الابتدائية فمسجل أعلى عدد ايضا في محافظة وبلغ 524 مدرسة ابتدائية، في حين ان محافظة كركوك تحتوي على أقل عدد من المدارس الابتدائية وهو 64 مدرسة .

وتشير الإحصاءات التربوية للأبنية المدرسية في المرحلة المتوسطة والإعدادية ان محافظة بغداد يوجد فيها أعلى عدد من هذه المدارس 1334 بينما أقل المحافظات هي المثنى وبعدها 152 مدرسة متوسطة وثانوية وكما مبين في الجدول (33).

جدول (33)

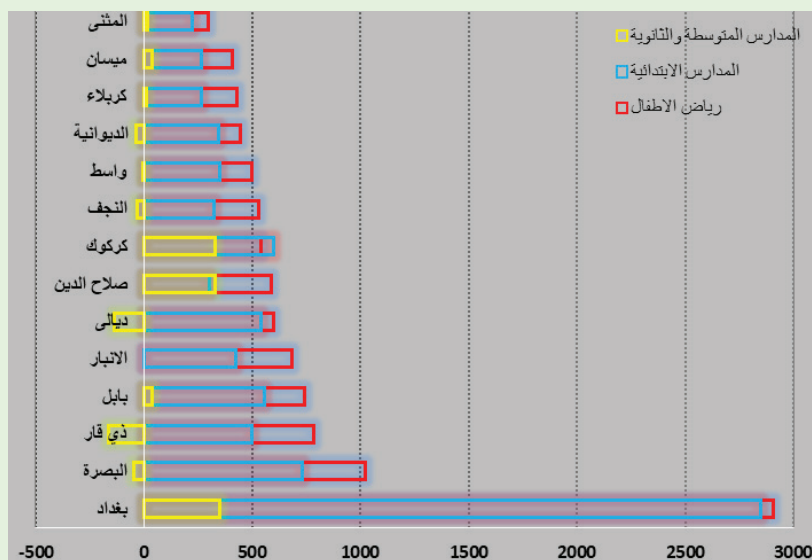
التباين المكاني في عدد الأبنية القياسي والفجوة والفجوة في عدد الأبنية في مراحل رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بحسب المحافظات لعام 2016

المحافظة	رياض الاطفال			المدارس الابتدائية			المدارس المتوسطة والثانوية		
	القياسي	الفجوة	العدد الفعلي	القياسي	الفجوة	العدد الفعلي	القياسي	الفجوة	العدد الفعلي
نينوى	1481	-	-	1543	-	-	771	-	-
كركوك	635	94	541	662	64	598	331	331	331
ديالى	649	50	599	676	136	540	338	475	-137
الأنبار	702	16	686	731	304	427	366		
بغداد	3238	330	2908	3373	524	2849	1687	1334	353
بابل	818	77	741	852	294	558	426	386	40
كربلاء	484	53	431	504	238	266	252	241	11
واسط	547	48	499	570	218	352	285	290	-5
صلاح الدين	632	44	588	658	356	302	329		329
النجف	585	53	532	609	284	325	305	337	-32
الديوانية	512	66	446	534	191	343	267	303	-36
المثنى	323	24	299	336	111	225	168	152	16
ذي قار	832	47	785	867	366	501	433	594	-161
ميسان	442	33	409	461	196	265	230	191	39
البصرة	1158	136	1022	1206	472	734	603	650	-47
المجموع	13039	1071	11968	13583	3754	9829	6791	4953	1838

يبين الشكل أدناه النقص أو الفجوة في عدد الأبنية والتي من الواجب إضافتها إلى الأبنية الحالية للوصول إلى عدد الأبنية القياسي وحسب معيار السكان في مرحلة رياض الأطفال ومرحلة الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية إذ يجب توفير 2908 بناية لخدمة رياض الاطفال و 2849 مدرسة ابتدائية و 353 مدرسة متوسطة وثانوية في محافظة بغداد فقد سجلت المحافظة أعلى عدد للنقص في الابنية لهذه المراحل، في حين يوجد فائض في الأبنية المتوسطة والثانوية حسب المعيار المعتمد لعدد السكان في ست محافظات وكما مبين في الشكل.

شكل (22)

التباين المكاني في النقص في عدد الأبنية في خدمة رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بحسب المحافظات لعام 2016



2. 2 مؤشرات الصحة

يتعهد الدستور العراقي بتوفير الرعاية الصحية لكل العراقيين ويستلزم ذلك تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية لتقليل نسبة الوفيات بين السكان وإستئصال الأمراض وتقليل عدد المرضى وفيما يأتي أهم مؤشرات قطاع الصحة والتي تعكس مستوى الخدمات الصحية في المحافظات.

أ. معدل وفيات الأطفال أقل من سنة والأطفال الأقل من 5 سنة لكل (1000) مولود حي و وفيات الأمهات لكل (100000) ولادة حية

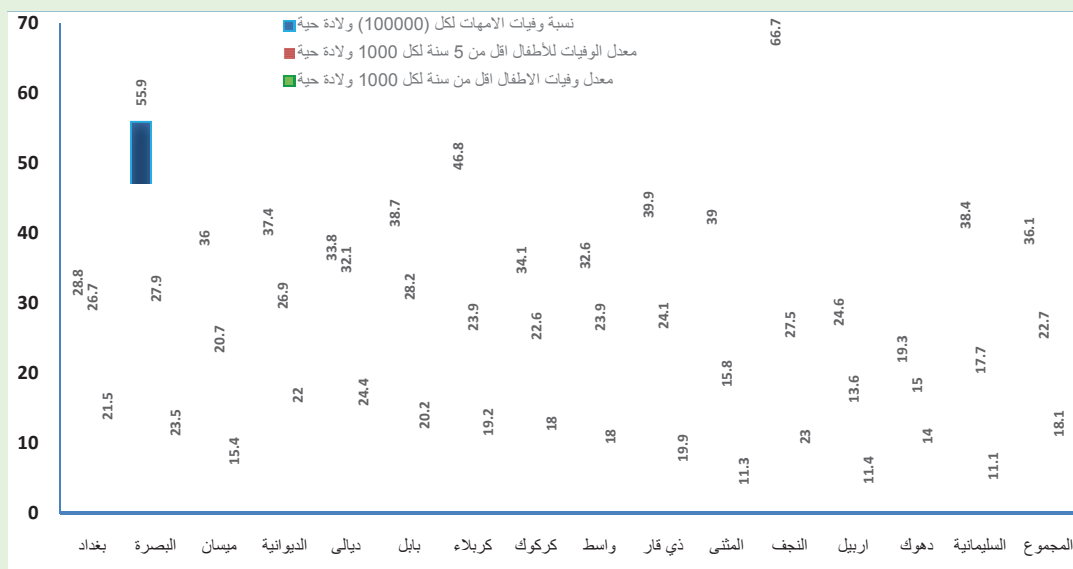
تشير البيانات والإحصاءات لعام 2016 ان هناك تبايناً في مؤشر معدل وفيات الأطفال الأقل من السنة لكل 1000 مولود بحسب المحافظات اذ بلغ أعلى معدل في محافظة ديالى 24.4 لكل 1000 مولود حي لعام 2016، ثم محافظة البصرة بمعدل 23.5 مولود ومحافظة النجف بمعدل 23 مولوداً، أما أقل معدل فقد سجل في محافظة السليمانية في إقليم كردستان حيث بلغ 11.4 لكل 1000 مولود حي.

أما ما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال دون ال 5 سنة فأعلى معدل سجل في محافظة ديالى 32.1 لكل 1000 مولود حي ثم بابل 28.2 ، وأقل المعدلات كان في محافظتي أربيل 13.6 ودهوك 15 في إقليم كردستان .

وتشير البيانات وكما مبينة في الشكل أدناه أن الأعلى في نسبة وفيات الأمهات كانت في محافظة النجف ومحافظة البصرة إذ سجلت نسبة (66.7) و(55.9) لكل (100000) ولادة حية وعلى التوالي، ثم محافظة كربلاء (46.8)، أما أقل المحافظات فكانت محافظة دهوك في إقليم كردستان ونسبتها 19.3 لكل (100000) ولادة حية.

شكل (23)

التباين المكاني في معدلات الوفيات في العراق لعام 2016 حسب المحافظات



ب. عدد الأبنية الصحية للمستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية

ان المؤشرات الصحية لعام 2016 تبين ان المحافظات (بغداد، السليمانية، أربيل) تحتوي أعلى عدد من المستشفيات الحكومية وعددها 48,32، وعلى التوالي، فيما كانت محافظة المثنى تحتوي أقل عدد من المستشفيات الحكومية أذ تحتوي على 4 مستشفيات فقط. أما مراكز الرعاية الصحية الأولية فأن هذه المحافظات نفسها أحتوت على أعلى عدد من المراكز الصحية الأولية إذ كان عدد المراكز في السليمانية 439 وفي أربيل 276 وفي بغداد 250 مركز، فيما كانت محافظتي كربلاء والمثنى الأقل في عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية وعددها 69 و 62 على التوالي.

جدول (34)

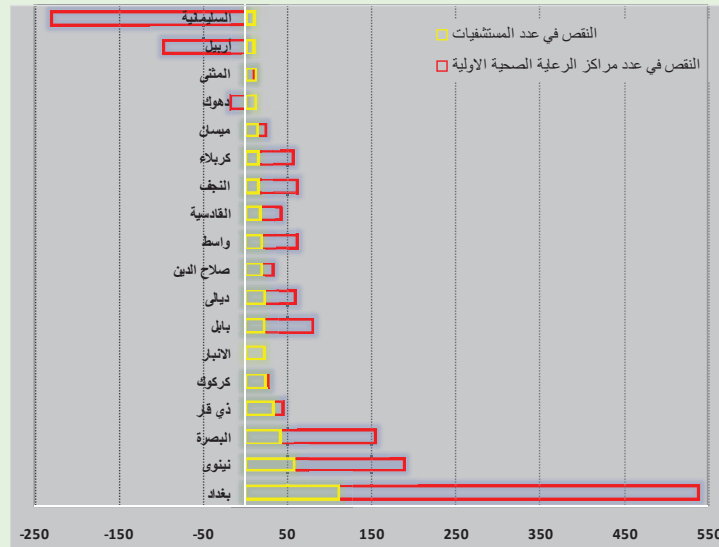
التباين المكاني في عدد المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية الفعلي والقياسي والفجوة بحسب المحافظات لعام 2016

مراكز الرعاية الصحية الأولية			المستشفيات الحكومية			المحافظة
مقدار العجز او الفجوة	العدد الفعلي	العدد القياسي	مقدار العجز او الفجوة	العدد الفعلي	العدد القياسي	
189	181	370	59	15	74	نينوى
27	128	155	24	7	31	كركوك
60	98	158	23	9	32	ديالى
0	176	176	23	12	35	الأنبار
538	250	788	110	48	158	بغداد
80	120	200	23	17	40	بابل
56	62	118	16	8	24	كربلاء
62	72	134	19	8	27	واسط
32	122	154	20	11	31	صلاح الدين
62	81	143	16	13	29	النجف
43	82	125	17	8	25	القادسية
10	69	79	12	4	16	المثنى
45	158	203	32	9	41	ذي قار
24	84	108	15	7	22	ميسان
154	128	282	42	14	56	البصرة
-16	141	125	12	13	25	دهوك
-229	439	210	10	32	42	السليمانية
-96	276	180	11	25	36	أربيل
1041	2667	3708	484	260	744	المجموع

والشكل الاتي يبين عدد المستشفيات الحكومية المطلوب إضافته وعدد مراكز الرعاية الصحية الأولية إذ ان أعلى عدد من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الواجب إضافته إلى العدد الفعلي لغرض تحقيق العدد المطلوب وبحسب عدد السكان هو في محافظات (بغداد، ونيوى والبصرة) وأقل عدد واجب إضافته من المستشفيات الحكومية في السليمانية وأربيل والمثنى، كما ان أقل عدد واجب إضافته للمراكز الأولية هو في المثنى وميسان.

شكل (24)

التباين المكاني للنقص في عدد المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية بحسب المحافظات لعام 2016



3 التباين المكاني لمؤشرات البنى التحتية والخدمات بين المحافظات

1.3 مياه الشرب:-

تشير الإحصاءات لعام 2016 بأن النسبة المئوية للأسر المرتبطة بالشبكة العامة للماء قد بلغت 89.8 %، أي هناك 10.2 % من الأسر على مستوى العراق تعاني حرماناً في هذا المؤشر مسجلة تقدماً إيجابياً مقارنةً بالعام 2012 إذ بلغت نسبة الأسر المحرومة 13.8 %.

وعلى مستوى المحافظات كانت أعلى نسب الأسر والتي تستخدم الماء من الشبكة العامة في المحافظات (كركوك والنجف والبصرة واربيل وبغداد والديوانية) وعلى التوالي إذ تجاوزت النسبة أكثر من 90 % من الأسر في حين أن محافظتي ذي قار والمثنى توجد فيها أقل نسب من الأسر التي تستخدم الماء من الشبكة العامة 70.8 % و 78.8 % وعلى التوالي، أما على مستوى المصادر الأخرى لإمدادات المياه فتصدر محافظتي ذي قار 22 % وميسان 18.4 النسب الأعلى من الأسر والتي تستخدم نهر أو ساقية أو قناة أو جدول كمصدر لماء الشرب.

أما ما يتعلق بنصيب الفرد من الماء الصالح للشرب وبحسب المعايير المستخدمة تعاني محافظات ديالى والمثنى وبابل من أن حصة نصيب الفرد من المياه المجهزة للشرب (لتر / ليوم) هي أقل من الحصة الواجب توفرها والتي تقدر ب 450 لتر في حين أن متوسط نصيب الفرد من الماء المجهز في محافظة أربيل هو أعلى من المعيار الواجب توفره وكما مبين في الجدول أدناه.

جدول (35)

التباين المكاني في النسبة المئوية من الأسر المتصلة بشبكة إمدادات المياه ومتوسط نصيب الفرد من الماء الصالح للشرب على مستوى المحافظات لعام 2016

% من الأسر بحسب نوع شبكة إمدادات مياه الشرب							متوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة الصالحة للشرب (لتر/ يوم)	الفجوة حسب معيار نصيب الفرد (450 لتر/ يوم)	المحافظة
المجموع الكلي	أخرى	نهر/قناة/ساقية/جدول	بئر مكشوف أو مغطى	سيارة حوضية	حديقة عامة	الشبكة العمومية			
100.0	0.1	.2	.9	.6	15.5	82.8	73	377	دهوك
100.0	0.5	1.3	8.3	.3	.7	88.9	97	353	السليمانية
100.0	0.8	.0	.3	0.0	1.4	97.5	96	354	كركوك
100.0	0.6	.9	1.3	.4	.9	95.9	-136	586	اربيل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نينوى
100.0	0.9	4.1	9.1	4.2	.5	81.2	166	284	ديالى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الأنبار
100.0	2.0	1.7	.7	0.0	.2	95.4	60	390	بغداد
100.0	3.7	8.5	1.9	2.2	.8	82.8	154	296	بابل
100.0	2.2	7.3	.2	.1	.4	89.8	58	392	كربلاء
100.0	12.6	3.9	2.3	.4	.1	80.7	64	386	واسط
100.0	0.7	8.2	.9	.7	4.6	84.9	29	421	صلاح الدين
100.0	0.5	.1	.1	.6	2.1	96.5	66	384	النجف
100.0	0.8	4.7	2.9	0.0	0.0	91.6	62	388	الديوانية
100.0	1.8	6.2	2.8	6.2	4.2	78.8	161	289	المثنى
100.0	0.7	22.0	3.4	.1	3.0	70.8	40	410	ذي قار
100.0	0.7	18.4	.0	0.0	.1	80.8	27	423	ميسان
100.0	0.9	1.0	.0	0.0	2.2	96.0	0	450	البصرة
100.0	1.7	4.2	2.1	.6	1.6	89.8	53	397	العراق

الكهرباء

هناك تباين في نصيب الفرد من الكهرباء بالوحدات (ميكا واط. ساعة/سنة) بحسب المحافظات لعام 2015 ، إذ بلغ أعلى معدل لنصيب الفرد في محافظة البصرة 2.75 ميكا واط. ساعة/سنة وأدنى نصيب للفرد سجل في محافظة صلاح الدين و بلغ 0.15 وتتباين باقي المحافظات فيما بينها بنسب متقاربة.

واظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي لسنة 2014 وجود انخفاض قليل بنسبة الأسر المحرومة من الاتصال بشبكة الكهرباء العامة عن مسح عام 2012 بنسبة 0.57 % إذ بلغت نسبة الأسر التي ترتبط وحداتها السكنية بالشبكة العمومية 99.4 % في حين كانت 99.3 % عام 2012. ولوحظ وجود تباين قليل نسبياً بين المحافظات إذ تصدرت الديوانية أقل المحافظات في نسبة الأسر المرتبطة بالشبكة العامة إذ ان الحرمان للأسر لهذا المؤشر بنسبة 5.9 % تليها محافظة ذي قار بنسبة حرمان 2.8 % من مجموع الأسر للمحافظة، وسجلت محافظات كركوك، واسط، كربلاء البصرة، ميسان عدم وجود نسب حرمان تذكر لهذا المؤشر.

جدول (36)

التباين المكاني في نصيب الفرد من الكهرباء بحسب المحافظات (ميكا واط. ساعة/سنة) لعام 2015

المحافظة	نصيب الفرد من الكهرباء المباعة (ميكا واط. ساعة/سنة)	الأسر المرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء (%)	كمية الطاقة الكهربائية المجهزة (ميكا واط / ساعة)
سنة توفر البيانات	2015	2014	2016
نينوى	-	100	-
كركوك	1.16	100	585
ديالى	1.12	99.3	-
الأنبار	-	99.5	-
بغداد	1.73	99.2	1559
بابل	1.26	99.8	518
كربلاء	1.63	100	620
واسط	1.65	100	760
صلاح الدين	0.15	1000	4.8
النجف	1.5	99.6	769
الديوانية	1.39	94.1	418.7
المثنى	1.76	99.5	430
ذي قار	1.47	97.2	900
ميسان	1.84	100	550
البصرة	2.75	100	1758
دهوك	-	100	-
اربيل	-	100	-
السليمانية	-	100	-
العراق	1.32	99.4	

وسائل الصرف الصحي المستخدمة

تعد الأسرة محرومة إذا كان مسكنها ليس متصلاً بحفرة إمتصاصية ولا بالشبكة العامة للصرف الصحي. تشير الإحصائيات لعام 2016 إلى أن أعلى نسبة للسكان المخدومين بشبكة المجاري وسيلة لتصريف المياه الثقيلة في محافظات (السليمانية 90.7 ، وبغداد 79.7 ، وميسان 66.9 ، والنجف 57) وهي أعلى من المعدل العام للعراق وكما مبين في الجدول أدناه، فيما كانت أقل المحافظات هي دهوك وكركوك وديالى والمثنى في حين أن أقل من 10 % من سكان هذه المحافظات مخدومين بالشبكة العمومية.

أما استخدام حوض التعفين السبتيك تنك فأن أكثر من نصف السكان لـ 12 محافظة تستخدم هذه الوسيلة لتصريف المياه الثقيلة. وتجدر الإشارة إلى أن ما يقارب ربع عدد الأسر في محافظة المثنى يتم استخدام المجرى المغطى 24 % ، في حين أن 20 % من الأسر في محافظة ميسان تعاني من استخدام المجرى المكشوف للتخلص من المياه الثقيلة.

جدول (38)

التباين المكاني في نسبة الأسر بحسب نوع وسيلة الصرف الصحي في المحافظات لعام 2016

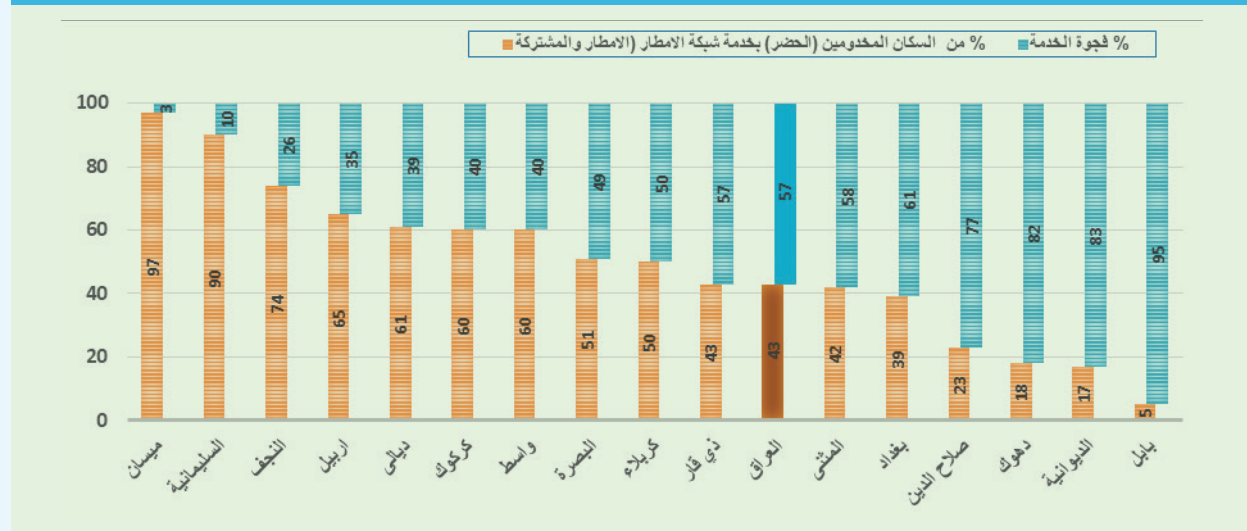
المحافظة	الشبكة العمومية	حوض تعفين (سبتيك تنك)	مجرى مغطى	مجرى مكشوف	اخرى	المجموع
دهوك	3.7	96.1	.0	.2	0.0	100.0
السليمانية	90.7	3.6	4.1	1.0	.5	100.0
كركوك	4.8	95.1	.1	0.0	0.0	100.0
اربيل	14.2	84.3	.9	.6	0.0	100.0
نينوى	-	-	-	-	-	-
ديالى	8.3	79.5	1.1	10.7	.5	100.0
الأنبار	-	-	-	-	-	-
بغداد	79.7	18.1	1.6	.6	0.0	100.0
بابل	14.4	77.7	5.0	2.9	0.0	100.0
كربلاء	37.1	55.1	2.3	2.4	3.2	100.0
واسط	17.9	60.9	13.6	7.0	.6	100.0
صلاح الدين	18.5	66.6	10.2	.5	4.1	100.0
النجف	57.0	35.0	4.5	3.6	0.0	100.0
الديوانية	16.8	65.0	8.0	6.9	3.3	100.0
المثنى	9.7	60.0	24.0	6.1	.2	100.0
ذي قار	22.6	62.7	12.4	2.2	.0	100.0
ميسان	66.9	7.4	3.6	20.4	1.7	100.0
البصرة	33.0	59.6	4.0	2.9	.5	100.0
العراق	45.4	47.0	4.2	2.8	.6	100.0

شبكات الأمطار

ان 57 % من سكان الحضر في العراق لعام 2016 لا تتوفر لهم خدمة للارتباط بشبكة مياه الأمطار، وتتباين المحافظات في هذا المؤشر إذ ان أعلى المحافظات حرماناً من حيث عدم توفر هذه الخدمة لسكان الحضر هي محافظات بابل 95 % والديوانية 83 % ودهوك 82 % ، وأقل المحافظات حرماناً هي محافظة ميسان إذ ان 3 % فقط من سكان الحضر في المحافظة لا تتوفر لهم هذه الخدمة تليها محافظة السليمانية وبنسبة 10 % من سكانها وكما مبين في الشكل ادناه.

شكل (25)

التباين المكاني في نسبة السكان المخدومين (الحضر) بخدمة شبكات الأمطار ونسبة الفجوة في الخدمة بحسب المحافظات لعام 2016

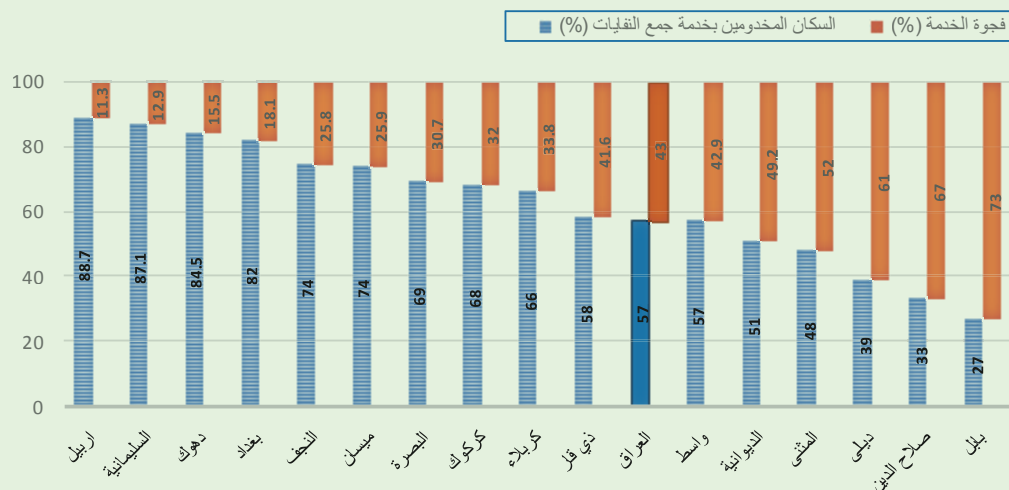


خدمة جمع النفايات

اظهرت نتائج إحصاءات البيئة لعام 2016 ان 43 % من سكان العراق لا تتوفر لهم خدمة جمع النفايات وتباين توفر هذه الخدمة بشكل كبير بين الحضر والريف إذ ان 22.3 % من سكان الحضر لا تتوفر لهم الخدمة فيما كانت نسبة الريف جدا مرتفعة وتبلغ 90.5 % من السكان.

وعند المقارنة بين المحافظات تبين ان أكثر من 80 % من سكان محافظات إقليم كردستان ومحافظة بغداد تتوفر لهم خدمة جمع النفايات وكما مبين في الشكل ادناه في حين ان أكثر من نصف سكان محافظات بابل وصلاح الدين وديالى والمثنى لا تتوفر للسكان خدمة جمع النفايات إذ تراوح النسبة بين 53 % من السكان و73 % من سكان هذه المحافظات.

شكل (26)

التباين المكاني في نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات ونسبة الفجوة في الخدمة
بحسب المحافظات لعام 2016

4. التباين المكاني لمؤشرات الإستقطاب للقطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي من القطاعات المؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة قابلة للإستمرار في المدى الطويل إضافة إلى مقدرة أكبر في استيعاب التقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية مما يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهتها.

تحليل مؤشرات الميزة النسبية للقطاع الصناعي مكانياً

من خلال استخدام معيار معامل الموقع لسنة 2015 الذي تم الإعتماد فيه على آخر تصنيف صناعي والذي يضم 24 نشاط صناعي فان نتائج التحليل اظهرت أن محافظة بغداد أستقطبت المشاريع الصناعية في جميع الانشطة الصناعية وهذا يعكس ظاهرة التركز الصناعي لهذه المحافظة والتي تمتعت بمعاملات موقع مختلفة اجتذبت كل الصناعات وبفروعها المختلفة عدا صناعتي التعدين والورق.

اما محافظات النجف وبابل والبصرة وكربلاء وواسط والديوانية والمثنى فقد اجتذبت مشاريع بأغلبية الفروع الصناعية وتباينت معاملات الموقع بين هذه المحافظات ولمختلف الصناعات.

ففي حين اجتذبت محافظات ديالى وكركوك وذي قار وميسان ما بين 7-11 من الانشطة الصناعية، فقد تباينت معاملات الموقع بين هذه المحافظات ولمختلف الفروع الصناعية.

أما على مستوى الصناعات فقد توزعت الصناعات الغذائية والملابس وفحم الكوك والانشائية والاثاث والانشائية في المحافظات كافة واعتبرت من الصناعات الانتشارية وذلك لتوفر موادها الاولية إضافة إلى الطلب المتزايد عليها والذي يتطلب نشرها في مناطق متعددة.

اما صناعة المشروبات والمنسوجات والخشب والمعادن فقد تركزت في غالبية المحافظات وسجلت أعلى معامل موقع لها في محافظتي كركوك بلغ 6.32 بالنسبة للمشروبات وواسط 4.58 للمنسوجات وبابل 3.3 للخشب وكربلاء 1.60 لمنتجات المعادن، اما صناعة التبغ والورق فقد تركزت في محافظتي بغداد وكركوك فقط. وأخيراً بالنسبة للصناعات الأخرى فقد تركزت في محافظات متعددة وتباينت معاملات الموقع لها من محافظة لأخرى.

5 . تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن في المحافظات

تعاني المدن العراقية اجمالاً من ظاهرة ضعف الإدارة الحضرية وعدم مواكبتها للمستجدات الحديثة في ادارة المدينة وخاصة فيما يتعلق بالتقانات الحديثة وتنفيذ المخططات الاساسية، وتنمية البدائل التنموية، حيث يعتمد اختيار المدن للتنمية الحضرية المستقبلية على محاور النقل والامكانات التنموية والمزايا النسبية للمحافظات الزراعية والصناعية والسياحية والتي يتم على اساسها تحديد العقد التنموية الحضرية ومراكز الاستقطاب لكل محافظة. وبيان علاقتها بالمحافظات المجاورة لتحقيق التنمية الحضرية الإقليمية والوطنية ضمن فئات متعددة تضم كل فئة المحافظات المتجاورة أو المتشابهة في خصائصها والخرائط ادناه توضح البدائل التنموية للمدن ومحاور التنمية.

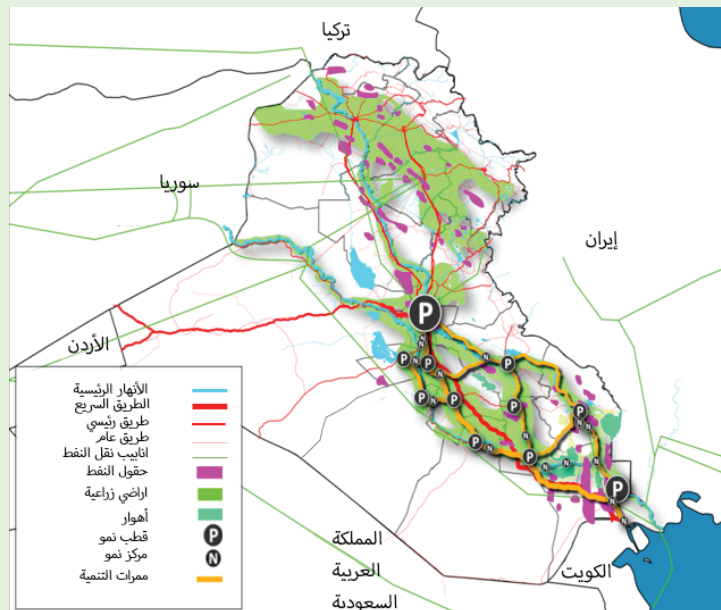
تنفيذ المخططات الاساسية للمدن

ما زال تنفيذ المخططات الاساسية للمدن دون مستوى الطموح لما يعترضه من مشاكل تتعلق بسرعة نمو بعض المدن وعدم امكانية السيطرة عليها، وخاصة فيما يتعلق بسياسة توزيع الاراضي التي لا تخضع إلى معايير تخطيطية ما ينعكس على كفاءة تخصيص الاراضي وعدم التوافق مع الاستعمالات الاخرى وخاصة المناطق المفتوحة والخضراء.

في معظم المدن العراقية مازالت مشاكل البنى التحتية الاساسية إذ يتم توزيع الاراضي دون خدمات البنى الارتكازية ما يضع الادارة الحضرية للمدينة في موقف تراكم الاخفاقات نتيجة لعدم القدرة على مواكبة توفير هذه الخدمات مع تخصيص الاراضي للأغراض السكنية، لذلك تظهر الكثير من المناطق السكنية في فترات زمنية متلاحقة لا تتوفر فيها أدنى المستلزمات من خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي ...الخ. علاوة على قلة وربما انعدام التخصيصات المالية وعدم امكانية تنفيذ الاستعمال المخصص لها كتوفير الخدمات العامة (المدارس، المراكز الصحية، المستشفيات الخ).

خارطة (1)

محاور التنمية الحضرية في العراق



أهمية إنشاء مراكز حضرية جديدة

يمكن اقتراح مراكز مدنية جديدة لتقليل الضغط الشديد على بعض المناطق التنموية في مدينة بغداد ومنها منطقة الاعمال المركزية في وسط المدينة .

يمتد الموقع في المنطقة المحصورة بين محطة شرقي بغداد للسكك الحديد وشارع فلسطين وتضم المربع الامني لوزارات الداخلية والدفاع ومجموعة الدوائر والمؤسسات لوزارات العدل ، الشباب ، النقل ، الموارد المائية ، حقوق الانسان) ، ويشغل هذا المركز موقعا متميزا وسط مدينة بغداد لذلك فأن قيمة الارض فيه عالية ويمكن تنفيذه عن طريق الاستثمار وبما يشابه المراكز المدنية في العالم مثل البوليغارد في عمان - الاردن والسويليدر في بيروت وشنغهاي في الصين. ويمكن تنفيذ شبكة النقل والمترو للربط بين الفعاليات المختلفة في هذا المركز من عائدات الاستثمار .

خارطة (2)

موقع المركز المدني المقترح



تلكؤ تنفيذ المخططات الأساسية للمدن

ما زال تنفيذ المخططات الاساسية للمدن دون مستوى الطموح لما يعترضه من مشاكل تتعلق بسرعة نمو بعض المدن وعدم إمكانية السيطرة عليها، وخاصة فيما يتعلق بسياسة توزيع الاراضي التي لا تخضع إلى معايير تخطيطية مما ينعكس على كفاءة تخصيص الأراضي وعدم التوافق مع الاستعمالات الاخرى وبخاصة المناطق المفتوحة والخضراء.

وتعاني معظم المدن العراقية من مشاكل تدهور مستوى البنى التحتية الاساسية إذ يتم توزيع الاراضي دون خدمات البنى الارتكازية ما يضع الادارة الحضرية للمدينة في موقف تراكم الازخافات نتيجة لعدم القدرة على مواكبة توفير هذه الخدمات مع تخصيص الاراضي للأغراض السكنية

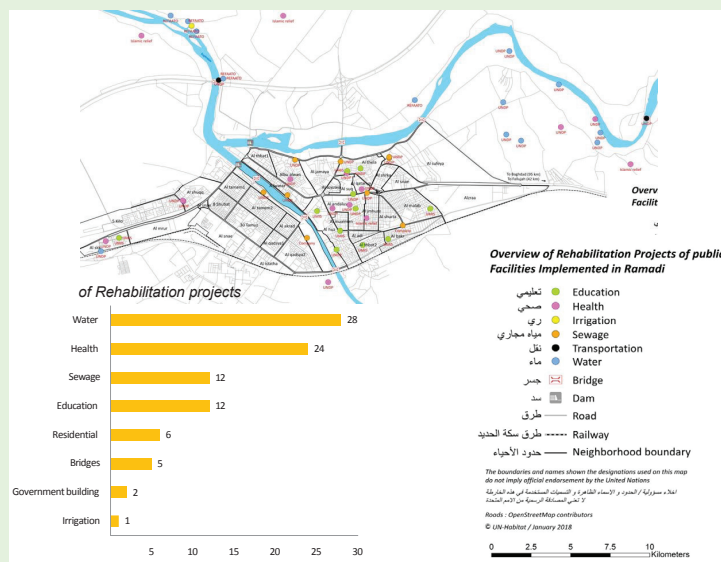
ضعف تنظيم إستعمالات الارض للمدن المحررة

بحسب الاحصاءات الحديثة تعاني 96 مدينة في 7 محافظات من اثار الدمار والحرب ومن ظهور التوسع العشوائي إذ شمل التدمير (الدور السكنية والبنى التحتية الاساسية والخدمات والخدمات العامة والمرافق الاقتصادية) وهذا أدى إلى خلق عدم التنظيم في استعمالات الارض ما يتطلب الرجوع إلى المخططات الاساسية وتحديثها لغرض اعادة الاعمار.

وكنموذج لهذه المدن يتم حالياً تحديث التصميم الاساسي لمدينة الرمادي والتي تشكل نسبة الاضرار فيها 80 % والعمل بالتعاون مع منظمة الهاييتايت ضمن برنامج تنمية المناطق المحلية، إذ تم اختيار مدينة الرمادي لانها واحدة من المدن الأكثر تضرر من النزاع لتكون نموذجاً للتعامل مع الحالات المماثلة ويهدف المشروع إلى اعتماد مبدأ التخطيط المشترك لإعادة التأهيل الحضري والتنمية للمدينة وتلبية الاحتياجات ذات الاولوية من خلال المشاورات الرامية إلى مساعدة السلطات المحلية لإعتماد استراتيجيات فعالة لإعادة البناء بشكل افضل.

خارطة (3)

مشاريع الخدمات العامة في مدينة الرمادي عام 2018



وتشمل برامج إعادة التأهيل الحضري والتنمية المقترحة لمدينة الرمادي



التحديات والاولويات التنموية

1. التحديات

يمكن تقسيم المحافظات، بحسب الأولويات التنموية المترتبة على وفق الوضاع التي تمر بها ، إلى فئتين تشمل الفئة الاولى محافظات (كركوك، صلاح الدين، الأنبار، نينوى، ديالى) والتي عانت من مشاكل أمنية، اما الفئة الثانية فتشمل المحافظات الاخرى، ويبين الجدول ادناه أهم التحديات التي تواجه المحافظات وكما يأتي:-

التحديات	المحافظات
• (أهم التحديات هو تغير الهوية الاقتصادية لهذه المحافظات، وبالتالي ينبغي صياغة هدف ووسائل تحقيق لهذا الهدف تتناول هذا التحدي. مثلاً : دمرت البنية القاعدة الصناعية في محافظة صلاح الدين ما يقتضي دعم عملية تحولها إلى محافظة زراعية تستفيد من الميزات النسبية المرتبطة بهذا القطاع في هذه المحافظة . وهكذا الحال مع المحافظات الأخرى. • مشكلة النازحين والمهجرين وهم الذين لم يعودوا إلى مناطقهم ويسكن اغلبهم في مخيمات وظروفهم المعيشية صعبة وهم بحاجة إلى اهتمام كبير لحين الرجوع إلى مكان السكن إذ تعرضت مناطقهم إلى الدمار بسبب الإرهاب والعمليات العسكرية والذين هم بحاجة إلى توفير الخدمات. • انهيار البنى التحتية وتوقف المشاريع وتدني الوضع الاقتصادي بسبب الظروف المشار اليها أعلاه. • مشكلة التفكك المجتمعي والصراعات العشائرية السياسية. • تدهور الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي في المحافظة وارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر.	الفئة الاولى من المحافظات (كركوك، صلاح الدين، الأنبار، نينوى، ديالى)
• قلة الصلاحيات الادارية والمالية الممنوحة للإدارات المحلية والتي تحد من اتخاذ القرارات. • نقص التشريعات ذات الصلة بتنظيم النشاط الاقتصادي وتردي بيئة الاستثماري، وضعف دور القطاع الخاص. • عدم كفاية الحصة المائية لبعض المحافظات الجنوبية مما ينعكس سلباً على تلبية حاجات السكان والقطاع الزراعي والاستعمالات الأخرى من المياه.	الفئة الثانية من المحافظات (المحافظات الاخرى)
• عدم وجود المخططات الأساسية للمستقرات الريفية ما ينعكس على الإستخدام العشوائي للأراضي التي هي في الغالب اراضي زراعية. • تفاقم ظاهرة التلوث بأنواعه كافة نتيجة لوجود المشاريع النفطية ومخلفات الحروب وخاصة في محافظات البصرة و واسط وكركوك و صلاح الدين. وكذلك الإستخدام الكثيف للمولدات الكهربائية (الأهلية) داخل المحلات والاحياء السكنية للمدن. • عدم الاستغلال الكفؤ للأراضي الزراعية إذ هناك أكثر من 70% من الاراضي الصالحة للزراعة لم تستغل، وكذلك عدم الاهتمام بقطاع زراعه النخيل في محافظة البصرة التي تراجعت كثيراً إذ أصبح ترتيب المحافظة في المستوى الرابع بعد ان كان الاول على نطاق العراق. • استمرار ظاهرة الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف لعدم وجود اراضي سكنية كافية مما أدى إلى تجريف الاراضي الزراعية وتحويلها إلى اراضي سكنية غير شرعية وكذلك هناك هجرة من المحافظات المجاورة وخصوصا سكان الريف فيها للحصول على فرص عمل في محافظة البصرة ما سبب اختلال في التوازن السكاني للمدينة. • تدني مستويات الدخل والخدمات في المناطق الريفية وتركز الفقر فيها مع صعوبة وعدم اقتصادية اقبال الخدمات الأساسية كالتربية والصحة اليها وخاصة تلك التي يقل سكانها عن 200-300 نسمة. • ضعف الربط العرضي والطولي بشبكات النقل بالطرق والمنافذ الحدودية.	الفئتين من المحافظات

2. الأولويات التنموية

ترتبط الاهداف التنموية بالاحتياجات والمتطلبات لتقليل الفجوات للقطاعات المختلفة وعلى مستوى أصغر الوحدات إدارية وفيما يأتي اهم الاهداف التنموية ووسائل تحقيق هذه الاهداف

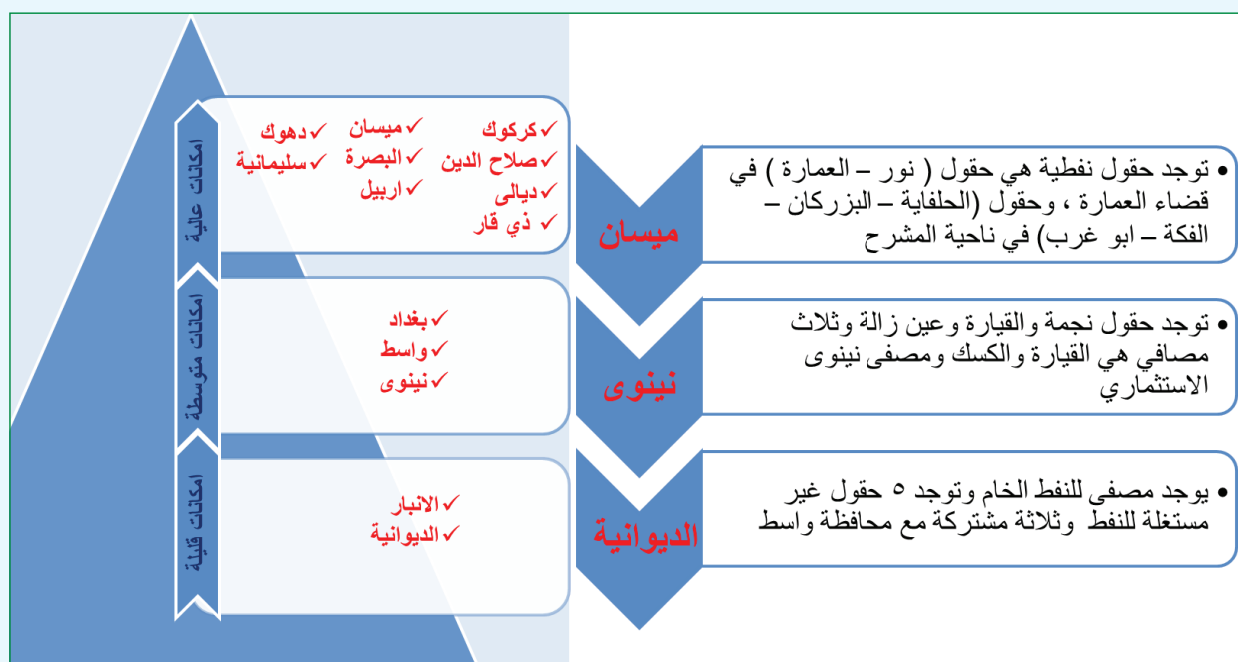
المحافظات	الأولويات التنموية
المحافظات غير المتضررة من العمليات الدرابية	1. الاهتمام بالخدمات الاجتماعية والبنى التحتية وفق الاحتياجات الملحة لكل محافظة واعطاؤها الأولوية.
	2. تأهيل وتطوير شبكة النقل وانظمة الطرق بين المحافظات وداخل المحافظة الواحدة:
	3. تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المناطق الأقل نموا من خلال انتهاج سياسات محددة تعمل على توفير بيئة اعمال محفزة.
	4. تنفيذ المشاريع ذات النفع العام والتي تشترك بها المحافظة مع المحافظات الأخرى لدعم اقتصاد المحافظات.
	5. استعمال أساليب الري الحديثة (الري بالرش، الري بالتنقيط وإستخدام قنوات الري المبطنة والمعلقة)، والاهتمام بشبكات الري والبزل القديمة وأدامتها لترشيد إستخدام المياه.
	6. تفعيل النشاط السياحي واستثمار الامكانيات المتاحة في المحافظات من خلال:
	• استثمار المناطق التراثية والتاريخية بإقامة القرى السياحية المحمية، فضلاً عن إقامة المطاعم والكازينوهات السياحية بما يمكن الاستفادة منها بالسفرات والأعياد والمناسبات الاجتماعية.
	• الاستفادة القصوى من مناطق الالهوار للجذب السياحي المحلي والخارجي، والارتقاء بها وبما يتلائم مع واعتبارها محمية طبيعية وضمن التراث العالمي.
	7. توجيه الاستثمارات حيث تتوفر الامكانيات التنموية كمرحلة اولى، تبعاً للميزة النسبية لكل محافظة، ومنها على سبيل المثال:
	• أقامه صناعات غذائية في المناطق الريفية حيث تتوفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية من توفر المساحات الكافية والمنتجات النباتية والحيوانية ووجود الأسواق. والايدي العاملة.
	• إنشاء مصانع تجهيز الاغذية الزراعية وخصخصة مصانع البلاستيك، ومصنع الاسمنت في الزعفرانية.
	• البدء بتطوير وتأهيل الصناعات القائمة المتلكئة او المتوقفة عن العمل (مثل معمل الصناعات النسيجية في الحلة ومصنع المنتجات الكيماوية في السدة ومصنع الاسمنت في السدة ومصنعي السيارات والمكائن والمعدات في الإسكندرية.
	• استكمال مصنع للمنتجات البتروكيماوية في منطقة جرف النصر.
	• إقامة مصنع للمستلزمات الزراعية (مثل الاغطية البلاستيكية لتغطية المزروعات، ومستلزمات الري الحديث بالرش والتنقيط
	8. التركيز على زراعة المحاصيل الاستراتيجية التي تدخل بشكل مباشر في غذاء الانسان كالقمح والشعير والرز والذرة والمحاصيل الصناعية والتي تعد مواد أولية للعديد من الصناعات.
	9. تصنيع الآلات والمكائن والمعدات الزراعية لتلبية الطلب المحلي المتزايد والمرافق للتوسع في الانتاج الزراعي.
	10. معالجة مشكلة التصحر وقلة الغطاء النباتي وزيادة ملوحة المسطحات المائية والتوجه الاستثماري نحو فعاليات وأنشطة متنوعة تتلاءم والبيئة الصحراوية.
	11. تشريع القوانين وتعديل النافذة منها والتي يمكن من خلالها استحقاق إيرادات الدوائر القطاعية والاستفادة منها في عملية التنمية المحلية.

المحافظات	الاولويات التنموية
المحافظات المتضررة من العمليات الارهابية:	1. اعمار المناطق المحررة بسبب الاضرار الناجمة عن العمليات الارهابية والتي اثرت في البنى التحتية. 2. اعادة النازحين والمهجرين إلى مناطقهم السكنية. 3. معالجة المشاكل الاجتماعية ورفع شعار السلم المجتمعي. 4. المشاركة مع القطاع الخاص في انجاز المشاريع المتوقفة. 5. إعادة تأهيل المشاريع الصناعية والخدمية في هذه المحافظات (مصفى كركوك، سد الخاصة). 6. استغلال طريق الحج البري في محافظة الأنبار ليكون محورا تنمويا يخترق الصحراء ويعرض 5 كم على جانبي الطريق لنشر مجمعات ريفية مخططة لتنمية الزراعة والتنمية الصحراوية لتشجيع زراعة الحبوب والمحاصيل الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية لإعادة التوازن السكاني في المحافظة. 7. تفعيل مشروع ارواء الصحراء الغربية ابتداء من مدينة المحمدي باتجاه قضاء الرطبة (الوليد) ليكون محورا تنمويا اخر في الصحراء الغربية من خلال زيادة الطاقة الانتاجية للمشروع واستثمار الاراضي المعبدة خصوصا انه قريب من الطريق الاستراتيجي الدولي الذي يربط طرق العراق بالدول المجاورة. 8. استغلال مياه بحيرة سد حديثة كمشاريع اروائية في إقليم الصحراء الغربية لزيادة الرقعة الزراعية ولزراعة المحاصيل الاخرى (حنطه - شعير) في خطة للاكتفاء الذاتي وتصدير الحبوب) ويمكن ان تكون محاور نمو صغيره باتجاه الصحراء. 9. اعتماد مشروع غاز عكاظ كقطب نمو لاستحداث صناعات نفطية ومدينة متكامل فيها الصناعات التخصصية مع التعليم التقني وتكون فاعلة مع مشروع فوسفات عكاشات.

المزايا والامكانات التنموية النسبية للمحافظات

الرسوم البيانية في ادناه توضح التباين المكاني للإمكانات والمزايا النسبية بين المحافظات من حيث اهم خمسة قطاعات اقتصادية وكما يأتي:

1. التباين المكاني لإمكانات ومزايا المحافظات في نشاط الصناعات النفطية



2. التباين المكاني لإمكانات ومزايا المحافظات في نشاط الصناعات غير النفطية



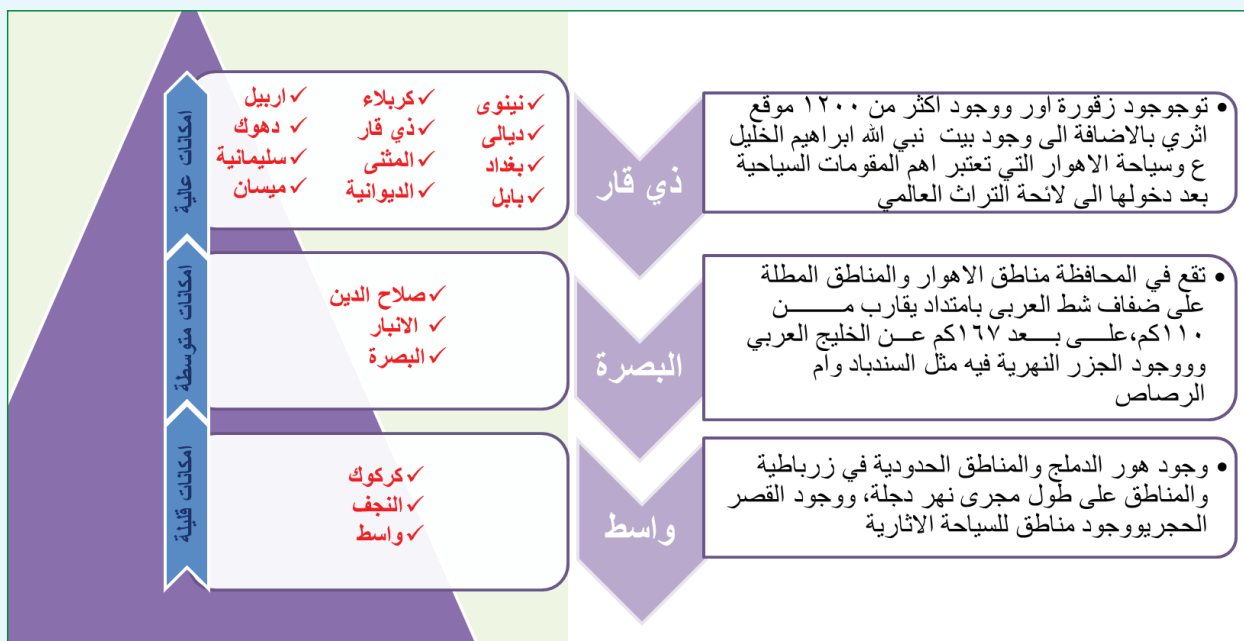
3. التباين المكاني بين المحافظات في الامكانيات والمزايا الزراعية



4. التباين المكاني بين المحافظات في الامكانات ومزايا السياحة الدينية

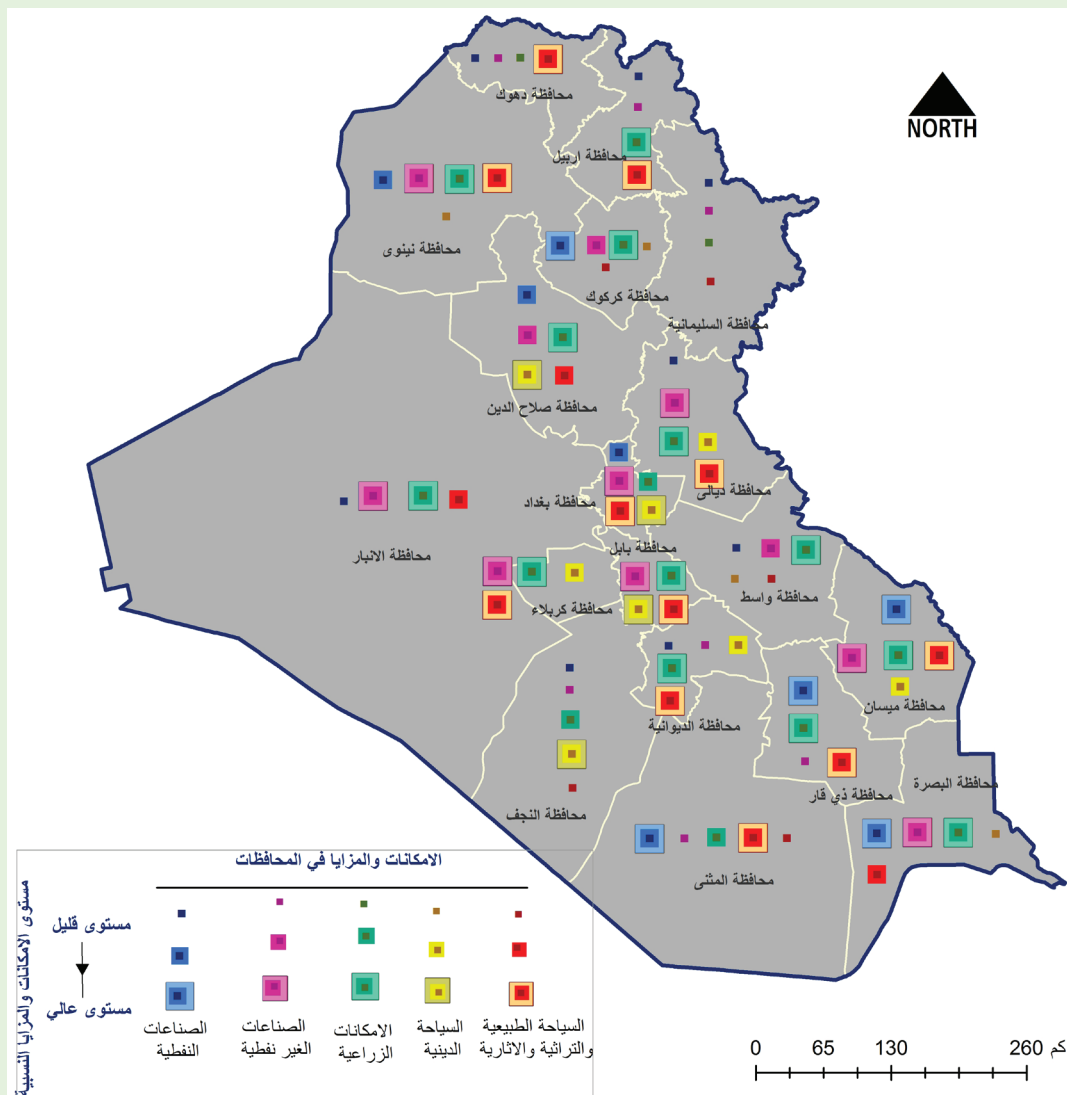


5. التباين المكاني بين المحافظات في الإمكانيات ومزايا السياحة التراثية والطبيعية



خارطة (4)

التباين المكاني في مستوى الامكانات والمزايا النسبية بين المحافظات في اهم خمسة قطاعات (الصناعات النفطية، الصناعات غير النفطية، الإمكانيات الزراعية، إمكانيات السياحة الدينية، السياحة الطبيعية والتراثية)



الاهداف

الهدف الاول: الحد من ثنائية التنمية المكانية وتقليل التفاوت التنموي بين المحافظات

وسائل تحقيق الهدف

1. إكمال قاعدة البيانات الخاصة بتحديد الأضرار وإعادة الإعمار وتقدير الاحتياجات للمناطق المتضررة التي طالها الإرهاب.
2. تحديد الاولويات والاحتياجات التنموية في المحافظات من الخدمات والبنى التحتية وفق الموارد المالية المتاحة من خلال الإعتماد على البيانات والمعايير التخطيطية.
3. اعتماد سياسة تشجيعية للقطاع الخاص من خلال الاعفاءات من الرسوم والضرائب لصالح المناطق الأقل نمواً.
4. التخفيف من الاستقطاب الاستثماري للمدن المهيمنة في المحافظات وإيجاد فرص استثمارية للمناطق الأقل نمواً.
5. تشجيع الاستثمار (المحلي، الاجنبي) في عموم المحافظات وتوجيهه حسب الإمكانيات والمزايا المتاحة.
6. الإستفادة من الموارد الصحراوية الواعدة في محافظات غرب العراق واستثمارها.

الهدف الثاني: تعزيز البنية الريفية

وسائل تحقيق الهدف

1. انجاز المسوحات الخاصة بالقرى الريفية واعداد إستراتيجيات للتنمية الريفية تستند على اختيار قرى مرشحة للتطوير وبما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للبلد.
2. العمل على توفير الخدمات الاساسية في المناطق الريفية واعطاء الاولوية للقرى المرشحة للتطوير في انشاء المشاريع التنموية وبما يحقق الجدوى من أقامتها.
3. استثمار الإمكانيات الطبيعية والبشرية في المناطق الريفية.

الهدف الثالث: تحسين تراتب النظام الحضري والتجديد الحضري لمراكز المدن

وسائل تحقيق الهدف

1. إعداد إستراتيجيات للتنمية الحضرية لإختيار وتحديد البدائل التنموية.
2. إستغلال الميزات النسبية للمدن المتوسطة والصغيرة الحجم وتوجيه الإستثمارات والبنى التحتية نحوها مع التوسع في إقامة المدن الجديدة أو المدن التوابع حول المدن الكبرى.
3. تحديد مناطق التجديد الحضري والمناطق ذات البنية الثقافية والتراثية في المدن العراقية وتفعيل الإستثمار فيها والحفاظ على الموروث التاريخي والمعماري للأبنية.
4. معالجة مشكلة العشوائيات في المناطق الحضرية من خلال حصرها وتحديدتها والإرتقاء بواقعها (يراجع المحور الخاص في الإسكان في فصل التنمية القطاعية).
5. تحويل بعض الشوارع التجارية والفرعية المزدهمة إلى شوارع خاصة للمشاة مع تزويدها بالتأثير المطلوب.

الهدف الرابع: تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن**وسائل تحقيق الهدف:**

1. متابعة استكمال الموافقات على مسودات القوانين المنجزة كقانون التخطيط العمراني وادارة البلديات.
2. إعداد مخطط هيكلي عمراني اتحادي وطني يهتم باستعمالات الارض والإحتياجات والتوجهات المستقبلية للتنمية الوطنية المكانية.
3. إعداد المخطط الإقليمي لمحافظة بغداد بالتنسيق مع الوزارات والمحافظة والجهات المعنية.
4. تفعيل القوانين التخطيطية للمدن والبلديات بما يضمن عدم التجاوز على المخططات الاساسية للمدن كافة وحصر الدور الأكبر إلى الجهات الفنية التنفيذية المختصة.

الهدف الخامس: تكامل أنظمة النقل المختلفة (تحسين نظام النقل بين المحافظات وتطوير النقل الحضري)**وسائل تحقيق الهدف**

1. استكمال الطرق السريعة بين المحافظات وربطها بالمراكز الحضرية القريبة منها.
2. تنفيذ مسارات سكك الحديد المزدوجة وفق مواصفات حديثة وتحسين الخطوط الحالية.
3. الربط العرضي بين المحافظات والمدن المتوسطة والصغيرة.
4. تعزيز النقل العام في المدن والشروع في تنفيذ المراحل الأولى للقطار المعلق والمترو في المدن الكبرى.
5. تصميم وتنفيذ شبكة الحركة البديلة (المشاة والدراجات للشوارع الرئيسة في مراكز المدن).
6. تأهيل وتطوير شبكة الطرق الحولية حول المدن الكبرى وتوسيع شبكة الطرق الرابطة بين مراكز المحافظات والوحدات الإدارية التابعة لها.

الهدف السادس: تعزيز اللامركزية ونقل الصلاحيات والمشاركة في ادارة التنمية بين المحافظات**وسائل تحقيق الهدف**

1. استكمال عملية نقل الصلاحيات وتوفير الدعم المؤسسي والمالي للهيكل التنظيمية المحلية.
2. تفعيل دور مجالس التخطيط والتنمية وتعزيز التعاون بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
3. تنفيذ المشاريع ذات النفع العام والتي تشترك أكثر من محافظة لدعم الاقتصادات المحلية.
4. توفير الإطار القانوني لتعظيم وتنويع الموارد المالية المحلية وتطوير القدرات اللازمة لإدارتها بما يضمن توفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية.



الفصل التاسع

التنمية البشرية والاجتماعية

التربية والتعليم العالي:

تحليل الواقع:

- فرضت الازمات المتواصلة عبئاً ثقيلاً على الوضع المجتمعي، وشكلت كلفة الحرب ضد الإرهاب تحدياً كبيراً لمسارات الخطط والبرامج التنموية، إذ تزامنت أولويات الحرب مع أولويات التنمية وإعادة الإعمار وعموم الانفاق التنموي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال فقد تضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام 2017 انفاقاً عسكرياً على التسليح بنحو 5 مليارات دولار، فضلاً عن نحو 19 مليار دولار أخرى انفاقاً على الأمن والدفاع، تشكل نحو 22.6 % من إجمالي الانفاق العام، مقابل 9.3 % على التربية والتعليم ونحو 3.8 % على الصحة. وقد انعكست مؤشرات التربية والتعليم في دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2016، إذ جاء ترتيب العراق ضمن فئة البلدان متوسطة التنمية البشرية (تسلسل 121) بقيمة (0,649) ، إذ بلغ متوسط سنوات التعليم 6.6 سنة، بينما ترتفع في دول المنطقة إلى 10.1 سنة في الأردن و 8.8 سنة في ايران و 8.6 سنة في لبنان و 7.3 سنة في الكويت.
- تحاول خطة التنمية الوطنية 2018-2022 اعتماد سياسات وبرامج معززة لرأس المال البشري والاجتماعي المسلح بالمعارف والمواقف والمهارات المناسبة لضمان استقرار وازدهار المجتمع في عالم يتغير بإيقاع غير مسبوق واقتصاد معولم.
- تركز الخطة في مجال التعليم على مجالات رئيسة في مقدمتها: تحسين كفاءة النظام التعليمي المولد للعمل اللائق وتسريع وتأثر النمو الاقتصادي، وتأمين التوازن بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل بالتركيز على التعليم والتدريب المهني، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، وتحسين نوعية التعليم بالتركيز على كفاءة الأداء المؤسسي وتمكين المعلم وتحديث المناهج، مقابل نظام صحي كفوء يغطي مساحة الوطن، دون التفريط باستحقاقات الفئات الهشة والمهمشة.
- لا تزال معظم مناطق العراق تعاني من فقر متعدد الابعاد لا سيما في ميدان التعليم، إذ إلى جانب الارتفاع في معدلات الأمية والبطالة والتخلف الاقتصادي، تزداد وبشكل ملحوظ التفاوتات بين الجنسين في كل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت خلال العقود الماضية، ورغم الجهود التنموية الإيجابية التي بذلتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية على السواء، ما يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل الارتقاء في منظومة التعليم.

1 - التعليم قبل الجامعي

أ- البنى التحتية:

تظهر الإحصاءات التربوية للمدارس الحكومية (عدا المهني والمعاهد) عام 2015-2016 الاتي:

- بلغ عدد الابنية المدرسية قيد الانشاء (التي تنفذها وزارات التربية والمحافظات بحسب خطة تنمية الاقاليم والجهات الاخرى) (2339) بناية، وبنسب انجاز مختلفة علما ان غالبيتها متوقفة بسبب الازمة المالية التي يمر بها البلد. وبلغ عدد الأبنية المتضررة جراء العمليات الإرهابية (1380) بناية منها (674) بناية متضررة كلياً و (706) متضررة جزئياً.
 - يبلغ العجز في الابنية المدرسية بعد الاخذ بنظر الاعتبار الأبنية قيد الانشاء والمتضررة بمقدار (6484) بناية.
 - يبلغ العجز في الأبنية المدرسية بدون الأبنية قيد الانشاء ومع الأبنية المتضررة نحو (8147) بناية .
1. يجري معالجة العجز في الابنية المدرسية باللجوء إلى اسلوب الازدواج في الدوام إذ بلغ الازدواج الثنائي بمقدار (6337) مدرسة والازدواج الثلاثي بمقدار (961) مدرسة.

2. تعاني اغلب المدارس من اكتظاظ اعداد الطلبة في الصف الواحد إذ بلغت المعدلات كالآتي:

- معدل طالب / صف ابتدائي = 37
- معدل طالب / صف متوسط = 41
- معدل طالب / صف اعدادي = 37

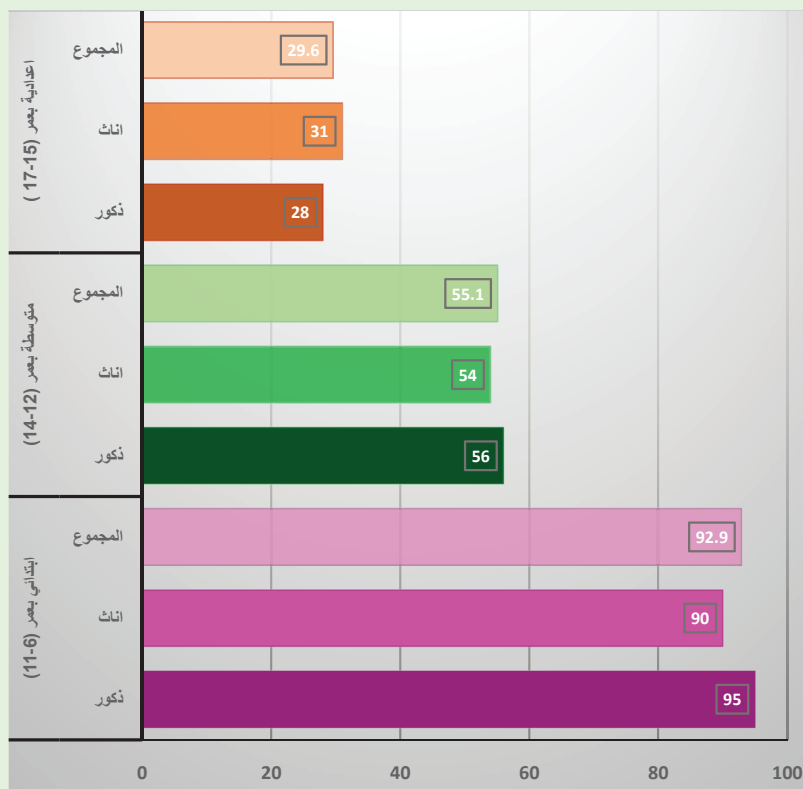
3. بلغ عدد المدارس غير الحكومية للمراحل كافة (رياض الاطفال، ابتدائية، متوسطة، اعدادية) نحو (1675) مدرسة وبعدها تلاميذ بلغ (250416) تلميذا وطالبا.

معدلات الالتحاق

- على الرغم من الاهتمام النسبي بتوافر فرص التعليم لجميع من هم في سن الدراسة وزيادة فرص الالتحاق والتوسع في التعليم الرسمي والأهلي، ظلت التحديات التي تواجه قطاع التربية كبيرة لاسيما بعد احداث حزيران 2014 وما خلفته من مآسي خلّفت افواجاً كبيرة من النازحين ولدت عبئاً ثقيلاً على القطاعات كافة وبضمنها قطاع التربية. كما ان مؤشرات التعليم في العراق ما زالت بعيدة عن الاهداف المرجوة في تحقيق المساواة بين الجنسين في اكتساب التعليم بجميع مراحل التعليم لا سيما بين المحافظات وبين المناطق الحضرية والريفية.
- سجل مؤشر الالتحاق في سن التمدرس (6 - 11) سنة نسبة 92.9 % للعام الدراسي 2016 / 2017 انخفض إلى 55.1 % في مرحلة المتوسطة بعمر (12-14) سنة ، وإلى 29.6 % في المرحلة الاعدادية بعمر (15-17) سنة .

شكل (27)

معدلات الالتحاق الحافي (الحكومي والاهلي والوقف) حسب الجنس والمرحلة للعام الدراسي 2016 - 2017



- لوحظ انخفاض في معدلات الالتحاق في مرحلتي التعليم (المتوسط والاعدادي) وهذا يعود لعدد الطلاب الراسيين في المرحلة فضلاً عن التسرب من المدرسة بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الذي أثر على معدل الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة وكذلك في معدل الالتحاق بالمرحلة الإعدادية، فضلاً عن وجود قنوات أخرى جاذبة مثل (التمريض، التعليم الديني في الوقفين السني والشيوعي، السكك، الدفاع، الداخلية والصناعة).

1 - الانفاق على التعليم قبل الجامعي

بلغت نسبة تخصيصات موازنة التربية إلى تخصيصات الموازنة العامة للدولة 6.3 % للسنة المالية 2010، ارتفعت لتبلغ 7.4 % للعام 2016. ولكن هذه النسبة ما تزال لا تناسب الحاجات المتنامية للتعليم والزيادة الحاصلة في معدلات التحاق الطلبة خلال المدة المذكورة في أعلاه وقد شكلت نسبة مساهمة تخصيصات الموازنة التشغيلية النسبة الأكبر من إجمالي تخصيصات موازنة التربية إذ بلغت أكثر من 90 % بينما كانت نسبة مساهمة تخصيصات الموازنة الاستثمارية أقل من 10 % من إجمالي تخصيصات موازنة التربية للمدة المذكورة في أعلاه. وهذا مؤشر يدل على عدم كفاية تخصيصات الموازنة الاستثمارية لتنفيذ وإنجاز مشاريع الأبنية المدرسية والمؤسسات التربوية لمعالجة الفجوة الحاصلة بين العرض المدرسي والطلب على المدارس.

جدول (38)

تخصيصات موازنة التربية إلى تخصيصات الموازنة العامة للسنتين الماليتين 2010 و 2016		
السنة	2010	2016
الانفاق على وزارة التربية	5.298	7.783
الانفاق العام للدولة	84.657	105.896
النسبة	6.26 %	7.35 %

التعليم الحكومي

رياض الأطفال

ان هناك زيادة مُتّردة في عدد رياض الاطفال وعدد الاطفال و عدد الهيئات التعليمية عند مقارنة العام الدراسي 2016/2015 مع العام الدراسي 2010/2009 وهي نسب متقاربة وإيجابية، فقد سجل معدل النمو السنوي لعدد رياض الاطفال وعدد الاطفال المسجلين 2.9 % . اما بصدد عدد الهيئات التعليمية فقد بلغ المعدل 7.7 % وبلغ المعدل بالنسبة لعدد الشعب بمقدار 4 % . وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في مؤشرات هذه المرحلة ما يزال هناك اكتظاظ في الصفوف الدراسية ليصل معدل طفل لكل شعبة 63 ويعد هذا العدد مرتفعاً جداً الامر الذي يتطلب اهتمام أكبر من قبل المختصين.

التعليم الابتدائي

- على الرغم من ان الجهد التربوي سجل تقدماً ملموساً في معدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية للفئة العمرية (6-11) سنة خلال العام الدراسي 2010/2009 ولغاية العام الدراسي 2016/2015 من 91 % ليصبح 95 % . إلا ان التعليم الابتدائي ما يزال يعاني من ثغرات واشكاليات كبيرة، إذ هناك نسبة من الاطفال ما يزالون خارج المدرسة، وهناك فجوة في نسب الالتحاق بين المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة فضلاً عن وجود أعداد كبيرة من الطلاب الراسيين والمتسربين الذين غالباً ما يتسربون إلى سوق العمل.

- اما فيما يخص البيانات الاحصائية للتعليم الابتدائي حسب المحافظات، وعند مقارنة العام الدراسي 2016/2015 مع العام الدراسي 2010/2009 نجد ان هناك نسب انجاز نوعية في زيادة عدد المدارس وعدد الطلاب المسجلين، اذ سجلت محافظة كربلاء أعلى نسب التطور في عدد المدارس وفي عدد الطلاب.
- رغم هذا التطور فان هذه الزيادة لا تتناسب والزيادة الحاصلة في نسب تطور أعداد الهيئات التعليمية وكذلك في عدد الشعب. وعدم التناسب هذا بدا واضحا بشكل سلبي في محافظة بغداد / الرصافة الثانية من خلال مؤشر طالب / شعبة، إذ كان المعدل 50 طالب لكل شعبة في عام 2015 اي بانحراف 14 طالباً لكل شعبة وايضا بلغ معدل طالب / معلم 32 بانحراف مقداره 11 في مؤشر طالب لكل معلم وبهذا يتعد عن المؤشر العالمي البالغ 20 طالبا لكل معلم.

التعليم الثانوي الحكومي

- على الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق المدرسي للفئة العمرية 12 . 14 سنة للتعليم المتوسط والبالغة 56 % والفئة العمرية 15 - 17 سنة للتعليم الاعدادي والبالغة 29 % ، إلا ان الفجوة ما تزال كبيرة في هذا المجال نتيجة وجود قنوات اخرى تستقطب المتخرجين من المرحلة المتوسطة فضلا عن سوق العمل. وهذه الفجوة تسبب هدراً في الفرص التعليمية وضغطاً على الموازنة التربوية وخسارة للتخصيصات المالية، من الممكن استثمارها في توليد فرص تعليمية اخرى .
- هناك زيادة ملحوظة في معدلات النمو السنوي في هذه المرحلة بالأخص في عدد الطلاب إذ بلغ المعدل 7.6 بين العام الدراسي 2016/2015 والعام الدراسي 2010/2009، الا ان ذلك كان مقترناً بارتفاع في معدل الزيادة السنوية لعدد المدارس الثانوية وعدد الهيئات التدريسية والشعب المدرسية للعام نفسه، إذ بلغ معدل الزيادة السنوية في عدد المدارس 4.4 % و 2.3 % لعدد الهيئات التدريسية.
- بلغ مؤشر طالب / شعبة 34 طالبا في عام 2009 ، وارتفع إلى 39 طالبا في عام 2015 بانحراف مقداره 5 طلاب و هو مؤشر سلبي نظراً لابتعاده عن المؤشر العالمي البالغ 30 طالبا لكل شعبة وذلك بسبب الزيادة الملحوظة بعدد الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية.

التعليم المهني

- ان معدل الزيادة السنوية في عدد الطلبة في التعليم المهني وعدد الهيئات التعليمية لا يتناسب مع عدد المدارس وعدد الشعب. فعند مقارنة العام الدراسي 2016/2015 بالعام الدراسي 2010/2009 نجد انخفاضاً في عدد الطلبة بمعدل - 0.2 % وكذلك لعدد الهيئات التعليمية بنسبة 0 % على الرغم من التطور في عدد المدارس بنسبة 0.8 % والتطور في عدد الشعب بنسبة 0.6 % .

التعليم الأهلي

- ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التربوية اذ ارتفع عدد المدارس الاهلية من 289 مدرسة في العام الدراسي 2010/2009 إلى 1603 في العام 2016/2015 بمعدل نمو سنوي 76 % .
- اما بخصوص نسبة التعليم الأهلي إلى الحكومي فيلاحظ ان هناك زيادة مطردة في نسبة التعليم الاهلي إلى التعليم الحكومي في جميع المراحل وخلال المدة قيد الدراسة 2009 - 2015 إذ بلغت النسبة لجميع المراحل في عدد المدارس 7.1 % في العام الدراسي 2016/2015 بعد ان كانت 1.5 % في العام الدراسي 2011/ 2009 .

- ارتفع عدد الطلاب المسجلين في المدارس الاهلية من 38089 طالباً في العام الدراسي 2010/2009 إلى 232970 في العام الدراسي 2016/2015 بمعدل نمو سنوي 85 % لتصبح نسبة عدد الطلاب في المدارس الاهلية إلى المدارس الحكومية 2.7 % في العام 2016/ 2015 .

مراكز تعليم الكبار (محو الامية)

- بلغ عدد مراكز محو الامية 896 مركزاً موزعة على المحافظات عدا محافظات (نينوى ، صلاح الدين ، الأنبار ، كركوك) لعدم توفر بيانات دقيقة لعام 2015 ، إذ كانت أكبر نسبة لعدد مراكز محو الامية في محافظة ديالى وبنسبة 13 % ومن ثم محافظة بابل بنسبة 2 % .
- اما أقل نسبة لعدد مراكز محو الأمية فكانت بنسبة 2 % في محافظة واسط.
- اما فيما يخص عدد الدارسين فقد بلغ 50090 متعلماً إذ شكلت نسبة الاناث 78 % ونسبة الذكور 22 % وكانت أكبر نسبة لعدد الدارسين ايضاً في محافظة ديالى وبنسبة 24 % ومن ثم محافظة بابل وذي قار بنسبة 11 % . اما أقل نسبة لعدد الدارسين فكانت لمحافظة (بغداد / الرصافة الثالثة ، كربلاء ، واسط ، ميسان) وبنسبة 2 % .

التعليم الجامعي

- بلغ عدد الجامعات العراقية الاجمالي 35 جامعة موزعة على جميع المحافظات عدا الجامعات الاهلية، بواقع 382 كلية. اما عدد الكليات الاهلية فبلغت 51 كلية للعام الدراسي 2016-2017، اي ما يُعادل نسبة 12 % من اجمالي الكليات على مستوى العراق.
- بلغ عدد المشاريع المنفذة في الجامعات 282 مشروعاً للأعوام 2016/2017 والذي يشمل (عمادة كلية، اقسام علمية، قاعات، سكن طلاب، سكن تدريسيين، ابنية خدمية وعامة) قسم منها منجز والآخر متوقف بسبب الازمة المالية.
- بلغ عدد الأقسام الداخلية المشغولة للجامعات كافة 215 بناية ومجمع وبسعة اجمالية 43173 طالباً وطالبة، وترتفع الحاجة الفعلية للسنوات الخمس القادمة إلى 429 بناية ومجمع وبسعة اجمالية 60345 طالب.
- بلغ عدد المختبرات والقاعات الدراسية المشغولة للجامعات كافة 7781 وبسعة اجمالية 363115 طالباً، وان الحاجة الفعلية للسنوات الخمس القادمة 3688 قاعة وبسعة كلية 163075 طالب.
- شهد الوسط التعليمي في الجامعات العراقية ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الطلبة للأعوام (2009 – 2015) وفي جميع المحافظات وبنسب متفاوتة. وعلى الرغم من هذه الزيادة الا انها لا تتلاءم و نسب الزيادة في الكادر التدريسي، فهناك تفاوت كبير بين المؤشرين و تراجع في نسب الزيادة في اعداد الملاكات التدريسية عن نسب الزيادة في عدد الطلبة، وبدا هذا واضحاً عند مقارنة العام الدراسي 2014/2015 مع العام الدراسي 2009/2010.
- تتفاوت نسب التطور في أعداد الخريجين في الجامعات الحكومية على مستوى المحافظات، إذ سجّلت محافظة المثنى أعلى نسبة تطور لأعداد الخريجين وبنسبة 400 % بالمقارنة بين العام الدراسي 2014/2015 والعام الدراسي 2009/2010 وتلتها محافظة كربلاء بنسبة 112 % . مع العلم ان هناك محافظات اعطت صورة مغايرة إذ شهدت نسبة انخفاض كبيرة في اعداد الخريجين وقد بدأ هذا الاتجاه واضحاً في محافظة الديوانية إذ سجّلت نسبة انحراف مقدارها - 24 % ولنفس المقارنة في اعلاه.

التعليم التقني

- بلغ اجمالي عدد الجامعات التقنية 4 جامعات على مستوى المحافظات، بواقع 15 كلية. وعند ملاحظة نسب الزيادة في اعداد الطلبة الموجودين واعداد الكادر التدريسي نجد ان هناك تفاوت في هذه النسب، فعلى الرغم من وجود نسب تطور في جامعات معينة الا ان هناك انحرافاً في جامعات اخرى.
- هناك انخفاض في الالتحاق في التعليم التقني مما انعكس بشكل واضح على انخفاض نسب الطلبة، اذ انخفضت نسبة عدد الكليات التقنية إلى 4 % في العام الدراسي 2016/2015 بعد ان كانت نسبته 5 % للعام الدراسي 2010/2009.
- انخفضت أعداد الطلبة إلى 14 % بعد ان سجلت نسبة 19 % بانحراف بلغ 5 % . ولعل أهم اسباب الانخفاض يعود إلى استحداث كليات في اختصاصات غير تقنية على مستوى الجامعات الحكومية او الاهلية مع ثبات اعداد الكليات التقنية مما أدى إلى انخفاض نسبة التعليم التقني إلى اجمالي التعليم.

التعليم الجامعي الاهلي

- بلغ عدد الجامعات / الكليات الاهلية 51 جامعة / كلية للعام الدراسي 2016-2017، وبلغ عدد الأقسام العلمية 266 قسم في اختصاصات مختلفة، بواقع 260 دراسة صباحية و 199 دراسة مسائية موزعة على المحافظات.
- يلاحظ التفاوت الكبير في عدد الجامعات والكليات وعدد الاقسام على مستوى المحافظات، اذ سجلت أعلى نسبة لعدد الجامعات /الكليات والاقسام في محافظة بغداد بلغت 48 % لعدد الجامعات/الكليات و 53 % لعدد الأقسام، تليها محافظة كربلاء بنسبة 10 % لعدد الجامعات/الكليات و 8 % لعدد الاقسام، بينما بلغت نسبته في المحافظات (الأنبار ، نينوى ، صلاح الدين ، واسط) 1 % لكل منهم. كما نلاحظ غياب بعض المحافظات والتي لا توجد فيها جامعات / كليات اهلية ومنها (القادسية ، المثنى ، ميسان) وهو مؤشر يتطلب إعادة النظر في موضوع استحداث الجامعات / الكليات الاهلية وتحقيق توازن في عدد الجامعات والكليات الأهلية على مستوى المحافظات .
- اما فيما يتعلق بنسب الاختصاصات التي شملتها الجامعات / الكليات الاهلية فقد شهدت ايضاً تفاوتاً كبيراً، اذ سجلت الاختصاصات الانسانية أعلى نسبة على مستوى الجامعات/الكليات الاهلية وبنسبة 26 % تلتها الاختصاصات الهندسية بنسبة 24 % ، اما أقل نسبة فقد كانت للاختصاصات التربوية 2 % .

التحديات

أولاً - التعليم قبل الجامعي :

1. ما تزال نسب الالتحاق في المدارس لا سيما في المراحل المتوسطة والاعدادية متدنية وبعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. تفاقم مشكلات البنى التحتية المتمثلة بالعجز الكبير في الأبنية المدرسية، وتدني كفاءة المرافق الصحية والبيئية.
3. استمرار الفجوة التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية وفجوة النوع، والتفاوت بين المحافظات.
4. ارتفاع نسب الامية لا سيما في المناطق الريفية والنائية، مع تدهور أكبر في مواصلة التعليم بالمناطق المتأثرة بالعمليات الإرهابية.
5. محدودية استخدام طرائق التدريس الحديثة في تأهيل وتدريب الملاكات التعليمية.
6. عدم توفر نظام ادارة المعلومات التربوية.

7. تعرض الطلبة إلى الاضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الازمات والعنف والإرهاب.
8. استمرار النقص في توفر التقنيات التربوية لمواكبة تحديث المناهج الدراسية.
9. ضعف مواكبة التوجهات التعليمية الحديثة مما حد من فرص الوصول إلى مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي.
10. تدني الأدوار التنموية للتعليم المهني وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، وضعف القدرات، وتقادم تقنيات الورش والمعامل.
11. ضعف الحوكمة الإدارية بسبب ضعف الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين الخاص والعام.
12. ضعف التدرج في نقل الصلاحيات إلى المحافظات، ونقص في تطبيق اللامركزية الإدارية على مستوى المركزي والمحلي .
13. اتساع الفجوات المعرفية بسبب تدمير البنى التحتية للمدارس والجامعات وما نجم عنه من ارتفاع في معدلات التسرب والامية والانقطاع القسري عن الدراسة في المناطق المتضررة من الإرهاب.
14. نجم عن كل هذه التحديات وجود مخرجات يطفئ عليها الجانب الكمي على حساب التطور النوعي.

ثانياً- التعليم الجامعي

1. تدني التصنيف الدولي للجامعات العراقية وضعف الجوانب الأكاديمية وقدراتها التنافسية.
2. محدودية البنى التحتية وضعف المستلزمات والمختبرات والأجهزة التعليمية الحديثة مقابل زيادة كبيرة في اعداد الطلبة والافتقار للنظم الحديثة.
3. عدم إمكان تطبيق المعايير التصميمية (المحلية والإقليمية والعالمية) لمتطلبات بناء الجامعات بسبب الزيادة في معدلات قبول الطلاب وتوقف المشاريع التي تلبي متطلبات الجامعة.
4. ضعف الشراكة بين المؤسسات التعليمية في القطاعين العام والخاص.
5. تعرض البنى التحتية في جامعات المحافظات المحررة إلى خسائر جسيمة وما رافق ذلك من اثار على مجمل العملية التعليمية.
6. عدم تلبية البرامج والتخصصات المطروحة للتطور المتسارع في الوظائف ونوعيات العمل وعدم التركيز على المهارات ونظم الدراسة ذات التخصصات المتعددة.
7. ضعف العلاقات الأكاديمية مع الجامعات الأجنبية، وقلة أعداد التدريسيين والطلبة الاجانب في الجامعات العراقية.
8. قلة البحوث المنشورة في المجلات العالمية وضعف المعرفة بأساليب النشر والتدريب في مهارات اساليب البحث العلمي.
9. محدودية آليات الرصد والتقويم وضعف الحوكمة الإدارية والألكترونية وخدمات المكتبة الافتراضية.

الأهداف:**أولاً- التعليم قبل الجامعي****الهدف الاول : زيادة نسب الالتحاق وكما يأتي:**

- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال إلى 30 % في سنة الهدف
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية إلى 99 %.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة إلى 70 % .
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الاعدادية إلى 45 %.
- زيادة نسبة الالتحاق في التعليم المهني إلى 7 %.
- زيادة اسهام التعليم الاهلي في توفير فرص التعليم العام والعالي وبما لا يقل عن 20 %.

الهدف الثاني : توفير الابنية والمستلزمات اللازمة لاستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة خلال مدة الخطة.**وسائل تحقيق الهدف**

1. توفير الأبنية الكافية لاستيعاب الاعداد المستهدفة للمدة (2018-2022) من التلاميذ والطلبة، وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية الآمنة والصحية في المؤسسات التربوية والتعليمية كافة وكما يلي:

- بناء (3000) مدرسة خلال سنوات الخطة لفك الازدواج والنمو الطبيعي والاكتظاظ ومن خلال:
- إصدار التشريعات اللازمة لتمليك وتخصيص الاراضي لأغراض المشاريع التربوية بدون بدل مالي .
- إلزام المحافظات بزيادة نسب التخصيصات للمشاريع التربوية من تخصيصاتها المالية المستحقة من برامج تنمية الاقاليم المختلفة.
- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في بناء المدارس الاهلية والمعاهد المهنية لتلبية احتياجات السوق المحلية وفق الشروط القانونية والعلمية.
- مساهمة دواوين الاوقاف في تمويل تنفيذ مشاريع الابنية المدرسية.
- 2. ترميم 5500 رياض أطفال ومدرسة.
- 3. تطوير التدريب العلمي في التعليم المهني من خلال انشاء 50 ورشة وتجهيز 515 ورشة لمختلف الاختصاصات.
- 4. زيادة الأجهزة والمعدات والتقنيات لترصين المخرجات العلمية.
- 5. تنويع المصادر والمراجع العلمية الأجنبية الحديثة.
- 6. مواءمة أبنية المختبرات والمراكز البحثية للمواصفات العالمية.

الهدف الثالث : تحسين كفاءة النظام التعليمي**وسائل تحقيق الهدف:**

1. رفع الكفاءة التعليمية والتربوية للهيئات التعليمية لا سيما بناء قدراتهم المعرفية والمهارية.
2. توافر البنى التحتية التعليمية والتقنية في المدارس والجامعات، والتوسع في استخدام الوسائل الحديثة، بما يواكب معارف العصر.
3. الاستمرار في بناء قدرات العاملين في الميدان التربوي والتعليمي .
4. رفع جودة برامج الخريجين، وتعزيز البحوث من أجل الابتكار.
5. تعزيز حوكمة التعليم والاستدامة المالية لتحقيق التنافس والتميز المؤسسي.
6. تعزيز فرص التعليم مدى الحياة لرفع مستوى المهارات والقدرات الانتاجية.

الهدف الرابع: توفير الخدمات والمستلزمات التربوية لخلق بيئة مدرسية جاذبة.**وسائل تحقيق الهدف:**

1. خفض كثافة الصفوف والحد من الاكتظاظ.
2. توافر الخدمات الصحية والبيئية.
3. تفعيل دور مجالس الاء ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في التمويل المالي المطلوب لأعمال التأهيل والتوسع للأبنية المدرسية القائمة.
4. الكشف المبكر للطلبة الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة وجذبهم لمدارس الموهوبين وتقديم الرعاية المناسبة لهم.

الهدف الخامس: تطوير التقنيات التربوية في تحديث المناهج الدراسية.**وسائل تحقيق الهدف:**

1. تطوير استخدام التقنيات التعليمية الحديثة.
2. تطوير قدرات المؤلفين والمصممين في بناء واعداد المناهج الدراسية.
3. مواكبة التوجهات الحديثة في تقويم المناهج الدراسية.

الهدف السادس: تعزيز الدور التنموي للتعليم المهني.**وسائل تحقيق الهدف**

1. تحديث المناهج الدراسية ومواكبتها لمتطلبات سوق العمل.
2. تطوير تقنيات الورش والمعامل.
3. زيادة نسبة قبول خريجي التعليم المهني في التعليم التقني.
4. تطوير قدرات التدريسيين في التعليم المهني.

الهدف السابع: تطوير في إستخدام الحوكمة الإدارية في المدارس**وسائل تحقيق الهدف**

1. تحسين الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين العام والخاص.
2. تحسن التدرج في نقل الصلاحيات إلى المحافظات.
3. تحسن في تطبيق اللامركزية الإدارية بين المستويين المركزي والمحلي.
4. تحسن آليات الرصد والتقويم.
5. تعزيز الشراكات بين المؤسسات التربوية في القطاعين الخاص والعام.
6. إلزام الشركات المتعاقدة مع الدولة بالمشاركة في اعمال التأهيل والتوسيع وتطوير الابنية المدرسية القائمة كجزء من الخدمات المجتمعية الواجب تقديمها للمجتمع.

الهدف الثامن: تطور الارشاد التربوي والاجتماعي والرعاية الصحية**وسائل تحقيق الهدف:**

1. تعزيز الدور التربوي للمرشد والباحث التربوي والاجتماعي.
2. تحسين الرعاية الصحية والتغذية.
3. تحسن آليات التنسيق بين الإدارة المدرسية وأولياء أمور الطلبة.
4. زيادة الدرجات الوظيفية للمرشدين التربويين والباحثين الاجتماعيين.

الهدف التاسع: تطور أساليب الاختبارات والتقويم المعتمدة**وسائل تحقيق الهدف:**

1. تطوير قدرات الملاكات التعليمية في التعامل مع أساليب التقويم والاختبارات.
2. مواكبة الأساليب الحديثة في التقويم والاختبارات مع تطور المناهج الدراسية.
3. المشاركة في الاختبارات الدولية.

الهدف العاشر: دعم مشاريع محو الامية**وسائل تحقيق الهدف:**

1. مد التعليم اللازمي إلى مستوى الدراسة المتوسطة (الأساسية).
2. محو أمية الكبار والتصدي للأسباب المؤدية لارتفاعها في بعض المحافظات.
3. تعزيز امكانيات وقدرات وزارة التربية (الهيئة العليا لمحو الامية) في مواجهة هذا التحدي.

الهدف الحادي عشر: إعادة الحياة للمؤسسات التربوية التي تضررت من الارهاب

وسائل تحقيق الهدف:

1. إعادة اعمار وتأهيل المدارس التي تعرضت للتخريب والدمار ورفع معدلات الالتحاق في المراحل الدراسية كافة.
2. استلحاق الاجيال وردم الفجوة المعرفية الناجمة عن عمليات النزوح.
3. برامج لتأهيل وتدريب الطلبة والكوادر التعليمية بما يعزز مستويات التنفيذ والانجاز.
4. برامج خاصة لتأهيل وتمكين الطلبة الذين تعرضوا لاستغلال التنظيمات الارهابية.
5. تصميم برامج ثقافية وتوعوية للطلبة وتعزيز اسس التعليم السليم لمواجهة الديناميات المخرضة على العنف والارهاب.

الهدف الثاني عشر: تعزيز التماسك والقيم الايجابية في التعليم.

وسائل تحقيق الهدف:

1. تضمين القيم والمثل الأخلاقية الإيجابية في المناهج المدرسية والأنشطة.
2. تعزيز المسؤولية الاجتماعية وقيم المواطنة في المجتمع وبما يتماشى مع المبادئ الحضارية التي يشترك فيها الجميع.
3. تطوير المناهج والبرامج التعليمية لبناء مجتمع منجز مبادر تبنى فيه الشخصية على اسس أخلاقية قوية مما يعزز مشاعر المسؤولية إزاء الآخر ويتبنى ثقافة الحوار والتسامح والمواطنة.
4. التركيز على منجزات الحضارة العراقية في المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي.

ثانياً-التعليم الجامعي:

الهدف الثالث عشر: تحسين التصنيف الدولي للجامعات العراقية

وسائل تحقيق الهدف:

1. تطوير افاق المعرفة وزيادة البحوث المنشورة من قبل التدريسيين في المجلات والمؤتمرات العالمية.
2. تطوير التعاون الثقافي مع الجامعات ومراكز الدراسات لاستقطاب الكفاءات التدريسية الدولية.
3. تحسين استخدام اللغات العالمية في بناء جوانب التعليم كافة.
4. تعزيز كفاءة التعليم العالي والتوسع في التقويم والاعتماد الأكاديمي وتطوير جهاز ضمان الجودة باعتباره أداة دافعة للتطوير على المدى القصير، وآلية للاعتماد على المدى الطويل.
5. الاستفادة من الخبرات والكفاءات العراقية في الداخل والخارج لتطوير البرامج التعليمية والتقنية.

الهدف الرابع عشر : تطوير الجانب الأكاديمي للجامعات العراقية**وسائل تحقيق الهدف:**

1. تحسين التدريب في مهارات أساليب البحث العلمي.
2. تطوير المناهج وطرائق التدريس بما يحفز على البحث، والاكتشاف، والابتكار.
3. تفعيل دور الجامعات البحثية وتطويرها، وتعزيز صلتها بحاجات المجتمع المستقبلية.
4. منح الجامعات الاستقلالية والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها.
5. الاستمرار في برامج الابتعاث الخارجي للجامعات العالمية المتميزة في التخصصات والمجالات التي تتطلبها خطط التنمية، وتلبي حاجة سوق العمل.
6. الاستفادة من الصيغ المطورة من نظم التعليم المستمر، لمواصلة التعلم أثناء العمل، والنمو المهني مع ضمان الجودة.
7. إيلاء أهمية قصوى للتعليم التقني والتطبيقي وبرامج بناء القدرات وفي جميع المستويات.
8. تعزيز برامج ريادة الأعمال والابتكار وحاضنات الأعمال التي تمكن الشباب من إيجاد مشروعات عمل تنا سبهم .
9. تطوير برامج الإرشاد المهني للطلبة، والتوسع في فعاليات وملتقيات التوظيف بالتعاون مع مؤسسات العمل.
10. تطوير برامج تسويق الخدمات الجامعية لدى وحدات البحث والتطوير في المؤسسات الانتاجية، وعقد الشراكات لتمويل مشاريع تخدم قطاعات الانتاج.
11. تطوير البرامج التعليمية والتخصصات التي تلبي التطور المتسارع في الوظائف ونوعيات العمل، والتركيز على نظم الدراسة ذات التخصصات المتعددة.

الهدف الخامس عشر: تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص**وسائل تحقيق الهدف:**

1. رعاية وتمويل كراسي البحث العلمي التطبيقي بالجامعات ومراكز البحوث لدعم مشروعات تطوير الانتاج وحل مشكلاته بالقطاعات الاقتصادية.
2. رعاية حاضنات الاعمال في مؤسسات التعليم العالي ودعم وتطوير الشركات الناشئة وانجاحها.
3. رعاية وتمويل البرامج التعليمية والتأهيلية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل.

الهدف السادس عشر: إعادة اعمار وتأهيل الجامعات في المناطق المحررة:**وسائل تحقيق الهدف:**

1. توفير متطلبات البنى التحتية والمختبرات في جامعات المناطق المحررة.
2. تحسين نظم الادمج الاجتماعي في الجامعات المحررة.
3. توافر وحدات للتأهيل والتوعية النفسية تجاه المجتمع في المناطق المحررة.

4. تعميق الدراسات والبحوث الجامعية ذات الصلة بتأهيل المجتمع ودعم الاستقرار.
5. تعزيز فرص دخول الجامعة لخدمة المجتمع على المستوى المحلي والوطني.

الصحة

تعد الصحة من أهم مؤشرات نجاح التنمية واستدامتها، إذ إن المجتمع الذي يتمتع بمؤشرات الصحة أكثر قدرة على التعلم والقابلية على الانتاج والتطور. لقد أكدت التشريعات الدولية على أن التمتع بأعلى مستويات الصحة حق مشروع لكل انسان بغض النظر عن العرق، الدين، المعتقدات الحالة الاقتصادية والاجتماعية. لذا فإن التوجه الأساس يتطلب التوجه نحو تبني مفهوم تعزيز الصحة والوقاية من الامراض في خطة التنمية الوطنية كأستثمار مستقبلي لتقليل العبء المرضي الاقتصادي والاجتماعي مع استمرار الجهود لتطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية لمواجهة المستجدات العالمية وبما يحقق التغطية الصحية الشاملة.

تحليل الواقع:

أولاً- البنى التحتية

1 - الرعاية الصحية الاولى

هي الخدمات الاساسية المتكاملة والشاملة المقدمة في المجالات الوقائية والعلاجية من خلال مراكز الرعاية الصحية الاولى والمؤسسات الصحية الاخرى لغرض تحسين صحة الفرد والمجتمع وخصوصا صحة الام والطفل وتشمل:

- عدد مراكز الرعاية الصحية الاولى 1813 مركزاً.
- عدد مراكز الرعاية الصحية الاولى (رئيسي) 998 مركزاً.
- عدد مراكز الرعاية الصحية الاولى (فرعي) العدد الكلي 815 مركزاً.
- مركز صحي رئيس لكل 15938 من السكان

2 - الرعاية الصحية الثانوية والثالثية

- عدد المستشفيات الحكومية = 190 (عدا إقليم كردستان)
- عدد المستشفيات الاهلية = 80 (عدا إقليم كردستان)
- عدد الأسرة الكلية الحكومية = 37024 (بدون الأنبار والإقليم)
- عدد الأسرة المهيأة الحكومية بدون اسرة الطوارئ = 29228 (بدون الأنبار والإقليم)
- معدل إشغال الأسرة المهيأة للرقود = 52.6 %
- معدل سرير / 1000 نسمة = 1.2

ثانياً- الموارد البشرية الصحية

شهدت المؤشرات الخاصة بالموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي تطوراً خلال المدة (2013-2016) وبعض تلك المؤشرات وصل إلى الغاية المخطط لها ويتبين ذلك من خلال المؤشرات الآتية:

• مؤشر طبيب/1000 سكان

ارتفعت نسبة طبيب لكل 1000 نسمة من السكان للأعوام 2013 و2014 و2015 و2016 (0.79 و 0.80 و 0.85 و 0.84) على التوالي، وهذه النسب في تزايد طفيف على الرغم من التعيين المركزي للأطباء.

• مؤشر طبيب أسنان لكل 1000 نسمة

ارتفع المؤشر بشكل تدريجي خلال الأعوام (2013 و 2014 و 2015 و 2016) وبلغت قيمة المؤشر (0.2 ، 0.21 ، 0.23، 0.24) على التوالي... إذ ارتفع بنسبة قدرها 5 % في العام 2014 مقارنة بالعام 2013، وارتفع بنسبة قدرها 4.8 % في العام 2015 مقارنة بالعام 2014 .

• مؤشر صيدلي/سكان لكل 1000 نسمة ...

ارتفع المؤشر بشكل تدريجي للأعوام (2013 و 2014 و 2015 و 2016) إلى (0.23، 0.24، 0.27، 0.26) لكل 1000 نسمة على التوالي بنسبة 4.3 % في العام 2014 مقارنة بعام 2013، وبنسبة 8.3 % في عام 2015 مقارنة بعام 2014.

• ذوي المهن الصحية لكل 1000 نسمة....

ارتفع المؤشر بشكل تدريجي خلال الأعوام (2013 و 2014 و 2015 و 2016) إلى (1.9، 1.92، 1.98، 2.0) لكل 1000 نسمة، بنسبة قدرها 1.1 % في عام 2014 مقارنة بعام 2013، وبنسبة 4.2 % في عام 2015 مقارنة بعام 2014.

• ملاك تمريضي/طبيب

شهدت اعداد الملاك التمريضي ارتفاعاً نسبياً عام 2014 ثم عادت للانخفاض عام 2015 (بواقع 2.2 و 2.3، 2.5، 2.2) للأعوام 2013 و 2014 و 2015 و 2016 على التوالي.

• معدل إشغال الأسرة (%)

ارتفع مؤشر اشغال الأسرة بشكل تدريجي للأعوام 2013، 2014، 2015، 2016 بنسبة زيادة قدرها 0.86 % في العام 2014 عن 2013 و 2.7 % في العام 2015 عن العام 2014 ثم عاد وانخفض المؤشر إلى (52.6) عام 2016 بنسبة قدرها 12.3 % عن عام 2015. إلا ان الخدمة الفندقية حصراً في المستشفيات الحكومية والأهلية والمتمثلة في إشغال الأسرة ما زالت دون المستوى المطلوب خلال سنوات الخطة على الرغم من الزيادة التي شهدتها المؤشر. وفيما يتعلق بمؤشر سرير /1000 نسمة حافظ المؤشر على مستوى واحد خلال الثلاث سنوات الخطة 2013، 2014، 2015 وبلغ (1.2) سرير لكل 1000 نسمة لكن المؤشر ما زال دون المستوى المطلوب مقارنة بالمستهدف.

المستشفيات الصديقة للأطفال

ارتفع عدد المستشفيات الصديقة للأطفال بشكل طفيف من 41 مستشفى عامي 2013 و 2014 إلى 42 مستشفى في العام 2015 بنسبة زيادة 2.4 % ، وهذا المؤشر على قدر من الأهمية للطفولة ومع ذلك فهو لا يتطور كما مخطط له.

وفيات الأطفال

• وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 ولادة حية

ارتفع معدل وفيات الاطفال حديثي الولادة عام 2015 بنسبة 4 % مقارنة بعام 2014 .. واهم ثلاثة أسباب للأمراض التي أصابت الأطفال حديثي الولادة وأودت بحياتهم وفق تقارير وزارة الصحة للعام 2015 هي الاضطرابات التنفسية والقلبية ، والأمراض الجرثومية، والاضطرابات ذات العلاقة بمدة الحمل ونمو الجنين.

• معدل وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية

شهد مؤشر وفيات الأطفال الرضع دون السنة انخفاضا إيجابيا إذ بلغ 18.1 / 1000 ولادة حية عام 2016.

• وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية

انخفض المؤشر من 37/1000 نسمة في العام 2014 إلى 22.7/1000 ولادة حية) في العام 2016.

• وفيات الامهات

ارتفع معدل وفيات الأمهات لكل /100000 ولادة حية في عامي 2014 إلى عام 2015 حسب بيانات وزارة الصحة وبلغ 32.46 / 100000 في العام 2014 ارتفع إلى 36.2/100000 في العام 2015 لتقوية نظام رصد وفيات الأمهات.

• توقع الحياة عند الولادة

تشير بيانات وزارة الصحة إلى ارتفاع توقع الحياة عند الولادة إذ بلغت (72.69) عام (2015) مقارنة (71.1) عام 2013 .

• نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر (%)

ارتفعت نسبة الأطفال ناقصي الوزن خلال الأعوام (2013-2015) من 6 % عام 2013 إلى 8 % عام 2014 ، ثم عادت النسبة لتتخفض إلى 5 % عام 2015...إلا ان المؤشر ما يزال دون المستهدف.

الامراض الانتقالية

• مرض السل

بلغ معدل وقوعات التدرن الكلي (الجديدة والناكسة) لكل 100000 نسمة للأعوام 2013 و 2014 و 2015، (25) و (24) و (23) على التوالي.

• معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان

انخفاض معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان، إذ انخفضت من (1.33) عام 2013 إلى (1.31) عام 2014 و إلى (1.28) عام 2015، بسبب فاعلية برنامج مكافحة التدرن.

الصحة الانجابية

تظهر المؤشرات تدني مستوى الخدمات الخاصة بالصحة الانجابية لا سيما ما يتعلق بقضايا نسبة التغطية التحصينية للنساء إذ ارتفعت نسبة التغطية بالزيارة الخامسة للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية لتصل إلى 35 % في العام 2014 مقارنة بالعام 2013 إذ بلغت 34 % ثم عاد المؤشر لينخفض إلى 24 % عام 2015 بسبب عدم تضمين مؤشرات المحافظات المتضررة من العمليات الإرهابية في احتساب المؤشر.

• نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفين من ذوي الاختصاص (%)

ارتفع هذا المؤشر خلال الأعوام (2013، 2014، 2015) بشكل تدريجي (87.7، 91.5، 95.5) على التوالي. وهو بذلك يحقق الغاية المرجوة للهدف المخطط له والذي يعكس مؤشرهم لتقييم مستوى الخدمات الخاصة بالصحة الانجابية.

• الوفيات المبكرة بالأمراض غير الانتقالية الرئيسية للفئة العمرية أقل من 70 سنة من الوفيات الكلية لجميع الاسباب ولجميع الاعمار

الامراض غير الانتقالية الأربعة التي يتم اعتمادها هي أمراض القلب واللاوعية الدموية والسرطان والسكري والامراض التنفسية المزمنة، إذ تشترك في عوامل الخطورة والمحددات الاجتماعية وإمكانية الوقاية منها والسيطرة عليها.

ارتفع المؤشر بشكل تدريجي خلال المدة (2013-2016)، إذ انخفضت نسبة الوفيات المرتبطة بالأمراض غير الانتقالية (المزمنة) في العام 2013 من 39.5 % إلى 53.2 % عام 2016، بسبب التغيير السلبي في أنماط الحياة وتوقف تسجيل الإحصاءات في المحافظات التي تعرضت للعمليات الإرهابية.

التحديات

1. محدودية كفاءة النظام الصحي وتقادم البنى التحتية للمؤسسات الصحية.
2. محدودية تحديث مراكز الرعاية الصحية الأولية.
3. تراجع مستوى مخرجات التعليم للملاكات الطبية الصحية.
4. محدودية تحديث نظام إدارة الادوية والتقنيات الطبية والمعلومات الصحية.
5. انخفاض كفاءة آلية تقديم الخدمة بسبب ازدواجية العمل للملاكات الطبية والصحية في العمل في القطاعين العام والخاص.
6. ضعف الوعي المجتمعي بمفاهيم الصحة بشكل عام والصحة النفسية بشكل خاص.
7. محدودية الخدمات الصحية التخصصية.
8. ضعف مشاركة الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بالحفاظ على صحة الفرد والمجتمع.
9. محدودية استخدام الحوكمة الإدارية ومقومات تحديث معايير الجودة الصحية.
10. ارتفاع معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية بسبب محدودية استخدام اساليب الوقاية الصحية. وتقادم البنى الصحية لخدمات الماء والصرف الصحي وتفاقم مشكلات النزوح وعدم الاستقرار السكاني.
11. التغيرات السلبية المناخية وتعاضم مشكلات البيئة وإرتفاع مستويات التلوث البيئي (التربة/ المياه/ الهواء).
12. ضعف الشمول في برامج تنظيم الأسرة وتدني مستويات الوعي بقضايا الصحة الانجابية
13. ضخامة الاضرار والخسائر البشرية الناجمة عن هشاشة الأوضاع الصحية في المناطق المتضررة من الإرهاب.
14. استمرار التحديات الأمنية والمشكلات المرتبطة بالنزوح الداخلي.
15. هجرة الملاكات الطبية والصحية الكفوة.
16. محدودية تغطية الاحتياج الكلي للمؤسسات الصحية من الادوية والمستلزمات والأجهزة الطبية والخدمات.

الأهداف:**الهدف الاول : تحسين وتحديث النظام الصحي.****وسائل تحقيق الهدف:**

1. تطوير البنى التحتية للمؤسسات الصحية.
2. تطوير وتحديث مراكز الرعاية الصحية الأولية.
3. تحسين آلية تقديم الخدمات الصحية.
4. رفع مستوى مخرجات التعليم للملاكات الطبية والصحية.
5. ازدياد مستوى تمويل القطاع الصحي / زيادة التخصيصات المالية وتطوير الإدارة المالية.
6. تحسين وتحديث نظام الأدوية والتقنيات الطبية.
7. خفض كلفة التقنيات الطبية الحديثة.
8. زيادة الاستثمار في قطاع الصناعات الدوائية.

الهدف الثاني : تحسن نظام الوقاية الصحية.**وسائل تحقيق الهدف:**

1. السيطرة على نواقل الامراض.
2. تنفيذ برامج التحدي الوبائي عند ظهور البلهارزيا وخفض معدل الاصابات وانتشار الطفيليات المعدية وفحص نماذج الادراج لمراجعي المراكز الصحية.
3. انشاء مختبرات متكاملة في مراكز المحافظات الحدودية لفحص المواد المستوردة وتزويد المختبرات بالمعدات والأجهزة اللازمة.
4. تطوير التدخلات التي تؤدي إلى تعزيز الحالة التغذوية وتشجيع الرضاعة الطبيعية.

الهدف الثالث : تطوير إدارة المعلومات الصحية.**وسائل تحقيق الهدف:**

1. تحديث آلية الرصد والتقويم في الإحصاءات الصحية.
2. تحسين الجاهزية الالكترونية.
3. تحسين طرائق تقديم الخدمة الالكترونية (مشروع البطاقة الصحية الالكترونية).

الهدف الرابع: تحسن اليات تقديم الخدمات الصحية**وسائل تحقيق الهدف:**

- 1 - تحسين الخدمات الصحية التشخيصية.
- 2 - ازدواجية العمل للملاكات الطبية والصحية بين القطاعين العام والخاص.
- 3 - ارتفاع مستوى تطبيق أدلة العمل والالتزام بالوصف الوظيفي للملاكات الصحية والإدارية.

الهدف الخامس: تطبيق الحوكمة الإدارية في القطاع الصحي.**وسائل تحقيق الهدف:**

1. تحديث نظم تطبيق اللامركزية الإدارية.
2. تفعيل الشراكة بين القطاع العام القطاع الخاص.
3. تعديل وتفعيل التشريعات الإدارية والقانونية ذات الصلة بالقطاع الصحي.
4. تحديث معايير الجودة الصحية وفق المعايير العالمية.
5. تحديث وتفعيل أنظمة المراقبة والتقييم.

الهدف السادس: خفض معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية.**وسائل تحقيق الهدف:**

1. تطوير وتحديث وتأهيل البنى التحتية لخدمات المياه والصرف الصحي.
2. تحسين نظام الوقاية الصحي.
3. اثارة وعي الناس بأنماط الحياة والممارسات غير الصحية.
4. تعزيز فرص الاستقرار السكاني.
5. خفض مستويات تأثير القيود والممارسات والمحددات الاجتماعية على الواقع الصحي.
6. تقليل تسرب المياه الصناعية إلى الأنهار.
7. التنسيق مع الوزارات ذات العلاقة للقيام بالمهام المتعلقة بوزاراتهم في مجال استراتيجية مكافحة الامراض الانتقالية وغير الانتقالية.
8. تحسين فرص الوقاية من انتشار مرض التهاب الكبد الفيروسي نوع B والملاريا.

الهدف السابع: إعادة اعمار وتأهيل المؤسسات الصحية في المناطق المتضررة من الإرهاب.**وسائل تحقيق الهدف:**

1. اصلاح البنى التحتية الصحية للمستشفيات والمراكز الصحية والمباني الإدارية
2. الاتاحة المسبقة للتجهيزات الطبية المنقذة
3. تعزيز البرامج الوقائية والعلاجية مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة.
4. تقديم الرعاية الصحية الأولية والثانوية للنازحين في المخيمات وفي مناطق العائدين.
5. تصميم سياسات وبرامج صحية لتأهيل الأسر المعرضة إلى الصدمات النفسية والحد من امتداد آثارها على المدييات الطويلة.
6. اعتماد برامج وتدخلات تراعي طبيعة الهشاشة التي تعرضت لها الطفولة (التقزم، الهزال، نقص الوزن). تتجاوب مع منهج حقوق الطفل.

الهدف الثامن: تعظيم الموارد المالية والنهوض باقتصاديات الصحة:

وسائل تحقيق الهدف:

- 1 - توفير مناخ استثماري جاذب في المجال الصحي.
- 2 - ابتكار وسائل لتعظيم الموارد المالية.
- 3 - تطوير مفاهيم اقتصاديات الصحة والحساب الصحي الوطني.
- 4 - تطبيق الاليات المناسبة لديمومة توافر السيولة المالية لتنفيذ البرامج والخدمات الصحية.

جدول (39)

المؤشرات المستهدفة في القطاع الصحي لغاية عام 2022

ت	المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
1	طبيب/سكان لكل 1000 نسمة	0.84	0.86	0.89	0.92	0.96	0.98	1
2	طبيب أسنان / سكان	0.24	0.26	0.28	0.30	0.33	0.35	0.4
3	ذوي المهن الصحية / 1000 سكان	2	2.2	2.3	2.4	2.4	2.4	2.5
4	معدل اشغال الأسرة	52.6	65	68	70	72	74	76
5	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية	18.1	17	17	17	16	15	14
6	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية	22.7	25	25	25	25	25	24
7	نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة	6.3	6	5.8	5.5	5.3	5	4.8
8	معدل وفيات الامهات	34	33	33	32	32	32	32
9	نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص	93.9	95	96	97	98	98	98
10	معدل وقوعات التدرن	22.08	21.16	20.24	19.32	18.4	17.25	16.1
11	معدل الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق	18.5	18	17.5	17	16.5	16	15.5
12	سرير / 1000 سكان	1.2	1.3	1.4	1.5	1.6	1.7	1.8
13	التغطية باللقاح DIP3 الخناق والكزاز والسعال	% 75	% 80	% 82	% 85	% 87	% 89	% 90

المرأة

تحليل الواقع

1 - تعليم المرأة:

أ- معدلات الالتحاق في التعليم

- ظلت معدلات التحاق الذكور أعلى من الاناث بصورة عامة وللمراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والثانوية. يستثنى من ذلك مرحلة رياض الاطفال التي سجلت الاناث فيها معدلات التحاق أعلى من الذكور.
- ان معدلات التحاق الاناث للمرحلة الابتدائية اخذت بالتزايد تدريجيا بدءا من عام 2012 وان بقيت أدنى من معدلات التحاق الذكور. إذ تم تسجيل أعلى معدل التحاق للاناث للعام الدراسي 2014-2015 وبمعدل 107 للمرحلة الابتدائية يقابلها 112 للذكور للمرحلة ذاتها وللعام الدراسي نفسه. وكذلك الحال بالنسبة للدراسة المتوسطة حيث سجلت نسب التحاق 97 % للذكور مقابل 70 % للاناث للعام الدراسي 2015-2016 ، أما في المرحلة الإعدادية فقد بلغت نسب التحاق الذكور 51 % مقابل 44 % للاناث للعام الدراسي 2015-2016 .
- كانت معدلات التحاق الذكور أعلى من الاناث في التعليم الجامعي...علما ان معدلات الالتحاق الجامعي للاناث ارتفعت من 13.4 في عام 2011 إلى 18.5 عام 2015 ...في حين سجلت معدلات التحاق الذكور في التعليم الجامعي زيادة من 15.5 عام 2011 إلى 20.2 عام 2015.

ب- نسب التسرب للمراحل الدراسية (الابتدائية والمتوسطة والاعدادية)

على الرغم من انخفاض معدلات التحاق الاناث مقابل الذكور في كافة المراحل الدراسية ظهرت في المقابل نسب تسرب أعلى للاناث مقارنة بالذكور والتي تناسبت طرديا مع تطور المراحل التعليمية...اذ سجلت نسب تسرب الاناث ارتفاعا واضحا مقارنة بالذكور في المرحلة الابتدائية وارتفعت هذه الفروقات في المرحلة المتوسطة وقد تم تسجيل أعلى نسبة تسرب للاناث للمرحلة المتوسطة في العام الدراسي (2016/2015) وبنسبة (4.7) يقابلها (3.6) للذكور للمرحلة والعام الدراسي ذاتهما.

ت- المسجلين للمراحل الدراسية كافة:

- تظهر مراجعة الاتجاه العام لحركة مؤشر المسجلين للمراحل الدراسية محدودية اهتمام العوائل بالتمكين المعرفي للاناث مقابل الذكور، اذ ظهرت بصورة عامة نسب أعلى للذكور من الاناث للمراحل الدراسية كافة. وقد تم تسجيل أعلى نسب للاناث في مرحلة رياض الاطفال بينما تناقصت تدريجيا مع تطور المراحل الدراسية
- أظهرت مؤشرات نسب الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم المهني ان نسب الذكور أعلى من الاناث وبفارق واضح علما ان أعلى نسبة من المسجلين الاناث إلى الذكور بلغت 25.9 % وقد تم تسجيلها في العام الدراسي (2013/2012) وأدنى نسبة من المسجلين الاناث إلى الذكور تم تسجيلها في العام الدراسي (2016/2015) وبواقع 23.6 % ، يستثنى من ذلك اتجاه حركة مؤشر نسب المسجلين في المعاهد العراقية، اذ اظهرت السنوات الدراسية (2010/2009، 2011/2010، 2012/2011، 2013/2012).
- ارتفاع نسب المسجلين الاناث مقابل الذكور الذي عاد وتراجع تدريجيا امام الذكور للسنوات التي تلت ذلك وقد بلغ ادنى مستوياته في العام الدراسي (2015/2014) وبواقع 41.7 % .

2 - المشاركة الاقتصادية:

- أظهرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام 2014 ان نسبة النساء العاملات إلى النساء النشاطات اقتصاديا بلغت 78 % مسجلة ارتفاعا بسيطاً عما تم تسجيله عام 2012، اذ شكلت النساء العاملات إلى النشاطات اقتصاديا نسبة 77 % في عام 2012.
- بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص إلى النشاطات اقتصاديا 29 % في عام 2014 مسجلة انخفاضاً عما تم تسجيله في عام 2012 والبالغة 32 % ... كما سجلت النساء العاملات إلى النشاطات اقتصاديا في القطاع الحكومي والعام نسبة 46 % لعام 2014 مسجلة ارتفاعاً عما تم تسجيله في عام 2012 والبالغة 41 % ، اي ان هناك ارتفاع بنسبة 5 % للنساء العاملات في القطاع العام وانخفاض بنسبة 3 % للنساء العاملات في القطاع الخاص وهو مؤشر يدل بوضوح على توجه النساء إلى العمل في القطاع العام .

3 - صحة المرأة

• الولادات التي تجري بأشراف موظفي الصحة الاختصاص:

ارتفع هذا المؤشر خلال الأعوام 2013 و 2014 و 2015 بشكل تدريجي إذ بلغ 87.7 % و 91.5 % و 95.5 % على التوالي، وهو بذلك يحقق الغاية المرجوة للهدف المخطط له والذي يعكس مؤشراً مهماً لتقويم مستوى الخدمات الخاصة بالصحة الانجابية.

• الوفيات المبكرة بالأمراض غير الانتقالية للنساء لكل (100000) نسمة من السكان

تقاربت معدلات الوفيات المبكرة للأمراض غير الانتقالية الرئيسة للنساء من الوفيات الكلية للأسباب والاعمار كافة خلال السنوات 2009 إلى 2015، علماً أن أعلى معدل تم تسجيله بلغ 58.9 حالة وفاة / امرأة لكل 100000 نسمة من السكان في عام 2010 في حين بلغ أعلى معدل عام 2015 41 حالة وفاة / امرأة لكل 100000 نسمة من السكان، وهو مؤشر إيجابي يدل على انخفاض الوفيات المبكرة للنساء.

• الإصابة بسرطان الثدي لدى النساء

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الصحية المهمة التي ارتفعت نسبها خلال السنوات الاخيرة نتيجة للمحددات البيئية وتأثير العمليات الارهابية على الاوضاع الصحية بصورة عامة وعلى الامراض السرطانية بصورة خاصة. وقد أظهرت بيانات وزارة الصحة ارتفاع نسبة الإصابة بسرطان الثدي لدى النساء لتبلغ أعلى نسبها عام 2015 وبنسبة 30.6 % ، بينما سجلت ادنى نسبة لها عام 2009 بلغت 19 % ، وهو ما يشير إلى تزايد النسبة بصورة مضطردة ويؤشر حالة تستدعي التدخل ببرامج صحية مدروسة للحد من مخاطرها.

4 - الحماية الاجتماعية

• ان عدد المشمولات بشبكة الحماية الاجتماعية أكثر من عدد المشمولين للسنوات 2010-2015 وقد ارتفع عدد المشمولات عام 2013 ليصل إلى 471318 مشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية مقابل 407189 المشمول بالشبكة للعام ذاته.

5 - الوضع الاجتماعي

- بلغت نسبة النساء اللاتي يتأسسن أسر على المستوى الوطني، وفق مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة في العراق لعام 2016 10.5 % ، مع ملاحظة ان أعلى نسبة للنساء اللاتي يتأسسن أسر سجلت في العاصمة بغداد 13.6 % ، تلتها محافظة السليمانية ونسبة 12.3 % . وبالمقارنة مع السنوات السابقة.
- بلغت نسبة النساء المتزوجات على المستوى الوطني بعمر (12) سنة فأكثر 53.9 % ، وان أعلى نسبة للنساء المتزوجات للعمر أعلاه على مستوى المحافظات سجلت في محافظة المثنى 56.9 % . وفق مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة في العراق لعام 2016، كما بلغ متوسط العمر عند الزواج الاول للناث (20.8) سنة.
- بلغت أعلى مستويات لحالات الزواج المسجلة على الصعيد الوطني 246430 حالة عام 2009. وبالمقارنة بين السنوات 2009 - 2016 نجد انخفاضاً في الإقبال على الزواج لتبلغ أدنى مستوياتها عام 2014، ما انعكس سلباً على ديناميات المجتمع وحركته واستقراره. وظهر ذلك جلياً بانخفاض حالات الزواج لتبلغ 190026 حالة زواج، إلا ان الإقبال على الزواج عاد وارتفع بعد ذلك وان لم يصل إلى مستوياته السابقة
- يقابل انخفاض مستويات الزواج ارتفاعاً في حالات الطلاق، إذ توشّر بيانات مجلس القضاء الأعلى ارتفاع حالات الطلاق لتبلغ أعلى مستوياتها في عام 2011 وبعدها 59515 حالة طلاق. بالمقابل شهد عام 2016 ارتفاعاً ملحوظاً لحالات الطلاق التي بلغت 56594 ألف حالة مقارنة ب 52028 ألف حالة عام 2014.
- شهد المجتمع العراقي حالات عنف أسرى متصاعدة سجل أعلى مستوياته عام 2016، إذ بلغ عدد الحالات 8552 حالة عنف أسرى، وفق ما تم توثيقه من القضايا التحقيقية المسجلة والمنجزة والمتبقية في اقسام حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري في العراق.
- سجلت الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية دعاوى اعتداء على المرأة وبواقع 10701 دعوة في عام 2016، كان في مقدمتها العنف الجسدي واللفظي والنفسي.
- أثرت العمليات الإرهابية وعمليات النزوح والتهجير على المرأة بشكل خاص وتركت عدد كبير من الأراامل والمطلقات من معيلات الأسر ، وقد بلغ عدد النساء اللاتي تعرضن للاختطاف والاعتصاب او البيع والشراء وما تبعه من أضرار نفسية 4000 امرأة بحسب إحصاءات منظمة حرية المرأة في العراق لعام 2015.

المرأة في الاستراتيجيات القطاعية

- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق (2013-2017)
- الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة العراقية (2014-2018)
- إستراتيجية المرأة الريفية.

لم يتم تنفيذ الاستراتيجيات اعلاه بالمستوى المطلوب نظراً للظروف التي مر بها العراق خلال مدة إعداد هذه الاستراتيجيات.

التحديات

1. ما تزال العوامل الثقافية والاجتماعية تمارس تأثيرها كمحددات رئيسة للأدوار التنموية للمرأة والرجل، فضلاً عن ضعف تفعيل بعض القوانين الخاصة بتمكين المرأة.
2. إلغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة ووزارة حقوق الانسان التي تعنى بحقوق المرأة وتنفيذ البرامج التي تحقق غايات الهدف الخامس والسادس عشر من اهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع الجهات المعنية الاخرى.
3. ارتفاع معدلات الزواج المبكر وزواج القاصرات رغم تحديد قانون الأحوال الشخصية لسن الزواج وتأثيره الصحي على المرأة وفي رفع معدلات وفيات الأمهات، كما واجهت نساء العراق في السنتين الاخيرين عمليات عنف ومتاجرة بالبشر لا سيما في المناطق التي تعرضت للإرهاب والمشاكل الامنية دون وجود برامج فاعلة للعلاج والتأهيل النفسي.
4. تدني معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إذ تبلغ 14.5 %، 12 % في الريف و 14 % في الحضر).
5. ان الموازنة العامة للدولة غير مستجيبة أو حساسة للنوع الاجتماعي.
6. وجود خلل كبير في توزيع الادوار الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة على نحو يعكس تمييزاً واضحاً ضد المرأة، مع ارتفاع وتأثر العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.
7. التزايد المستمر للأرامل وارتفاع حالات الطلاق والفقر واليتم.
8. ضعف الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في برامج الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة.
9. على الرغم من تقلص نسب الالتحاق بين الذكور والاناث في جميع مستويات التعليم، إلا ان الفجوة المعرفية بين النساء والرجال ما تزال واسعة.
10. ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة:
 - انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل بسبب الثقافة المجتمعية القائمة على التمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي.
 - تدني نسبة مشاركة النساء في القطاع الخاص بسبب هيمنة التقاليد والعادات الاجتماعية، وضعف تفعيل قانون العمل فضلاً عن محدودية القروض الممنوحة للنساء.
 - 11. ضعف البناء المعرفي والمهاري للمرأة:
 - هيمنة القوالب النمطية المبنية على الثقافة الذكورية التي تدعم خيارات التمييز على أساس النوع الاجتماعي في ميدان المعرفة والتعلم.
 - ارتفاع نسب تسرب الفتيات في المدارس.
 - الزواج المبكر الناجم عن الثقافة المجتمعية وارتفاع مستويات الفقر.
 - صعوبة الوصول إلى المدارس وتباعد المسافات في الأرياف.
 - الافتقار إلى سياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي.
12. هشاشة الأوضاع الصحية للمرأة:
 - نقص الخدمات الصحية للنساء الناجمة عن محدودية المراكز الصحية المعنية بالصحة الانجابية وتنظيم الأسرة.
 - نقص الملاكات الطبية النسوية لا سيما في الريف.
 - ضعف الوعي بالكشف المبكر عن الامراض النسائية مثل سرطان الثدي والرحم.

الأهداف

الهدف الاول: تمكين المرأة علمياً ومعرفياً

وسائل تحقيق الهدف:

1. خفض نسب تسرب الفتيات من المدارس من خلال:
 - اعتماد السياسات والبرامج والأنشطة الواردة في استراتيجية التخفيف من الفقر (وردت في فصل سابق).
 - زيادة عدد المدارس المخصصة للبنات في التعليم الثانوي في المناطق الريفية .
2. زيادة معدلات التحاق الفتيات في التعليم الابتدائي لا سيما في الأرياف.
 - تفعيل قانون التعليم الإلزامي.
 - ربط منح الحماية الاجتماعية بالتحاق واستمرار الفتيات بالدراسة للعوائل المشمولة بالمنح.
 - اتخاذ إجراءات قانونية تجاه العوائل التي لا ترسل بناتهن للدراسة في السن المحدد.

الهدف الثاني : تمكين المرأة اقتصادياً

وسائل تحقيق الهدف:

1. تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل.
 - زيادة فرص التدريب الموجهة للنساء.
 - توفير تسهيلات الاقراض للنساء.
2. زيادة نسبة التحاق المرأة بالقطاع الخاص.
 - تفعيل قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015 بالتركيز على الفصل العاشر (حماية المرأة العاملة) بما يساهم في دعم مشاركة المرأة في سوق العمل.
 - خلق فرص عمل مناسبة ومضمونة في القطاع الخاص .
 - زيادة عدد القروض الصغيرة الممنوحة للنساء.

الهدف الثالث : تمكين المرأة صحياً.

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين الخدمات الصحية الموجهة للنساء.
 - زيادة عدد مراكز الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة لا سيما بالأرياف.
 - تعزيز المراكز بالملاكات الطبية الاختصاصية النسوية في المناطق الريفية.
 - تأهيل قابلات ماهرات للتوليد في المناطق البعيدة والنائية.
 - تدريب الملاكات الطبية النسوية في المناطق الريفية والفقيرة.
2. رفع مستوى الوعي بأهمية الكشف المبكر عن الامراض النسائية مثل سرطان الثدي والرحم.

الهدف الرابع : تمكين المرأة في المناطق المتضررة من الاعمال الإرهابية.

وسائل تحقيق الهدف:

1. تعزيز دور المرأة في عملية البناء والتنمية تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص.
2. تبني برامج تدريبية لوضع فقرات القرار (1325) موضع التنفيذ بتدريب النساء في مدة السلم.
3. فتح نوافذ قانونية للمرأة النازحة ليكون ملجأها الأساس في التعرف على حقوقها وكيفية اكتسابها.
4. تبني سياسة اقتراضية صديقة المرأة وبضمانات ميسرة وترتبط بأدائهم الانتاجي من أجل تيسير وصول المرأة النازحة والفقيرة والمعيدة لأسرتها إلى الموارد المالية.
5. تشجيع الصناعات التقليدية كفرص عمل ناجحة للنساء مع تقديم الحوافز المشجعة لهن ودعمهن مادياً ومهارياً وتسويقياً.
6. اعتماد سياسة محفزة لتعليم الاناث والنساء ومحو أميتهن من خلال الإعلان عن حوافز مالية وأخرى اعتبارية لتشجيعهن الالتحاق بمراكز محو الامية او منعهن من التسرب من المدارس بما يضمن استمرارهن بالدراسة.
7. ربط جميع السياسات المناصرة للمرأة والتي تمنحها حقوقاً تشجيعية ومحفزة بالشهادة الصحية لها ومن خلال تقديم أوراق صحية ثبوتية تؤكد قيامها بالمتابعة الدورية الوقائية او العلاجية، وبما يعزز مشاركتهن بعملية التنمية وإعادة الاعمار والبناء.

الهدف الخامس : توسيع مشاركة المرأة في القطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف:

1. توفير حاضنات أعمال تساعد على خلق بيئة ممكنة للمرأة في القطاع الخاص.
2. اعتماد آليات الضمان الاجتماعي للمرأة على وجه الخصوص للمهن والأعمال التي تمارسها المرأة في القطاع الخاص.

الشباب

تحليل الموقع

أولاً: الشباب والتعليم

معدل الالتحاق

ارتفع معدل التحاق الفئة العمرية (15-17 سنة) بصورة مضطردة بين عامي 2009 و 2016 من 16 % إلى 29 %، وهو أمر يعكس مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التعليم كخطوة اساسية نحو تمكين الشباب، كما تظهر المعطيات التقدم في معدلات التحاق الاناث عن الذكور للفئة العمرية ذاتها.

ثانياً : النشاط الاقتصادي للشباب

اظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنة 2014 ان نسبة الشباب العاملين للفئة النشطة اقتصاديا ضمن الفئة العمرية (15-29) سنة بلغت 82.4 % ، مقارنة بما سجل عام 2012 للفئة العمرية اعلاه 81.4 % ، بلغت نسبة الاناث منهم 59.7 % عام 2014 ، وبذلك سجلت انخفاضاً عن ما تم تسجيله في عام 2012 والبالغة 61.5 % .

ان نسبة الذكور الشباب العاملين إلى الفئة النشطة اقتصاديا بلغت 85.7 % مقابل 59.7 % من الاناث، وهو مؤشر يظهر فارقاً كبيراً بين الذكور والاناث من الشباب، وان أعلى نسبة من العاملين إلى السكان النشطين اقتصاديا لفئة الشباب ظهرت في محافظة كركوك 94.8 % وأقلها في محافظة الأنبار وبنسبة 66.7 % .

بلغت نسبة العاملين الشباب إلى النشطين اقتصاديا في الحضر 78.5 % مقابل 87.6 % في الريف عام 2012، ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 80.7 % في الحضر مقابل 86.7 % للريف عام 2014.

بلغت نسبة العاملين من الشباب إلى النشطين اقتصاديا في القطاع الخاص عام 2012 55.3 % ، ارتفعت لتبلغ 57.3 % عام 2014، اما في القطاع الحكومي فكانت النسبة متقاربة جدا إذ بلغت 21.8 % عام 2012 و 21.7 % عام 2014.

التحديات

1. تفشي ظاهرة البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب وعدم الالتزام بتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بهذا الموضوع.
2. سوق عمل محدود التجانس وضعيف الكفاية مع توسع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وصعوبة الوصول إلى الائتمان المصرفي.
3. تردي مناخ الاستقرار والأمان وضعف سلطة القانون وانعكاس ذلك على تفاقم مشكلات التشطي المجتمعي، وضعف التماسك الاجتماعي فضلاً عن هيمنة القوانين الموازية (العشائرية، والأعراف.....).
4. ارتفاع معدلات التسرب من المدارس لا سيما في مرحلتي المتوسطة والاعدادية.
5. ارتفاع معدلات الهجرة إلى الخارج وانسداد الافاق المستقبلية امام الشباب داخل بلدهم.
6. ارتفاع معدلات الإدمان على المخدرات والكحول بين الشباب.
7. ضعف الشعور بالمسؤولية والالتزام والجد والمثابرة والإخلاص وروح المواطنة.

الأهداف:

الهدف الاول : الالتزام بتنفيذ السياسات والخطط والإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالشباب.

وسائل تحقيق الهدف

1. دعم خطط وبرامج تنفيذية للتشغيل تستوعب الشباب.
2. فتح آفاق المستقبل للأعداد المتزايدة من الشباب في إطار الدخول العراق مرحلة الهبة الديمغرافية بما يضمن دورهم الإيجابي في التنمية ويعزز من الحس الوطني لهم.
3. متابعة فاعلة للخطط والبرامج والسياسات والاستراتيجيات وتحديد المعوقات التي تواجه تنفيذها .

الهدف الثاني : توفير بيئة ممكنة للشباب:

- التمكين الاقتصادي للشباب

وسائل تحقيق الهدف:

1. إلزام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطط والبرامج والسياسات الوطنية الهادفة إلى تمكين الشباب اقتصادياً.

2. تطوير البرامج التعليمية والتخصصات العلمية التي تتسق مخرجاتها التعليمية مع متطلبات سوق العمل
3. زيادة القروض الممنوحة للشباب بهدف إقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل لا سيما شباب الريف وسكان العشوائيات.
4. تفعيل دور القطاع الخاص وإنشاء حاضنات اعمال في المحافظات والاقضية لتحتوي مشاريع الشباب وتهيئة مستلزمات بنائها ونموها وانطلاقها للتخفيف من بطالة الشباب وفقهم.

- التمكين الثقافي - الاجتماعي للشباب

وسائل تحقيق الهدف

1. نشر ثقافة التسامح والحوار والتلاحم المجتمعي من خلال توظيف الاعلام وتكنولوجيا الاتصال لرفع مستوى الوعي بأهمية التسامح والحوار والتلاحم المجتمعي وبما يعزز ثقافة التسامح والقبول بالآخر.
2. التوسع في انشاء المراكز الرياضية والترفيهية للشباب.

- التمكين للشباب في المناطق المتضررة من الاعمال الإرهابية:

وسائل تحقيق الهدف:

1. دورات تدريبية ذات طابع انتاجي تستهدف تعزيز مهارات الشباب في هذا المجال.
2. بناء قيادات شبابية منتجة مبادرة منجزة تعزز دورهم الفاعل في الحياة العامة.
3. احتواء النسبة المرتفعة من الشباب النازح بما يضمن حمايتهم من الانحراف واعمال العنف.
4. برامج متخصصة ذات بعد نفسي تستهدف الشباب في نزاع مع القانون والشباب المتأثر من الاعمال الارهابية.
5. تقديم الدعم والرعاية المطلوبة للشباب الذين تعرضوا للاستغلال او العنف او سوء المعاملة لتعزيز رفاهيتهم وتسهيل إعادة دمجهم في المجتمع.

التنمية الاجتماعية :

شهدت بعض برامج وأنشطة العمل الاجتماعي في العراق خلال السنوات الماضية استجابة ملحوظة نتيجة لتعاطف المشكلات الاجتماعية وما أفرزته تحديات الإرهاب والعنف والنزوح، تتمثل في تنوع البرامج لمعالجة الفقر وتأمين الحماية الاجتماعية ومكافحة البطالة ما بين الضمان الاجتماعي والتدريب وتنمية الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية للأسر الأشد حاجة وللأطفال المعاقين وتأهيل المودعين ثقافياً وتربوياً من خلال تمكين العنصر البشري ودراسة الظواهر المتعلقة به والمعبرة عنه وبما يضمن استثماره على أحسن وجه في برامج وخطط التنمية .

تحليل الواقع:**الفئات الهشة****الطفولة**

تعد الفئة العمرية (0-17) الفئة الأعلى وزناً من بين الفئات العمرية الأخرى وتمثل 45.8 % من سكان العراق، منهم 43.6 % في الحضر و 51.4 % في الريف.

1 - الأيتام

- لم يشهد عدد دور الدولة للأيتام تطوراً ملحوظاً خلال المدة 2012-2016، واستمر عددها الكلي 22 داراً في بغداد والمحافظات.
- شهد مؤشر أيتام / باحث اجتماعي انخفاضاً كبيراً خلال المدة 2013-2015 وتراوح بين 4.6-5.8 بسبب الأوضاع الأمنية، ووصل المؤشر إلى ما دون المستهدف الذي يبلغ 9.2 لعام 2015، و 8.8 المستهدف في العامين 2016 و2017.
- شهدت أعداد الأيتام في دور الدولة انخفاضاً وصلت إلى 365 في عام 2016 للأسباب التي ذكرت، فضلاً عن نجاح تطبيقات برامج الدمج الأسري، كما أن تأخر بناء وتأثيث دور الأيتام حال دون تحقيق البرامج المخططة.

2 - المسنونون

- على الرغم من أن العراق يعد من البلدان الفتية، إلا أن ارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان البالغ نحو 70 سنة، يجعل التركيب العمري للسكان يتجه نحو ارتفاع معدلات المسنين. إذ بلغ معدل السكان من كبار السن 65 عاماً فأكثر نحو 1.141 مليون نسمة عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان المسنين في العراق ليصل إلى 2.242 مليون نسمة عام 2030.
- لم تشهد أعداد دور المسنين تطوراً خلال المدة 2013-2015، إذ بلغ عدد المسنين في دور الرعاية الاجتماعية 660 شخصاً يتوزعون على 12 داراً فقط. ازداد عدد الدور بواقع دار واحدة لتصبح 13 داراً عام 2016 بنسبة زيادة قدرها 8.3 %.

3 - المعاقون:

- بلغ عدد المعاقين في العراق وفقاً لمسح الجهاز المركزي للإحصاء عام 2016 حوالي 1.200.000 مليون ومئتي ألف معاق. وبلغ عدد معاهد المعاقين 49 معهداً طوال المدة 2013-2015 ارتفع إلى 51 معهداً عام 2016 بواقع معهدين وبنسبة زيادة قدرها 4.1 %.

4 - دور الحضانة

- لم تشهد دور الحضانة تطوراً ملموساً خلال مدة الخطة السابقة، بل العكس انخفض عددها لتبلغ 41 داراً عام 2016 بعد أن كانت 42 داراً خلال السنوات التي سبقتها، بنسبة انخفاض قدرها 2.4 %.
- وفيما يتعلق بمؤشر طفل / حضانة، استهدفت الخطة السابقة 2013-2017 الابقاء على معدل يقارب 59 طفل / حضانة عام 2012، غير أن التحديات الاقتصادية وتدهور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، جعل المؤشر يسجل انخفاضاً مستمراً خلال السنوات 2013 - 2015، ثم عاد إلى الارتفاع قليلاً خلال عامي 2015 و2016 بنسبة 2.8 % فقط..

5 - الاحداث في نزاع مع القانون

بلغ عدد مدارس ودور الملاحظة للمحكومين والموقوفين والمشردين الأحداث 8 دور خلال الأعوام 2013 و2014. انخفضت في العامين التاليين 2015 و 2016 إلى 7 دور وبقي العدد دون المخطط المطلوب 12 داراً، وبلغ مجموع الاحداث المحكومين فيها 671 حدثاً عام 2015، منهم 627 ذكور و 44 اناث.

6 - شبكة الحماية الاجتماعية: المستفيدون من إعانات شبكة الحماية الاجتماعية

- بلغ إجمالي المستفيدين من إعانات شبكة الحماية الاجتماعية عام 2013 نحو 878507 مستفيداً، إرتفعت فيها نسبة المستفيدات من الاعانة بنسبة 53.6 % عن المستفيدين من الذكور. وارتفع إجمالي عدد المستفيدين من الاعانات في العام 2014 إلى 884297 بنسبة زيادة بسيطة قدرها 0.66 % عن العام 2013 ..وكانت نسبة المستفيدات أيضاً أعلى من نسبة المستفيدين الذكور، وهو أمر قد يعود إلى ارتفاع نسبة النساء اللواتي يترأسن أسرهن ويتولين اعالتهن من الدرامل.
- انخفض إجمالي عدد المستفيدين من الشبكة عام 2015 وبلغ 819176 ، بنسبة قدرها 7.4 % مقارنة بالعام 2014، وذلك بسبب الازمة المالية التي مرت بها البلاد، لكن إجمالي المستفيدين عاد إلى الارتفاع ليصل إلى 905773 في العام 2016 وبنسبة قدرها 10.6 % عن العام 2015... غير ان نسبة الاناث المستفيدات انخفضت من اعانات الشبكة إلى 45.7 % في العام 2016 مقارنة بعدد المستفيدين من الذكور.... بسبب فتح باب التقديم للحصول على إعانات شبكة الحماية الاجتماعية لرؤساء الأسر من الذكور والاناث بواسطة الانترنت إذ انخفضت نسبة الاناث لان الغالبية من المتقدمين من رؤساء الأسر من الذكور.
- أما عدد الباحثين العاملين في شبكة الحماية الاجتماعية فقد ارتفع إلى 1280 خلال العامين 2015 و2016، وقد تضاعف بذلك إلى ما يقرب 21 مرة عما كان عليه في العام 2013 .. وأكثر من 15 مرة عن العام 2014. وهذا المؤشر أعلى بكثير مما استهدفته الخطة في عام 2017. فقد تم تعيين (1250) باحثاً اجتماعياً في بغداد والمحافظات كافة لغرض تقييم وتحسين درجة الاستهداف في شبكة الحماية الاجتماعية والتقليل من تسرب المنافع إلى غير الفقراء وزيادة التغطية للمتقدمين للشمول بإعانة الحماية الاجتماعية.

التحديات:

1. ارتفاع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص إذ بلغ عدد المعاقين وفقاً لمسح الإعاقة في العراق عام 2017، نحو (مليون ومئتي ألف) معاق.
2. ضعف الخدمات المؤسسية للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
3. ضعف الوعي بتعليم وتأهيل وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.
4. تعطل الأدوار التنموية لمؤسسات العمل الاجتماعي في المؤسسات التي تعرضت للعمليات الإرهابية.
5. استمرار معدلات الفقر المتعدد الابعاد بالارتفاع لا سيما في المحافظات التي تعرضت للإرهاب.
6. ارتفاع معدل عمالة الأطفال وزيادة حالات العنف ضد الأطفال والنساء.
7. ارتفاع معدلات الزواج المبكر للأناث (زواج القاصرات) وما صاحبها من ارتفاع في مستويات الطلاق.
8. تفاقم المشكلات الاجتماعية وما نجم عنها من مظاهر سلوكية انحرافية هددت بمجملها الامن الانساني وفرص استقرار المجتمع واستدامته (الإدمان على المخدرات والمسكرات والتدخين وضعف الجانب الرقابي عليها).

9. ضعف منظومات الضبط التربوي والإرشاد والتوجيه النفسي.
10. ضعف الروابط الأسرية وتدني مستويات التماسك والالتزام الاجتماعي.

الأهداف

الهدف الاول : خفض نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.

وسائل تحقيق الهدف

1. تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية الوقائية والعلاجية وخدمات الصحة الانجابية.
2. خفض معدلات الفقر.
3. خفض نسبة حوادث المرور.
4. تمكين ودمج المعاقين في المجتمع من خلال منحهم القروض لإقامة مشاريع مدرة للدخل.
5. تنفيذ استراتيجية الصحة الانجابية وصحة الأم والطفل وتحسين تدابير الصحة والسلامة المهنية.
6. تطوير برامج تنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات وفحوصات المقبلين على الزواج، وبرنامج الرعاية المتكاملة لصحة الطفل دون الخامسة.
7. بناء قواعد معلومات دقيقة للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص واعداد مسوح متخصصة لهم.

الهدف الثاني : تحسين مستوى الخدمات المؤسسية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.

وسائل تحقيق الهدف

1. تطوير المواد التعليمية لمعاهد ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.
2. تحسن التشخيص المبكر للأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الصحية.
3. زيادة عدد المراكز المتخصصة وتوفير الأطباء المتخصصين والفنيين.
4. توسيع الدراسة بهذا التخصص في كليات الطب وتطوير البحث العلمي في هذا المجال.

الهدف الثالث: رفع الوعي والمشاركة المجتمعية بتعليم ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص في المدارس الابتدائية والثانوية

وسائل تحقيق الهدف

1. تعديل التشريعات الداعمة للدمج التربوي وتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص
2. نشر ثقافة الدمج التربوي في البيئة المدرسية لتعزيز فرص تقبل عملية الدمج التربوي في المجتمع.
3. تهيئة البيئة المدرسية والصفية بشكل يتناسب مع تحقيق الدمج التربوي.
4. تطوير وتكييف المناهج، وطرائق التدريس والتقويم والاختبارات وإعداد الأدلة الخاصة بالمعلمين وجدول تعزيز سلوك الأطفال ذوي الإعاقة، لتسهيل عملية التعليم بشكل يتناسب مع تحقيق التعليم الدامج.
5. تطوير خطط لرصد وتمكين الملاكات الخاصة بالدمج التربوي من خلال.

- توفير درجات وظيفية لتعيين المعلمين والمدرسين لتغطية حاجة المدارس الدامجة.
- تهيئة برامج لتأهيل الملاكات التعليمية المتخصصة في مجال التربية الخاصة.
- تقديم الحوافز التشجيعية المادية والمعنوية لدفع العمل في هذا المجال.
- 6. توسيع مراحل تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص الدامجة لتشمل المراحل التعليمية كافة.
- 7. اعتماد آلية موحدة لتشخيص العوق يعتمد على النموذج الاجتماعي.

الهدف الرابع : خفض معدل عمالة الأطفال:

وسائل تحقيق الهدف:

1. الحد من التسرب الدراسي.
2. خفض معدلات الفقر.
3. وضع ضوابط رسمية للحد من التشرد والتسول وتعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للظاهرة.
4. إعداد دراسات مسحية تحليلية لظاهرة التسرب من المدارس الابتدائية والثانوية لا سيما في المحافظات الأشد فقرا ومناطق العشوائيات.
5. ضمان توفير التعليم الأساس في المناطق الفقيرة.
6. تنفيذ برامج التخفيف من الفقر للأسر في المناطق الشعبية والعشوائيات كتطبيق برنامج القروض الميسرة.
7. تطبيق برامج حاضنات الأعمال للنساء الفقيرات وحسب الميزة النسبية للمناطق.

الهدف الخامس : خفض حالات العنف ضد الأطفال.

وسائل تحقيق الهدف:

1. خفض معدل العنف الأسري والمدرسي والحد من حالات تجنيد الأطفال بكل أشكالها.
2. تطوير وسائل الضبط التربوي والاجتماعي وتحسين ثقافة الأسرة باتجاه العنف ضد الاطفال.
3. تحسين الرقابة على ممارسة العنف المدرسي ضد الأطفال وتبني آليات تسمح للطفل للإبلاغ عن الانتهاك الذي يتعرض له.
4. توسيع تجربة الباحث الاجتماعي والنفسي في المدارس.

الهدف السادس : خفض معدلات جنوح الأحداث

وسائل تحقيق الهدف:

1. تعزيز وسائل الضبط المؤسسي وغير الرسمي.
2. تحسين برامج الدمج المجتمعي للجانحين.
3. الالتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات.

4. الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.
5. إعداد دراسات للدمج المجتمعي للجانحين بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.
6. إعادة تأهيل الجانحين من خلال زجهم ببرامج تدريبية في المجالات الحياتية والمهنية.

الهدف السابع : خفض مستويات الإدمان على المخدرات والمسكرات والتدخين

وسائل تحقيق الهدف:

1. تحسين وسائل الضبط المؤسسي الرسمي وغير الرسمي.
2. تعزيز فرص تطبيق التشريعات الخاصة بمعالجة تفشي المخدرات والمسكرات والتدخين.
3. تحسين الجانب الرقابي بزيادة الرقابة على المنافذ الحدودية وتحسين الرقابة الداخلية على المقاهي والمحال العامة.
4. رفع مستوى الضبط التربوي والإرشادي والنفسي في المدارس.
5. تعزيز حكم القانون والنفاذ للعدالة.
6. تفعيل دور الرقابة الداخلية لوزارة الداخلية والصحة ومجالس المحافظات ومؤسسات الضبط والرقابة الأخرى (كالمؤسسة الدينية والعشائرية...).
7. برامج خاصة لمعالجة المدمنين ورعايتهم وتأهيلهم.

الهدف الثامن : خفض نسبة الزواج المبكر للناث

وسائل تحقيق الهدف

1. خفض نسبة التسرب الدراسي للناث في المدارس الابتدائية والثانوية.
2. تحسين ثقافة المجتمع باتجاه رفع سن الزواج للناث.
3. تفعيل تطبيق إلزامية التعليم بين اللناث.
4. تطبيق برنامج التعليم الأساسي.
5. نشر صفوف محو الأمية لا سيما في المناطق الريفية والنائية.

الهدف التاسع: تأهيل البنى التحتية وادماج الفئات الهشة في المناطق المتضررة من الإرهاب

وسائل تحقيق الهدف

1. تهئية العيش الآمن للأسر العائدة إلى مناطقها وتعزيز حماية حقوقهم وكرامتهم الانسانية
2. دعم الفئات الهشة (المرأة، الطفل، ذوي الاحتياجات الخاصة....) وتعزيز فرص البناء السليم للطفولة.
3. برامج وطنية لتأهيل الافراد والأسر والمجتمعات المحلية في المناطق المحررة.
4. استلحاق الأجيال الضائعة المتأثرة بالنزوح والفقر والامية.
5. تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وضمان التغطية الشاملة لنظم الحماية الاجتماعية بين السكان.

الهدف العاشر: تحسين جودة نوعية الحياة

وسائل تحقيق الهدف

1. تطوير كفاءة الخدمات الاجتماعية وفقاً للمعايير العالمية، وتيسير الوصول إليها.
2. تأمين إيصال الإعانات والمساعدات لمستحقيها دون غيرهم.
3. رفع مستوى الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في مختلف الأنشطة.
4. تحفيز أخلاقيات العمل التطوعي، وتطوير برامج التكافل والتضامن الاجتماعي.
5. توثيق أوضاع الأسرة العراقية، والمحافظة على تماسكها وتفاعلها وقيمها.
6. تطوير الأنظمة والتشريعات التي تكفل حق المواطن وأسرته في حالة العجز والشيخوخة.
7. تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالمتغيرات السكانية، والظواهر الاجتماعية.
8. الاستفادة القصوى من النافذة الديمغرافية؛ لتحقيق الأهداف التنموية.
9. رفع مستوى الخدمات المقدمة في اصلاحات الاحداث والكبار وفقاً للمعايير الدولية.

جدول (40)

المؤشرات المستهدفة للتنمية الاجتماعية للسنوات 2018-2022

ت	المؤشر	بيانات الموقع			بيانات المستهدف				
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
1	المعوقين	عدد معاهد المعوقين	51	51	53	54	54	55	56
2		معوقين/ معلم	—	—	6	7	8	8	8
3		معوقين/ باحث	—	—	18	19	20	21	21
4	عدد ذوي الإعاقة البصرية والحركية المرحلين من وزارة العمل إلى وزارة التربية لإكمال الدراسة الثانوية	15/14	16/15	17/16	18/17	19/18	20/19	21/20	22/21
		—	—	30	35	37	40	42	45
5	تعيين معين متفرغ من الموظفين	—	1797	4671	2000	2500	3000	3500	4000
6	تعيين معين متفرغ من غير الموظفين	—	24594	39252	58822	63822	73822	88822	108822
7	انشاء مراكز لتأهيل التوحد في بغداد والمحافظات	—	1	1	1	1	2	3	4



الفصل العاشر

الاستدامة البيئية

تحليل الواقع

1. الظواهر المناخية

يتأثر العراق بظواهر متعددة خاصة بالتغيرات المناخية ولعل من أبرزها ظاهرة الاحتباس الحراري والتي بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في العراق وفي المنطقة برمتها ، بسبب تناقص الموارد المائية ومنها كمية الأمطار وتزايد المعدلات السنوية للحرارة والرطوبة وتزايد معدلات التبخر والعواصف الترابية . ولقد سعى العراق إلى رصد هذه التغيرات من خلال محطات الرصد إذ ان نسبة عدد المحطات التي تزيد فيها كمية الأمطار المتوقعة عن المعدل العام للموسم 2016-2017 بلغت 50 % من مجموع محطات الدراسة البالغة 16 محطة ، أما نسبة عدد المحطات التي تقل فيها كمية الأمطار عن المعدل العام فقد بلغت 50 % من مجموع المحطات.

ان ارتفاع درجات الحرارة العالية في العراق يؤدي إلى ضياع ما يقارب 75 % من الأمطار الساقطة وتحولها إلى بخار، في حين أن ما نسبته 20 % منها يتحول إلى مياه سطحية و 5 % منها يتحول إلى مياه جوفية. ولغرض الحد من هذه الكميات الكبيرة الضائعة عن طريق التبخر ينبغي العمل على اتخاذ عدد من الإجراءات لغرض حفظ هذه النسبة وكذلك العمل على تجميع هذه الكميات والاستفادة منها.

البصمة البيئية Ecological Footprint

هي علاقة الأحياء بمحيطها الخارجي. فكلما تزداد رقعة البيئة الفيزيائية يزداد معها وجود التلوث. ونظرا لأن العراق يعاني من العجز البيئي رغم انخفاض البصمة البيئية بسبب انخفاض القدرة الحيوية لجميع أراضي البصمة عن المعدلات العالمية، لذا ينبغي:-

- إطلاق حملات توعية مستمرة للمساعدة في فهم مفهوم البصمة البيئية مع طرائق احتسابها والبيانات التي تتطلبها.
- تحديد مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة مع تشغيلها مع صيانتها والتحول لإستخدامها، وخاصة الطاقة الشمسية لتقليل الطلب على مصادر النفط والغاز وخفض الانبعاثات الكربونية مع رفع الوعي البيئي والاستهلاك للحد من استنزاف الموارد.
- الحد من النمو العشوائي والتجاوز على الأراضي الزراعية الذي له علاقة بزيادة المساحة المبنية.
- حماية البيئة البحرية والإدارة الجيدة لمناطق صيد الأسماك والتي تشكل جزءا مهما من القدرات الحيوية.
- الاستغلال الأمثل لمصادر المياه وإستخدام التقنيات الحديثة في الري لزيادة المساحات المزروعة، وحسن إدارتها ودعم الانتاج الزراعي للتقليل من الاستيراد.

البصمة المائية Water footprint:

- وتشير إلى كمية المياه التي نحتاجها لإنتاج أي منتج سواء كان زراعي أم صناعي، لكل من الإستخدام المباشر وغير المباشر للمياه من قبل المستهلكين أو المنتجين، ويعبر عنها بالليتر أو المتر المكعب لكل مواطن في السنة، وتقسم على قسمين: هما بصمة مائية داخلية وتعني كل المياه التي يتم استهلاكها داخل الدولة ، وبصمة مائية خارجية وهي مجموع البصمات المائية للسلع التي يتم إستيرادها من خارج البلاد مقسوما على عدد سكانها، وتعتمد البصمة المائية لأي دولة على عاملين أساسيين هما معدل استهلاك الفرد للمياه وكفاءة نظام إدارة الموارد المائية في تلك الدولة.

- ونظرا لما يعانيه العراق من شحة في المياه، إذ يقع ضمن خط الفقر المائي للأعوام الـ15 القادمة، فانه لا بد من تحسين أنظمة إدارة الموارد المائية وتقليل الهدر فيها، باعتماد البصمة المائية و "المياه

الافتراضية"، والتي تعني المياه المتجسدة أو المتضمنة في المنتج أي الكامنة فيه. ان ميزانية أي دولة للمياه الافتراضية لابد أن تتكون من كمية المياه الافتراضية المدخلة من عملية استيراد المحاصيل مطروح منها كمية المياه الافتراضية للمنتجات والمحاصيل المصدرة من الدولة نفسها إلى الخارج والناتج سيكون كمية المياه المدخلة أو التي تم توفيرها من خلال التجارة الخارجية. ويمكن ان يغير ذلك من مفهوم سياسة الاستيراد والتصدير كافة السلع والمواد الأولية من خلال عمل موازنة لكميات المياه المستعملة في زراعة أي محصول واتخاذ القرار بإبعاد بعض الأصناف التي تستنزف الموارد المائية، وكل ذلك في محاولة لتحقيق الأمن المائي من خلال حساب كميات المياه اللازمة لإنتاج المواد الغذائية المصدرة او المستوردة وعمل موازنة مائية بناء على ذلك.

- ولكون العراق بلد زراعي وذو موارد مائية عذبة وتربة خصبة في بعض مناطق الوسطى والجنوبية وجزء من المناطق الشمالية والتي تبلغ نحو 8 مليون هكتار أي تمثل نسبة 13 % من مجموع مساحة البلاد، وان إجمالي خزين العراق من المياه العذبة السطحية لحوضي دجلة والفرات وروافدهما هو 156,8 مليار متر مكعب وان معظم التصريف أي نحو 70 % تحدث في الأشهر آذار ونيسان ومايس وحزيران وهي أشهر ذوبان الجليد في المنطقة الشمالية. ونظرا لكون مناخه حار جاف لفترات طويلة من السنة (6 أشهر تقريباً) لذا فان إجمالي مياهه العذبة متكونة من مياه زرقاء فقط أما المياه الخضراء فكميتها ضئيلة جدا بسبب قلة الأمطار السنوية وقصر فصلي الشتاء والخريف إذ أن معدل الأمطار السنوي في العراق 220 ملم في أفضل الظروف المناخية.

- ومما سبق يمكن أن نلخص واقع العراق الزراعي بما يأتي :

- يعاني العراق من قلة موارده المائية العذبة بسبب التغير المناخي والظروف الأخرى الخاصة بدول الجوار وبالتالي فان محتوى المياه الزرقاء العراقي حرج جدا.

- أما المياه الخضراء فتعد ضئيلة جدا كون مناخه حار جاف معظم أيام السنة مع قلة الأمطار المتساقطة.

- أما المياه الرمادية فهي كثيرة بسبب ضعف التشريعات البيئية التي من شأنها أن تحمي أنهارنا من التلوث اليومي.

لا يمكن حساب البصمة المائية بدقة وذلك لكثرة العوامل المؤثرة في قيمتها لكن يمكن وضع قيم تقريبية ، بحيث يتمكن صناع القرار والشركات والمؤسسات العاملة في مجال ترشيد الاستهلاك ورفع كفاءة المياه من تحديد أفضل الإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من هدر المياه وتوفير مياه عذبة آمنة وصحية.

2. الواقع البيئي في العراق حسب العناصر الرئيسة للبيئة وكالاتي :-

1-2 الهواء: تشهد البيئة العراقية حالياً تدهور في نوعية الهواء والتي تؤثر بصورة سلبية على الواقع البيئي والصحي، حيث ازدادت معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي المزمنة ومعدلات الحساسية ويمكن ان يعزى أسباب تدهور نوعية الهواء إلى :

- الزيادة الكبيرة في أعداد المركبات بشكل عام إذ تشكل المركبات القديمة نسبة كبيرة فضلاً عن إستخدامها لوقود غير مطابق للمواصفات البيئية للنقل والمرور.

- لجوء المواطنين إلى حرق النفايات كبديل عن ضعف عملية جمع النفايات.

- القطع الجائر للأشجار والمناطق الحرجية عامة والنخيل خاصة، لتغطية احتياج المواطن للوقود مما يقلل من المساحات الخضراء.

- تجمع النفايات وطفح المجاري مما يؤدي إلى تحرر غازات تسهم في تلوث الهواء .

- الصناعة الملوثة وتأثيرها في البيئة .
- تلوث الهواء الناجم عن القطاع النفطي:
- أعمال التخريب في خطوط نقل النفط ومشتقاته واندلاع الحرائق التي تؤدي إلى ازدياد معدلات ملوثات الهواء في الجو.
- تلوث الهواء بسبب حرق الغاز المصاحب وعدم انتاج وإستخدام المشتقات النفطية بالمواصفات العالمية.
- عدم مطابقة أغلب الوقود المجهز للمحطات للمواصفات القياسية وشحته.
- هناك جهود انمائية تبذلها الحكومة لانتاج بنزين خالي من الرصاص في شركات مصافي الوسط والجنوب ومحطات تعبئة الوقود للغاز السائل (LPG) .
- التلوث الناجم عن تجهيز الطاقة الكهربائية بسبب تقادم المحطات والاعتماد على المولدات المنزلية (الصغيرة والكبيرة) وما يرافق هذه العملية من انبعاث الملوثات ، علماً ان المنظومة الكهربائية على المستوى الوطني تتكون من المراحل الرئيسية الثلاث (الانتاج والنقل والتوزيع) ويكون هناك استهلاك داخلي وفقدان للطاقة الكهربائية في محطات الانتاج والمراحل الرئيسية الثلاث قبل وصولها للمستهلكين وبما يجعل الطاقة الكهربائية المنتجة لا تساوي كمية الطاقة المجهزة للمستهلكين بأصنافه كافة. ويلاحظ أن أغلب محطات توليد الكهرباء تنعدم فيها منظومات المعالجة للهواء وتوقف منظومات تنقية الهواء لقلّة كفاءتها .

2-2 المياه والمخلفات

أ. المياه

تتميز معظم محطات المعالجة القائمة بقدورها وعدم كفاءتها من جهة ومن جهة أخرى قلة طاقاتها الاستيعابية حيث تتسلم مياه أكثر من طاقتها التصميمية، فضلاً عن ذلك يتم تحويل شبكات مياه الأمطار لربطات غير نظامية، كما يتم ربط المخلفات السائلة المطروحة من المستشفيات والمياه الصناعية المتخلفة من بعض الشركات والمعامل الانتاجية بتلك الشبكات.

ب. المخلفات الصلبة

ان السكان المشمولين بخدمة جمع النفايات هم سكان المناطق الحضرية كون المؤسسات البلدية غير مسؤولة عن تقديم الخدمة للمناطق الريفية خارج حدود التصميم الأساس للبلدية.

ج. المخلفات الخطرة

تحتوي على مواد سامة أو تراكيز عالية من المواد ذات القابلية على الاحتراق أو الانفجار أو التفاعل أو التآكل والتي تؤثر على صحة الانسان أو الحيوان أو النبات أو البيئة سواء بمفردها او عند اتصالها بمواد أخرى. وكانت كمية المخلفات الصناعية الصلبة الخطرة الناتجة عن العمليات الصناعية في سنة 2012 (119425.4) طن/سنة على مستوى العراق. وبلغت كمية المخلفات الطبية الخطرة المتولدة من المؤسسات الصحية في سنة 2015 (6432.4) طن/سنة على مستوى العراق.

3-2 التربة

شكلت نسبة مساحة الأراضي الصحراوية من مجموع مساحة العراق القسم الأكبر من الأراضي بنسبة 31 % اي ما يعادل الثلث والجدول الآتي يوضح مساحة الأراضي وتفاصيل مساحة الأراضي الصحراوية بحسب المحافظة ونوع الحالة ما يدق ناقوس الخطر وخاصة فيما يتعلق بالأراضي المهددة بالتصحر والتي تبلغ 4095377 دونم، كما في جدول (42).

جدول (41)

مساحات الأراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر حسب المحافظات عدا إقليم كردستان لسنة 2015

المساحة المتضررة نتيجة الغمر بالمياه/ دونم	المساحة المتأثرة بتعرية التربة والتصحر	الأراضي المتملحة والمتغدقة	الكثبان الرملية	الأراضي المهددة بالتصحر	الأراضي الصحراوية	المحطة
0	0	0	0	1.385.843	0	نينوى
0	0	41.095	0	0	13.059	كركوك
0	0	270.994	57.415	447.859	130.000	ديالى
0	0	0	0	0	53.000.000	الأنبار
0	0	73.227	0	53.402	47.902	بغداد
3.800	300	373.948	3.710	56.992	110.523	بابل
0	0	46.267	0	0	5.500	كربلاء
0	0	2.489.901	0	0	1.202.750	واسط
265.000	739.080	49.576	2.320	520.000	739.080	صلاح الدين
0	27.500	4.350	0	210.000	205.000	النجف
81.275	5.600	670.000	18.600	39.250	122.852	القادسية
0	0	41.752	0	275.000	19.183.758	المثنى
2.000	670.800	1.206.200	13.000	812.667	73.000	ذي قار
2.100.000	642.046	2.115.203	52.000	294.364	232.800	ميسان
29.000	0	655.472	0	0	10.521.3	البصرة
2.481.057	2.085.326	8.037.985	147.045	4.095.377	75.076.745	اجمالي

4-2 التنوع البيولوجي :

- إقرار الإستراتيجية الوطنية لحماية التنوع البيولوجي للأعوام 2015 - 2020 والتي تضمنت مجموعة من البرامج والمشاريع، إذ تم اختيار (9) من أهداف ايشي العالمية لكي يتم تنفيذها على الصعيد الوطني وهذا ما يتم العمل به حالياً .
- تبني برنامج وطني لحماية التنوع الاحيائي :
- أ- وضع برامج ومشاريع لتنفيذها مع الجهات والوزارات ذات العلاقة ضمن الإستراتيجية الوطنية لحماية التنوع البيولوجي في العراق للأعوام 2015 - 2020 فضلاً عن أن التقرير الوطني الرابع والخامس المعتمد بالدرجة الأساس على المسوحات الحقلية للمواقع ذات الغنى بالتنوع الإحيائي، ومن المفترض إجراء مسح شامل للأنواع الإحيائية لبيان مدى غنى الموائل الطبيعية بالتنوع الإحيائي لغرض إعلانها كمواقع محمية والتعرف على العوائل الهشة وقياس كلف التدهور البيئي للأنواع .
- ب- إنشاء بنك وطني متخصص يطلق عليه بنك الجينات إذ تم تشكيل لجنة وطنية من الوزارات والجهات ذات العلاقة لوضع مواصفة يتم الاعتماد عليها في عملية إدخال الحيوانات والنباتات المحورة وراثياً فضلاً عن إعداد قاعدة بيانات عن الأغذية المعدلة وراثياً .
- ت- اعطاء اهمية متميزة للتنوع الاحيائي في المناهج التعليمية كافة : حيث تم إقرار ذلك في المناهج التعليمية للمرحلة الابتدائية بخصوص تعريف المناطق المحمية والنوع البيولوجي كما تم تزويد وزارة التربية كراساً عن أنواع الطيور المحلية يحاكي الأطفال في هذه المرحلة .

5-2 التلوث الإشعاعي

- تم بناء قاعدة معلومات وبيانات عن مصادر الإشعاع في العراق، كما يأتي :
- المجموع الكلي لأجهزة الأشعة التشخيصية والعلاجية في المؤسسات الصحية الحكومية (2.787).
- المجموع الكلي لأجهزة الأشعة التشخيصية والعلاجية في المؤسسات الصحية الاهلية (695) .
- المجموع الكلي للأجهزة المولدة للإشعاع المؤين في المجال البحثي والصناعي والنفطي (101) .
- تقويم ومراقبة المواقع الملوثة إشعاعياً .
- لا توجد مواقع طمر للنفايات المشعة في العراق بل توجد مخازن مؤقتة فقط وسيتم ترخيص موقع طمر تتم دراسته حالياً لغرض ترخيصه مستقبلاً.
- تفعيل و متابعة إصدار التشريعات وتحديثها لتنظيم معالجة المخلفات المشعة وأهمها :
- تعليمات تصفية المنشآت النووية العراقية رقم (1) لسنة 2014 والمنشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد 4332 في 2014/8/18.
- تعليمات النقل الآمن لمصادر الإشعاع رقم (2) لسنة 2015 والمنشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد 438 في 2015/11/30.
- تعليمات رقم (1) لسنة 2010 المتضمن محددات جرعة التعرض للإشعاعات المؤينة والمنشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد 4186 في 2011/4/25.
- اعتماد مبدأ التراخيص للسيطرة على مصادر الإشعاع .
- وضع محددات بيئية إشعاعية وطنية بالاستناد إلى المحددات الدولية : عملاً بأحكام قانون الوقاية من الإشعاع رقم 99 لسنة 1980 يتم اعتماد تعليمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

جدول (42)

عدد المواقع الملوثة إشعاعياً في المحافظات						
المحافظة	البصرة	ميسان	ذي قار	الأنبار	بغداد	صلاح الدين
عدد المواقع	12	2	6	1	6	1

التحديات

1. الوضع الأمني الذي مر ويمر به البلد من عمليات عسكرية وانقطاع عدد من الدوائر الخدمية من مزاوله أعمالها منذ شهر حزيران 2014 في العديد من المحافظات .
2. تحديات الأزمة المالية في التعامل مع مشاكل البيئة وحلها سيما تلك المشكلات التي تحتاج إلى ميزانية مالية ومجهودات كبيرة ومنها (مشاكل التلوث الإشعاعي ، مشاكل التلوث من المواقع النفطية وانسكاباتها في الأنهر وشط العرب وعلى التربة ، التلوث الكيميائي للماء والتربة، وغيرها من المشاكل التي تعاني منها بيئتنا والتي تحتاج إلى معالجات وإجراءات وقائية مكلفة اقتصادياً).
3. ظهور المشكلات البيئية الخطيرة الناتجة عن تدمير البنى التحتية الأساسية وخصوصاً خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وانتشار الأنقاض وزرع المتفجرات على مساحات واسعة.
4. تلوث الهواء من خلال الأتربة والملوثات الدقائقية والانبعاثات الغازية الناتجة من حركة المركبات والمولدات وبعض الصناعات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والانبعاثات الكربونية الأخرى.
5. تدهور نوعية المياه من خلال التلوث الحاصل نتيجة سوء الإدارة البيئية لأنظمة المخلفات السائلة وقلة مشاريع معالجة المياه العادمة فضلاً عن تدهور كمية المياه وحسب آخر التحديات المائية التي يعاني منها البلد سيما بعد بناء السدود في تركيا وقلة الواردات المائية والأمطار فضلاً عن تأثيرات التغيرات المناخية.
6. التغير المناخي العالمي والمحلي (قلة تساقط المطر، ارتفاع درجة الحرارة ، العواصف الرملية) وأثارها على البيئة في جوانبها كافة.
7. اتساع رقعة التصحر بسبب تجريف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراضي سكنية بتجاوزات غير قانونية وخاصة في اطراف المدن وضواحيها، أو اعتماد أساليب الري القديمة وما ينتج عنها من إتلاف الأراضي الزراعية وانتشار ظاهرة التملح والتغدق فضلاً عن التصحر نتيجة للتغيرات المناخية الأخيرة .
8. انحسار الأرض الزراعية وقلة الانتاج الزراعي بسبب قلة الواردات المائية من جهة والتحديات الاقتصادية (إغراق السوق بالمنتجات المستوردة) من جهة أخرى فضلاً عن التوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية والبساتين في المدن ومحيطها مما يشكل تحدي للأمن الغذائي الوطني .
9. وتعد مشكلة تدهور الأرض الرعوية من النتائج المباشرة للتصحر والتغير المناخي والتي تمثل تحدياً إضافياً للتحديات البيئية.
10. وقد أضيف تحدياً بيئياً مهماً إلى قائمة التحديات وهو إدراج الأهوار ضمن لائحة التراث العالمي في 2016/7/17 ، وما يتطلبه ذلك من إعادة إحياء بيئة الأهوار واستثمارها وتطوير إمكاناتها التنموية والحفاظ على أسلوب الحياة فيها لما لها من أهمية استثنائية للبيئة العراقية باعتبارها من المقومات الطبيعية والاقتصادية والتي لها بعداً حضارياً وتاريخياً يمكن تعزيزها في المحافظة على البيئة والتنوع الإحيائي في العراق.

3. الاهداف

الهدف الأول: ضمان التوافر الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، ويشمل :

- حماية نوعية المياه وتحسينها.
- تطوير منظومة إدارة المخلفات السائلة.
- المحافظة على البيئة البحرية والساحلية.
- الحد من التلوث النفطي.
- مشاريع حصاد المياه.
- الاستفادة الممنهجة من المياه الجوفية.

وسائل تحقيق الهدف :

1. تجهيز ونصب وتشغيل وحدات معالجة.
2. انشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي عدد 5 في ديالى.
3. انشاء مجازر عصرية في الزبير، ابي الخصيب، الحي والنعمانية.
4. وحدات المعالجة الكيماوية والبايولوجية لمصنع الأمين.
5. مشروع تجهيز ماء البحر المشترك في المنطقة الجنوبية.
6. مشروع أعمال التأهيل لوحدات المعالجة الصناعية لمحطات الكهرباء.
7. مشروع أعمال التأهيل لوحدات معالجة الصرف الصحي لمحطات الكهرباء.
8. مشروع وحدات معالجة المياه الصناعية في شركة مصافي الوسط.
9. إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال السيطرة على التلوث النفطي ومعالجته وتقرير الرصد البيئي والانذار المبكر خطط الطوارئ.
10. مراقبة التقانات الخاصة بتحميل النفط الخام من وإلى الناقلات بهدف تقليل التلوث الناتج عن الانسكابات النفطية.
11. دراسة وتنفيذ مكافحة التلوث البحري.
12. الباص النهري في شط العرب.
13. إكمال تنفيذ الأعمال بموجب التصاميم لسداد بحيرة الدلمج والأعمال الملحقة بها.

الهدف الثاني: التصدي لتلوث الهواء وأثاره ، ويشمل :

- حماية نوعية الهواء وتحسينه.
- السيطرة على التلوث النفطي.
- مشاريع الحد من تلوث الكهرباء.
- تطوير منظومة إدارة المخلفات .

- تطوير وحدات الطاقة والبيئة.
- الحد من التلوث الإشعاعي.
- الإدارة المتكاملة للمواد الخطرة.
- الإطار المؤسسي والتشريعات ذات الصلة.

وسائل تحقيق الهدف

1. انشاء وحدة (LPG) في مصفى الشمال.
2. تطوير وحدات مصفى الدورة.
3. انشاء مصافي جديدة بمواصفات عالمية (EURO-5) صديقة للبيئة:
 - مصفى الناصرية بطاقة 150 ألف ب/ي وان التاريخ المتوقع للتشغيل عام 2022.
 - مصفى ميسان بطاقة 150 ألف ب/ي وان التاريخ المتوقع للتشغيل عام 2022.
 - مصفى كركوك بطاقة 70 ألف ب/ي وان التاريخ المتوقع للتشغيل عام 2022.
 - مصفى كربلاء بطاقة 140 ألف ب/ي وان التاريخ المتوقع للتشغيل عام 2020.
4. معالجة النفايات المطلقة من الوحدات الانتاجية لحماية البيئة /المرحلتين الثانية والثالثة.
5. تنظيم عملية الاستيراد للسيارات صديق للبيئة.
6. الإجراءات لتحويل العراق إلى القناة الجافة.
7. تأهيل مواقع الطمر الصحي المغلقة.
8. معالجة المطروحات والمخلفات.
9. انشاء وتجهيز مختبرات لغرض الفحص البيئي في عموم المحطات الكهربائية.
10. مشروع الدورات المركبة المساهم في خفض الانبعاثات لمشاريع الكهرباء.
11. مشروع نصب المنظومات (fogging system).
12. مشروع إستخدام الأحزمة الخضراء لقطاع الكهرباء.
13. مشروع تطوير وتحديث إعداد البيانات البيئية لقطاع الكهرباء.
14. تطوير واستكمال التشريعات البيئية:
 - تعليمات معروضة حالياً أمام مجلس شورى الدولة لغرض تدقيقها من الناحية القانونية (إدارة النفايات المشعة في العراق، تعليمات المصادر المشعة، تعليمات طمر النفايات المشعة).
 - قانون الهيئة الوطنية للرقابة النووية الإشعاعية المعروض حالياً أمام مجلس النواب.

الهدف الثالث: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام، ويشمل :

- الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر .
- المحافظة على التنوع الإحيائي.
- تطور إستخدام المواد البديلة في الزراعة والاتجاه نحو الزراعة النظيفة.

وسائل تحقيق الهدف:-

1. إعداد خرائط التصحر الدورية وتغيراتها الزمنية التاريخية بالاستعانة بالصور الفضائية.
2. تثبيت الكثبان الرملية.
3. تنفيذ مشروع ري الجزيرة الشرقي.
4. تنفيذ أعمال برنامج انعاش الأهوار: تنفيذ مخارج هور ابو زرك/ محافظة ذي قار / ناحية الفهود.
5. تطبيق خطة اللجنة الوطنية للأهوار والأراضي الرطبة في العراق.
6. تنظيم المدن والمناطق الخضراء.
7. دراسة ومعالجة التآكل في شط العرب.
8. اقامة المحميات الطبيعية والحيوانات البرية.
9. اقامة المشاريع الصحية في مناطق الأهوار ذي قار / انعاش الأهوار / ذي قار.
10. انشاء المحميات الطبيعية والحيوانات البرية.
11. إزالة التلوث الإشعاعي.
12. بناء مخزن المصادر المشعة في العراق.
13. الخزن المؤقت المركزي ومعاملة النفايات المشعة في العراق.
14. انشاء مختبرات مركزية متخصصة للقياسات الإشعاعية.
15. تصفية المنشآت والمواقع النووية في العراق / المرحلة الثالثة.

الهدف الرابع : التصدي لتغير المناخ وأثاره

- حماية نوعية الهواء وتحسينه .
- تطوير منظومة إدارة المخلفات .
- الحد من التلوث الاشعاعي.
- الإدارة المتكاملة للمواد الخطرة.
- الإطار المؤسسي والتشريعات.
- اجراءات التخفيف من التغيرات المناخية والتكيف معها.

وسائل تحقق الهدف:-

1. زيادة عدد محطات مراقبة قياس نوعية الهواء.
2. شمولية قاعدة البيانات / نوعيا ومكانيا.
3. زيادة عدد المصانع التي تتبع آلية الانتاج الأنظف.
4. خفض نسبة الكبريت في زيت الغاز.
5. التخلص من المخلفات الغازية الناتجة عن الأنشطة الصناعية والخدمية لتلائم المتطلبات البيئية.
6. تقليل انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون.
7. استهلاك الموارد المستنفدة للأوزون.
8. المخلفات الخطرة التي تعالج بطريقة سليمة بيئيا.
9. دراسة المواقع المؤهلة لمعالجة وطمر المخلفات المشعة .
10. تنظيم عمل المنافذ الحدودية للسيطرة على نقل المخلفات المشعة والمواد الكيميائية الخطرة .
11. حصر كامل لمناطق التعرض لليورانيوم المنضب.
12. إعداد خرائط ومسوحات كاملة لمدى انتشار المواد الكيميائية وأثرها على عناصر البيئة .
13. تطوير برنامج تقويم الأثر البيئي للأنشطة والمشاريع .
14. قياس ومتابعة نسبة المواد الكيميائية الخطرة التي يتم التخلص منها بطرائق سليمة بيئيا .
15. تطوير واستكمال التشريعات البيئية.
16. متابعة التقدم المحرز في تنفيذ مقررات الإستراتيجية الوطنية للبيئة .
17. بناء قاعدة معلومات بيئية.
18. تطور هيكلية المؤسسات القائمة.
19. تطور حالة الموانئ .
20. تأمين مواقف سيارات ضمن المعايير التخطيطية.
21. تنظيم عملية الاستيراد للسيارات صديقة للبيئة.
22. الإجراءات لتحويل العراق إلى القناة الجافة.
23. تشريع قانون النقل المستدام.
24. فحص المركبات السنوي لتقييم مدى صلاحية المركبات وتأثيرها على البيئة.
25. استثمار الغاز المصاحب.
26. تخفيض انتاج البنزين الخالي من الرصاص.
27. زيادة عدد محطات تعبئة الوقود والغاز السائل.
28. نشر مواقع جديدة لرصد التغيرات المناخية والنشاط الزلزالي والانحرافات جراء الفيضانات السريعة والسيول (flash flood).
29. مشاريع استجابة للكوارث الطبيعية للمواقع التي تعرضت للدمار بسبب السيول والنشاط الزلزالي.



حقوق التصميم والطباعة محفوظة لدى مديرية
المطبعة الجهاز المركزي للإحصاء 2018
printing.press@mop.gov.iq